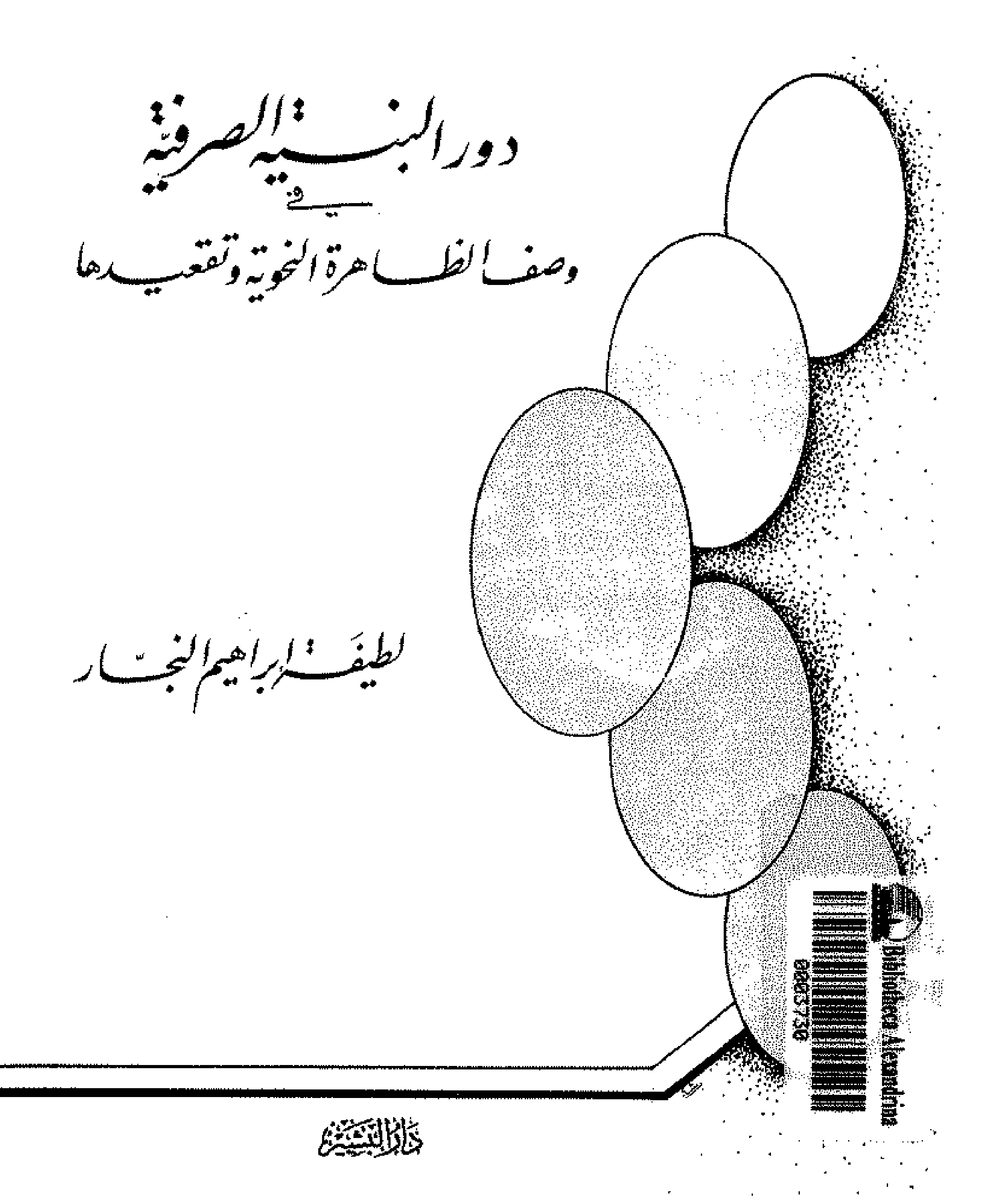


دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها

لطيفة ابراهيم النجّار

دار البشير

دور البنية الصرفية

في

وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها

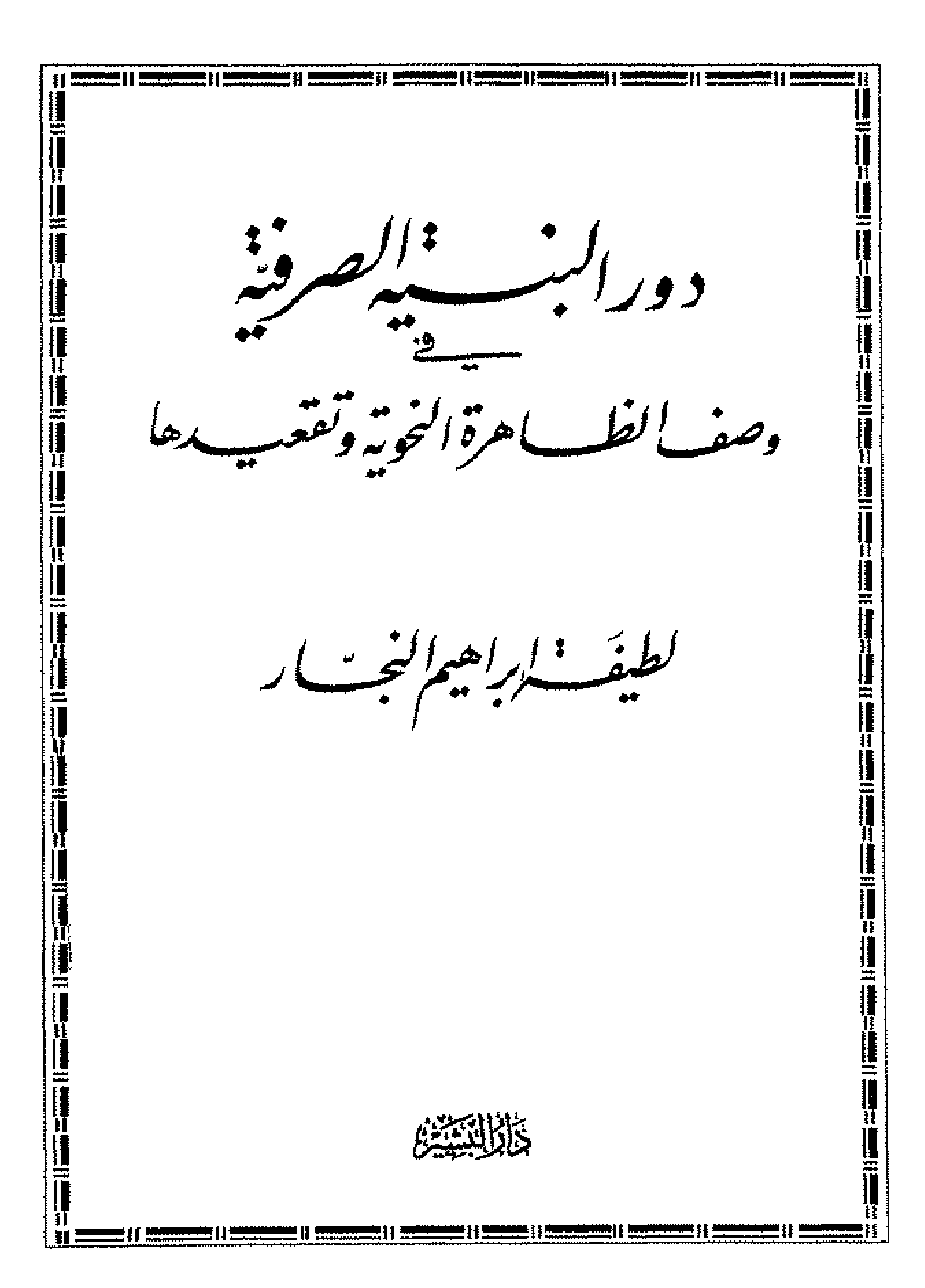
الطبعة الأولى
١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

قدم هذا البحث لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها في الجامعة الأردنية سنة ١٩٩٢

٤١٥
لطيـ لطيفه إبراهيم محمد النجار
دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحويـة وتقعيدها/ لطيفه إبراهيم محمد النجار. ـ عمّان: دار البشيـر، ١٩٩٣
(٢٢٨)ص
١ ـ اللغة العربيـة ١ ـ النحو
أ ـ العنـوان
(تمت الفهرسة من قبل المكتبة الوطنيـة)

دار البشير
ص. ب (١٨٢٠٧٧) / (١٨٣٩٨٢)
هاتف: (٦٥٩٨٩١) / (٦٥٩٨٩٢)
فاكس: (٦٥٩٨٩٣) / تلكس (٢٣٧٠٨) بشير
مركز جوهرة القدس التجاري / العبدلي
عمان ـ الأردن

Dar Al-bashir
For Publishing & Distribution
Tel: (659891) / (659892)
Fax: (659893) / Tlx. (23708) Bashir
P.O.Box. (182077) / (183982)
Jerusalem Jewel Trade center Al-Abdali
Amman - Jordan



دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها

لطيفة إبراهيم النجار

دار البشير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وعلى والديّ وأَن أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وأَصلح لي في ذُرِّيَّتِي﴾

الأحقاف/ ١٥

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في إسداء المعونة لي وتشجيعي في مجال دراستي العليا.

وأخص بشكري وامتناني أستاذي الفاضل الدكتور نهاد الموسى، الذي لم يكلّ جهداً في سبيل إرشادي وتوجيهي، وقد كان نِعم المشرف، فجزاه الله خيراً وأجزل مثوبته.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور عبدالحميد السيّد، مدرس النحو والصرف في جامعة الإمارات الذي ما فتىء يشجعني على إكمال دراستي، ويمدّ لي يد العون والمشورة.

وأخيراً أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذين الكريمين: الدكتور محمد عواد، والدكتور وليد سيف اللذين وافقا على مناقشتي، فجزاهما الله خيراً.

الفهرس

تَصْــــدِيْر

بقلم: د. نهاد الموسى
استاذ العربية في كلية الآداب
من الجامعة الأردنية

﴿وعلّم آدم الأسماء كلها﴾

تكلّم العرب صادرين عن سلائقهم المكتسبة، كما تكلّم غيرهم صادرين عن سلائقهم المكتسبة، تكلموا باللسان العربي قبل أن يضعوا قواعد كلامهم. وقد جرى الخطاب منهم بالشعر والمنثور أولاً. ومعلوم أن امرأ القيس وقس بن ساعدة وأقرانهما قد تقدموا على الخليل وسيبويه وأقرانهما في مَدْرَج الزمان. وكانت نصوصهم، بذلك، متقدّمة على قواعد النحاة التي استخرجوها لتلك النصوص. وإذن فقد تقدّمت «النصوص» على «القواعد».

ويصبح كالمفروغ منه أن يفترض الباحث أنّ أمثلة الكلام تكون أولاً وأنّ القواعد التي تصفها وتفسّرها تكون ثانياً.

وأمّا ما ذهب إليه ابن فارس في «الصاحبي» أنّ النّحو كان معروفاً وأنّ عمل النّحاة في وَضْعه إنّما كان إحياء فَأَحْسَنُ تأويله أن النحو كان معروفاً بالسليقة يصدر عنها العربيّ ثم استخرجه النحاة، فيما بعد، على هيئة علْم بأصول.

ثم نقبل في منطق العقل المجرّد أن يفترض الباحث أن كتب النحو تكون ثانياً وأن «الأصول» التي توضع وفقاً لها تلك الكتب تكون ثالثاً، وإذن فقد ألّف سيبويه والمبرد وابن السرّاج قبل أن يستخرج ابن جنّي وابن الأنباري أصول النحو.

وهكذا يبدو التسلسل واضحاً للنظرة الأولى.

ولكنْ تقوم، عند هذه النقطة، ملاحظات لم نَعْتَدْ على أنْ نأبَهَ بها. وهي ملاحظات تغرينا بترك التسليم بهذا التسلسل على علاّته، وتطرح تساؤلات عن أمثلة الكلام التي كانت تصدر عن العربيّ: هل كانت تصدر بلا «قواعد» تلقائية؟ وتساؤلات عن قواعد النحاة لتلك الأمثلة: هل وضعوها بلا «أصول» نظرية استظهروها وصدروا عنها؟

فإذا استقام هذا الاعتراض تبيّن لنا أننا نتحرك في دورة غامضة متداخلة لا في نسق واضح متسلسل، وتبيّن لنا أنّنا نَعْرُجِ في طبقات مستديرة ثلاث: وَسَط كلام مستفيض ترتدّ كلّ واحدة من جمله إلى «نظام مثال» في الدماغ، وكتاب نحويّ عريض تجهد قواعده أن تصف ذلك «النظام ـ المثال» وتفسّره، ونظرية نحويّة تكشف لنا عن أصول الوصف والتفسير، أو عن عناصر المنهج، أو عن قواعد القواعد.

ولكنّ هذه الطبقات تتداخ في دوائر متداخلة ولا تتتابع في خطّ مستقيم. فالجمل والعبارات التي يجري بها الاستعمال تشكّل بدءاً على محيط الدائرة الأولى ولكنّها تتّصل في مدارها بنقطة بدء أخرى هي «قواعد» يصدر عنها المتكلّم. وتفضي بنا القواعد إلى دائرة ثانية تكون القواعد فيها نقطةَ بَدْء ولكنها تتّصل في مدارها بنقطة بدء أخرى هي الأصول النظريّة أو أصول النظريّة. وما أشبه هذه الدوائر المتخيّلة بطبقات كرويّة ثلاث متداخلة من الزجاج الملوّن، تتعيّن كلّ طبقة تقريباً ولكن يكون بين كلّ اثنتين منها ثم يكون بين كل واحدة منها وسائرها تعاكُسٌ وتأثيرٌ متبادَل.

وقد هجس الخليل وابن جنّي، على هذا الصعيد، بملحظ غاية في الطرافة مؤدّاه أن عمل النحويين في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها يمثّل كالكشف عن قواعد السليقة التي كان العربيّ يصدر عنها في كلامه. ولكنّ الخليل كان أدنى إلى الاحتراس إذا اعتدّ تعليله لمذاهب العرب في كلامهم افتراضاً ووجهاً ممكناً. أمّا ابن جنّي فتمسّك بما لاحظه من جرْي العرب في كلامهم على سمت مشترك ونهج متعارف واستظهر بذلك على أن قواعد النحاة وأصولهم منبثة عن مقاصد العرب في كلامهم كأنّما أرادوا من العلل ما نسبناه إليهم وحملناه عليهم.

وهكذا استشرف النحاة لعملهم في وضع قواعد العربية مثل الذي ترسّمته المدرسة التحويليّة حين جعلت وكدها أن تكشف عن قواعد السليقة التي يصدر عنها ابن اللغة وهو يستعمل تلك القواعد «المحدودة» استعمالاً خلاّقاً غير محدود.

ويمكننا أن نمضي مع هذا الملحظ إلى بُعْد إضافيّ مفاده أن عمل النحاة في وصف الظاهرة النحوية كان يصدر باطّراد عن أصول ثابتة تمثّلوها وإن لم يصرّحوا بها. وإذن يكون استخراج هذه

الأصول باستقراء مذاهبهم في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها مشروعاً تماماً وميداناً مفتوحاً للفطن المكتسبة المتجدّدة.

إنّ غاية الانسجام على المستوى الأول هي أن تكون قواعد النحو مرآة لأحكام السليقة التي يجري عليها أبناء اللغة في كلامهم ونموذجاً صالحاً ودليلاً هادياً لمن اتّبعه أن يلحق بأهل اللغة وإن لم يكن من أهلها.

وإنّ غاية الانسجام على المستوى الثاني هي أن يندغم التقعيد المباشر والأصل المنهجي الذي يصدر عنه النحويّ. وإنه لحقيق بالإشادة هنا أن أصحاب النظريات النحوية المبتكرة لا يكادون يجرّدون لأنفسهم منهجاً يدّعونه ولكنّ هذا المنهج يتمثّل باطّراد واضح في أطروحاتهم وأعمالهم النحوية بمعطياتها ووقائعها المباشرة، ويكون الاطّراد في معالجاتهم دالاً، عند مَنْ ينظر من الخارج، على معالم منهج متّسق.

وتظلّ اللغة بتجلياتها في الاستعمال الجاري ومادتها المتوالدة بلا نهاية موضوعاً مفتوحاً للوصف والتفسير، وتظلّ أعمال النحاة في وصفها وتفسيرها مفتوحة للاستبطان والتأصيل. ويتمتّع الناظر من الخارج بمزية القدرة على الرؤية من بُعْد آخر أوضح. ولعلّه ـ لهذا السبب ـ يصبح الاستئناس بأنظار الناظرين من الخارج مفيداً في الاستيضاح والكشف.

ولعلّ كثيراً من الدارسين كانوا ينظرون في حدود الأبواب النحوية فيستظهرونها كما ساقها النحاة؛ فالمفعول لأجله مصدر، والحال وصف (مشتق).. الخ دون أن يجرّدوا من أمثلة ذلك أصلاً عريضاً يتمثّل في أن النحويين لحظوا علاقة مطّردة بين الوظيفة النحوية والبنية الصرفية.

وكان هذا مما انكشف عنه لـ «ملْكا ايفتش» في كتابها: اتجاهات في علم اللسان Trends in Linguistics وذلك أنها استخرجت أنّ العرب كانوا من أوّل من اعتبر العلاقة بين «صيغة» الكلمة على مستوى «الصرف» ووظيفتها في التركيب على مستوى النحو.

وقد أغرى هذا الملحظ باحثة جادّة هي الآنسة لطيفة النّجار فعكفت على استقراء أمثلته لدى النحاة العرب لتؤسس أصلاً منهجياً لديهم قلّما التُفتَ إليه أو عُني باستخراجه.

وتوسّلت إلى ذلك بنفس طويل على النظر في كتب النحو والاستبصار بمعطيات علم اللسان، وكانت ـ بصبرها الجميل وما مَحَضَتْ له نَفْسَها من الجدّ والمثابرة ـ تتمثّل ما يمثّله لها الأستاذ المشرف من أبعاد البحث فتجهد في بلوغها بل تُمْعن في استقراء المعطيات حتى تبلغ باستيعاب

التفاصيل واستيفاء التفاريق مثل الذي يؤمّله المشرف ـ في المثال المنهجيّ المجرّد لدور الأستاذ والطالب ـ أي أن يتجاوز إلى تحقيق عَرْض مَعْرِفيٌ تفصيليّ إضافيّ يُصبح فيه الباحث نسيج وحده في موضوع بحثه.

إنّ لطيفة تقدّم بهذا البحث إلى المكتبة النحوية العربية طرفة من طُرَف علم اللسان العربي يتمثّل فيها التوازن المنسجم المنشود بين مادّة النحاة الأوائل ومكتسبات النظر اللساني الحديث. إنّه عمل ينتصف للأوائل بتجلية ما تنبّهوا إليه، ويرفد وصف العربية بتوفية البيان عمّا يكون بين مستوى الصرف والنحو فيها من تعالُق، ويستأنف لوناً من التأليف النحويّ الذي تندغم فيه الجدّة والأصالة اندغاماً تلقائياً. إن هذا العمل يمثّل خطوة مهمّة على طريق المدرسة العربية النحوية التي تقرأ النحو العربي قراءة داخلية مستضيئة بالأنظار المكتسبة، وهي المدرسة المنشودة للوفاء برسالة الأوائل وحقّهم على الأواخر في استئناف سيرورتهم في العلم ومتابعتها وفاء بحاجة العربية وأبنائها في هذا الزمان.

المُلَخَّص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث جانب من جوانب الدراسة النحوية في اللغة العربية؛ فهي تبحث في دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها.

وقد قام البحث على أصل عام مؤدّاه أنّ الظاهرة النحويّة، عند نحاة العربيّة، تتشكّل في بعدين: يتمثّل الأول منهما في مستوى الأبنية الصرفيّة وما يتبعه من تصنيفات وتقسيمات تهدف إلى وصف هذا المستوى حسب ضوابط عامة كليّة. ويتمثّل الثاني منها في مستوى التركيب وما يتضمنّه من قواعد تضبط عمليّة نظم الكلمات في الجمل وأصول تأليفها حسب نظام العربيّة الفصحى.

وقد تشكّلت الدراسة في المستوى الأول في قسمين رئيسين: عُرِضَ في الأول منهما إلى أنواع الأبنية في العربية، من حيث أقسامها العامة، وضوابط صوغها، ووسائل تشكيلها وبنائها، وعُرِضَ في الثاني منهما إلى مظاهر التحوّل الطارىء التي قد تغيّر معنى البنية الصرفيّة ومبناها، أو مبناها فقط، أو طريقة نطقها.

أما المستوى الثاني فقد تشكّل في قسمين أيضاً: عُرِضَ في الأول منهما إلى دور البنية الصرفيّة في تحديد الوظيفة النحويّة، وصاحب ذلك عرض لمفهوم المعنى الوظيفي عند النحاة العرب في ضوء ما استجدّ من مفهومات حديثة لهذا المصطلح. وعُرِضَ في الثاني من قسمي هذا المستوى إلى دور البنية الصرفيّة في الإعراب والنظم؛ ففي دور البنية الصرفيّة في الإعراب تناولت الدراسة تأثير نوع البنية الصرفيّة في القول بالإعراب التقديري والمحلّي والإعراب بالنيابة، وكذلك دورها في تحديد الإعراب أو تعدّده، وتناولت في دور البنية الصرفيّة في النظم تأثير نوع البنية في عمليّة الربط والوصل بين المفردات، ودورها في ظاهرة الإيجاز والاختصار على المستوى النحويّ الخالص، وفي ظاهرة التقديم والتأخير وإعادة ترتيب المفردات في التركيب، وفي ظاهرة الحذف والقول بالتقدير والتأويل.

مُقَـــدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعدُ: فقد أصبح كثيرٌ من الدراساتِ اللغويّةِ المعاصرة، التي تجعل اللغةَ العربيّةَ بمختلف مستوياتها موضوعاً للبحثِ والمساءلةِ، تعْتَمِدُ في تناولها ودراستها النظرياتِ اللغويّة الحديثة على اختلاف منطلقاتها ومناهجها. بل غدا هذا الأمرُ من ضروراتِ البحثِ المبدئيّةِ التي تعطي البحثَ مشروعيّته، وتضعُهُ موضِعَه الموسومَ له ضمن ما يُقَدَّم في أيامنا من أطروحات ودراسات.

وليس المقصودُ من ذلك - بحالٍ من الأحوال - ليّ ذراع القديم لإجباره على مسايرة الحديث، أو طمسَ معالمه لتستبدل بها معطياتٍ حديثةً تتعامل على أساسها بعيداً عن الأصول القديمة التي قامت عليها قواعد اللغة العربيّة؛ فالدراساتُ التي يكون هذا وكدها وهمّها لا تقدّم ما يُرتجى منها من بدائل نافعةٍ يستفيد الباحثون منها في الدراسات اللغويّة العربيّة. وستظل مبتورةً، غريبةً عن واقع العربية ومشكلاتها، فالمزاوجة بين القديم والحديث، في الدراسة اللغوية، تشترط وعياً بالأصول والمرتكزات التي قامت عليها الدراساتُ الحديثةُ، واستيعاباً شاملاً للأصول والضوابط التي وضعها النحاة العرب وأقاموا عليها نظريتهم في وصف نظام العربيّة وتقعيد قواعدها.

وبهذا الشـرطِ المنهجيِّ تستطيع الدراساتُ اللغويّةُ العربيّةُ أن تستضيء بالحديثِ لدراسة القديم، وأن تقدّم بدائلَ وحلولاً موضوعيّةً ناجعةً لكثيرٍ من مشكلات العربية وقضاياها، وأن تحقق أهدافاً رئيسةً في مجال الدراسات اللغوية العربية، أهمها:

- إعادةُ ترتيب معطياتِ القديم ضمن قضايا كليّة محدّدة المعالم؛ لتتضح للدارسين الأسسُ والضوابطُ المنهجيّةُ التي قامت عليها الدراساتُ اللغويّةُ عند النّحاة العرب في كل قضيّة تُعْرَضُ للمساءلة والبحث؛ ذلك أن طبيعة الدراسة عند النحاة العرب عرفت بالدراسات التي تمتزج فيها الموضـوعات المدروسة وتتشابك بشكل يصعب على الدارس أن يتعرّف إلى ملامحِ ما يدرسه ويحدّده تحديداً مضبوطاً، وبخاصّةٍ أن الموضوعات اللغوية البحتة - أي تلك التي تتّصل بتقعيد

القواعد وتأصيل الأصول العامة ـ كثيراً ما تضيع صورتُها وسط كَمٍّ هائلٍ من الأمثلة الجزئيّةِ والخلافاتِ المنهجيّةِ.

ـ التعرّفُ على مواطنِ المشابهةِ، وعلى المنطلقات المنهجيّةِ المشتركةِ بين مقولاتِ القديم ومعطيات الحديث، مع ربط كل منهما بظروفه الثقافيّة والاجتماعيّة؛ وذلك وصولاً إلى نظريّةٍ لغويّةٍ عربيّةٍ تحقق البعدين: الأصالةَ والمعاصرةَ، وتخدم اللغةَ العربيّةَ ودراسيها بوضع البدائل السليمة، وتُسهم في وضع تخطيطٍ هيكليٍّ مضبوطٍ يصف النظامَ الذي تقوم عليه العربيّة وصفاً جديداً يتحرّى الدّقةَ، ويستعين بكلِ الوسائل المطروحة لتحقيق ذلك[1].

ـ وضع النظريّة العربيّة التي قدّمها النحاةُ في موضعها الذي تستحق، خاصةً أننا نجد لكثيرٍ ممّا نظّروه وأصّلوا له أصداءً تتردّد اليوم بين علماء اللغة المحدثين، وتدور في مؤتمراتهم، وتُعْرَضُ في كتاباتهم، دون أن يشار إلى جهود علماء العربيّة في ذلك، على الرغم من شعور بعض المؤرّخين الغربيّين بضرورة النّظر في العمل اللغويّ عند العرب؛ لاستكمال المسار التاريخيّ في وصف الجهود اللغويّة عند مختلف الشعوب[2]. انطلاقاً من النقاط المذكورة آنفاً فإن هذا البحث يحاول أن يقدّمَ دراسةً تتحرّى الدّقة والشمول في استلال[3] كل ما يتعلق بدور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها من التراث النحوي العربي، وإعادة ترتيبه بصورة تتّضح فيها معالمُ المنهج الذي اعتمده القدماءُ في هذا الموضوع، وتبرُزُ فيه صورةُ المادّة المكوّنة له ضمن تقسيماتٍ محددّةٍ واضحةٍ، كما تسعى هذه الدراسةُ إلى وضع ما ستصل إليه من ضوابطَ وأصولٍ قامت عليها دراساتُ القدماءِ في مقابلِ ما يُقدّم اليوم من أسسٍ لغويّةٍ حديثةٍ تضمنتها نظرياتٌ لها شأنُها الذي لا ينكر في توجيهِ الدراساتِ اللغويّةِ والتأثير فيها.

وقد كان لاختيار هذا الموضوع أسبابٌ، أهمّها:

---

(١) انظر في هذا: أحمد المتوكل. نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني. اللقاء المغربي الأول للسانيات والسيميائيات. عروض ومناقشات. ص٨٧ وما بعدها ١٦ ـ ١٨ ابريل ١٩٧٦م. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط. مطبعة التومي.

(٢) انظر: Robins, A short History of Linguisticea, Second Edition, Longman - London & Paris, 1979. p97، وانظر أيضاً: نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ١٤. المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر. ط١. ١٩٨٠. و: عبدالسلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية ٢٠ ـ ٢٤. الدار العربي للكتاب. ط١ ـ ١٩٨٦م.

(٣) السلّ والاستلال: انتزاع الشيء وإخراجه في رفق. انظر: ابن منظور. لسان العرب (مادة: سلل) دار صادر. بيروت.

* ضرورة إعادة وصف العربيّة انطلاقاً من مفهوماتٍ عامّةٍ حديثةٍ.
* الحاجة إلى النظر في العلاقات بين المستويات المختلفة للغة العربيّة ووصفها وبيان تأثيرها في تشكيل نظامها.
* افتقار هذا الجانب من الدراسات إلى البحوث التفصيليّة التي تفصّل القول في تأثير المستوى الصرفيّ في وضع قواعد المستوى التركيبيّ وفي تشكيل أهمّ الظواهر فيه.
* قيام هذا الجانب من الدراسة النحويّة عند علماء العربيّة على أصولٍ يعاد القول فيها الآن، وتبنى على أساسها نظريّاتٌ حديثةٌ مهمّةٌ.

وقد تشكّلت هذه الدراسة في بابين، كل باب يحتوي على فصلين:

الباب الأول: في المستوى الصرفيّ:

قُدّمَ له بعرضٍ لِأهمّ المصطلحات التي يقوم عليها المستوى الصرفيّ، ثم عرضت المادة فيه خلال الفصلين التاليين:

١ ـ الفصل الأول: أنواع الأبنية. وقد تشكّل في ثلاثة مباحث:

ـ تناولت في الأول منها أقسام الكلام في العربيّة، والأصول التي اعتمدها القدماء في تقسيمهم الكلام إلى اسم، وفعل، وحرف، والمميّزات التي وضعوها لتمييز كل قسم من غيره، ثم عرضت، بإيجاز، لآراء المحدثين العرب في هذا التقسيم، والأسس التي اعتمدوها في نقده وفي وضع البدائل له.

ـ وعرضت في الثاني منها للضوابط التي اعتمدها الصرفيّون العرب في صوغ الأبنية في العربيّة وللأسباب التي دعتهم إلى وضع مثل هذه الضوابط.

ـ ثم تناولت في المبحث الثالث الوسائل التي يستعان بها في العربيّة لصوغ الأبنية الصرفيّة وتغييرها.

٢ ـ الفصل الثاني: أحوال الأبنية، عرضت فيه لأصل مهمّ قامت عليه الدراسات الصرفيّة عند العرب؛ وهو مقولة الأصل في الأبنية الصرفيّة؛ إذ جرّدوا لكل نوع من أنواع الأبنية أصلاً، وردّوا كل بنية تحوّلت عن ذلك الأصل إليه. وقد تشكّلت مادة هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

ـ عرضت في الأول منها لأسباب التحوّل عن الأصل التجريديّ الذي أصله الصرفيّون، وقسمت هذه الأسباب قسمين؛ تمثّل القسم الأول منها في الأسباب الصوتيّة، وتمثّل الثاني في الأسباب غير الصوتيّة.

ـ أمّا المبحث الثاني فقد عرضت فيه أهمّ مظاهر التحوّل عن الأصل في العربيّة. والتي تمثّلت في: الابتداء (همزة كالوصل)، وتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، وفتح

عين المضارع من «فَعَلَ» والإمالة.

ـ وعرضت في المبحث الثالث لأهمّ الوسائل التي وضعها الصرفيّون لردّ البنية الصرفيّة إلى الأصل المتروك الذي قد يكون أصلَ صيغةٍ أو أصلَ اشتقاق، وبيّنت أن هذه الوسائل تنقسم قسمين: أحدهما لمعرفة أصول الأفعال، والآخر لمعرفة أصول الأسماء.

الباب الثاني: في المستوى النحويّ:

وقدّمت فيه تحديداً لأهم المصطلحات التي يقوم عليها المستوى النحويّ، ثم عرضتُ مادته في فصلين:

١ ـ الفصل الأول: دور البنية الصرفيّة في تحديد الوظائف النحويّة، وهو في مبحثين:

ـ عرضت في الأول منها لمفهوم الوظيفة النحويّة عند النحاة العرب. وأثبتُّ فيه أنّ نحاة العربيّة كانوا على وعيٍ بالفروق بين المعاني على مختلف المستويات اللغويّة.

ـ وعرضت في الثاني منها لدور البنية الصرفيّة في تحديد الوظائف النحويّة؛ إذ بيّنت الدراسة أن البنية الصرفيّة تشكّل عنصراً مهمّاً من العناصر المعتَمَدة في تحديد الوظيفة النحويّة، إلّا أنّ هذا الدور يتفاوت من وظيفة إلى أخرى. ثمّ اتبعتُ ذلك بتقسيم للمعاني الصرفيّة العامة التي تتشكّل الأبنية في العربيّة على أساسها، وعرضت في كل تقسيم للوظائف النحويّة التي تُكوِّن تلك المعاني وما تمثّله من أبنية شرطاً صرفياً فيها.

٢ ـ الفص الثاني: دور البنية الصرفيّة في الإعراب والنظم، وهو في مبحثين:

ـ تناولت في الأول منهما دور البنية الصرفيّة في الإعراب التقديري والمحلّي والإعراب بالنيابة؛ إذ بيّنت أنّ للبنية الصرفية دوراً في هذه الظاهرة، وأن هذا الدور قائم على أصلين رئيسين تعتمد عليهما الدراسة النحويّة عند العرب، وهما: القول بالأصل، ونظرية العامل. كما عرضت الدراسة لدور البنية الصرفيّة في تحديد الإعراب وبيّنت أن هذا الأمر قائم على ما تشترطه العربيّة من شروطٍ صرفيّة لكل وظيفة نحويّة. ثم عرضت الدراسة، كذلك، لدور البنية الصرفيّة في تعدد الإعراب، وبيّنت أن سبب التعدّد الإعرابي الذي يتعلق بالبنية الصرفيّة يتشكل في ثلاثة أبعاد: اشتراك بعض الأبواب النحويّة في الشروط الصرفية، والاستثناءات على الحدود النحويّة التي يضعها النحاة، وطبيعة البنية الصرفيّة نفسها.

ـ وعرضتُ في الثاني منهما لدور البنية الصرفيّة في النظم، والذي تشكّل في أبعادٍ ثلاثةٍ، أيضاً، تناولت في الأول منها لدور البنية الصرفية في عملية الربط والوصل بين المفردات في التركيب، وبيّنت أنّ الضمائر والحروف تمثّل أهمّ أبنية تقوم بهذه الوظيفة، كما عرضت لدور البنية الصرفيّة في ظاهرة الإيجاز والاختصار على المستوى النحويّ الخالص. أما البعد الثاني

فقد عرضت فيه لدور البنية الصرفيّة في التقديم والتأخير، والذي تشكّل في ثلاثة أبعاد: يعتمد الأول منها على طبيعة البنية للوظيفة النحويّة، أما الثاني فيعتمد على طبيعة البنية الصرفيّة للعامل فيها، ويعتمد الثالث على دلالة البنية أو على تجنّب تعدد الاحتمالات في التركيب. وأخيراً عرضت لدور البنية الصرفيّة في ظاهرة الحذف، وفي القول بالتقدير والتأويل، وبيّنت أن هذا الأمر معتمد أيضاً على مقولة الأصل عند النحاة العرب. ثمّ اتبعت ذلك كله بخاتمة شملت عرضاً موجزاً لأهمّ ما توصلت إليه الدراسة.

أما أهمّ الصعوبات التي واجهتها الدراسة فتتمثّل في التالي:

* قلّة المراجع العربيّة والمترجمة التي تعرض، بتفصيلٍ، للنظريّات اللغويّة الغربيّة، عامةً، ولهذا الموضوع بشكل خاص، فاضطررت إلى الاكتفاء بالإشارات العامّة والإلماحات العابرة للأسس التي اعتمدتها تلك النظريّات والتي وجدتُ لها أصولاً راسخةً عند علماء العربيّة.

* عدم التناسق في حجم المادّة المدروسة؛ إذ كان هناك تفاوتٌ في حجم المادّة المدروسة في كلّ فصل؛ فبعضها غنيٌّ كثير، وبعضها نزْرٌ قليل. وهذا أمرٌ لم أملك تغييره أو تعديله؛ إذ العبرةُ بنوعِ المادة لا حجمها.

هذا، وإنّني أرجو أن يكون هذا البحث قد حقّق الغاية منه، وقدّم تصوّراً واضحاً وشاملاً لدور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها في العربيّة، وأن يكون قد أسهم في وضع جانب من الأصول التي قامت عليها نظريّة النحو العربيّ في إطارٍ كلّي عام تتضح معه صورة المنهج الذي اعتمده النحاة العرب، وتبرز فيه مادة الموضوع من خلال ضوابط عامّة وأسس محدّدة.

مدخل
في حُدُود المادة المدْروسةِ

تبنّى علماءُ اللّغة المعاصرون منحى النظم؛ وصولاً إلى تحقيق منحىً تكامليّ في العمل اللغويّ، ويدعو هذا الاتجاهُ إلى اعتبار اللغة نظاماً مستقلاً شأنه في ذلك شأنُ الأنظمة الأخرى التي يدور حولها النشاطُ الإنسانيُّ، كما أن هذا الاتجاه ينظر إلى اللغة على أنها نظامٌ كليٌّ يتكون من أنظمة جزئيّة متداخلة يرتبط بعضها ببعض بعلاقات محكمة، والفصل بين هذه الأنظمة لا يتم نظرياً إلّا لغايات البحث والدراسة[1]، لذلك يتعيّن على الباحث في اللغة أن يحدّد موقعَهُ على خريطة النظام اللغويّ؛ ليتمكن من ضبط مادّته وإحكام نتائجه، ثم ليتعرفَ إلى تأثير ما يحدث في هذا الموقع على تشكيل النظام اللغويّ عامة وتحديد علاقاته، فهذا البحث يدرس العلاقة القائمة بين مستويين من مستويات اللغة الأربعة: (الصوتيّة، والصرفيّة، والنحوية، والدلالية)[2] وهما: المستوى الصرفي، والمستوى النحوي، ولا يتخطّى حدودَ هذين المستويين إلا بما يخدم أغراضَ البحث وأهدافه. فهو يسعى إلى وصف الكلام في المستوى النحويّ التركيبي، أي ما يتّصل بالمعنى الوظيفيّ للتراكيب والأبنية، وهو مستوى يمثل التعامل مع أنواع الأبنية، وأنواع الوظائف التي جردها النحاة لتُشكّلَ الهيكلَ البنيويّ العامّ للنحو العربيّ والعلاقات التركيبيّة المعتمدة على المعاني النحوية في هذا المستوى.

---

(١) انظر: تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها ٣٣ - ٣٤. دار الثقافة. الدار البيضاء. المغرب.

(٢) هناك تقسيمات أخرى لمستويات اللغة ولكننا ارتضينا هذا التقسيم لشيوعه، ومن تلك التقسيمات ما يراه هوكيت Hocket، إذ يقسم النظام اللغوي إلى خمسة أنظمة رئيسة، وهي: النظام النحوي والصرفي والعلائقي والدلالي والصوتي. ينظر في ذلك:

C. Hocket, A course in Modern Linguistics, Inc. New York, 1958.

ومنها أيضاً ما يراه بعض الباحثين العرب من أننا نستطيع أن نقسم النظام اللغوي إلى ستة مستويات، هي: الصوتي، والمعجمي، والمرفولوجي وينقسم إلى: الصرف والتصريف، والنحوي، والجملي التركيبي، والأسلوبي. ينظر في ذلك: ريمون طحان، الألسنية العربية ١/ ٢١ - ٢٥. دار الكتاب اللبناني. بيروت. ط١، ١٩٧٢م.

أما ما يتخطى حدود المستوى التجريديّ السابق إلى المستوى الذي يمثل التعامل مع أنواع المفردات وأنواع الدلالات المختلفة المتعارف عليها بين المتكلمين، فإن هذا البحث غيرُ معنيٍّ بها؛ فالمستوى الأول يمثّل قوالبَ مجوّفة يرتبط بعضها ببعض بعلاقاتٍ محدّدةٍ ثابتةٍ، وهي غير متحققة في الواقع ولكنها موجودةً في النظام اللغويّ المجرّد، والمستوى الثاني يمثل المادّة التي من الممكن أن تملأ تلك القوالب فتنقلها من نظامها المجرد إلى واقعٍ لغويٍّ حيٍّ قد تؤدي العوامل الموجودة فيه، التي تتفاعل مع النظام المجرّد، إلى كسر بعض قواعده الصارمة، وتجاوز روابطه الثابتة نوعاً ما. فهذه الدراسةُ تقع في المنطقة المحصورة بين مستويين تتحقق فيهما الصناعةُ النحويّةُ بقواعدها المحدّدة الواضحة، وعلاقاتها المضبوطة المحكمة، قبل أن تتأثر بالعوامل اللغويّة وغير اللغويّة التي من شأنها أن تنحرف بتلك القواعد عن مسارها الأصلي.

أما فيما يتعلق بالمستويين الصرفي والنحوي فإنّ العلاقةَ بينهما شديدةُ الترابط والإحكام؛ فكلٌّ من المستويين «يرفد الآخرَ ويتّصل به اتصالاً وثيقاً؛ لأنّ البنية الداخليّة للكلمة تؤثر في علاقاتها مع الكلمات الأخرى في الجملة. فإذا استعملنا فعلاً مثل «قاتل» في بداية إحدى الجمل فإن المستمع يتوقع في الحال أن نُتبع ذلك الفعل بفاعل يشير إلى من قام بالمقاتلة وبمفعول به يشير إلى من حصلت المقاتلة معه. أي أننا نتوقع جملة كهذه: قاتل الرجل عدوه، فإذا ما طرأ على الفعل «قاتل» تغير داخلي (صرفي) بأن زدنا التاء المفتوحة في أوله، فأصبح «تقاتل» واستعملنا هذا الفعل في بداية إحدى الجمل فإن تركيب الجملة (وهي ظاهرة نحوية) يتغير تبعاً لذلك؛ فلا نعود نتوقع مفعولاً به مثلاً، بل نتوقع فاعلاً فقط»[1].

وقد أدرك النحاة العرب هذه الحقيقة، ووَعَوْها وعياً متعمّقاً دقيقاً، فحصروا الوظائفَ النحويّةَ في اللغة العربيّة، وصنّفوها تصنيفاتٍ مختلفة، ثم وضعوا لها حدوداً متقنة، واشترطوا في كل حدٍّ منها شروطاً تتعلّق بالبنية الصرفيّة التي من شأنها أن تحقّق الوظيفة النحوية الممثّلة لها، وليس أدلُّ على ذلك من قول ابن هشام في المغني «فإنّ العربَ يشترطون في باب شيئاً ويشترطون في آخرَ نقيضَ ذلك الشيء على ما اقتضته حكمةُ لغتهم وصحيحُ أقيستهم، فإذا لم يتأمل المُعربُ اختلطت عليه الأبوابُ والشرائطُ»[2].

بل إنّ هذا النوع من التحليل البنيويّ الشكليّ الخالص كان أمراً معروفاً وملحظاً بارزاً في كتاب

---

(١) نايف خرما. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٢٧٢. ضمن سلسلة «عالم المعرفة» التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، ١٩٧٨م، وانظر: تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها ٨٧. دار الثقافة، الدار البيضاء ـ المغرب.

(٢) ابن هشام. مغني اللبيب ٢ / ٥٦٩. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار إحياء التراث العربي.

سيبويه، وهو أولُ كتاب في النحو العربيّ وصل إلينا[1]، إلا أنّ ملامحَ هذا الإدراك تشتّت في خضمّ التحليلات اللغويّة المتداخلة، والشروح الجزئيّة المتراكمة.

فهذا البحثُ، اعتماداً على ما سبق، يهدف إلى تقديم صورةٍ تفصيليّةٍ شاملةٍ للأصول العامة التي قام عليها النظامُ الصرفيّ في العربيّة، وللضوابط الرئيسة التي تشكّل بنيةَ هذا النظام المجرّدة، والتي قد تمتدّ إلى غيره من الأنظمة اللغويّة كالنظامين الصوتيّ والدلاليّ. ثمّ ينتقل، بعد ذلك، إلى النظام النحويّ ليحدّدَ مواضعَ الإلتقاء بينه وبين النظام الصرفيّ، وليرى تأثير ذلك في تشكيل البنية الهيكليّة المجرّدة للنظام النحويّ في العربيّة[2].

---

(١) انظر: ميخائيل ج. كارتر. قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي. نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي، مساهمة في تاريخ اللسانيات. تعريب: محمد رشاد الحمزاوي. حوليات الجامعة التونسية، ع/٢٢، ١٩٨٣م، ٢٢٣ ـ ٢٤٥.

(٢) إنّ الإفاضة في بحث المستوى الصرفيّ وعلاقته بالمستويات الأخرى (كالصوتيّ والدلاليّ) له ما يسوّغه باعتبار أنّ الظاهرة النحويّة تتسع لتشمل الصرف (ما يتعلق بالأبنية وأنواعها) والنظم (ما يتعلّق بقواعد تركيب الكلمات في تراكيب صحيحة نحوياً) فالظاهرة النحويّة في هذا البحث تقابل المصطلح: Grammar الذي تعارف التحويليّون على أنه يشمل المستويين السابقين (الصرف والنظم). وهذا أمر سنعود للتفصيل فيه لاحقاً.

الباب الأول

في

المستوى الصرفي

في تحديد المصطلحات

يتعيّنُ علينا قبل الدخول إلى مادّة هذا الباب أنْ نحدّد المصطلحات التي يقومُ عليها، فمصطلحاتُ العلم هي «مفاتيحُهُ» وهي المرتكزُ الأولُ الذي تعتمدُ الدراسةُ عليه، وإذا كانت معالمُ المصطلحات غيرَ محدّدةٍ عانت الدراسةُ من غياب الانضباط والدقة اللذين يُعَدّان شرطاً أساسياً في كل دراسةٍ علميةٍ.

ولمّا كان هذا الباب يدرس المستوى الصرفيّ في اللغة العربيّة فإنّ أهمّ مصطلحين يبرُزان للدارس هما: علْمُ الصرف، والبنيةُ الصرفيّةُ.

أولاً ـ علم الصرف:

أ ـ الصرفُ لغةً: هو التقليب والتغيير، ومنه تصريف الرياح أي صرفها من جهة إلى أخرى[1].

ب ـ أما في الاصطلاح فقد ورد هذا المصطلحُ في كتب النحو والصرف متأرجحَ الدلالة بين أمرين:

١ ـ صرف الكلمة الواحدة على وجوهٍ شتى، كأن تبني من «ضرب» على مثال جعفر فتقول «ضَرْبَب» وعلى مثال قَمَطْر فتقول« ضِرَبٌ» . ـ الخ[2]، أو أن تأتي إلى «المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه»[3] فتبني منه بناء يطابق بناء ذلك النظير.

وهذا الضربُ من الصّرف هو ما عُرفَ فيما بعد بمسائل التصريف، التي حدّد ابن جني الغرضَ منها في خصائصه بأمرين: أحدهما إدخال ما يبنى من الكلمات في كلام العرب والإلحاق به.

---

(١) ابن منظور. لسان العرب (مادة: صرف).

(٢) انظر: ابن جنّي . . المنصف ١/٣ ـ ٥ . تحقيق إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين . وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم. ط١، ١٩٦٠م. وابن عصفور. . الممتع في التصريف ١/٥٢ تحقيق: فخر الدين قباوة. المكتبة العربية ـ حلب، ١٩٧٠م.

(٣) سيبويه . . الكتاب ٣/٢٤٢ . تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. عالم الكتب. بيروت. ط/٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

والآخر التماسُ الرياضة والتدريب[1]. وإذن فقد أُخرِج هذا النوعُ من علم الصرف واعْتُبر ملحَقاً به لغاية التمرّن والدُّربة.

٢ ـ تحويلُ الكلمة إلى أبنيةٍ مختلفة لضروب من المعاني كالفعلية، والوصفية، والتصغير، والتكسير.. الخ ولعل هذا هو الذي يعنيه سيبويه بقوله: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة»[2]، كما قد يكون هذا التغيير لأغراض أخرى لا تتعلق بالمعنى، كالزيادة والحذف والقلب والإدغام والبدل[3].

إلّا أنّ ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) ومن بعده شارحُ شافيته في علم الصرف رضيّ الدين الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ) تمكنّا ـ كما نظن ـ أن يُحْكما ضبطَ هذا المصطلح؛ وأن يعيّناه تعييناً دقيقاً؛ فقد حدّه ابن الحاجب بقوله: «التصريفُ علمٌ بأصولٍ تُعرف به أحوالُ أبنيةِ الكلم التي ليست بإعراب»[4]، فعلمُ الصرف ليس هو نفس التّغيير الذي يطرأ على الكلمة فيحوّلها من بنيةٍ إلى أخرى، ولكنه العلمُ بذلك التغيير وصوره المتنوعة، فهو «مجموعةٌ من القواعد والأصول التي تهدينا

---

(١) انظر: ابن جنّي.. الخصائص ٤٨٧/٢. تحقيق: محمد علي النجار. عالم الكتب. بيروت. ط٣، ١٩٨٣م.

(٢) الكتاب ٤٢٤/٤. وانظر: الأشموني. شرح الأشموني على الألفية ٢٣٦/٤. دار إحياء الكتب العربية، والسيوطي.. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٢٨/٦. تحقيق عبدالعال سالم مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت، ١٩٧٥م.

(٣) انظر: ابن السرّاج.. الأصول ٢٣١/٣. تحقيق عبدالحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. ط١، ١٩٨٥م، وابن مالك.. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٩٠. تحقيق محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م، والأشموني ٢٣٦/٤، والسيوطي.. الهمع ٢٢٨/٦.

(٤) الرضيّ.. شرح شافية ابن الحاجب ١/١. تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الكتب العلميةً. بيروت ـ لبنان، ١٩٨٢م، ورد هذا المعنى أيضاً عند ابن مالك في التسهيل ٢٩٠. ونشير هنا إلى أنّ القدماء لم يفرقوا بين الصرف والتصريف؛ فقد ورد هذان المصطلحان متناوبين في نفس المواضع للدلالة على أمر واحد. وقد حاول بعض الباحثين العرب أن يفرق بين الصرف والتصريف؛ وخصّ «الصرف» بالمعنى العلمي، و«التصريف» بالمعنى العملي، انظر في ذلك: عبدالصبور شاهين.. المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي ٢٣. مؤسسة الرسالة. بيروت، ١٩٨٠م، وميز بعضهم بين المصطلحين على أساس آخر؛ فجعل الصرف يختصّ بالأسماء المتمكنة، والتصريف يختص بالأفعال المتصرفة. انظر في ذلك: ريمون طحان.. الألسنية العربية ١٤/١ ـ ١٥. دار الكتاب اللبناني. بيروت، ط١ ـ ١٩٧٢م، وعصام نور الدين.. المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث ٨٠. الشركة العالمية للكتاب. دار الكتاب العالمي ـ مكتبة المدرسة. ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

إلى معرفة الأوضاع التي تأتي عليها أبنيةُ الكلم»[1]، فهو يختصُّ بمعرفة أنفس الكلم الثابتة[2]، ويعملُ على وضع تصنيفاتٍ متنوعةٍ لأشكال الأبنية وأحوالها المختلفة، وما يطرأ عليها من تغييرٍ في ذواتها[3].

إنّ هذا المعنى الذي ارتضيْناه حداً لعلم الصرف يقاربُ، أو يكادُ، ما وضعه علماءُ اللغة المحدثون من تعريفٍ لعلم المورفولوجي - كما يسمّونَهُ - فعلى الرغم من المفارقة الواضحة الناتجة عن مقابلتنا بين مصطلحٍ عربيٍّ قديم، وآخر غربيٍّ حديثٍ، إلاّ أنّ الناظرَ في حدِّ كلِّ واحدٍ منهما يَجدُ أنّ الموضوعَ الذي يُوَجِّهُ علمُ المورفولوجيا هَمَّهُ لدراسته والبحث فيه مُشابهٌ لموضوع علم الصرف عند الصرفيين العرب؛ فهو - أي المورفولوجيا - يهتم «بدراسة الكلمات، وتحليلها من حيث بنيتُها، وأشكالُها، وأقسامُها»[4].

وقد بيّن سوسير أنّ علمَ المورفولوجيا يعالجُ الأشكالَ المختلفةَ للكلمات (أسماء، أفعال، صفات، ضمائر..)، وأنّ الفرقَ بينه وبين علم التركيب أنّ الثاني يهتمُّ بتحديد الوظائف وتعيين الوحدات الصرفيّة التي تتحقّق بها كلُّ وظيفة، بينما لا يتناول علمُ المورفولوجيا إلا أشكالَ تلك الوحدات[5]، لذلك كان الارتباطُ بين العلمين وثيقاً؛ لأن كلاًّ منهما يتحقّقُ في الواقع اللغويِّ بواسطة الآخر؛ إذ إنّ كلَّ وحدةٍ صرفيّةٍ ترتبطُ بوظائفَ تركيبيّةٍ محدّدةٍ، وكلُّ وظيفةٍ تركيبيةٍ تتحقّقُ بوحداتٍ صرفيّةٍ مخصوصةٍ[6]، وهذا أمر سنعاود التفصيل فيه لاحقاً؛ فالمهم هنا أن نبيّنَ أنّ موضوعَ علم المورفولوجيا مشابهٌ لموضوع علم الصرف عند علماء العربية، وأن اهتمامات المورفولوجيين، إن صح التعبير، تقاربُ اهتمامات الصرفيّين العرب؛ فهي تتمثّل في وصف أشكال الأبنية وأوضاعها المختلفة. ولكن تبقى هناك بعضُ الفوارق الدقيقة التي قد تفرضها طبيعةُ اللغة ومنهجُ الدراسة، والتي سنعرض لشيء منها في أثناء الحديث عن موضوع علم الصرف العربي ومادته.

---

(١) محمود السمرة ونهاد الموسى.. كتاب العربية: نظام البنية الصرفيّة ١٨. وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب، سلطنة عمان. ط١، ١٩٨٥م.

(٢) انظر: ابن جني.. المنصف ١/٣ - ٥.

(٣) انظر: أحمد الحملاوي.. شذا العرف في فن الصرف ١٨. المكتبة الثقافية، بيروت.

(٤) R.R.K Hartman & F.C. Stork, Dictionary of Language and Linguistics, Applied Science Publishers, Ltd. London.

(٥) انظر: فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة. ترجمة، صالح القرمادي وآخرين ٢٠٢، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م.

(٦) حنون مبارك.. مدخل إلى لسانيات سوسير ١٢١، دار توبقال للنشر. الدار البيضاء. المغرب. ط١، ١٩٨٧م.

ـ موضوع علم الصرف:

إنَّ حدَّ العلم لا يعيِّنُ موضوعَه تعييناً تفصيلياً شاملاً: فهو يقدِّمُ للدارس تعريفاً مجملاً موجزاً يرسُمُ حدودَ العلم وأبعادَهُ الكليَّةَ، أمّا ما يتبعُ ذلك من توضيحاتٍ تفصيليَّةٍ دقيقةٍ فهي خارجةٌ عن الحدِّ؛ لأنَّ الحدودَ والتعريفات يُشْتَرَطُ فيها الإيجازُ والإجمالُ، كما أشرنا آنفاً، لذلك أردنا في هذه الجزئيّة من مبحث تحديد المصطلحات أن نعرضَ بشيءٍ من التفصيل لموضوع علم الصرف، وأقسامه، كما حدّدها النحاةُ العربُ، ثمّ نُتْبِعُ ذلك بآراء المحدثين الناقدة، واقتراحاتهم الجديدة، التي تهدف إلى تغيير بنية علم الصرف العربي، بما يتناسب مع ما يقدمونه من تصورات بديلة.

فقد بيّن الصرفيّونَ أنَّ علمَ الصرف يتناولُ أحكامَ الكلمة في حال الإفراد، أي في حال كونها خارجَ التركيب، وذلك بُغْيَةَ معرفة أنفس الكلمة الثابتة على حدّ تعبير ابن جنّي. وقسّموا تلك الأحكام قسمين رئيسين:

١ ـ قسمٌ يدرسُ ما يطرأ على بنية الكلمة من تغييراتٍ لضروبٍ من المعاني؛ كأن تُغَيَّر صيغةُ المصدر، مثلاً، إلى الفعل الماضي، أو المضارع، أو الأمر، أو إلى أيّ صيغةٍ أخرى تتحمّلُ دلالةً جديدةً، كالمشتقات بأنواعها، وجموع التكسير، والمصغّر، والمنسوب[١]، وهذا النوعُ من التغييرات «جرت عادةُ النحويين بذكره قبل علم التصريف، وإن كان منه»[٢].

٢ ـ وقسمٌ يدرسُ ما يطرأ على البنية من تغييراتٍ لا تكون دالّةً على معانٍ جديدةٍ؛ كالنقص، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام[٣].

وقد أحْكَمَ الرضيّ تحديدَ موضوع علم الصرف، وتبيينَ أقسامه؛ بأن أطلق على القسم الأول من الأحكام الصرفيّة مصطلحَ:

ـ الأبنية:

فالتغييراتُ التي تطرأ على البنية في هذا القسم تُحْدِثُ فيها معاني جديدةً، فكلُّ تغييرٍ يُولِّدُ بنيةً تختلفُ عن سابقتها في المعنى والمبنى. فنحنُ هنا ندرسُ أنواعاً مختلفةً من الأبنية، كلُّ نوعٍ

---

(١) فرّق بعضهم بين هذا النوع من التغيير وبين صرف الكلمة على وجوه شتى؛ نحو ضربب، وضَرَبْ، فسمى الأول اشتقاقاً ويسمى الثاني تصريفاً؛ انظر: ابن جني المنصف ١/٣ ـ ٥.

(٢) السيوطي.. همع الهوامع ٦/٢٢٨. وانظر: الأشموني ٤/٢٣٦، وابن عصفور. الممتع في التصريف ٣١/١.

(٣) انظر المصادر السابقة.

يتميّزُ بخصائصه المعنويّة الشكليّة[1].

وأطلق على القسم الثاني مصطلحَ:

ـ أحوال الأبنية:

فالتغييراتُ التي تطرأ على البنية في هذا القسم لا تنقلها من نوع إلى آخر، ولا تُكسبُها دلالات جديدةً، إنما هي تغييراتٌ شكليّةٌ، وظواهرُ صوتيةٌ عامةٌ، تطرأ على البنية أياً كان نوعُها اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً؛ لذلك أطلقَ عليها الزمخشريُّ مصطلحَ «المشترك»؛ لأنه ـ كما يقول: «مما يتواردُ فيه الأضربُ الثلاثةُ أو اثنان منها»[2].

إذن، يمكننا القول إنّ موضوعَ علم الصرف في العربيّة يتشكّل في بعدَيْن اثنين:

ـ بعدٍ رأسيٍّ تتمثّلُ فيه الأبنيةُ بأنواعها المختلفة من أفعالٍ، وأسماءٍ، ومشتقّاتٍ، وجموعٍ، . . الخ في قوائمَ متتاليةٍ. والباحثُ في هذا البعد يدرسُ كلَّ قسمٍ على حدة ليعيّن خصائصَهُ ومميّزاته من حيثُ المبنى والمعنى.

ـ وبعدٍ أفقيٍّ تتمثّلُ فيه الأحوالُ العارضةُ التي قد تطرأ على البنية فتؤدّي إلى تحويلها عن البناء المفترَض أن تجيء عليه إلى بناءٍ آخَر تتطلّبُهُ العارضةُ تلك، وبعضُ الأحوال العارضة قد لا تؤدي إلى تغيير بنية الكلمة (وزنها)؛ لكن قد تؤدي إلى التغيير في نطق الكلمة فقط، فهو تغييرٌ «يتعلّقُ بتعامل الأصوات مع بعضها البعض»[3]، والباحثُ في هذا البعد لا يعنيه نوعُ البنية، ولا القسمُ الذي تنتمي إليه، ولكنه معنيٌّ بالدرجة الأولى بتفسير ما طرأ عليها، ومعرفة أسبابه، ونتائجه.

وقد انتقد بعضُ الباحثين هذا التقسيمَ، وكان نقدُهُم يعتمدُ بالدرجة الأولى على تصوّرٍ جديدٍ؛ فعلْم الصرف «معنيٌّ أولاً ببيان القيَم التي يحملُها هذا البناءُ أو ذاك أو هذا الوزنُ أو ذاك. وهي قيَمٌ ليست بالقيم الصّوريّة اللفظيّة، وإنما هي خواصٌّ صرفيّةٌ يظهرُ أثرُها في التركيب بأن يترتّبَ على وجودها معانٍ نحويةٌ معيّنةٌ»[4]، فهذا العلمُ ـ كما يراه هؤلاء، لا يبحثُ إلا التغييرَ الذي يعتري الكلمةَ إذا دلّت على معنى معين[5]. أما التغييراتُ التي لا تؤثرُ في معنى البنية ودلالتها، فإنها تنتجُ

---

(١) انظر الرضيّ. . شرح الشافية ١/ ٥.

(٢) الزمخشري. . المفصل: شرح المفصل ٩/ ٥٣. عالم الكتب. بيروت.

(٣) كذا في الأصل. والوجه بعضها مع بعض، الطيب، البكوش. . التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ١٩. نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله، تونس، ط٢، ١٩٨٧م.

(٤) محمد كمال بشر. مفهوم علم الصرف. مجلة اللغة العربية، القاهرة، ج (٢٥) ١٩٦٩م، ص١١٠ - ١٣١.

(٥) انظر: ياسر الملاح. . النظام الصرفي في اللغة العربية ٢٢. جمعية الدراسات العربية. القدس. ط١، ١٩٨٢م.

عن تأثير الأصوات بعضها في البعض، وبناءً عليه يرى المفهومُ الحديثُ أن تُبحَثَ ضمن النظام الصوتيِّ للّغة[1]، فكأنّهم بذلك يدعونَ إلى إخراج القسم الثاني من أقسام الصرف العربي، والذي يتمثّل في البعد الأفقيِّ، كما بيّناه، والاقتصار على القسم الأول، المتمثّل في البعد الرأسيِّ؛ فالدراسةُ الصرفيّةُ ـ بالمفهوم الحديث ـ غيرُ معنيّةٍ بالبحث في أحوال الأبنية، كما يسميها الرضيّ، لأنها لا تؤثرُ في دلالاتها. بل إنّ إدخالَ هذا القسم في الدراسة الصرفيّة يُعَدّ خلطاً منهجياً ينبغي أن يُصَحَّح[2].

وهناك من يرى أنّ الدراسةَ الصرفيّةَ يجب أن تختصّ بدراسة أحوال الكلمة «التي تتأهبُ للدخول في التركيب»[3]، والتي تتمثّلُ في نقل الكلمة من المفرد إلى المثنى والجمع، ومن حالة التنكير إلى التعريف، ومن التذكير إلى التأنيث، وكذلك تتمثلُ في أحوال الفعل المختلفة من حيثُ دلالتُهُ على الزمان والهيئة والجنس العدد والشخص. أمّا التغييراتُ الأخرى التي تطرأ على الكلمة كالاشتقاق، والتصغير، والنسب، والتجرّد، والزيادة فإنّها تُعَدّ جزءاً من علم المعجم[4].

إلّا أنّنا نرى أنّ القدماءَ لم يجانبوا الصوابَ حين قسّموا موضوعَ علم الصرف إلى ذينك القسمين، بل إنّ صنيعَهم هذا يعكسُ منهجيّةً وموضوعيّةً تتحرّى الدّقّةَ؛ بأن يشتملَ علمُ الصرف على كل ما يتحقّقُ به حدّهم الذي وضعوه له؛ فقد بيّنوا أنّ الصرفَ علمٌ يعنى بدراسة البنية وأحوالها، ولم يقيّدوا هذه الدراسةَ بحالٍ معيّنةٍ، فكلّ تغييرٍ يطرأ على البنية يجب أن يُبْحَثَ، بغضّ النظر عن دوره في تغيير معناها. فما دامت بنيةُ الكلمة هي الوحدةُ الصرفيّةُ الصغرى في هذا المستوى فإنّ أيّ تغييرٍ تتأثر به مهما كان نوعه جديرٌ بأن يُدْرَسَ وتُبْحَث أسبابُهُ، صرفيّةً كانت أو صوتيّةً، فالخلافُ، إذن، ناتجٌ عن اختلافٍ في التصوّرِ والمفهوم.

وما دام موضوعُ علم الصرف عند القدماء يتناسبُ مع الحدّ الذي وضعوه، فلا خلطَ ولا خطأ، بل إننا نرى، كما يرى القدماء.

أنّ كلّ ما يطرأ على بنية الكلمة فيغير:

---

(١) السابق ٢٢، وانظر أيضاً: محمد كمال بشر. مفهوم علم الصرف ١١٩ وما بعدها.

(٢) السابقان.

(٣) عصام نور الدين.. المصطلح الصرفي ـ مميزات التذكير والتأنيث ٨١. وانظر: ريمون طحان.. الألسنية العربية ١/١٤ ـ ١٥.

(٤) عصام نور الدين.. المصطلح الصرفي ٧٦ ـ ٧٧، وريمون طحان.. الألسنية العربية ١/٢٢ ـ ٢٣، وفنون التقعيد وعلوم الألسنية ١٨٣ وما بعدها. دار الكتاب اللبناني ـ بيروت. ط١.

ـ معناها

ـ أو مبناها

ـ أو نطقها

هو تغييرٌ ينبغي أن يُدرسَ في المستوى الصرفيّ. لأن المستوى الصرفيّ معنيٌّ بالبنية الصرفيّة ووصف أوضاعها وصورها، فكلّ ما تتعرّض له من تغييراتٍ وحالاتٍ يندرج ضمنَ موضوعات علم الصرف.

ـ مادة علم الصرف:

قلنا إنّ علمَ الصرف يدرسُ الأبنيةَ بأنواعها المختلفة، ويبحثُ في أحوالها. ونودّ أن نحدّد المادة التي يتناولُها هذا العلمُ، والمقصودُ بالمادّة هنا: الأبنيةُ التي يتحقّقُ فيها شرطُ الحدّ الموضوع لعلم الصرف، كما ارتضاه القدماءُ. وهذا أمرٌ لم يفُت الصرفيين تحديدُه؛ فقد عيّنوا الأسماءَ المتمكّنةَ، والأفعالَ المتصرّفةَ مادةً لعلم الصرف، وأخرجوا ما عداهما منه. فها هو ابن عصفور يقول: «اعلم أنّ التصريفَ لا يدخُلُ في أربعة أشياءَ. وهي: الأسماءُ الأعجميةُ التي عُجمتها شخصية، كـ«إسماعيل» ونحوه، لأنها نقلت من لغة قومٍ ليس حكمُها كحكم هذه اللغة. والأصواتُ كـ«غاق» ونحوه، لأنها حكايةُ ما يُصوّتَ به، وليس لها أصلٌ معلومٌ. والحروف، وما شُبّهَ بها من الأسماء المتوغّلة في البناء، نحو (من) و(ما)، لأنها ـ لافتقارها ـ بمنزلة جزءٍ من الكلمة التي تدخلُ عليها، فكما أنّ جزءَ الكلمة الذي هو حرفُ الهجاء لا يدخلُهُ تصريفٌ فكذلك ما هو بمنزلته»[1].

وقد عبّر ابنُ مالك عن ذلك في ألفيته أوجز تعبير، فقال:

(حرفٌ وشبهُهُ من الصرف بري   وما سواهما بتصريف حري)

إنّ الأصلَ الذي اعتمدَه القدماءُ في تحديد مادة علم الصرف ينطلقُ من الحدّ الذي حدّوه به، فالصرفُ علمٌ بأحوال أبنية الكلم التي ليست بإعرابٍ. فهو معنيٌّ بالأبنية التي تتغيّر وتتحوّل صورُها وأشكالُها. أمّا تلك التي جاءت على بناءٍ ثابتٍ لا يعتريه التغييرُ، ولا تطرأ عليه أحوالٌ تؤثّر في بنيته، فإنها لا يتحقق فيها حدُّ العلم، لأنّ ما يدرسُهُ منتفٍ وجودُه فيها. لذلك يقول الرضيّ: «لم يتعرّضْ النحاةُ لأبنية الحروف لندور تصرّفها، وكذا الأسماء العريقة البناء كمن وما»[2].

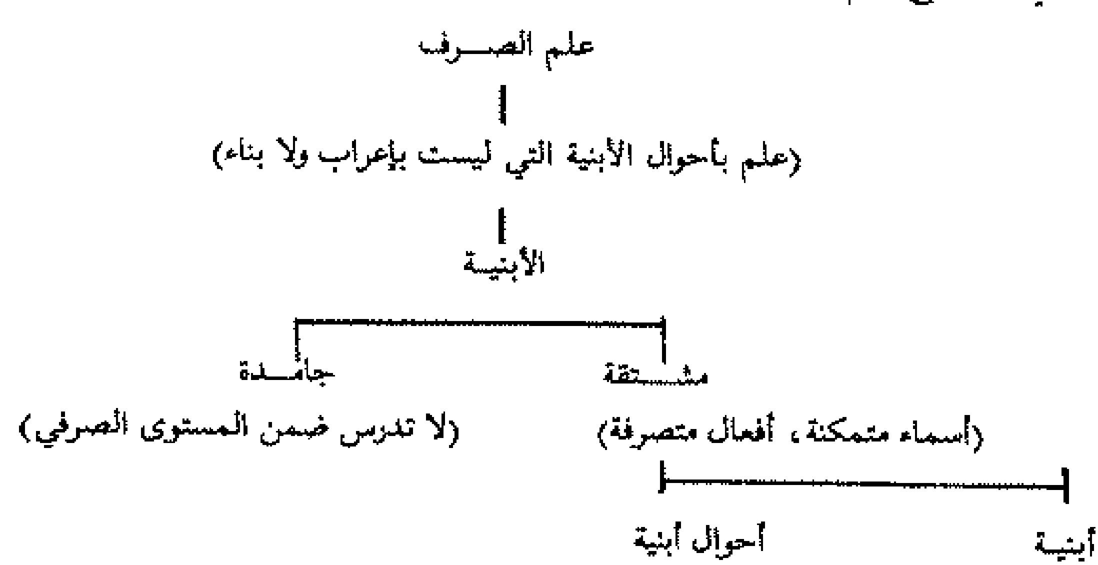
---

(١) ابن عصفور. . الممتع في التصريف ١/ ٣٥، وانظر: الرضيّ. . شرح الشافية ١/ ٨، والسيوطي. . الهمع ٦/ ٢٢٨.

(٢) الرضيّ. . شرح الشافية ١/ ٨.

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى مصطلحين نرى أنهما أوّل مصطلحين ينبني عليهما علمُ الصرف في العربية؛ وهما المشتقُّ والجامدُ؛ فالمشتقُّ يمثّل كلّ بنيةٍ تصلُحُ أن تكونَ مادةً للدراسة الصرفيّة، والجامدُ يمثّل كلَّ ما لا يصلح للدراسة الصرفيّة من أبنيةٍ.

فهذا هو أولُ تقسيمٍ للأبنية ينبغي أن يُبدأ به البحثُ الصرفيُّ، ثم نتبعه بعد ذلك بالتقسيم الثنائيِّ لموضوع علم الصرف كما بيّناه سابقاً. وكما هو موضّحٌ في الشكل التالي:



ويتّضحُ من ذلك ان الجوامدَ لم تُخرَج من علم الصرف، كما يرى بعض الباحثين المعاصرين[1]، ولكنها مُدرَجةٌ ضمن أحد تقسيمات الأبنية، الذي نراه أولَ تقسيمٍ ينبغي أن يُبدأ به ثم هي، بعد ذلك، لا تصلُحُ للدراسة ضمن هذا المستوى من مستويات اللغة، لطبيعتها هيَ؛ فهي مبانٍ جامدةٌ مسكوكةٌ، كما يصفها الدكتور تمام حسان[2]، لا يعتريها أيُّ تغييرٍ، فلا يمكن دراستُها من حيث بنيتُها، أما معانيها ووظائفها في التركيب فتُدرس ضمنَ مستوىً آخرَ، هو المستوى النحويُّ؛ لأنه المستوى الذي يعنى بتحديد وظائف الأبنية ومواقعها.

ثانيا: البنية الصرفية:

البنيةُ الصرفيّةُ هي الوحدةُ التي يدرسُها علمُ الصرف، ويَصفُ صُوَرَها وهيئاتها التي تتشكّلُ

---

(١) ياسر الملاح.. النظام الصرفي في العربية ٢٢.

(٢) انظر كتابه: الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي العربي ١٢٢. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

بها، ويفسّرُ ما يطرأ عليها من تغييراتٍ، وقد وضع الرضيّ تعريفاً دقيقاً للبنية الصرفيّة، فحدّدها، وعيّن مميّزاتها فقال: «المرادُ من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتُها التي يمكن أن يشاركَها فيها غيرُها، وهي عددُ حروفها المرتّبة، وحركاتها المعيّنة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصليّة كلٌّ في موضعه، فرَجُلٌ مثلاً على هيئةٍ وصفةٍ يشاركه فيها عضدٌ، وهي كونُهُ على ثلاثةٍ أولُها مفتوحٌ وثانيها مضمومٌ، أما الحرفُ الأخيرُ فلا تعتبرُ حركتُهُ وسكونُهُ في البناء، فرجلٌ ورجلاً ورجلٍ على بناءٍ واحدٍ، وكذا جَمَلٌ على بناء ضَرَبَ؛ لأن الحرفَ الأخيرَ لحركة الإعراب وسكونه، وحركة البناء وسكونه»[1].

فبنية الكلمة تتحدد بـ:

- عدد حروفها المرتّبة؛ فعَقَل بنيةٌ، وَقَلَم بنيةٌ أخرى.
- حركاتها المعيّنة وسكونها؛ فعَلِمَ بنيةٌ، وعلْم بنيةٌ ثانيةٌ، وعُلِمَ بنيةٌ ثالثةٌ.

وإذا كان علمُ الصرف في العربيّة يتخذُ من البنية الصرفية للكلمة وحدةً صغرى تقوم عليها الدراسة فإن علم «المورفولوجيا» يستبدل بها وحدةً أخرى تعرف باسم «المورفيم» (morpheme). فما المورفيم؟ وما الفرق بينه وبين البنية الصرفية؟

اختلفت التعريفاتُ التي وضعها العلماءُ للمورفيم؛ لاختلاف اتجاهاتهم ومدارسهم، إلاّ أنهم جميعاً يتفقون على أنّ «المورفيم» هو «أصغر وحدة ذات معنى»[2]، أو هو أصغر وحدةٍ لغويةٍ ذات معنى يمكن أن تصلح أساساً لتحليل جميع اللغات[3]، وقد قسّموا المورفيم إلى ثلاثة أنواع:

١ ـ المورفيم الحرّ (freemorpheme): وهو الذي يمثّلُ وحدةً مستقلّةً يمكن أن تُستعملَ بمفردها؛ نحو: رجل، قائم، قرأ، مسكن.. الخ.

٢ ـ المورفيم المقيّد (boundmorpheme): وهو الذي لا يستعمَلُ منفرداً، بل متصلاً بمورفيم آخرَ كتاء التأنيث، وياء النسبة، والألف والنون اللذين للتثنية.. الخ.

---

(١) الرضيّ.. شرح الشافية ٢/١، وانظر أيضاً: أحمد الحملاوي.. شذا العرف في فن الصرف ١٨.

(٢) ماريو باي.. أسس علم اللغة ٥٣. ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر. عالم الكتب القاهرة. ط٣، ١٩٨٧م؛ وانظر: دافيد كريستل التعريف بعلم اللغة ١٦١. ترجمة حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر. ط١، ١٩٧٩م.

(٣) انظر: نايف خرما.. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٢٧٥ ـ ٢٧٧. سلسلة عالم المعرفة. سبتمبر ـ أيلول ١٩٧٨م.

٣ ـ المورفيم الصفري (zeromorpheme) : وهو مورفيمٌ محذوفٌ أو مقدرٌ؛ نحو الضمائر المستترة[1].

وهذه التقسيماتُ يمكن تطبيقُها على اللغة العربية، كما مثّلنا سابقاً، وقد فرّق الصرفيّون بين هذه الأنواع، خاصةً الحرّ والمقيّد منها، وإن لم يصطلحوا عليها بمصطلحاتٍ محدّدةٍ، فمن ذلك، مثلاً، قول ابن يعيش في الحرف؛ إذ يبين أنه «ليسَ في الكلام حرفُ جرٍّ إلا وهو متعلّقٌ بفعلٍ أو ما هو بمعنى الفعل»[2]، ويقول فيه، أيضاً، «ولكونه لا يدلُّ على معنىً إلا في غيره افْتقرَ إلى ما يكونُ معه ليفيدَ معناهُ»[3]، ويقول أيضاً في ياء النسب وتاء التأنيث «فهذه الياءُ اللاحقةُ شبيهةٌ بالتاء اللاحقة بالمؤنث؛ وذلك من قِبَلِ أن الياء علامةٌ لمعنى النسب، كما أنّ التاء علامةٌ لمعنى التأنيث، وكلُّ واحدٍ منهما يمتزجُ بما يدخلُ عليه حتى يصيرَ كجزءٍ منه . . . وإنما صارا بمنزلة الجزء مما دخلا فيه من قِبَلِ أنّ العلامةَ أحدثَتْ في كلِّ واحدٍ من المنسوب والمؤنّث معنىً لم يكن، فصار الاسمُ بالعلامة مركّباً، والعلامةُ فيه من مُقوّماته»[4].

فهذه النصوصُ تُشيرُ إشارةً واضحةً إلى إدراك القدماء الفرقَ بين الوحدة المستقلة في الكلام، والتي تقابل مصطلحَ المورفيم الحرّ، والوحدة المرتبطة بغيرها، والتي تقابلُ مصطلحَ المورفيم المقيّد، إلّا أنّ تناولَ القدماء لهذين النوعين يختلف عن التناول الحديث لهما؛ فبينما يقسّم القدماءُ كلمةً مثل (قائمة) إلى (قائم) التي تمثّلُ بنيةً مستقلةً تحملُ المعنى الأساسيّ للكلمة، و(ـة) التي تُفيدُ معنى التأنيث وتعد علامةً عليه، يقسّمُ المحدثون تلك الكلمة إلى وحدتين متساويتين هي (قائم) و(ـة) ولكل وحدةٍ معنى خاصٌّ تدل عليه.

فالصرفيون العربُ يرون أن تاء التأنيث وأمثالَها من العلامات التي تُلحَق بالأبنية الصرفيّة وحداتٌ محدودةٌ جيء بها لمعانٍ مخصوصةٍ، وأنّ هذه المعاني لا تتحقّقُ إلّا إذا ضُمّت لبنيةٍ صرفيةٍ مستقلةٍ؛ لذلك كانت المباني الصرفيةُ المستقلةُ هي محورُ اهتمامهم؛ لأنها هي التي تتغيّرُ وتتحوّلُ، ولأنّ المعاني التي جاءت لأجلها العلاقاتُ لا تتحقق إلا فيها.

وقد نادى بعضُ الباحثين العرب إلى الاستعاضة عن البنية الصرفية بالمورفيم في دراسة اللغة

---

(١) انظر: ماريو باي . . أسس علم اللغة ٥٣، وحلمي خليل . . مقدمة لدراسة اللغة ٢٤٨ ـ ٢٤٩ . دار القلم . دبي، ١٩٨٩م.

(٢) ابن يعيش . . شرح المفصل ٨/ ٩.

(٤) السابق ٨/ ٤ ـ ٥.

(٤) السابق ٥/ ١٤٢.

العربية[1]، وهذا ما فعله الدكتور تمام حسان في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» فالفكرةُ التي يقوم عليها الكتابُ تعتمد مفهومَ المورفيم اعتماداً واضحاً، إلّا أننا نرى أنّ المورفيمَ لا يصلُحُ أن يُتّخذَ وحدةً ثابتةً للدراسة الصرفيّة في العربيّة؛ لأن المورفيمَ يصلحُ أن يُتّخذَ أساساً في دراسة اللغات الإلصاقيّة؛ فدوره فيها أكثر وضوحاً. أما في لغةٍ كالعربية التي تتميز بطبيعتها الاشتقاقيّة القائمة على التغيّرات الداخليّة في بنية الكلمة فإنّ المورفيم قد لا يكون قادراً على وصف كلّ الظواهر الصرفيّة فيها وتفسيرها بما يتناسب مع طبيعتها الاشتقاقيّة تلك، وبخاصةٍ أن المورفيم قد تعرض «للنقد الشديد في الآونة الأخيرة، وقد برزت بعضُ الصعوبات في تطبيقه على الأنواع المختلفة من اللغات، وحتى على اللغة الانجليزية نفسها، التي اخترع هذا المفهوم لخدمتها»[2].

وبناء على ما سبق نرى أن البنيةَ الصرفيّة للكلمة، كما عرّفها الرضيّ، هي الوحدةُ المناسبةُ التي ينبغي أن تقومَ عليها الدراسةُ الصرفيّةُ العربيّة.

ويحسنُ بنا هنا أن نشيرَ إلى الوسيلة التي وضعها النحاةُ لمعرفة بنية الكلمة وتمييزها من غيرها، وهي ما عُرفَ بالميزان الصرفيّ، فهو وسيلةٌ علميّةٌ دقيقةٌ تمكن الدارسَ من تمثيل بنية الكلمة ووصفها من حيث حروفُها، وحركاتُها، وزوائدُها، وصفاً يجمعُ بين الدّقة والإيجاز. فلفظ «فعل» الذي يمثل الميزان الصرفي وُضعَ «ليكون محلاً للهيئة المشتركة»[3] بين الكلمات.

وقد علّلَ النحاةُ استخدامَهم هذه الوسيلةَ واقتصارهم عليها في وصفهم بنيةَ الكلمات، فقد قال أبو حيان «فإن قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل؟ قلت فائدتُهُ التوصّلُ إلى معرفة الزائد من الأصليّ على سبيل الاختصار، فإن قولك: وزن: استخراج: استفعال أخصر من أن تقول: الألف والسين والتاء، والألف في استخراج زوائد»[4].

---

(١) انظر، مثلاً، محمد كمال بشر. دراسات في علم اللغة العام، القسم الثاني ١١. دار المعارف. مصر، ١٩٦٩م.

(٢) نايف خرما. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٢٧٧.

(٣) الرضي. شرح الشافية ١/١٢.

(٤) السيوطي. الهمع ٦/٢٣٣.

الفصل الأول

أنواع الأبنية

المبحث الأول

أقسام الكلام ومميزات كل قسم

يُعَدّ موضوعُ أقسام الكلام في العربيّة من الموضوعات الرئيسة التي تمثّل مدخلاً مهماً للدراسات الصرفيّة والنحويّة على حدٍّ سواء، بل إنّ علمَ الصرف يقوم في أساسه على معطيات هذا الموضوع؛ فدراسةُ الأبنية، في لغة ما، من حيث أنواعها وأحوالها المختلفةُ تعتمد بالدرجة الأولى على معرفة أقسام الكلام في تلك اللغة، وعلى معرفة الضوابط والمعايير التي يُمَيّزُ بواسطتها كلُّ قسم من غيره؛ لذلك كان هذا الموضوعُ هو أولُ ما يُبحَثُ في كتب الصرف والنحو؛ ليمكن الباحثين من دراسة الأبنية والعلاقات التركيبية بينها على أساس معرفة أقسامها ومميزات كل قسم منها.

كما أنّ الموضوعَ من أهمّ الموضوعات التي كَثُر حولها الجدلُ والخلافُ، وبخاصةٍ في كتابات المحدثين؛ فقد تعدّدت آراؤهم، وتباينت وجهاتُ نظرهم، واختلفت المنطلقاتُ التي بُنِيَتْ على أساسها اقتراحاتُهم الجديدةُ، وبدائلهم المطروحةُ. إلاّ أنها جميعاً اتفقت على أنّ تقسيمَ النحاة للكلام كان تقسيماً مضطرباً قلقاً، عكس حيرتَهم وعجزَهم عن إيجاد ضوابطَ منهجيّةٍ ثابتةٍ تمكنهم من وضع تقسيمٍ مُحْكَمٍ للكلام في العربية. لذلك رأينا أن نعرض أولاً لتقسيم الكلام عند النحاة العرب، والأسس التي انبنى عليها، ثم نتناول المميزات التي وضعوها لكل قسمٍ وما يندرج تحته من أصنافٍ، ثم نعرض، بعد ذلك، لموقف المحدثين من تقسيم الكلام في العربية، مع التركيز على الاصول التي اعتمدوها في رفض التقسيم القديم للكلام، والضوابط التي وضعوها أسساً للتقسيمات الجديدة كما ارتضوها. مناقشين آراءهم وإنتقاداتهم[1].

أقسام الكلام عند النحاة العرب:

اعتمدَ النّحاةُ العربُ الدلالةَ أصلاً يصدرون عنه في تقسيمهم الكلام إلى ثلاثة أقسامٍ:

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن هذا العرض لن يكون تفصيلياً شاملاً، لأن هذا البحث يدرس البنية الصرفية دراسة عامة تصف أنواعها وأحوالها بما يتناسب مع هدف الدراسة، وهو بيان دورها في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها.

الاسم، والفعل، والحرف[1]. فالكلمة، كما يرونها، «جنسٌ تحتَهُ هذه الأنواعُ الثلاثةُ لا غير، أجمع على ذلك من يعتدُّ بقوله»[2]... واستدلّوا على هذا الحصر بقولهم إنَّ «المعاني ثلاثة: ذاتٌ، وحَدَثٌ، ورابطةٌ للحدث بالذات. فالذاتُ: الاسمُ. والحدثُ: الفعلُ. والرابطةُ: الحرفُ. فإن دلّتْ الكلمةُ على معنى في غيرها فهي الحرف، وإن دلّتْ على معنى في نفسها: فإن دلّتْ على زمانٍ محصّلٍ فهي الفعلُ، وإلا فهي الاسمُ»[3]. فدليل انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة دليلٌ عقليٌّ[4]، معتمدٌ على المعنى؛ لأن الكلمة «إما أن تدلّ على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم. والأول الفعل»[5]. بل إنّهم ذهبوا إلى أبعدَ من ذلك؛ فعمّموا حكمَهم السابقَ على جميع اللغات؛ «لأنَّ الدليلَ الذي دلَّ على الانحصار عقليٌّ. والأمورُ العقليّةُ لا تختلفُ باختلاف اللغات»[6]، وبعد أن حصروا الكلامَ في الأقسام الثلاثة السابقة. حدُّوا كل قسمٍ بحدٍّ يُعرَف به، وكانت الدلالةُ، أيضاً، ضابطَهم في وضع الحدِّ؛ لأنهم أرادوا أن يعرِّفوا حقيقةَ الاسم، والفعل، والحرف. بغَضِّ النظر عن صورته في الكلام، وبنيته اللفظيّة، ووظائفه النحويّة. فهم يسْعوْن إلى تعيين ذات الشيء في أصل وضعه.

والفرقُ واضحٌ بين حقيقة الشيء في أصل الوضع وحقيقته في التركيب؛ فمعلومٌ أنَّ السياقَ، لغوياً كان أو اجتماعياً، له دورٌ كبيرٌ في تغيير حقائق الأشياء من حيث دلالاتُها؛ سواء كان ذلك بإضافة دلالةٍ جديدةٍ، أو سلب معنىً أصيلٍ، كما سنعرض له بعد قليل.

وقد سعى النحاةُ عند وضعهم الحدودَ أن تكونَ مُحكمةً تقوم على حقيقةٍ تتمثّل في كلِّ عنصرٍ من عناصرها؛ فالحدُّ «قولٌ وجيزٌ يستغرقُ المحدودَ، ويحيطُ به، ولذلك سمّاه المتكلمون: الجامع المانع؛ أرادوا بقولهم «الجامع» أنه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء، وأرادوا بقولهم المانع

---

(١) هذا التقسيم هو ما أجمع عليه معظم النحاة؛ فقد كانت هناك آراء تدعو إلى إخراج أسماء الأفعال من الاسم ووضعها في قسم مستقل عرف بالخالفة، وهناك من اعتبر النواسخ أدوات لا أفعالاً.

(٢) ابن هشام.. شرح شذور الذهب ١٧. تحقيق عبدالغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع. دمشق، ١٩٨٤م.

(٣) السابق ١٧ من الهامش.

(٤) انظر: عصام نور الدين.. المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث ٣٠.

(٥) الرضيّ.. شرح الكافية ١/٧. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. أي أنّ الكلمة إذا لم تدل على معنى في نفسها فهي حرف، وإن دلت على معنى في نفسها فهي اسم أو فعل، فإن اقترن معناها بأحد الأزمنة الثلاثة كانت فعلاً، وإلا فهي اسم.

(٦) ابن هشام.. شرح شذور الذهب ١٨ من كلام ابن الخباز في الهامش، وانظر: المبرد.. المقتضب ١/٣، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة. عالم الكتب ـ بيروت.

أنه يمنعُ أن يدخلَ في المحدود شيءٌ ليس منه أو يخرجَ منه شيءٌ هو منه»[1]، لذلك فرّقوا بين الحدّ والعـلامة أو الخاصّة؛ فالفرقُ بينهما «أنّ الحدّ مطّردٌ ومنعكسٌ، والخاصّة مطّردةٌ غيرُ منعكسةٍ، والمرادُ بالاطّراد أن تضيفَ لفظَ كل إلى الحدِّ فتجعله مبتدأً وتجعل المحدودَ خبره، كقولك: قولنا الاسمُ ما دلَّ على معنىً في نفسه غير مقترن، كلُّ ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسمٌ، وكذا تقول في الخاصة كلُّ ما دخله لامُ التعريف فهو اسم، والمرادُ بالعكس عند النحاة أن تجعلَ مكان هذين نقيضيهما، فنقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصح أن تقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم..»[2].

فالحدُّ قائمٌ على حقيقةٍ كليّةٍ تنطوي تحتها عناصرُ عدةٌ، قد تختلفُ وتتمايزُ في بعض الأمور إلا أنها جميعاً من حيث معناها العام في أصل وضعها ترجعُ إلى حقيقةٍ واحدةٍ. كما أن الحدَّ قولٌ وجيزٌ لا يتعرّض للتفصيلات والخصائص التي قد تتمثّلُ في بعض عناصره دون بعضها الآخر؛ فهو معنيٌّ بتعيين تلك الحقيقة الكليّة الجامعة بين عناصره على اختلافها.

فالاسم:

كلمة تدلُّ على معنى في نفسها غير مقترنةٍ بزمان[3]، وحدّهُ بعضهم بقوله «ما دلَّ على مسمىً به دلالة الوضع»[4].

والفعل:

كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان محصّل[5].

---

(١) البطليوسي.. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٦٠. تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي، دار الرشيد للنشر. منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث، ١٩٨٠م.

(٢) الرضيّ.. شرح الكافية ١/١٢ ـ ١٣.

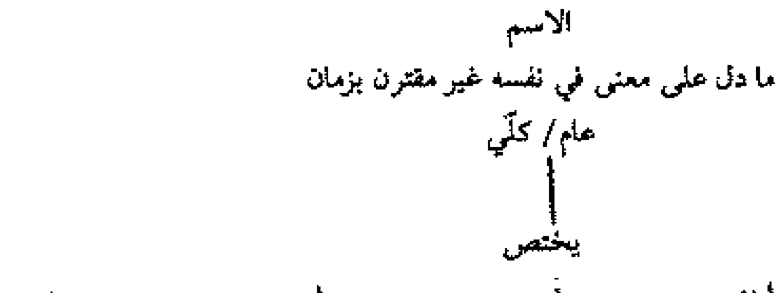
(٣) ورد هذا المعنى في تعريف الاسم مع بعض الاختلاف في صياغته عند: المبرد.. المقتضب ١/٣، ابن السراج.. الأصول ١/٣٦، والبطليوسي.. الحلل ٦٤، والزمخشري.. المفصل: شرح المفصل ١/٢٢، ابن الحاجب.. الكافية، شرح الكافية ١/٩، وابن هشام.. شرح شذور الذهب ١٨.

(٤) ابن الشجري.. الأمالي الشجرية ١/٢٩٣. مطبعة دائرة المعارف العثمانية. ط١، ١٣٤٩هـ.

(٥) ورد هذا المعنى في تعريف الفعل عند: ابن السراج.. الأصول ١/٣٨، والزجاجي.. الإيضاح في علل النحو ٥٢، ٥٣. تحقيق مازن المبارك. دار النفائس. ط٥، ١٩٨٦م، والزمخشري.. المفصل: شرح المفصل ٧/٢، والأنباري.. أسرار العربية ١١، ١٢، تحقيق محمد بهجة البيطار. مطبعة الترقي. دمشق، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م، وابن عصفور.. المقرب ١/٤٥. تحقيق أحمد عبدالستار الجواري ويحيى الجبوري. مطبعة العاني، بغداد، وابن هشام.. شرح شذور الذهب ١٨.

والحرف:

ما دلَّ على معنى في غيره[1] وحدَّهُ سيبويه بقوله: «ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[2] ثمّ إنَّ النحاةَ، نظروا في الاسم فميّزوا بين أصنافه انطلاقاً من الحدِّ الذي وضعوه له، فعيّنوا في كل صنفٍ مُسمّاه ومعناه، فالدلالةُ في الحد كليّةٌ، والمعنى عام غيرُ محدّدٍ، ثم يتّضح ويختصُّ في كلِّ صنفٍ من الأصناف المندرجة ضمن الحدّ، فاسم الإشارة، مثلاً، اسمٌ يدل على مشار إليه، والضميرُ اسمٌ يدل على متكلم أو حاضر أو غائب، والموصولُ اسمٌ يدل على مبهمٍ يعين بما بعده من جملة أو شبهها. وهكذا تبدأ الدلالة تختصُّ بمدلولٍ محدّدٍ في كل صنفٍ من أصناف الاسم. (انظر الشكل ١).



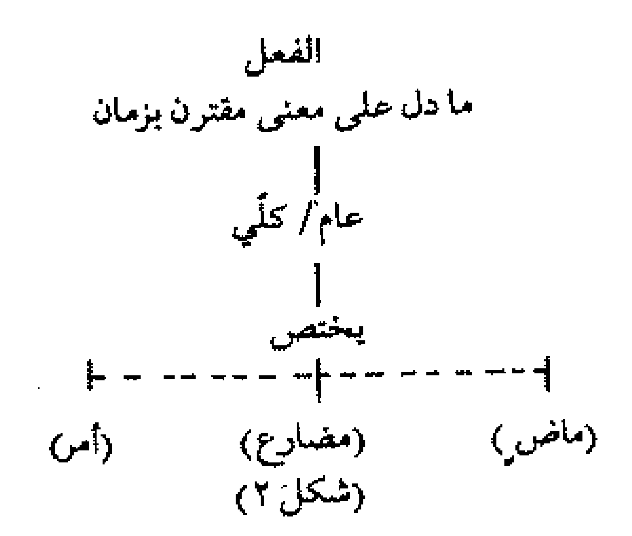
شكل (١)

وكذلك فعلوا في أصناف الفعل؛ ميّزوا بينها منطلقين من حدّ الفعل؛ فالفعل الماضي: كلمةٌ تدل على حدث مقترن بزمن فات قبل النطق بها، والمضارع كلمةٌ تدل على حدث وزمن صالـح للحال أو الاستقبال، والأمر كلمةٌ تدل على حدث مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل. فكل صنف منها مختص بزمن معين، لا يتضح في الحد العام للفعل. (انظر الشكل ٢).

---

(١) ورد هذا التعريف عند: الزجاجي. . الجمل ١. تحقيق علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، دار الأمل. ط٣، ١٩٨٦م، والزمخشري. . المفصل: شرح المفصل ٢/٨، وابن الأنباري. . أسرار العربية ١٢، والرضي. . شرح الكافية ١/٧، وابن عصفور. . المقرب ١/٤٦، وابن هشام، شرح شذور الذهب ١٨.

(٢) سيبويه. . الكتاب ١/١٢.



(شكل ٢)

أما الحروف فلم تُقَسَّم إلى أصنافٍ لأن دلالتها في غيرها، كما ذكرنا سابقاً.

وكما ميّزوا بين الأصناف من حيث الدلالةُ ميّزوا بينها من حيث الأبنية التي تتشكل بها، والوظائف التي تؤديها، كما سنبينه، ولكنهم كانوا على وعيٍ بأن هذه الأصناف، وإن تمايزت واختلفت، تشترك في دلالةٍ عامةٍ تجمعها في قسم احد.

ضوابط التمييز بين الأبنية:

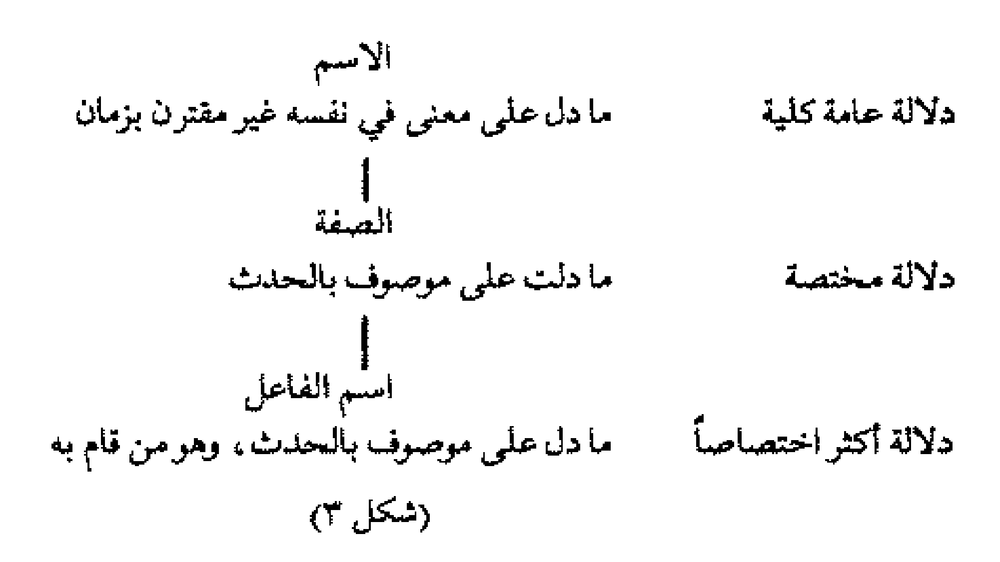
نقصد بضوابط التمييز بين الأبنية العلامات التي وضعها النحاةُ ليميّزوا بين أقسام الكلام من أسماء، وأفعال، وحروف، وبين أصناف القسم الواحد أحياناً. كما سنبينه بعد قليل.

وقبل أن نتطرق إلى مفهوم العلامة، عند القدماء، يجدر بنا أن نجيب عن السؤال التالي:

لماذا لجأ النحاةُ إلى العلامات؟ وهل يُعَدُّ ذلك مؤشراً إلى أن حدودَهم التي وضعوها لكل قسمٍ من أقسام الكلام كانت غيرَ دقيقةٍ في الدلالة على المحدود؟

لقد ذكرنا آنفاً أن النحاةَ الأوائلَ عندما وضعوا الحدودَ كانوا على وعيٍ أنّ الحدّ يعين حقيقةَ الشيء في أصل وضعه تعييناً عاماً كلياً، وأن هذه الحقيقة التي يسمى الحدُّ إلى ضبطها هي حقيقةٌ ذهنيّةٌ مجرّدةٌ غير متحققة في الحدث اللغوي. ولكنها تختصُّ وتتحدّدُ كلما انتقلت إلى صنفٍ أضيقَ من سابقه، ولنضرب على ذلك مثالاً: قلنا إن الاسم قسمٌ عامٌ كبيرٌ يشمل أصنافاً مختلفةً من الكلم، كلُّ صنفٍ منها يختصُّ بمعنى معين ولكنه يشترك مع بقية الأصناف في دلالته العامة التي وضعت حداً للقسم الكبير الذي يضمّها؛ فالاسمُ كلمةٌ تدل على معنى غير مقترن بزمان، والمشتقات ومنها الصفات أسماء تدل على موصوفٍ بالحدث، واسم الفاعل، مثلاً، صفةٌ تدل على موصوف بالحدث، هو من قام به. وهكذا تنتقل الدلالة من معنى عامٍ مجردٍ إلى معنى أكثر

اختصاصاً ووضوحاً. (انظر الشكل ٣).



(شكل ٣)

فلما كان الحدّ يعيّنُ حقيقةَ المحدود العامّةَ، ولما كانت هذه الحقيقةُ أمراً ذهنياً مجرداً، لا وجودَ له في الواقع اللغوي، كان الاقتصارُ على الحدِّ في تعيين العناصر المندرجة تحته، وتمييزها من غيرها أمراً في غاية الصعوبة؛ لأنه سيعتمد على التعامل مع حقائقَ مجردةٍ كليةٍ. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التمييز بين الأبنية لا يتم في حال كونها حقائق مجردة، وإنما يكون بعد أن تتحقق في الواقع اللغوي، وتدخل مع مثيلاتها في علاقات تركيبية مختلفة؛ فعلى المستوى الأول، التجريديّ الذهنيّ، نتعامل مع حقائقَ كليّةٍ، وأقسام عامة، وعلى المستوى الثاني، المتحقق في الواقع اللغوي، نتعامل مع حقائقَ مخصوصةٍ، وأنواعٍ محددة من الأبنية، يحكمها التركيبُ؛ لذلك كان هذا المبحث من مباحث علم النحو عند القدماء، لأنه يهدف إلى إيجاد ضوابط تميز بها الأبنية حين ترتصفُ في تركيباتٍ مختلفةٍ. فاللجوء إلى العلامات، كما يسميها القدماء، لا يقدح في حدودهم؛ لأن الحدودَ وضعت للتعبير عن مستوى مجرد يختلف عن المستوى التركيبي الذي يُلجَأ فيه إلى العلامة؛ فالحد يعبر عن التصور الذهني للأشياء، فهو يعكس العلاقة بين الموجود وصورته في العقل. أما العلامات فهي رسومٌ يعرف بها الشيءُ بعد أن ينقل من التصور الذهني المجرد إلى الواقع اللغوي المتحقق.

وقد ميّز النحاة بين الحدّ والعلامة؛ فالعلامة ضابطٌ يميّز به نوع الكلمة، ولا يشترط فيه أن يتحقق في كل عنصر من عناصر هذا النوع، فابن مالك حين يقول في ألفيته:

بالجرِّ والتنوين والندا وال   ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصل

يعني أن هذه الأمـور ما هي إلا وسائل يميز بها الاسم من الفعل والحرف، ولكنها لا تعين حقيقته، ولا توضح ماهيّته، كما هو الحال في الحد. وقد بيّن ابن يعيش هذا الأمر أوضح تبيين، في سياق حديثه عن علامات الفعل، فقال: «وأما خصائصُهُ فجمع خصيصة وهي لوازمُهُ المختصّةُ به دونَ غيره فهي لذلك من علاماته، والفرقُ بين العلامة والحدّ أنّ العلامةَ تكون بالأمور اللازمة والحـد بالذاتية، والفرقُ بين الذاتيّ واللازم أنّ الذاتيّ لا تُفْهَمُ حقيقةُ الشيء بدونه، ولو قدّرنا انعدامَهُ في الذهن بطلت حقيقةُ ذلكَ الشيء، وليس اللازمُ كذلك؛ ألا ترى أنّا لو قدّرنا انتفاءَ الحدث أو الزمان لبطلت حقيقةُ الفعل وليس كذلك العلاماتُ من نحو قد والسين وسوف فإن عدم صحة جواز دخول هذه الأشياء عليها لا يقدح في فعليتها؛ ألا ترى أن فعل الأمر والنهي لا يحسن دخولُ شيءٍ مما ذكرنا عليهما وهما مع ذلك أفعال «فمن خصائص الفعل صحة دخول قد عليه» نحو قام وقد قعد يقوم وقد يقوم «وحرفي الاستقبال» وهما السين وسوف نحو سيقوم وسوف يقوم، وإنما اختصت هذه الأشياء بالأفعـال لأن معانيها في الأفعال؛ فقد لتقريب الماضي من الحال والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه فهي في الأفعال بمنزلة الألف واللام في الأسماء، وكذلك حروف الجزاء نحو إن تقم أقم لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، والأسماء ثابتة موجودة فلا يصح هذا المعنى فيها لأنها موجودة ولذلك لا يكون الشرط إلا بالمستقبل من الأفعال ولا يكون بالماضي ولا الحاضر لأنها موجودان»[1].

ولكننا نلاحظ أن النحاة على الرغم من اهتمامهم بالعلامات إلا أنهم لم يفصلوا القول في أنواعها، فلم يميزوا بين العلامات التي تعد ضوابط نحوية، وتلك التي تعد ضوابط صرفية. ولكنهم سردوها مختلطاً بعضها ببعض، لذلك رأينا أن نفصل بينهما فقسمناها إلى قسمين: ضوابط صرفية، وضوابط نحوية.

أولاً: الضوابط الصرفية:

الضوابطُ الصرفيةُ هي العلاماتُ أو الخصائصُ التي تميزُ الكلمةَ من حيث بنيتُها الصرفيّةُ، وما يمكن أن تقبله من تغييرات وما يمكن أن يطرأ عليها من أحوال.

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ٣/٧.

وقد اهتم النحاة بمثل هذه الخصائص، وصنوفها؛ فهناك ضوابط صرفية اختص بها الاسم، وضوابط صرفية أخرى اختص بها الفعل. كما أنهم جاوزوا ذلك إلى حصر الضوابط التي يختص بها كل صنف داخل القسم الواحد، في حال وجودها.

١ ـ فمن أهم خصائص الأسماء الصرفية «الألف واللام نحو: الرجل والغلام، ومنها التنوين، نحو: رجلٍ وغلامٍ. . .، ومنها التثنية، نحو: الزيدان والعمران، . ومنها الجمع، نحو: الزيدون والعمرون، . . . ومنها التصغير، نحو: زُيَيْد وعُمَيْر في تصغير زيد وعمرو، ومنها النسب، نحو: زيديّ وعمريّ في النسب إلى زيد وعمرو»[١]

فهذه كله ضوابط يلجأ إليها النحوي ليميز الاسم من غيره. فإذا حدث أن قبل الفعل إحدى هذه الخصائص فإن ذلك يعد شاذاً، لعلةٍ حادثةٍ؛ «لأن الشيء قد يكون له أصلٌ مجتمعٌ عليه ثم يخرج منه بعضه لعلةٍ تدخل، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب، بل يخرج منه ما خرج لعلته، ويبقى الثاني على حاله»[٢]، ومثال ذلك تصغير أفعل التعجب، فالأصل في الفعل ألا يصغَّر «لأن الغرض من التصغير وصف الاسم بالصغر والمراد المسمى، والأسماء علامات على المسميات، والأفعال ليست كذلك، إنما هي أخبارات وليست بسمات كالأسماء، فلم يكن للتصغير فيها معنى كما لم يكن لوصفها معنى، والذي يؤيد عندك بُعْدَ الفعل من التصغير أن اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال، نحو قولك هذا ضاربٌ زيداً، فإذا صغرته بطل عمله، فلا تقول هذا ضويرب زيداً؛ لبعده بالتصغير عن الأفعال وغلبة الاسمية عليه، وإذا كان كذلك فتصغير فعل التعجب من قوله[٣]:

يا ما أُمَيْلِحَ غزْلاناً شدنَّ لنا من هؤليّائكن الضال والسَّمُر

شاذٌ خارجٌ عن القياس؛ وذلك أنهم أرادوا تصغير فاعل فعل التعجب، وهو ضمير يرجع إلى (مـا)، فلم يجز تصغير الضمير، لأنه مستتر لا صورة له، مع ان الضمائر كلها لا تصغر كما لا توصف؛ لشبهها بالحروف، ولم يمكنهم تصغير ما يرجع إليه الضمير، وهو (ما)؛ لكونه مبنياً على

---

(١) الأنباري. . أسرار العربية ١٠ ـ ١١، وانظر: المبرد. . المقتضب ١/٣، وابن السراج. . الأصول ١/٣٧.

(٢) المبرد. . المقتضب ١/٣ من كلام أورده المحقق في الهامش ونسبه الزجاجي للمازني.

(٣) اختلف في قائل هذا البيت؛ فقيل: لبعض الأعراب، وقيل لبدوي اسمه كامل الثقفي، وقيل: إنه من قصيدة للعرجي، انظر في ذلك: البغدادي خزانة الأدب ١/٩٣. . شرح وتحقيق عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. وشدّن: أصله: شدَن الظبي يشدُن شدوناً إذا قوي وترعرع واستغنى عن أمه. الضال: السدر. السمُر: شجر الطلح. والبيت من شواهد الأشموني ٣/١٨، وابن هشام في المغني ٢/٦٨٢. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار إحياء التراث العربي.

حرفين، ولم يسمع العدول عنه إلى ما هو في معناه؛ لئلا يبطل معنى التعجب، ولم يصغروا مفعول الفعل؛ لأن الفعل له في الحقيقة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما أملح زيداً كأنك قلت ملح زيد جداً، لأنك لو صغرته ربما توهم أن صغره لم يكن من جهة الملاحة، إنما هو من جهة أخرى، فعند ذلك صغروا لفظ الفعل والمراد الفاعل، فقولك: ما أميلح زيداً كأنك قلت زيد مليح»[1]، فالخروج عن الأصل هنا كان له دواعيه وأسبابه، وهي عدم التمكن من تصغير الفاعل؛ لأنه لا يأتي إلا مستتراً.

٢ ـ وتُعَدّ الصيغةُ الصرفيةُ من أهم الضوابط التي يُلجأ إليها لتمييز الأبنية؛ فصيغ أسماء الأفعال مخالفة تماماً لصيغ الأفعال مما أخرجها من هذا القسم، وبالنظر إلى خصائصها الأخرى من عدم تصرفها، وقبول بعضها للام أو التنوين حكم عليها بالاسمية[2]، هذا بالإضافة إلى أنّ معناها العام يتحقق فيه حد الاسم؛ فهي «أسماء وُضعت للفعل تدلّ عليه»[3]، فمسماها هو الفعل الذي نابت عنه وأدت معناه. فهذه هي بعض الضوابط الصرفية التي وضعها النحاة لتمييز الاسم من الفعل والحرف، وقد ذكرنا آنفاً أنهم أحياناً يضعون ضوابط صرفية يميزون بها بين الأصناف في القسم الواحد؛ من ذلك مثلاً:

١ ـ ما ذكره ابن هشام في المغني تحت عنوان «ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة»، فمن الفوارق الصرفية التي ذكرها أن اسم الفاعل «يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر، وهي لا تصاغ إلا من القاصر كحسن وجميل... (و) أنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق، ومنه يقوم وقائم؛ لأن الأصل يقْوم، بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وَقاتل ويقتل، ولهذا قال ابن الخشاب: وهو وزن عروضي لا تصريفي. وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض، وغير مجارية له وهو الغالب نحو ظريف وجميل»[4].

٢ ـ ومنه، أيضاً، التمييز بين النكرة والمعرفة؛ فالنكرة تعتبر بدخول (ال) التعريف، وتثنيتها وجمعها بلفظها من غير إدخال (ال) عليها[5]، يستثنى من ذلك النكرة المبنية، مثل كيف وكم «فجميع ما امتنع أن يعرف بالألف واللام، وامتنع من نزع الألف واللام منه لتنكير فهو مبني»[6].

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ١٣٥/٥.

(٢) انظر: الرضيّ.. شرح الكافية ٦٦/٢.

(٣) المبرد.. المقتضب ٢٠٢/٣.

(٤) ابن هشام.. مغني اللبيب ٤٥٨/٢.

(٥) انظر: ابن السرّاج.. الأصول ١٤٨/١٠، والأنباري.. أسرار العربية ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٦) ابن السرّاج.. الأصول ١١٣/١.

٣ - وبالاستعانة بضابط التصغير حُكم على اسم الجنس بأنه مفرد؛ لأنه يصغر على لفظه، نحو تُمَيْر وشُعَيْر «ولو كان مكسراً لرد في التصغير إلى الواحد وجمع بالألف والتاء من نحو تميرات وشعيرات فلما لم يرد هنا إلى الواحد دل على ما قلناه»(1).

٤ - وكذلك فرقوا بين الصفة والاسم، ومن الضوابط التي اعتمدوها في ذلك أن الصفة لا بد لها من مؤنث على لفظها بعكس الاسم فإن ذلك لا يشترط فيه؛ فقولهم مثلاً: رجل كيصى، من الوصف بالأسماء «ومما يدل على أنه ليس بصفة في الأصل استعمالهم له جارياً على المؤنث بغيرها، فيقولون امرأة كيصى، وقد تقدم أن الصفة إذا كانت غير مطابقة للموصوف حكم لها بحكم الأسماء»(2)، كما أنهم حصروا أبنية الأسماء والصفات، وبيّنوا ما يختص به الاسم من الأبنية، وما يشترك فيه الاثنان؛ من ذلك، مثلاً، قول سيبويه في باب تكسير الصفة: «أما ما كان (فَعْلا) فإنه يكسر على (فعال) ولا يكسر على بناء أدنى العدد الذي هو لفُعْل من الأسماء؛ لأنه لا يضاف إليه ثلاثة وأربعة ونحوهما إلى عشرة، وإنما يوصف بهن، فأجرين غير مجرى الأسماء. وذلك: صَعْب وصعاب، وعَبْل وعبال، وفَسلٌ وفسال، وخَدْل وخدال. وقد كسروا بعضه على فُعول؛ وذلك نحو: كَهْل وكُهول»(3).

٥ - وميزوا أيضاً بين الأسماء الظاهرة والأسماء المضمرة، فحكموا على (إيّا) بأنه ضمير؛ «لأنه في جميع الأحوال منصوب الموضع، وليس في الأسماء الظاهرة اسم يلزمه النصب فلا يرتفع إلا ما كان ظرفاً غير متمكن نحو ذات مرة وبعيدات بين وذا صباح وما جرى مجراهن، وشيء من المصادر نحو سبحان ومعاذ ولبيك، وليس (أيّا) واحداً منها، فلما لزم النصب كلزوم «أنت» وأخواته الرفع دلّ على أنه مضمر مثله. فإياك في المنصوب كانت في المرفوع، ومما يدل أيضاً على أنه ليس بظاهر تغير ذاته في حال الرفع والجر وليس كذلك الأسماء الظاهرة»(4).

أما الفعل فإن الضوابط الصرفية التي يختص بها تعد قليلة إذا ما قورنت بضوابط الاسم الصرفية؛ فأهمها:

١ - الصيغة؛ فإن للفعل أوزاناً خاصةً به تخالف أوزان الاسم وتميزه عنها.

٢ - والتصرف؛ فالفعل «تختلف صيغته للزمان وتتفق في اسم الفاعل؛ لأن الفعل بابه التصرف، والأسماء بابها الجمود وعدم الاختلاف»(5).

---

(1) ابن يعيش.. شرح المفصل ٧١/٥.
(2) ابن عصفور.. الممتع في التصريف ٨٨/١.
(3) سيبويه ٦٢٦/٣.
(4) ابن يعيش.. شرح المفصل ٩٨/٣. وانظر: ابن جني.. المنصف ١٢١/١ - ١٢٢.
(5) ابن يعيش.. شرح المفصل ٧٦/٦.

٣ ـ وكذلك اتصال نون الوقاية به، لذلك حكموا على أفعل التعجب بالفعلية؛ لأنك «إذا قلت: ما أحسن زيداً. فرددت ذلك إلى نفسك قلت: ما أحسنني؛ لأن أحسن فعل فظهر المفعول بعده، كما يظهر بعد ضرب، ولو كان اسماً لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد المتكلم نفسه. نحو قولك: هذا غلامي»(١).

٤ ـ كما أن الفعل لا يثنى ولا يجمع بخلاف الاسم؛ «لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة ولفظ الفعل يُعبِّر به عن القليل والكثير فلم تكن حاجة إلى التثنية والجمع؛ فالتثنية في قولك يفعلان والجمع في قولك يفعلون إنما هي للفاعل لا للفعل، والألف في قولك يضربان اسم وهي ضمير الفاعل وليست كالألف في الزيدان؛ لأن الألف في الزيدان حرف وهي في يضربان اسم، وكذلك الواو في يضربون ونحوه إنما هي ضمير الفاعل وليست كالواو في الزيدون؛ لأن الواو في الزيدون حرف وهي في يضربون اسم وكذلك الياء في تضربين، وكان سيبويه يذهب إلى أن هذه الحروف لها حالتان حال تكون فيها أسماء؛ وذلك إذا تقدمها ظاهر نحو قولك الزيدان قاما والزيدون قاموا فالألف في قاما اسم وهو ضمير والواو في قاموا اسم وهو ضمير، واذا قلت قاما الزيدان فالألف في قال علامة مؤذنة بأن الفعل لاثنين، وكذلك الواو في الزيدون قاموا اسم لأنه ضمير الفاعل وإذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف وعلامة مؤذنة بأن الفعل لجماعة وعلى ذلك يحمل قولهم أكلوني البراغيث»(٢).

وكما ميزوا بين أصناف الاسم ميزوا بين أنواع الفعل:

١ ـ فوضعوا للماضي علامات، وللمضارع، وللأمر؛ فالماضي ما قبل تاء التأنيث الساكنة، كقامَتْ وقَعَدَتْ. أما المضارع فمُيِّز بالزوائد الأربع التي تتصل به في أوله، وهي الهمزة، والنون، والتاء، والياء؛ «وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل وللغائب يفعل وللمتكلم أفعل وله إذا كان معه غيره واحداً أو جماعة نفعل»(٣) أما الأمر فمُيِّز بنون التوكيد، كاكتُبَنَّ واقرأنَّ.

٢ ـ وميَّزوا أيضاً بين اللازم والمتعدي؛ فقد أفرد ابن هشام لذلك باباً في مغنيه عنونه بقوله «الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً» انتهى فيه إلى عشرين أمارة، نذكر منها، مثلاً، كونه على فَعُل كظَرُفَ وشَرُفَ؛ لأنه وقفٌ على أفعال السجايا وما أشبهها، أو أن يكون على فَعَل أو فَعِل

---

(١) المبرد.. المقتضب ٤/١٨٥، وانظر: الأنباري.. الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٢٩. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار إحياء التراث العربي. ط٤، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م، وأسرار العربية ١١٣، وابن السراج.. الأصول ١/١٠١.

(٢) ابن يعيش.. شرح المفصل ٧/٧.

(٣) السابق ٧/٦.

والـوصف منه على فعيل، أو على افْعَلَلَّ كاقْشَعَرّ واشْمَأزّ، أو على افْوَعَلَّ كاكْوَهَدَّ الفرخ إذا ارتعد، أو على افْعَنْلى كاحْرَنبى الديك إذا انتفش، أو على وزن انْفَعَل نحو انْطلَق وانْكَسَر، أو أن يكون رباعياً مزيداً فيه كاحْرَنجم وتَدَحْرج[1].

هذه هي أهم الضوابط الصرفية التي ميزوا بها الأبنية في العربية، وقد اكتفينا بهذا القدر منها لأن غرضنا التمثيل لا الحصر؛ إذ نقصد أن نبين أن القدماء أدركوا الفروق الشكلية بين الأبنية، واتخذوها محوراً أساسياً يفرقون به بين الأبنية المختلفة بعد أن يُتَجاوز عن معناها المجرد في أصل الـوضـع. أما المحور الثاني الذي يقوم عليه التمييز بين الأبنية عند القدماء فيتمثل في الفروق الوظيفية، وهذا ما سنبحثه في النقطة التالية.

ثانياً الضوابط النحوية:

الضوابط النحوية هي خصائص تتميز بها الكلمة من خلال وجودها في التركيب، ومن خلال ارتباطها مع غيرها من الأبنية بعلاقات تحددها طبيعة التركيب نفسه؛ فهي ضوابط لا يتحقق وجودها إلا في التراكيب، بخلاف الضوابط الصرفية التي تتحقق في البنية ذاتها.

وتتحـدد هذه الضـوابط باعتمـاد منهج قائم على أساس تحليل التراكيب، ودراسة العلائق التـركيبية التي تربط بين الأبنية، وتحديد المواقع التي يمكن أن تظهر فيها تلك الأبنية، واتخاذ النتائج المترتبة على الدراسة معايير تميز بواسطتها الكلمات، ويحدد بها القسم الذي تنتسب إليه كل كلمة. وهذا المنهج في التحليل اللغويّ اعتمدته مدارس التحليل البنيوي؛ فقد اتخذته مدرسة بلومفيلد وسيلةً تحـدد به أقسـام الكـلام. ويعرف هذا المنهج بالتوزيع (distribution) ويتمثل «في استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام»[2].

وبناء على ذلك فإن (محمداً) و(هذا) اسمان؛ لأنهما من الممكن أن يقعا موقعاً واحداً كما في:

	محمد	/
يا		/ ـ اجتهد
	هذا	/

وقد اعتمد النحاة العرب على مفهوم هذا المنهج وهم يعيِّنون العلاقات التي يتميز بها كل قسم

---

(١) انظر: ابن هشام. المغني ٢/٥١٩ ـ ٥٢٠.

(٢) نهاد الموسى. نظرية النحو العربي ٢٣، وانظر لمزيد من التفصيل: Milka Ivic, Trends in Linguistics, Paris. p159-162

من أقسام الكلام الثلاثة؛ ذلك أنهم كانوا يصدرون عن منهج قائم على أساس تحليل التراكيب من وجهة نظر علائقية تقوم على أساس من نظرية العامل، التي تقول بعمل «العناصر اللغوية بعضها في بعض، لا على وجه الحقيقية، بل على وجه العلاقات المطردة الثابتة بينها في تلازمها»[1] واعتمادهم نظرية العامل جعلهم يطبقون هذا المنهج، منهج التوزيع، في تحديد إعراب بعض التراكيب اللغوية أيضاً، كما سنرى في مرحلة تالية من البحث.

ـ فمنذ البدء، وانطلاقاً من علاقة الإسناد التي تعبر عن أهم وظيفتين نحويتين يقوم عليهما بناء الجملة في العربية، وهما المسند والمسند إليه[2] حدد النحاة الأبنية التي يمكن أن تعبر عن طرفي هذه العلاقة؛ فالكلام «ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم»[3]، وبالتالي لا يتحقق الكلام من فعلين، ولا حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف. لذلك كان الإسناد إلى الاسم من أنفع علاماته؛ «إذ به تعرف اسمية التاء من ضربت»[4].

وكذلك فالإسناد، أيضاً من الضوابط التي حكم بها على اسمية أسماء الأفعال؛ فالذي «يدل أن هذه الألفاظ أسماء أمور: الأول جواز كونها فاعلة ومفعولة. . .، ومن المفعول قول الآخر[5]:

فَدَعَــو نَزالِ فَكُنــتُ أولَ نازلٍ ... وعَــلامَ أرْكَبُــهُ إذا لم أنــزلِ

والفعل لا يسند إلا إلى اسم محض»[6].

ـ وعندما يتحدث ابن السراج عن علامات الاسم فيقول: «فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها، منها أن يقال: إن الاسم ما جاز أن يُخبر عنه، نحو قولك: عمرو منطلق، . . . والفعل: ما كان خبراً ولا يجوز أن يُخبر عنه، نحو قولك: أخوك يقوم وقام أخوك، فيكون حديثاً عن الأخ، ولا يجوز أن تقول: ذهب يقوم، ولا يقوم يجلس. والحروف: ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً نحو: من، وإلى.

ويعرف أيضاً بدخول حرف الخفض عليه نحو مررت بزيد وبأخيك وبالرجل، ولا يجوز أن تقول: مررت بيقوم ولا ذهبت إلى قام. ويعرف أيضاً بامتناع قد وسوف من الدخول عليه، ألا ترى

---

(١) نهاد الموسى. . نظرية النحو العربي ٣٤.

(٢) محمد حماسة. . في بناء الجملة العربية ٤٣. دار القلم. الكويت. ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

(٣) الرضي. . شرح الكافية ١/٧.

(٤) السيوطي. . الهمع ١/١١.

(٥) البيت لربيعة بن مقروم الضبي من قصيدة مشهورة له.

(٦) ابن يعيش. . شرح المفصل ٤/٢٧ ـ ٢٨.

أنك لا تقول: قد الرجل ولا سوف الغلام، إلا أن هذا ليس خاصاً بالاسم فقط، ولكن قد يمتنع سوف وقد من الدخول على الحروف، ومن الدخول على فعل الأمر النهي إذا كان بغير لام نحو: اضرب واقتل، لا يجوز أن تقول: قد اضرب الرجل ولا سوف اقتل الأسد. . .»[1]، فإنه يتخذ من مواقع الاسم في التركيب ضابطاً يميز به الاسم من الفعل والحرف.

فهذا المنهج قائم على ملاحظة المواقع التي تتناوب فيها الأبنية، وعلى الربط بين الموقع والبنية في تحديد القسم الذي تنتسب إليه؛ فالموقع من أهم الضوابط التي اعتمدها النحاة في الحكم باسمية الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة؛ لأن الدليل على اسميتها «وقوعها في مواضع الأسماء، وتأديتها ما يؤديه سائر الأسماء»[2].

ـ وهم يفزعون إلى هذا المنهج عند الاستدلال على صحة ما يذهبون إليه، وما يقررونه من أحكام؛ فابن يعيش يقرر أن رأي سيبويه القائل باسمية الألف والواو إذا اتصلا بالأفعال هو المذهب الصحيح «لأنك إذا قلت الزيدان قاما فقد حلت هذه الألف محل غلامهما إذا قلت الزيدان قام غلامهما فلما حلت محل ما لا يكون إلا اسماً قضي بأنها اسم»[3].

فهذا تصريح مباشر يصور اعتماد النحاة منهج الاستبدال بين الأبنية في تعيين أقسامها، ومن الأمثلة الدالة على ذلك أيضاً استدلالهم على اسمية (كم)، وحرفية (رُبَّ) بالمواقع التي تقبلها كل واحدة منهما؛ فالفرق بينهما «أن كم يخبر عنها، يقال: كم رجل أفضل منك فيكون «أفضل» خبراً عن كم كما يكون خبراً عن زيد إذا قلت زيد أفضل منك، حكى ذلك يونس وأبو عمرو عن العرب في رواية سيبويه عنهما ولا يجوز مثل ذلك في رُبَّ، (كما) أن كم يدخل عليها حرف الجر؛ فتقول بكم رجل مررت، ولا يجوز مثل ذلك في رب، ويلي كم الفعل ولا يليه رب؛ فتقول كم بلغ عطاؤك أخاك، وكم جاءك رجل ولا يجوز مثل ذلك في رب. ومن الدليل على كون رب حرفاً أنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر فتقول رُبَّ رجل عالم أدركت»[4].

ـ ولعل الاستدلال على اسمية (كيف) يعد من أقوى الأمثلة على وقوف النحاة العرب على منهج التوزيع، وتمثّلهم إياه في أثناء حصرهم العلامات التي يختص بها كل قسم من أقسام الكلام؛ فانطلاقاً من علاقة الإسناد، ومن ملاحظة المواقع التي تقبلها (كيف) في الكلام فإنها لا

---

(١) ابن السراج. . الأصول ١/٣٧. وانظر: الأنباري. . أسرار العربية ١٠ ـ ١١. والرضيّ. . شرح الكافية ١/٧.

(٢) المبرد. . المقتضب ٣/١٧٢.

(٣) ابن يعيش. . شرح المفصل ٧/٧ ـ ٨.

(٤) ابن يعيش. . شرح المفصل ٨/٢٧، وانظر: المبرد. . المقتضب ٣/٥٧. وابن السراج. . الأصول ١/٤١٦.

يمكن أن تكون إلا اسماً؛ لأنها تأتلف مع الاسم فتكون كلاماً كقولنا: كيف أنت؟، وتأتلف، أيضاً، مع الفعل فتكون كلاماً كقولنا: كيف تفعل كذا؟[1] والحرف لا يأتلف مع الاسم أو الفعل فيكون كلاماً، والفعل لا يدخل على الفعل. فما دامت (كيف) قبلت هذين الموقعين، وتحقق بهما كلام مفيد فإنها لا بد أن تكون اسماً. ويذهب ابن يعيش إلى أبعد من ذلك فيصرح باتكائهم على طريقة الاستبدال بين الأبنية في حكمهم على اسمية (كيف) وتميزها عن الظروف؛ فيقول: «والذي يدل على ذلك أنك تبدل منها الاسم فتقول: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ ويقع الجواب بالاسم فتقول في جواب من قال كيف أنت؟ صحيح أو سقيم ونحوهما من أحواله، ولو كانت ظرفاً لوقع البدل منها والجواب عنها بالظرف، ألا ترى أن (أين) لما كانت ظرفاً لم يجب عنها إلا بظرف نحو أين أنت؟ فيقال في المسجد أو في السوق»[2]، ولا يكتفي بذلك، بل يُدخل نفسه في حوار خلافيّ يعكس اعتراضات محتملة فيقول: «فإن قيل فإذا كانت اسماً على ما ذكرتم فلم امتنعت منه حروف الجر ولم تدخل عليه كما دخلت على «أين»؟ . . . ، فالجواب أن أين لما كانت سؤالاً عن الأمكنة ونائبة في اللفظ عنها، وكانت الأمكنة المنوب عنها مما تدخلها حروف الجر فتقول من السوق. . . جاز أن تدخل على ما ناب عنها وقام مقامها، وأما كيف فإنما هي سؤال عن الأحوال والأحوال لا تدخل عليها حروف الجر؛ ألا تراك لا تقول أمن صحيح ولا أمن سقيم؟ فكذلك سائر الأحوال فلم تدخل على كيف كما لم تدخل على ما ناب عنه»[3].

فالضوابط النحوية التي حصرها النحاة ترجع في مجملها إلى اعتبار الموقع النحوي الذي تظهر فيه الكلمة مميزاً يميزها من غيرها من الكلمات التي ترفض ذلك الموقع. وهذا المنهج يقوم على أسس وظيفية تعتمد على تحليل التراكيب بالنظر إلى الوظائف النحوية والمواقع التي تتحقق فيها تلك الوظائف، ثم الربط بينها وبين الأبنية التي تتناوب عليها.

أقسام الكلام في رأي المحدثين العرب:

عرضنا فيما سبق لأقسام الكلام عند النحاة العرب، وبيّنّا الأصل الذي صدروا عنه في تقسيمهم الكلام، وتصنيفهم كل قسم على حدة، والضوابط التي وضعوها لتمييز الأقسام والمنهج الذي اعتمدوه في وضع تلك الضوابط. ونحاول، هنا أن نعرض لآراء بعض الباحثين العرب الذين تناولوا موضوع أقسام الكلام في أبحاثهم، وكتاباتهم؛ فقد أجمع هؤلاء على أن تقسيم النحاة

---

(١) انظر: الأنباري. . أسرار العربية ١٤ ـ ١٦.

(٢) ابن يعيش. . شرح المفصل ٤/١٠٩.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ٤/١٠٩، هذا ونذكر هنا أن الظرف، حسب منهج النحاة، يعد اسماً، ولكنه اختص بالدلالة على الأمكنة والأزمنة.

العرب للكلام كان تقسيماً مضطرباً، وأنهم، أي النحاة العرب، لم يعتمدوا في تقسيمهم الكلام أسساً ثابتة مطردة، بل كانوا يتأرجحون بين عدة أصول، يعتمدون بعضها حيناً، ويأخذون ببعضها حيناً آخر[1]، وذهب بعضهم إلى أن تقسيم النحاة العرب للكلام كان متأثراً بتقسيم فلاسفة اليونان والمناطقة[2]، وأن النحاة حين عجزوا عن وضع مفاهيم دقيقة للاسم والفعل والحرف راحوا يحورون تعريفاتهم ويضعون تفسيرات للأقسام تتلاءم مع ما ذهبوا إليه من أن الكلام ينحصر في القسمة الثلاثية التي أخذوا بها[3].

ونحن في عرضنا هذا لن نتبع الأسلوب التاريخي في سرد الآراء، فنقف عند كل باحث نسرد انتقاداته واقتراحاته ونناقشها بالتفصيل؛ فإن ذلك سيكلفنا عناء وتفصيلاً لا يخدم الموضوع، وسيطيل القول في القضية بما لا يتفق مع مقاصد البحث وأهدافه، لذلك رأينا أن نستخرج الأسس التي بنى عليها الباحثون انتقاداتهم، والأصول التي اعتمدوها في تقديم بدائلهم، وأن نناقشها مجتمعة، ولعل ذلك يضع القضية في بعدها الكلي متجاوزاً تفصيلاتها الدقيقة، ويقدم الموضوع ضمن محاور رئيسة تتضح بمعرفتها منطلقات كل فريق، ومنهجه في تناول الظواهر اللغوية.

اعتمد نقد المحدثين تقسيمَ الكلام عند النحاة العرب على أسس نجمل أهمها في التالي:

١ ـ أن النحاة العرب حين قسموا الكلام في العربية إلى ثلاثة أقسام لم يذكروا الأسس التي اعتمدوها في هذا التقسيم[4].

٢ ـ أنهم اعتمدوا في تقسيمهم هذا على أسس غير ثابتة؛ فأحياناً يعتمدون على المبنى، وأحياناً أخرى يتكئون على المعنى[5].

٣ ـ أنهم لجؤوا إلى إخضاع اللغة لمقاييس فلسفية، وأحكام منطقية لا توافق طبيعة اللغة، وتوغل في تأويلات وتعليلات بعيدة عن وصف الظواهر اللغوية[6].

٤ ـ أنهم حين درسوا هذا الأقسام الثلاثة لم يدرسوها إلا على أساس نظرية العامل، مما جعلهم

---

(١) انظر: تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها ٨٧، وانظر: الفصل الأول من كتاب أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة لفاضل الساقي. مكتبة الخانجي. القاهرة، ١٩٧٧م.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس. . من أسرار اللغة ١١٩. مكتبة الأنجلو المصرية. ط٢، ١٩٥٨.

(٣) السابق ١٥٦.

(٤) انظر: فاضل الساقي. . أقسام الكلامي العربي ٣٥.

(٥) انظر: تمام حسان. . اللغة العربية معناها ومبناها ٨٧، وانظر الفصل الأول من الباب الأول من كتاب أقسام الكلام في العربية للساقي.

(٦) انظر: إبراهيم أنيس. . من أسرار اللغة ١١٩ وما بعدها، والساقي. . أقسام الكلام العربي ٥٥ ـ ٦١.

لا يلتفتون إلى الأبنية إلا بما يخدم هذه النظرية ، لذلك كان اهتمامهم بالأسماء أكثر من الأفعال والحروف ؛ لأنها معمولات يظهر عليها أثر العامل ، وهذا الأمر جعلهم لا يهتمون بطبيعة الأبنية في ذاتها ؛ من حيث مبانيها ووظائفها إلا في حدود النظرية السابقة[1].

٥ ـ أن تقسيم النحاة العرب لم ينطلق من ملاحظة الأبنية في تراكيبها ، ولم يهتم بمراقبة استعمالها اللغوي ، ولم يدرك معانيها الوظيفية ومميزاتها الشكلية المختلفة إدراكاً واعياً دقيقاً[2].

٦ ـ أن الدليل على اضطراب تقسيم النحاة العرب للكلام محاولتُهم الدائمة الاستعانة بالعلامات لتوضيح قسمتهم ، وإحكام حدودهم[3].

هذه هي أهم النقاط التي ركّز عليها المحدثون ، وهم ينقدون تقسيم النحاة للكلام في العربية . ثم إنهم ، بعد ذلك ، أخذوا يطرحون بدائلهم ويقدمون اقتراحاتهم لوضع تقسيم جديد للكلام . معتمدين على أصول نجمل أهمها في التالي :

١ ـ أن يعتمد تقسيم الكلام في العربية على ملاحظة الكلمات في التراكيب ، ومعرفة مميزاتها الشكلية والوظيفية . فهو يتكىء أساساً على الصيغة والوظيفة . ولا يلقي بالاً لمدلول الكلمة أو معناها المجرد .

٢ ـ أن يعنى هذا التقسيم بوصف سلوك الظاهرة اللغوية ، ورصد علاقاتها ، والاعتماد على هذا الوصف في استخراج مميزات يعرف بها كل قسم من أقسام الكلام ، تتخذ معايير دائمة تمتحن بها الكلامات لتحديد القسم الذي تنتسب إليه .

وبناء على مثل هذه المنطلقات وضعوا تقسيمات جديدة للكلام العربي ؛ فمنهم من قسم الكلام إلى أربعة أقسام كالدكتور إبراهيم أنيس ، إذ رأى أن الكلام في العربية يمكن ، بالاعتماد على المعنى والوظيفة والصيغة ، أن يقسم إلى[4] :

١ ـ الاسم : وقسمه إلى :

ـ الاسم العام ـ العلم ـ الصفة

٣ ـ الضمير : وقسمه إلى :

ـ الضمائر المعروفة في العربية . ـ ألفاظ الإشارة ـ الموصولات

---

(١) مهدي المخزومي . . في النحو العربي قواعد وتطبيق ٤٥ ، ٤٦ . دار الرائد العربي ، بيروت ـ لبنان . ط٢ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

(٢) فاضل الساقي . . أقسام الكلام العربي ٨١ ـ ٨٢ .

(٣) انظر : إبراهيم أنيس . . من أسرار اللغة ٢٦٤ .

(٤) انظر : إبراهيم أنيس . . من أسرار اللغة ٢٦٥ ـ ٢٧٨ .

٣ ـ الفعل.
٤ ـ الأداة.

وكذلك الدكتور مهدي المخزومي؛ فقد قسم الكلام إلى أربعة أقسام أيضاً، وهي[1]:

١ ـ الفعل.
٢ ـ الاسم.
٣ ـ الأداة
٤ ـ الكنايات، وتضم:
- الضمائر
- الإشارة
- الموصول بجملة
- المستفهم به
- كلمات الشرط

إلا أن هذين التقسيمين لم يسلما من النقد أيضاً[2].

ومنهم من ذهب إلى أبعد من ذلك فقسم الكلام في العربية إلى سبعة أقسام؛ فقد قام الدكتور تمام حسان، ومن بعده تلميذه الدكتور فاضل الساقي بدراسة الكلام العربي اعتماداً على اعتبارين أساسين، هما المعنى والمبنى، أو الشكل والوظيفة، وتوصلا، متفقَيْن، إلى أن الكلام في العربية يمكن أن يقسم إلى الأقسام التالية[3]:

١ ـ الاسم	٢ ـ الفعل	٣ ـ الصفة	٤ ـ الضمير
٥ ـ الخالفة	٦ ـ الظرف	٧ ـ الأداة	

وصنفا كل قسم إلى أصناف مختلفة؛ فقسما الاسم إلى:
- الاسم المعين - الميميات - اسم الجنس - اسم الحدث - الاسم المبهم
وقسما الصفة إلى:

---

(١) انظر: مهدي المخزومي.. في النحو العربي قواعد وتطبيق. ١٩ ـ ٦٤.

(٢) انظر في ذلك: الفصل الثاني من الباب الأول من كتاب: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة لفاضل الساقي.

(٣) انظر: تمام حسان.. اللغة العربية معناها ومبناها ٨٦ ـ ١٣٣، والساقي.. أقسام الكلام العربي ٢١٤ ـ ٢٦٨.

ـ اسم الفاعل ـ الصفة المشبهة
ـ اسم المفعول ـ اسم التفضيل
ـ صيغ المبالغة

أما الفعل فقد ارتضيا التقسم القديم له؛ إلى ماضٍ، ومضارع، وأمر.
ثم قسما الضمير إلى:
ـ حضور، قسمت إلى: تكلم، خطاب، إشارة (المقصود بها أسماء الإشارة).
ـ غيبة، وقسمت إلى: شخصية، موصولية (المقصود بها الأسماء الموصولة).
وقسما الخوالف إلى:
ـ خالفة الإخالة، والمقصود بها أسماء الأصوات.
ـ خالفة الصوت، بها أسماء الأصوات.
ـ خالفة التعجب، والمقصود بها فعلا التعجب.
ـ خالفة المدح أو الذم، والمقصود بها أفعال المدح والذم.

أما الظرف فقد قسماه إلى:
ـ ظرف زمان، واقتصرا فيه على: إذ، وإذا، وإذاً، ولمّا، وأيان، ومتى، وأضاف الساقي كلما.
ـ ظرف مكان، واقتصرا فيه على: أين، وأنّى، وحيث.
وبيّنا أن بعض الأبنية قد تستعمل استعمال الظروف، ولكنها في الحقيقة ليست كذلك.
ثم قسما الأداة إلى:
ـ أداة أصلية، هي الحروف ذات المعاني.
ـ أداة محولة[1].

ويمكننا بعد أن عرضنا، بإيجاز، لتقسيمات المحدثين العرب أن نسجل الملاحظات التالية:
١ ـ أن المحدثين العرب صدروا في تقسيماتهم عن منهج وصفي يقوم على الملاحظة والوصف دون أن يتجاوز ذلك إلى تفسير الظواهر وتعليلها، وقد أقاموا نقدهم للقدماء على أساسٍ من هذا المنهج، بينما اعتمد منهج القدماء، إضافة إلى وصف الظواهر، على تفسيرها، وتعليل الشاذ منها، وهو ما عرف بالمنهج المعياري، فنقد منهج القدماء على أساس منهج مخالف لا بد أن يخلق مفارقة واضحة؛ لأن «الوصفية والمعياريّة مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطق المبدئي، ولا إلى نفس الحيّز التصوريّ. فليستا من شريحةٍ واحدةٍ

(١) هنالك اختلاف بين الباحثين في هذا التقسيم. انظر: الساقي. أقسام الكلام العربي ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

حتى تتسنى مقارعة إحداهما بالأخرى. فليست الوصفية والمعيارية ملتزمتين بأن يكون بينهما علاقة ما: من تواز أو تصادم أو تطابق. فهما مصادرتان فكريتان مستقلة كلتاهما عن الأخرى. فأن يلتزم الألسنيّ في تحسّسه نواميسَ الظاهرة اللغوية وصف مدونتها واستقراء خصائصها دون تعسف منه على الاستعمال فذاك موقف منهجي وامتثال اختباري. أما أن يصدح الألسني في تقرير أحوال الاستعمال بأن هذا خروج عن النمط وأن هذا اتفاق مع سنن المواضعة في اللغة فذلك موقف مبدئي وامتثال معياري، وليس من تناقض بين الأمرين؛ لأنهما موقفان لا يقعان ألبتة في نفس اللحظة الزمنية، وبالتالي فإن الذي يصوغهما ليس هو نفس الشخص من الناحية الاعتبارية، وإن فاه بهما اللسان بل قل ليس الذي يصوغهما هو نفس المنظار»[1].

لذلك كان المحدثون في تقسيمهم للكلمات واصفين أكثر منهم معرفين[2].

٢ ـ أن تقسيمات المحدثين، خاصة الدكتور تمام حسان والدكتور فاضل الساقي، كانت معروفة عند النحاة العرب ولكنها جاءت في مرحلة تالية لتقسيمهم الكلام. فكأن الدكتور تمام وتلميذه بدءا من المرحلة الثانية عند القدماء؛ فالمرحلة الأولى تتمثل في تقسيم الكلام على أساسٍ من المعنى في أصل الوضع، والمرحلة الثانية تتمثل في تصنيف أقسام الكلام على أساس الاختصاص في معنى الكلمات ووجودها في التراكيب وارتباط بعضها ببعض بعلاقات مختلفة، وهذا هو ما دعا إليه الدكتور تمام؛ تقسيم الكلامات انطلاقاً من التركيب واعتماداً على مبدأي الشكل والوظيفة.

٣ ـ أن الفروق التي وضعها المحدثون لأقسام الكلام، كما يرونها، لم يغفل عنها القدماء؛ فقد فرقوا بين الصفة والاسم، وبين المضمر والظاهر، وذكروا للموصولات وأسماء الإشارة وأسماء الأفعال مميزات تميزت بها عن غيرها، وخصّوا أفعال المدح والذمّ والتعجّب والأفعال الناقصة بحديثٍ مستقل عرضوا فيه لخصائص كل صنفٍ منها، وقد عرضنا لجانبٍ من ذلك في أثناء الحديث عن الضوابط الصرفية والنحوية للأبنية. إلا أن هذه الفروق، عند القدماء، كانت بين أصناف تنتمي لقسم واحد بينما كانت عند المحدثين بين أقسام مختلفة. كما أنها اتضحت وبرزت بشكلٍ منظّمٍ دقيقٍ عند المحدثين بخلاف القدماء الذين أوردوها مختلطةً بموضوعات أخرى.

٤ ـ أن ما أخرجه المحدثون من أصناف، وأفردوها بأقسام مستقلة بالنظر إلى مميزاتها الصرفية والنحوية يمكن ردّها إلى أقسامها عند القدماء بالنظر إلى معناها في أصل وضعها، وقد وعى

---

(١) عبدالسلام المسدّي. الفكر العربي والألسنية. الأقلام. بغداد. ع/٤. ١٩٧٩م ٥.

(٢) انظر: ماريو باي.. أسس علم اللغة ١٠٢.

القدماء هذه الحقيقة فذكروا أن العلامات لا تطرد في القسم الواحد وذلك لا يخرج ما لم تتحقق فيه العلامة من قسمه؛ لأن الجامع بين الكلمات في القسم الواحد ليس مميزاتها الشكلية والوظيفية وإنما دلالتها المجردة في أصل الوضع؛ لذلك كان ردّ الدكتور الساقي على تعريف ابن الشجري للاسم بقوله «ما دل على مسمى دلالة الوضع». «وكل هم ابن الشجري من هذا الحد أن يجمع في باب واحد، هو باب الاسم، بين المسميات، الصفات، والمضمرات، وأسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام والشرط..»[1]، وما الضير في ذلك إذا كان الجامع لها متحققاً فيها؟

أليس الموصوف بالحدث، وهو تعريف الصفة عند القدماء والمحدثين أيضاً، هو مسمى الصفة؟
أليست الدلالة على عموم الحضور والغيبة، وهو تعريف الضمير عند الفريقين، هو مسمى الضمير؟
وكذلك، أليست الدلالة على المكان والزمان، وهو تعريف الظرف عند الفريقين، هو مسمى الظرف؟
وأليست الدلالة على مشار إليه، وهو تعريف اسم الإشارة عند القدماء، هو مسمى اسم الإشارة؟
وأليست الدلالة على مبهم يختص بما بعده، وهو تعريف الموصول عند القدماء، هو مسمى الاسم الموصول؟
وأليست الدلالة على معنى الفعل، وهو تعريف اسم الفعل عند القدماء، هو مسمى اسم الفعل؟

بل إن الدكتور حسان والدكتور الساقي ارتضيا ضمن تقسيمات الاسم التي وضعوها قسماً سمياه بالاسم المبهم وعرّفاه بأنه: ما دل على مسمى غير معين فيحتاج في تعيينه إلى ضميمة[2]، وهو تعريف يطابق تعريف الاسم الموصول عند القدماء.

فالفرق بين تقسيم القدماء وتقسيم المحدثين أن تقسيم القدماء قام على أصلين:

١ ـ أصل الوضع الذي أقيمت على أساسه الأقسام الثلاثة، ووضع، بناء عليه، حد كل قسم.

٢ ـ وأصل الاستعمال الذي اختصت على أساسه بعض الكلمات بخصائص تفارق بها القسم المنتسبة إليه؛ من ذلك، مثلاً، بعض الأفعال الجامدة كنعم، وبئس، وحبذا، وفعل التعجب؛ فالأصل فيها ـ أصل الوضع ـ أن تتصرف إلا أنهم منعوها التصرف «لما أرادوا من شدة التوكيد في المعنى الذي أموه والنحو الذي قصدوه»[3]، فإذا قلت: «ما أحسن زيداً، لم يجز أن تضع

---

(١) فاضل الساقي.. أقسام الكلام العربي ٥٢.

(٢) انظر: تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها ٩١، والساقي. أقسام الكلامي العربي ٢١٦.

(٣) ابن جني.. المنصف ١/٢٤١.

الفعل المضارع ها هنا فتقول: ما يُحْسن زيداً، وما محسن زيداً؛ لأن معنى التعجب إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال المعنى. ألا ترى أنك تقول: العُمْر، والعَمْر، ولا يقع في القسم إلا مفتوحاً؛ لدخول المعنى على هذه الهيئة»[1]، وكذلك أفعال المقاربة؛ فقد لازمت لفظ الماضي لأنها «لما قصد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها، وهو التصرف. وكذلك كل فعل يراد به المبالغة. كنعم وبئس، وفعل التعجب»[2].

أما المحدثون فقد قام تقسيمهم على ملاحظة الكلمات في تراكيبها المستعملة؛ أي في أصل استعمالها ولم يعترف بأصل الوضع وهو أصل مجرد ترد إليه الألفاظ؛ ذلك أن منهجهم، كما قلنا، يقوم على وصف الظواهر اللغوية من خلال التراكيب، ولا يتجاوز ذلك إلى التفسير والتعليل والتأويل. فالاختلاف في التقسيم نتيجة طبيعية؛ للاختلاف في المنهج، وفي الأصول التي صدر عنها كل من الفريقين.

---

(١) المبرد.. المقتضب ٤/١٧٧.

(٢) السيوطي.. الهمع ٢/١٣٥.

المبحث الثاني

ضوابط صوغ الأبنية

سبق أن ذكرنا أن موضوعات علم الصرف تتمثل في بعدين: رأسي يمثل أنواع الأبنية في العربية، وأفقي يمثل الأحوال الطارئة على تلك الأبنية أياً كان نوعها. ونتناول في هذا المبحث أنواع الأبنية وضوابط صوغها.

لقد أصابت العربية ثروة لغوية واسعة بما تشعب عن أصولها من أبنية وصيغ تشتمل على أقسام الكلم ومن تفرّع عنها، ولا يرتاب باحث محقق في شدة تعويلها على البناء والتركيب الذي عاد عليها بالغنى والثراء؛ وقد حاول العلماء أن يحصوا صيغ الأسماء والأفعال «ولعلهم يحصون القوالب التي يبني الفصحاء على مثالها ألفاظهم . . . فما تيسر لأحد منهم أن يستوعب هاتيك القوالب»[1].

وقد درس الصرفيون أنواع الأبنية دراسةً تفصيليّةً شاملةً؛ فلم يكتفوا بحصرها وتصنيفها، بل جاوزوا ذلك إلى وضع ضوابط لصوغها وبنائها؛ وكأنهم كانوا يسعون للخروج من شتات الأمثلة المتعددة إلى بناء هيكل صرفي محكم يقوم على محاور رئيسة تضبط تلك الأمثلة في قضايا كلية عامة تحدد الأسس والأصول التي بني عليها علم الصرف في العربية، إلا أن هذه الضوابط لم تفرد في باب خاص ضمن أبواب مؤلفاتهم، بل وردت موزعة على أبواب مختلفة؛ لذلك رأينا أن نستخرجها من مظانها، ونفردها بحديث مستقل؛ لتبرز ضمن إطار يجمع بينها في قضية واحدة، وليتمكن الدارسون من معرفة دورها، وموقعها في بناء الهيكل العام لعلم الصرف العربي. وقد خرجنا من دراستنا هذه بأربعة ضوابط، نرى أن صوغ الأبنية في العربية يقوم عليها، ويحتكم إليها، وهي، مرتبة حسب أهميتها:

١ ـ الدلالة　　٢ ـ الخفة والكثرة　　٣ ـ المشابهة　　٤ أمن اللبس

وقبل أن نفصل القول في كل ضابط، نشير إلى أمرين:

---

(١) صبحي الصالح. . دراسات في فقه اللغة ٣٢٧، دار العلم للملايين. ط١٠، ١٩٨٣م. ومن يقرأ في مزهر السيوطي. تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، باب «الأشباه والنظائر» يجد وصفاً دقيقاً لتعاقب التأليف في أوزان العربية وصيغها.

أولهما:

أن الضوابط والقواعد التي وضعها الصرفيون وحصروا بها أنواع الأبنية وأوزانها، وجعلوا لكل نوع قواعد وضوابط انتزعوها من فصيح كلامهم وأصيله الغالب ـ على ضربين:

١ ـ ضربٌ تُطّرد فيه هذه الضوابط وتصاغ على أساسه كثيرٌ من الأبنية، وأكثر ما يتجلى في صوغ مصادر الأفعال غير الثلاثية وصوغ أسماء الفاعلين والمفعولين، وأسماء المرة والهيئة، وأسماء الزمان والمكان وأفعل التفضيل... فهذه تسير على نظام معين مستقر لا يتبدل ولا يتغيّر.

٢ ـ وضربٌ لا تطّرد فيه هذه الضوابط، ومن ذلك مصادر الثلاثي وجموع التكسير... وما ضوابط الصرفيين التي دونوها في ذلك إلا للتقريب والرجوع عند الحاجة، ومن هنا كانت مصادر الثلاثي، مثلاً، على أوزان شتّى مع التفاوت بينها في الكثرة والقلّة والندرة والشذوذ؛ مما أدى إلى اختلاف الصرفيين في القياسية والسماعية منها؛ فرأي بعضهم عدم القياس على «فَعْل»، مثلاً، الذي عدّه الجمهور قياسياً للفعلين «فَعَل» و«فَعِل» المتعديين، والتزم السماعية[1].

ولا يخفى ما يستلزمه هذا المذهب من العنت؛ ولهذا عوّل الجمهور على القياس فيهما اكتفاء بالغلبة؛ فقد جعلوا كثرة استعمال أي بناء مصححةً للقياس عليه. ولا يقصدون بالقياس، هنا، معناه المتبادر من لفظه، ولكن المراد به عندهم «أنه إذا ورد شيء ولم يُعْلَم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع»[2].

وهذا مذهب سيبويه والأخفش وكثير من البصريين، وخالف في ذلك الفرّاء وابن جنيّ والزمخشري؛ قال ابن جني: «ليس كلُّ ما يجوزُ في القياس يخْرجُ به سماعٌ، فإذا حذا إنسانٌ على مُثُلهم، وأمَّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً، ولا أن يرويه رواية»[3].

وهكذا يبدو أن ضوابط صوغ الأبنية فيما طرحنا تتفاوت بين مطرد يقاس عليه، وآخر اختلف فيه الصرفيون بين قياس وسماع. ويأتي كلامنا في هذا المبحث في الثاني منها؛ ذلك أن النوع الأول من الضوابط لا خلاف فيه وفي قياسيته؛ فهو يضبط صوغ الكلمات ضبطاً عاماً كلياً، ويحكم بناءها بشكل آليّ مطّرد، ويتمثل هذا النوع من الضوابط في البنية؛ فقد وردت في كتب الصرف أمثلة كثيرة متنوعة احتكم فيها الصرفيون العرب إلى البنية، وجعلوها ضابطاً تصاغ على أساسه

---

(١) في همع الهوامع ٦/ ٤٨ قال السيوطي: «ومنع ابن جودي قياسهما، أي مصدر فعَل وفعِل، فقال: لا تدرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسماع، فلا يقاس على «فعْل» ولو عدم السماع».

(٢) الأشموني.. شرح الأشموني ٢/ ٣٠٤.

(٣) ابن جني.. الخصائص ١/ ٣٦٢، وانظر ١/ ٣٦٧، ٤٣٩.

الكثير من الكلمات في العربية، ويتجلى ذلك في مصادر الأفعال غير الثلاثية والمشتقات، كما أشرنا سابقاً. فنحن نستطيع أن نمثل لطريقة صوغ هذه الأبنية بمعادلة يكون طرفها الأول البنية الضابطة، ويكون طرفها الثاني البنية المصوغة، كالأمثلة التالية:

الفعل: افتعل ⟸ المصدر: افتعال

الفعل: انفعل ⟸ المصدر: انفعال

الفعل: استفعل ⟸ المصدر: استفعال

الفعل: فعَل ⟸ اسم الفاعل: فاعل، واسم المفعول: مفعول

الفعل: أفْعَل ⟸ اسم الفاعل: مُفْعِل، واسم المفعول: مُفْعَل

وهذا الاطراد والإحكام في ضابط البنية لا يتحقق في الضوابط الأخرى بالدقة والآلية نفسها؛ ذلك أنها تقوم على أمور متصلة بالمعنى (الدلالة، أمن اللبس)، أو الذوق والجهد في النطق (الخفة)، أو القياس العقلي (المشابهة)، وهذه كلها أمور تتفاوت وتختلف. أما البنية فإنها أمر شكلي ثابت، لا يتغير، فثبات الضابط يؤدي إلى اطراد حكمه وتحققه في كل العناصر المضبوطة. وإن خرجت بعض هذه العناصر عن حكم ذلك الضابط فإن نسبتها تكون ضئيلة جداً بالمقارنة مع نسبة العناصر الخارجة عن حكم بقية الضوابط.

وثانيهما:

ما يتبادر إلى الذهن من تساؤل: أليست هذه الضوابط من صنع النحاة؟ أليست مجرد علل قال بها النحاة وهم يجرون وراء ما عرفوا به من منهج قائم على التأويل التعليل؟

نقول في سياق الرد على مثل هذا التساؤل: إن تعليل الظواهر اللغوية ليس رياضة عقلية، أو تبريرات منطقيّة، أو محاولات تعسفيّة لإرجاع الظواهر المدروسة إلى أصول يختلقها النحوي مسبقاً ويُرجع إليها كل ما يقع تحت يديه من قضايا وموضوعات، والذي يبدو لي أن النحاة لم يستخدموا هذا المنهج، في أغلب دراساتهم، لمثل هذه الغايات؛ فمقولة الخليل، مثلاً، التي أوردها الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو)[1] «تدل على أن أستاذ سيبويه كان ينظر إلى العلل

---

(١) والتي يقول فيها «إنّ العرب قد نطقت على سجيّتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وإن تكن هناك علة له فمثلي مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء. عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على =

باعتبارها مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي أو يفترضها قصد تفهم ما يمكن أن نسميه اليوم نظام اللغة العربية وتناسق عناصرها، كل ذلك بغضّ النظر عن كون ما يهتدي إليه النحوي منها هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجية والطبع أم لا؛ والمهم أنه أمر محتمل لا يمكن رفضه إلا إذا عُوِّضَ بما هو أليق منه. معنى هذا ان التعليل يمكن أن يعتبر جهازاً تفسيرياً يهدف إلى تحقيق نظرة شاملة إلى نظام اللغة وكشف الغطاء عن منطقه الداخلي. وإذا كان من حقّ الناظر في النحو لتعلم اللغة أن يرفضه أو يستخف به فإن المتفقة في اللغة بل الباحث فيها من وجهة نظر لسانية حديثة لا يرفض السعي إلى تجاوز ظاهر الأمور من قواعد ومعطيات مباشرة بحثاً عن الخصائص العامة للغة المدروسة، بل اللغات عامة»[1].

ونحن لا ننكر أن بعض تعليلات النحاة كان التكلف فيه واضحاً، والتأويل بعيداً، إلا أن نسبته، إذا ما قورنت بمجموع ما خلّفه اجدادنا، تبقى ضئيلة لا يؤبه بها؛ فمعظم تفسيرات النحاة وتعليلاتهم كانت سعياً لضبط الظاهرة اللغوية، وإحكام النظر في قضاياها مما «يكوّن مقومات لنظرة شاملة تستوعب أكثر ما يمكن من الظواهر، وتسمح بتجاوز شتات المعطيات الجزئية للسيطرة عليها حسب جهاز تفسيري متماسك»[2].

فالاقتصار على وصف الظواهر اللغوية يبقيها مشتّتةً، غير واضحة المعالم، ويبقي كل قضية منفصلة عن أختها، مما قد ينتج عنه تعدّدٌ كبيرٌ في الأحكام والقواعد، أما الانتقال من الوصف إلى التفسير وإلى إيجاد ضوابط كلية تشكل مرجعاً مشتركاً لكثير من القضايا اللغوية فإن ذلك يكفل أن تجمع الظواهر ضمن أطر عامة محددة يعتمد كل واحد منها أصلاً مشتركاً وحكماً واحداً، أو قاعدة كلية. وهذا أمر ييسر فهم اللغة، وإدراك نواميسها.

أولاً: الدلالة

كانت الدلالة ملحظاً بارزاً اعتمده الصرفيون لضبط صياغة كثير من الأبنية؛ فقد «تحرّوا العلاقة

= شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون قد فعله لغير تلك العلة، إلاّ أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل ان يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها» الزجاجي.. الإيضاح ٦٦.

(١) عبدالقادر المهيري.. التعليل ونظام اللغة ١٧٧. حوليّات الجامعة التونسية. ع٢٢، ١٩٨٣م، ١٧٥ - ١٨٩.

(٢) عبدالقادر المهيري.. التعليل ونظام اللغة ١٨٩.

بين البنية الصرفية وما يكون لها من دلالة معنوية خاصة»[1]، ثم جردوا لكثير من الصيغ الصرفية دلالات كلية عامة ينضبط على أساسها صوغ الكلمة وبناؤها، كما جعلوا الدلالة ضابطاً في عدم جواز صياغة بعض الأبنية؛ كتصغير جمع الكثرة مثلاً. واعتبار الدلالة ضابطاً في صوغ الأبنية يعد أصلاً عاماً من أصولهم التي اعتمدوها في وصف الظاهرة اللغوية وتقعيد قواعدها؛ فهم كثيراً ما يتّكئون على الدلالة في تفسير كثير من الظواهر اللغوية؛ فعلى مستوى البنية الصرفية يتمثل الأصل الذي يصدرون عنه في مقولة سيبويه «والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد»[2]، بل إن هذا الضابط الدلالي يتعمّق في منهجهم فيرتبط عندهم ببعده المادي في عالمه الخارجي فالمبرد يلجأ إلى ربط الكلمة بما تدل عليه في الخارج وهو يعلل اختلاف أبنية الجموع فيقول «وإنما اختلف الجمع لأنها أسماء فيقع الاختلاف في جمعها كالاختلاف في أفرادها»[3].

والأبنية التي تُعَدّ الدلالة ضابطاً في صوغها كثيرة مختلفة، وقد ارتأينا أن نذكر أنواعاً منها، ثم نمثل لكل نوع ببعض الأمثلة حتى تتضح القضية ضمن ترتيب متبع:

١ ـ المصادر:

من المعلوم أن للفعل الماضي الثلاثي ثلاثة أوزانٍ، هي: فعَل، فعِل، فعُل، ولا جدال بين الصرفيين في كثرة الأوزان الواردة من مصدر الثلاثي كثرة تعاصت عن الضبط التحديد، ولكنهم استطاعوا أن يضبطوا صوغ أغلب مصادر الثلاثي بأن قرنوا الصيغة الصرفيّة للمصدر بمعناها الدّلاليّ الذي تشترك فيه مع مثيلاتها، فكوّنوا من الدلالة أصلاً مطرداً تنضبط به معظم صيغ مصادر الثلاثي ضمن معانٍ كليةٍ عامةٍ تلتقي عليها؛ فالغالب:

١ ـ فيما دلّ على صوت أن يكون على وزن «فُعال» نحو: صُراخ، بُغام[4]، وعُواء، ونُباح. أو «فَعيل» نحو: ضجيج، نئيم[5]، وقد يشتركان كالنهيق والنُهاق، والنّبيح والنُّباح[6]

---

(١) نهاد الموسى. . نظرية النحو العربي. هامش رقم «٦٣» ص٧٠. وانظر: فاضل السامرائي. . معاني الأبنية في العربية. ساعدت جامعة بغداد على طبعه. ط١. ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

(٢) سيبويه ١٢/٤.

(٣) المبرد. . المقتضب ٢٠١/٢.

(٤) البُغام: مصدر بغمت الظبية، من باب منع ونصر وضرب، إذا صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها انظر: لسان العرب (مادة: بغم).

(٥) النئيم: الأنين، أو هو صوت خفي. والنئيم، أيضاً، صوت الأسد والقوس والظبي: لسان العرب (مادة: نأم).

(٦) النهيق والنهاق: صوت الحمار: لسان العرب (مادة: نهق)، والنبيح والنباح صوت الكلب والظبي والتيس والحية: لسان العرب (مادة: نبح).

٢ ـ فيما دل على داء أن يكون على «فُعال»، نحو: صُداع، زُكام، دُوار[1].
٣ ـ فيما دل على لون أن يكون على «فُعْلة»، نحو: شُهبة[2]، وصُفرة، وحُمرة.
٤ ـ فيما دل على حرفة أن يكون مصدره على «فعالة»، نحو: حياكة، وخياطة، نجارة، وحدادة.
٥ ـ فيما دل على تكثير الفعل والمبالغة فيه أن يكون على «تَفعال»؛ قال سيبويه: «وذلك قولك في الهذر: التَّهذار، وفي اللعب: التَّلعاب، وفي الصفق: التَّصفاق، وفي الرد: التَّرداد، وفي الجولان: التَّجوال، والتَّقتال والتَّسيار. وليس شيء من هذا مصدر فعَّلت، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فَعَلت على فعَّلت»[3].
٦ ـ فيما دل على امتناع أن يكون وزنه على «فعال»؛ نحو: إباء، وشراد، وجماح.

ويتجه سيبويه إلى عدم التقيّد في المعنى بشيء واحد يقع فيه، بل يوسع دائرته ليشمل كل ما من شأنه أن يحقق ذلك المعنى؛ من ذلك قوله: «من المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النَّزَوان، والنَّقَزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله العسلان والرتكان. ومثل هذا الغليان؛ لأنه زعزعة وتحرك. ومثله الغثيان؛ لأنه تَجَيُّش نفسه وتَشوُّر. ومثله الخطران واللمعان؛ لأن هذا اضطراب وتحرّك. ومثل ذلك اللهبان والصخدان والوهجان؛ لأنه تحرّك الحرّ وثؤوره، فإنما هو بمنزلة الغليان... وقد جاءوا بالفعلان في أشياء تقاربت. وذلك: الطوفان، والدوران، والجولان؛ شبهوا هذا حيث كان تقلباً وتصرفاً بالغليان والغثيان؛ لأن الغليان أيضاً تقلب ما في القدر وتصرفه»[4].

وعندما لا يأتي المصدر على قياس فعله يُفْزَعُ إلى الدلالة لتكون أصلاً يضبط الأمر؛ لأن «الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر»[5]، لذلك تجد سيبويه يفرد باباً في كتابه بعنوان «ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد» ويقول فيه: «وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً، وتجاوروا اجتواراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد. ومثل ذلك:

---

(١) داء يأخذ بالرأس: لسان العرب (مادة: دور).

(٢) شهب يشهَب شَهْبةً: إذا غلب بياضه على سواد: لسان العرب (مادة: شهب).

(٣) سيبويه ٤/٨٣ وانظر ابن السراج.. الأصول ٣/١٣٦، وابن يعيش.. شرح المفصل ٦/٥٥، والرضي.. شرح الشافية ١/١٦٧.

(٤) سيبويه ٤/١٤ ـ ١٥، وانظر: الرضي.. شرح الشافية ١/١٥٦. والنزوان والنقزان: الوثوب والصعود: لسان العرب (مادة: نزو، ونقز). والعسلان: اضطراب الماء: لسان العرب (مادة: عسل). والرتكان: مشية للإبل فيها اهتزاز: لسان العرب (مادة: رتك).

(٥) المبرد.. المقتضب ١/٧٣.

انكسر كسراً وكُسر انكساراً؛ لأن معنى كسر وانكسر واحد»[1].

وقال القطامي:[2]

وخيرُ الأمر ما استقبلتَ منه وليس بأن تَتَبَّعه اتِّباعا

لأن تَتَبَّعت واتَّبعت في المعنى واحد، وقال رؤبة[3]:

* وقد تَطوَّيت انطواء الحضْب *

لأن معنى تطويت وانطويت واحد.

وهم لا يقتصرون في الدلالة على المعنى المعجمي للكلمة بل يجاوزونه إلى المعنى الوظيفي؛ فبعد أن حدد الرضيّ أبنية المصادر الثلاثية وفقاً لمعانيها المعجمية انتقل إلى التعدية واللزوم، وهما معنيان وظيفيان، فقال: «والأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون (أي المصدر من فَعَلَ) المتعدي على فعْل، من أي باب كان، نحو قتل قتلاً وضرب ضرباً وحمد حمداً. وفعل اللازم على فُعول، نحو دخل دخولاً»[4]، أما فَعِل فمصدر اللازم منه فَعَل كفرح فَرَحاً، والمتعدي على فَعْل كجهل جهْلاً.

وقد وجد النحاة أن الدلالة هي الضابط الوحيد الذي يعول عليه في صوغ مصادر الثلاثي؛ لأنها أشياء «لا تضبط بقياس، ولا بأمر أحكم من هذا، وهكذا مأخذ الخليل»[5].

٢ ـ الصفة المشبهة:

الصفة المشبهة ما اشتقت من فعل لازم للدلالة على من قام بالحدث على معنى الثبوت والاستمرار؛ ومنذ البدء يقرر النحاة أن اشتقاقها من الأفعال مرتبط بدلالة الفعل نفسه؛ فهي تكثر في فَعِل «لأنه غالب في الأدواء الباطنية والعيوب الظاهرة والحلي. والثلاثة لازمة لصاحبها. والصفة المشبهة... لازمة، وظاهرها الاستمرار، وكذا فعُل للغرائز، وهي غير متعدية ومستمرة. وأما فَعَل فليس الأغلب فيه الفعل اللازم، وما جاء منه لازماً أيضاً ليس بمستمر»[6]...

---

(١) سيبويه ٤/٨١.

(٢) انظر: ديوان القطامي ٣١. تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب. دار الثقافة. بيروت. ط١ ـ ١٩٦٠م. وهو من شواهد سيبويه ٤/٨٢، وانظر: ابن السراج.. الأصول ٣/١٣٤.

(٣) من شواهد سيبويه ٤/٨٢، وانظر: ابن السراج.. الأصول ٣/١٣٤. والحضب: الحيّة من غير قيد، أو الحيّة الدقيقة: لسان العرب (مادة: حضب).

(٤) الرضيّ.. شرح الشافية ١/١٥٦.

(٥) سيبويه ٤/١٥.

(٦) الرضيّ.. شرح الشافية ١/١٤٨.

ثم يعينون المعاني التي تضبط صوغ الصفة المشبهة من فعلها، من ذلك، مثلاً:

١ ـ ما جاء صفة في الأدواء فإنه يكون على فعِل؛ كقولنا: وجِع يَوْجَع وجَعاً فهو وَجِع، وحَبط يحْبَط حَبَطاً وهو حَبط[1].

وهم في هذه الدلالة يتجاوزون معنى المرض المادي الذي يكون في الجسد إلى ما يصيب المرء من أمراض نفسية، وحالات عصبية، فجاؤوا بما «كان من الذعر والخوف على هذا المثال؛ لأنه داءٌ قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرنا إلى بدنه، وذلك قولك: فزِعْت فَزَعاً هو فَزِعٌ، وفَرِق يَفْرَق فَرَقاً وهو فَرِقٌ، ووجِل يَوْجَل وَجَلاً وهو وجِل، ووَجَر وَجَراً وهو وَجِر. وقالوا: أوجر فأدخلوا أفعل ههنا على فعل لأن فَعِلا وأفعل قد يجتمعان، كما يجتمع فَعْلان وفَعِل: شَعِثٌ وأشعث، وحَدِبٌ وأحدب، وجَرِبٌ وأجرب. وهما في المعنى نحو من الوجع»[2].

بل إنّ سيبويه يوسّع دائرة المعنى في هذا الوزن ليشمل كل ما هو مكروه عند بني البشر؛ فقد «بنوا أشياء على فَعِل يَفْعَل فَعَلاً وهو فَعِل؛ لتقاربها في المعنى، وذلك ما تعذر عليك ولم يسهل، وذلك: عَسِر يَعسَر عسَراً وهو عسِرٌ، وشَكِس يَشكَس شكساً وهو شَكِسٌ. وقالوا: الشَّكاسة، كما قالوا: السقامة. وقالوا: لَقِس يَلقَس لَقَساً وهو لَقِسٌ، ولَحِز يَلحَز لَحَزاً وهو لَحِزٌ. فلما صارت هذه الأشياء مكروهة عندهم صارت بمنزلة الأوجاع، وصار بمنزلة ما رُمُوا به من الأدواء»[3].

ثم يحتكم إلى المخالفة، فيجعل ما جاء من الصفات على عكس ذلك المعنى يبنى على بنائه، فيقول «وجاؤوا بضد ما ذكرنا على بنائه؛ قالوا: أشِر يَأشَر أشَراً وهو أشِرٌ، وبَطِر يَبطَر بَطَراً وهو بَطِرٌ، وفَرِح يَفرح فَرَحاً وهو فَرِحٌ، وجَذِل يَجذَل جَذلاً وهو جَذِلٌ. وقالوا: جَذْلان، كما قالوا: كسلان وكَسِل، وسكران وسَكِر»[4].

٢ ـ أما ما يصيب الجوف من الامتلاء والشّبَع والارتواء فإنه يأتي في الصفة المشبهة على فَعْلان فَعْلى؛ كشبعان، وريّان[5].

وضده في المعنى يجيء على نفس البناء؛ كقولنا عطشان عَطْشى، وظمآن ظمأى،

---

(١) الحبَط: انتفاخ البطن من داء: لسان العرب (مادة: حبط).

(٢) سيبويه ٤/١٨.

(٣) السابق ٤/٢١.

(٤) السابق ٤/١٩، وانظر: الرضيّ.. شرح الشافية ١/١٤٣.

(٥) سيبويه ٤/٢٢.

وصديان صديى[1]، «وقالوا: غضبان وغضبى، وقالوا: غَضِبَ يَغْضَبُ غَضَباً، جعلوه كعَطِش يَعطَش عَطَشاً وهو عَطْشان: لأن الغضب يكون في جوفه كما يكون العطش. . وقالوا: ثَكِل يَثكَل ثَكَلاً، وهو ثَكْلان وثَكْلى؛ جعلوه كالعطش؛ لأنه حرارة في الجوف. ومثله لَهْفان ولهفى، ولَهِف يَلهَف لَهَفاً وقالوا: حزنان وحزنى؛ لأنه غَمٌّ في جوفه وهو كالثكل؛ لأن الثكل من الحزن»[2]

٣ ـ أما الألوان، والعيوب الأدواء الظاهرة فقد جاءت في الصفة المشبهة على أفْعَل؛ كقولنا في الألوان أحمر، وأخضر، وأبيض، وأسود. . الخ. وفي العيوب والأدواء الظاهرة: أحول، وأعور، وأعرج. . الخ[3]، وقد جاء أفعل للمحلي أيضاً؛ كقولنا أحور؛ لمن كان في عينه حور[4].

واتخاذ الدلالة ضابطاً في صوغ الصفة المشبهة لا ينقاس قياساً مطرداً؛ فقد خرجت بعض الأبنية عما وضعوه لها من ضوابط دلالية، فلم تأت على قياس مثيلاتها في المعنى، وهذا أمر أدركه النحاة، ولكنهم كانوا يسعون إلى وضع أصول عامة تنضبط على أساسها عملية صوغ الأبنية في أكثر الحالات، أما ما خرج على هذه الأصول فإنه لا يهمل بل يذكر في مواضعه؛ لأن اللغة نظام يتصف بالمرونة والسعة؛ فلا بد أن يخرج بعض عناصر هذا النظام على قواعده التي يقعدها له الباحثون دون أن يقدح ذلك في أصولهم التي ارتضوها واعتمدوها.

٣ ـ المصغر:

وهو كل اسم جاء على أحد هذه الأوزان: فُعَيْل، فعيعل، فُعَيْعيل، ودل على المعاني الآتية:

١ ـ في الجوامد: يدل على معنى الصفة؛ «ألا ترى أن معنى رجيل رجل صغير، فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته»[5].

٢ ـ في النعوت: لا يدل على «تحقير الذات المنعوت غالباً، بل تحقير ما قام بها من الوصف الذي يدل عليه لفظ النعت، فمعنى ضويرب: ذو ضرب حقير، وقولهم أُسَيْود، وأُحَيْمر، وأُصَيْفر أي ليست هذه الألوان فيه تامة، وكذا بُزَيْزِيز، وعُطَيْطير أي الصنعتان فيهما ليستا كاملتين، وربما كانا كاملين في أشياء أخرى، وقولك: هو مثيل عمرو: أي المماثلة بينهما قليلة، فعلى هذا معنى (أصيغر منك) أي زيادته في الصغر عليك قليلة، وكذا (أعيلم منك) و(أفيضل منك)

(١) السابق ٤/٢١.
(٢) سيبويه ٤/٢٤.
(٣) السابق ٤/٢٦.
(٤) الحور أن يشتد بياض العين ويسود سوادها: لسان العرب (مادة: حور).
(٥) الرضيّ. . شرح الشافية ١/٢٣٧.

ونحوه، لأن أفعل التفضيل ما وضع لموصوف بزيادة على غيره في المعنى المشتق منه»[1].

٣ ـ في الجموع: يدل على تقليل العدد.

ودور الدلالة، هنا، يأتي في تصغير الجموع؛ فقد ذكر النحاة أن جموع الكثرة لا يجوز تصغيرها بأي حال من الأحوال «لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد فمعنى عندي غُلَيِّمَة أي عدد منهم قليل، وليس المقصود تقليل ذواتهم، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة لكونه تناقضاً»[2]، أي أنك لو صغرت ما هو للعدد الكثير «كنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال، وهذا هو المحال»[3].

٤ ـ فعل التعجب:

وهو ما وضع لإنشاء التعجب، ويأتي على صيغتين: ما أفعله، وأفْعِل به. وقد وضع النحاة شروطاً يصاغ على أساسها؛ منها أنه لا يصاغ إلا من فعل ثلاثي، وهذا أمرٌ شكليٌّ يتعلق بالبنية، أما ما يتصل بالمعنى فقد ذكر النحاة أن فعل التعجب لا يجوز في كل ما كان لوناً أو خِلْقة كالأبيض والأحمر، والأحول، والأعرج فلا يقال في مثل هذا: ما أبيضه، ولا ما أحوله، لا تقول «ما أبيض هذا الطائر ولا ما أصفره إذا أريد البياض والصفرة، فإن أريد كثرة البيض والصفير جاز، وكذلك لا تقول ما أسود فلاناً من السّواد الذي هو اللون فإن أردت السُّوَد جاز، وكذلك ما أحمره، إن أردت الحمرة لم يجز، إن أردت البلادة جاز»[4]، يقول سيبويه في تعليل ذلك متكئاً على الدلالة فيما ذهب إليه: «وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه ما أفعله لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل من هذا النحو؛ ألا ترى أنك لا تقول: ما أيداه ولا ما أرْجَله، إنما تقول: ما أشَدَّ يده، وما أشَدَّ رجله ونحو ذلك»[5].

كذلك منع النحاة أن يتعجب مما بني للمفعول من الأفعال «فلا يقال ما أضربه ولا أضرب به، وقد وقع به الضرب، فكذلك لا يقال هو أضرب من فلان ويكون مضروباً؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لوقع لبسٌ بين التعجب من الفاعل وبين التعجب من المفعول، ولأن التعجب إنما يكون مما يكثر حتى صار كالغريزة له، والضرب ونحوه إذا وقع بالمحل فليس من فعل المفعول إنما هو للفاعل فلا يصير فعل غيره غريزةً له؛ لأن الغريزة ما كان خلقة في المحل كالسواد والبياض، فإذا تكرر الفعل من الفاعل جعل كالغريزة، والموجود من المضروب إنما هو الاحتمال والتمرن لا نفس الضرب، فإن تعجبت من الاحتمال والتمرن جاز؛ لأنهما من فعله، وإن تعجبت من الضرب لم

---

(١) السابق ١/ ٢٧٩.　　(٢) السابق ١/ ٢٦٧.

(٣) المبرِّد.. المقتضب ٢/ ١٥٧، وانظر: ابن السراج.. الأصول ٣/ ٥٢ ـ ٥٣.

(٤) ابن يعيش.. شرح المفصل ٧/ ١٤٥.　　(٥) سيبويه ٤/ ٩٨.

يجز؛ لأنه ليس له. ولذلك لا يبنى منه أفعل من كذا، وقد جاء من ذلك ألفاظ يسيرة تحفظ حفظاً ولا يقاس عليها»[1].

٥ ـ معاني زيادات الأفعال:

يُعدّ هذا الباب من أهم المصادر التي يمكن أن نغني اللغة عن طريقها، ويمكن أن ننظر إليه بعدّه ضابطاً من ضوابط الصياغة في باب الدلالة، من جهة نتناول بها الدلالات الصرفيّة الغالبة فيه، وما يرصده الصرفيون لكل دلالة من مبانٍ.

والمزيد في الفعل قسمان: مزيد الثلاثي، ومزيد الرباعي، ومزيد الثلاثي إما بحرف، وله ثلاثة أوزان: أَفْعَل، فعّل، فاعل. وإما بحرفين، وله خمسة أوزان: انفعل، افْتَعَل، افْعَلّ، تَفاعَل، تَفَعّل. وإما مزيد بثلاثة أحرف، وله أربعة أوزان: اسْتَفْعَل، افْعَوْعَل، افْعَوّل، افْعالّ.

ومزيد الرباعي: إما مزيد بحرف واحد، وله وزن واحد: تَفَعْلل. وإما مزيد بحرفين، وله وزنان: افْعَنْلَل، افْعَلَلّ.

ولكلّ زيادة على الأصل أثرٌ فيه، وهذا الأثر ليس مقصوراً على زيادة الدلالة كما قال بعضهم: إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى؛ بل قد يكون هذا الأثر تغييراً في العمل من حيث التعدي واللزوم؛ لأن بعض الزيادات تجعل الفعل اللازم متعدياً، وبعضها تجعل الفعل المتعدي لازماً؛ كما قد يكون تغييراً في اللفظ دون أن يكون ذا صلة بالمعنى أو العمل.

وسنورد أشهر الدلالات الصرفية، وما يمكن أن يوضع بإزاء كل منها من أبنية[2]:

١ ـ الصيرورة: ـ «أَفْعَل»؛ نحو ألحم زيد؛ أي صار ذا لحم، «فعّل»، ورّق؛ صار ذا ورق. «استفعل»، نحو استحجر؛ أي صار حجراً.

٢ ـ مصادفة الشيء على صفة: ـ «أفعل»، نحو أحمد؛ أي وجده حميداً. «استفعل»، نحو استكرمته؛ أي وجدته كريماً.

٣ ـ المشاركة: ـ «فاعل»، «افتعل»، «تفاعل»، نحو تسابق.

٤ ـ السلب والإزالة: ـ «أفعل»؛ أعجمت الكتاب؛ أي أزلت عجمته. «فعّل»؛ نحو قرّدت البعير؛ أي أزلت قراده.

٥ ـ الاتخاذ: ـ «افتعل»، نحو اختبز الخبزَ؛ أي جعله خبزاً. «تفعّل»،

---

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ٦/٩٤.

(٢) انظر: تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها ١٣٨. دار الثقافة. الدار البيضاء ـ المغرب.

نحو توسّد الحجر، تبنى الصبي.

٦ ـ التدرّج ـ «تفعّل»، نحو تجرّع، تفهّم. تفاعل، نحو تزايد، توالى.
«فاعل» نحو والى الصوم

٧ ـ التكثير ـ «فعّل»

٨ ـ الدخول في الزمان أو المكان أو العدد:
ـ «أفعل»؛ نحو أنجد، أصبح، أعشر[1]

٩ ـ الاستحقاق: ـ «أفعل»؛ أحصد الزرع؛ أي استحق الحصاد.

١٠ ـ التعريض: ـ «أفعل»؛ نحو أبعت الفرس؛ أي عرّضته للبيع.

١١ ـ التوجه إلى الشيء: ـ «فعّل»؛ نحو شرق، كوّف.

١٢ ـ الاجتهاد في الطلب والتصرف: ـ «افتعل»؛ اجتهد، اكتسب.

وهناك دلالات أخرى كثيرة، اكتفينا بالسابق منها؛ لنستدل بها على أن دلالة الصيغة في الأفعال المزيدة تعدّ ضابطاً مهماً يصاغ الفعل، اعتماداً عليها، على أبنية محددة مخصوصة.

٦ ـ الاختصاص في الدلالة:

نجد في العربية أبنية كثيرة تصاغ على هيئة مخصوصة للدلالة على معنى عام كلّي؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وغيرها من المشتقات؛ فهذه كلها لها أبنية محددة، وصيغ ثابتة تصاغ عليها إلا أننا نجد أحياناً بعض الكلمات تخرج عن قواعد صوغ الأبنية المعروفة في العربية؛ لأنها لا يراد منها الدلالة العامة الموضوعة لها تلك الأبنية؛ وإنما يقصد بها معانٍ مخصوصةٌ، ودلالاتٌ تنحصر في أمورٍ معينةٍ تعارفوا عليها:

ـ فاسمَ المكانِ، مثلاً، يصاغ على مفْعَل إذا كان من الثلاثي مفتوح العين أو مضمومها، وعلى مفعِل إذا كان من الثلاثي مكسور العين؛ ليدل على المكان الذي وقع فيه الفعل من غير أن يختص بموضع دون موضع فإذا اختصّ في دلالته على موضعٍ معينٍ خالف تلك الهيئة، وجاء على بناء آخر؛ لذلك قالوا المسجد؛ لأنك «جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون على هيئة مخصوصة، فلم يكن مبنياً على الفعل كما في سائر أسماء المواضع»[2]، وكذلك قولك: المُكْحُلة

---

(١) أنجد: دخل نجد. أصبح: دخل في الصبح، أعشر: دخل في العشرة. انظر: لسان العرب (مادة: صبح، ومادة: عشر).

(٢) الرضيّ. ـ شرح الشافية ١/١٨٣.

والمِحْلَب، والميسَم. «لم ترد موضع الفعل، ولكنه اسمٌ لوعاء الكحل»[1] ومن ذلك أيضاً «ما جاء مضموماً نحو المقبُرة والمشرُقة والمشرُبة للغرفة فهي أسماء؛ فالمقبُرة اسم لموضع القبور وليس لمكان الفعل، والمشرُقة اسم للموضع الذي يقع فيه التشريق، وكذلك المشرُبة اسم للغرفة، ولو أريد لمكان الفعل لقيل المقبَرة والمشرَقة والمشرَبة بالفتح»[2]، فعندما اختصت الكلمة بموضع معين جاءت على هيئة مخالفة لهيئة اسم المكان المعروف في العربية بالصيغتين السابقتين.

ـ ونلحظ الاختصاص في الدلالة، أيضاً، في بعض الصفات؛ إذ تختص بعض الصفات بدلالات محددة مما يؤدي إلى خروجها عن قانون الباب الذي هي منه؛ «كراكب المختص براكب البعير..، وفارس المختص براكب الفرس، وراع المختص برعي نحو مخصوص، ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم»[3] لذلك نراهم يجمعونها كما يجمعون الأسماء فيقولون فيها: رعاء، وفرسان، وركبان؛ لأنها لما اختصت بموصوف معين قاربت الأسماء، فجمعت جمع تكسير، إذ الأصل في الصفات أن تجمع بالواو والنون، وهذا أمر سنعرض له فيما بعد.

والاختصاص في الصفة يقربها من حيز الأسماء ويبعدها عن الأفعال لذلك قالوا في جمع الذبيحة، والضحية، والنطيحة؛: ذبائح، وضحايا، ونطائح، فلم يجمعوها على «فَعْلى» كما هو الحال في هذا الباب «لأن الذبيحة ليس بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويعد له من النعم، وكذا الأكيلة، ليس بمعنى المأكول، إذ لو كان كذا لكان يسمّى الخبز والبقل أكيلة إذا أكل، بل الأكيلة مختصٌ بالشاة، وكذا الضحيّةُ مختصٌ بالنعم، والرمية بالصيد، والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح، وليس كل منطوح أو شاة منطوحة نطيحة، فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه»[4] وهكذا نرى أن بعض الأبنية يصاغ على هيئة تخالف قواعدهم لاختصاصه في المعنى «فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبناؤهما مختلف، فيكون أحد البناءين مختصاً به شيء دون شيء ليفرق بينهما»[5]

---

(١) سيبويه ٤/ ٩٠ ـ ٩١.

(٢) انظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ١٠٩/٦.

(٣) الرضيّ.. شرح الشافية ١٥٢/٢.

(٤) الرضيّ.. شرح الشافية ١٤٢/٢ ـ ١٤٣.

(٥) سيبويه ١٠٢/٢.

ثانياً: الخفة والكثرة

إنَّ تعويلَ النحاة على الخفّة والثّقل، في تفسير العديد من الظواهر اللغويّة أمرٌ لا ينكره باحث؛ فقد كان لهذين المصطلحين دورانٌ ملحوظٌ فيما صنفوا وأصّلوا «حتى إن ابن جني لم يتردد في الذهاب إلى أنه إذا تَعَذَّرَ عليكَ الاعْتلالُ بأمرٍ آخرَ جَنَحْتَ إلى طريقِ الاسْتخْفاف والاسْتثْقال فإنكَ لا تَعدَمُ هناك مذهباً تَسْلُكُهُ ومَأَمّاً تَتَوَرَّدُه»، وهذا الموقف هو في حد ذاته دليل على مدى شمول هاتين العلتين. وإن المتتبع لمواطن إحالة النحاة عليهما يلاحظ فعلاً أنهما وراء معطيات متعددة متنوعة بالنظر إلى المستوى الذي تنتمي إليه، فمنها ما هو من مجال الأصوات، ومنها ما هو من مجال الصيغ، ومنها أخيراً ما هو من حيز التركيب»[1]، ويذهب ابن جني إلى أبعد من ذلك؛ إذ يقول، وهو يتحدث عن العلل مفسراً قولاً أورده لابن السراج: «وهذا الذي قدمناه آنفاً هو الذي عناه أبو بكر، رحمه الله، بقوله: قد تكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمتى عُدم بعضها لم تكن علة. قال: ويكون، أيضاً، عكس هذا، وهو أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة. أما الأول فإنه ما نحن بصدده من اجتماع أشياء تكون كلها علة، وأما الثاني فمعظمه الجنوح إلى المستخف، والعدول عن المستثقل. وهو أصل الأصول في هذا الحديث»[2]، أما الكثرةُ فقد اقترنت في كثير من المواضع بمصطلح الخفة، وبخاصةٍ في مجال صوغ الأبنية الذي نحن فيه؛ لذا رأينا أن نجمعهما في ضابط واحد لتتضح الصورة، وتُحكم القضية. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن معظم تفسيرات النحاة التي اتكئوا فيها على ضابط الخفة، وما يقابله من الثقل «يتجلى فيها البحث عن التماس الاقتصاد في المجهود المبذول أثناء التلفظ»[3]، وهذا أمر تعرفه الدراسات اللغوية الحديثة، وتعتمده في وصف العديد من الظواهر اللغوية، وبخاصة ما يتعلق منها بالأصوات والأبنية؛ إذ «يوجد اتجاهٌ من المتكلمين أن يحاولوا تحقيق حد أعلى من الأثر بحد أدنى من الجهد، وهذا هو السبب في أن المتكلمين يحاولون أن يتجنبوا التحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها»[4]، وقد عبّر ابن جني عن مثل هذا المعنى، وهو يعلّل ظاهرة القلب في: موسر وموقن، وميزان، وميعاد، معتمداً على مفهوم الخفة والثقل، فقال: «وهذا، كما ترى، أمر يدعو الحسّ إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه. وإذا كانت الحال المأخوذ بها، المصير بالقياس إليها، حسيةً

---

(١) عبدالقادر المهيري. . التعليل ونظام اللغة ١٧٨.

(٢) ابن جني. . الخصائص ١/ ١٦١ ـ ١٦٢.

(٣) عبدالقادر المهيري. . التعليل ونظام اللغة ١٧٧.

(٤) أحمد مختار عمر. . دراسة الصوت اللغوي ٣١٩. عالم الكتب. القاهرة. ط٢. ١٩٨١م.

طبيعيةً، فناهيك بها، ولا معدل بك عنها»[1]، ثم إن اعتماد الخفة ضابطاً في صوغ الأبنية في العربية يتجلى في ثلاث صور: اثنتان منهما نعرض لهما خلال هذا المبحث، ونرجىء البحث في الثالثة إلى الفصل الثاني من هذا الباب إن شاء الله.

الأولى - تتمثل في إهمال البنية تماماً.

والثانية - تتمثل في العدول عن بنية ما إلى بنية أخرى؛ كالعدول عن «أفْعُل» إلى «أفعال» في جمع المعتلّ العين من «فَعْل».

والثالثة - تتمثل في تغيير يطرأ على البنية فتتحقق به خفة اللفظ وينتفي ثقله؛ وذلك كالحذف والنقل والقلب الخ، وهذه كلها ظواهر تدرس في المستوى الأفقي لموضوع علم الصرف، كما مثّلنا لذلك سابقاً في مبحث «تحديد المصطلحات» وتجدر الإشارة، أيضاً، إلى أننا لن نفصل في عرضنا هنا بين الخفة، أي «مطلب التخفيف» والكثرة أي «كثرة الاستعمال»؛ لتداخلهما واعتماد إحداهما على الأخرى.

أولاً - إهمال البنية:

استدل ابن جنّي على أن هذه الظاهرة إنما يرجع فيها إلى مطلب التخفيف في باب «ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية»؛ فهو يقرر أن علل النحويين «أقربُ إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقّهين؛ وذلك أنهم إنما يُحيلون على الحسّ، ويحتجّون فيه بثقَل الحال أو خفّتها على النفس»[2]، ويضرب أمثلة على مثل هذه العلل التي يحال الأمر فيها على الحس بإهمال ما أهمل من الأبنية؛ فيقول: «أمّا إهْمال ما أُهمل، مما تحتمله قسمةُ التركيب في بعض الأصول المُتَصَوَّرة، أو المستعملة، فأكثرُهُ متروكٌ للاستثقال، وبقيّتُه مُلْحقَةٌ به، ومُقَفَّاةٌ على إثره. فمن ذلك ما رُفِضَ استعمالُه لتقارب حروفه؛ نحو سص، وطس، وظث، وثظ، وضش، وشض؛ وهذا حديثٌ واضحٌ لنفور الحسّ عنه، والمشقّة على النفس لتكلّفه. وكذلك نحو قج، وجق، وكق، وقك، وكج، وجك»[3]، ويَضُم إلى المهمل الأبنيةَ التي يمكن أن ينقسم إليها الأصل الواحد، ثلاثياً كان، أو رباعياً، أو خماسياً، عند تقليب حروفه «ذلك أنّ الثلاثيّ يتركّبُ منه ستّةُ أصول؛ نحو: جَعَل، جَلَع، عَجَل، عَلج، لَجع، لَعَج. والرباعيُّ يتركبُ منه أربعةٌ وعشرون أصلاً؛ ذلك أنك تضربُ

---

(1) ابن جني.. الخصائص ١/ ٤٩، وانظر: عبدالقادر المهيري.. التعليل ونظام اللغة ١٨٤، ١٨٥.

(2) ابن جنّي.. الخصائص ١/ ٤٨.

(3) السابق ١/ ٥٤.

الأربعـةَ في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة؛ فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيباً، المستعمَلُ منها قليلٌ، وهي: عَقْرب، وبرقع، وعرقب، وعبقر، إن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك، والباقي كله مهملٌ. وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل النزْرُ، فما ظنُّك بالخماسيِّ على طوله وتقاصُر الفعل الذي هو مَئِنَّةٌ من التصريف والتنقل عنه. فلذلك قل الخماسي أصلاً. ثم لا تجد أصلاً مما رُكّب منه قد تُصرِّف فيه بتغيير نظمه ونَضْده، كما تُصرِّف في باب عقرب، وبرقع؛ ألا ترى أنك لا تجد شيئاً من نحو سفرجل قالوا فيه سرفجل، ولا نحو ذلك»[1].

ويضم إليه أيضاً التراكيبَ التي تحتملها قسمة الأصول عند تغيير حركاتها، فيقول «وأمّا ما أورده السائل في أول هذا السؤال، الذي نحن منه على سمْت الجواب، من علة امتناعهم من تحميل الأصل الذي استعملوا بعض مُثُلِهِ ورفضهم بعضاً، نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعلُل، وفَعلِل، وفُعلَل. . فجوابه نحوُ من الذين قدّمناه: من تحاميهم فيه الاستثقالَ، وذلك أنهم كما حَمَوا أنفسَهم من استيعاب جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول، من حيث قدمنا وأرَيْنا، كذلك أيضاً توقفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول؛ من حيث كان انتقالك في الأصل الواحد رباعياً كان، أو خماسياً، من مثال إلى مثال، في النقص والاختلال، كانتقالك في المادة الواحدة من تركيب إلى تركيب، أعني به حال التقديم والتأخير، لكنّ الثلاثيّ جاء فيه لخفته جميعُ ما تحتمله القسمةُ، وهي الاثناء عشر مثالاً، إلا مثالاً واحداً فإنه رفض أيضاً لما نحن عليه من حديث الاستثقال؛ وهو فِعُل؛ وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضم»[2]، فكلما طالت البنية بزيادة عدد حروفها الأصول قلّ التصرف فيها؛ لما يسببه ذلك من الثقل والتكلف، والمشقة على النفس.

فمطلبُ الخفة من الأهمية بمكان بحيث يتوقف عليه استعمال البنية أو إهمالها. لذلك لم يكن لبنات الخمسة فعل، ولم تُكَسَّرْ للجمع «لأنها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة، فاستثقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها، لأنها إذا كانت فعلاً فلا بد من لزوم الزيادات، فاستثقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم، إذ كان عدده أكثر عدد ما لا زيادة فيه، ودعاهم ذلك إلى أن لم يكثر في كلامهم مزيداً ولا غير مزيد، كثرة ما قبله، لأنه أقصى العدد»[3].

ولذلك، أيضاً، امتنع أن يجيء من الأجوف اليائي، أو الناقص اليائي فَعُل يفْعُل؛ لأن ذلك يحوجك «إلى قلب الياء ألفاً في الماضي وفي المضارع واواً، نحو يبوع ويرمو، من البيع والرمي،

(1) السابق ١/٦١.

(2) السابق ١/٦٧ ـ ٦٨.

(3) سيبويه ٤/٣٠١.

تكننت تنقل من الأخفّ إلى الأثقل»[1]، فمطلبُ التخفيف ضابطٌ قويٌّ لا تصاغ الأبنية على أساسه فقط، بل تهمل تماماً، إذا كان استعمالها سيُخرجهم من الخفة إلى الثقل وتكلف المشقة.

ثانياً: العدول عن البنية إلى بنية أخرى:

وهذه وسيلة أخرى، أكثر استعمالاً، يفزعون إليها في محاولاتهم الدائمة لتجنب الاستثقال وطلب الخفة؛ والأمثلة على ذلك كثيرة متنوعة نعرضها على شكل أقسام مستقلة: كالجموع، والمصادر، والمنسوب، والمصغر، ونرتبها حسب كثرة الأمثلة الواردة فيها.

١ - الجموع:

للجمع أبنيةٌ كثيرةٌ، ولها أنواع منها: جمعا السلامة، وجموع التكسير التي تأتي على أوزان مختلفة متنوعة، وكثرة أبنية الجمع تقترن بكثرة استعماله في الكلام؛ وفي ذلك يقول الرضيّ «ولما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال المصَغّر، وهم إليه أحوج؛ كثّروا أبنيةَ الجمع ووسعوها ليكون لهم في كل موضع لفظٌ من الجمع يناسب ذلك الموضع، إذ ربما يُحتاج في الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن، فقَصْرُهم الجموعَ على أوزانٍ قليلةٍ كالتصغير مَدْعاةٌ إلى الحرَج، بخلاف المصغّر، ثم لما كانت أبنيةُ المصغّر قليلةً واستعمالها في الكلام أيضاً قليلاً، صاغوها على وزنٍ ثقيلٍ؛ إذ الثقَلُ مع القلّة مُحْتَمَلٌ»[2]، فكلما كثُر استعمالُ الكلمة زادت أوزانُها المتاحة وخفت، وكلما قلّ استعمالُها حُصرَتْ أوزانُها في عدد قليل؛ فكأن الصور أو الهيئات التي تأتي عليها الكلمة تتناسب مع استعمالها في الكلام؛ لذلك وقع الفصل بين جموع القلة والكثرة في الثلاثي دون الرباعي والخماسي «لخفّة لفْظه وكثرة دوره؛ إذ الكلمة إذا كثُرتْ كثُرَ التصرّفُ فيها»[3]، ولذلك، أيضاً كثر الشاذُّ في أبنية الثلاثي دون أخويه[4]، حتى في أبنية الثلاثي نفسه كثر التصرف في بناء دون بناء، وكان الضابط في ذلك، أيضاً، خفة اللفظ وكثرة استعماله؛ ففَعْل وفعْل، مثلاً، لما كثُروا في كلامهم «تُصُرّف في تكسيرهما أكثر من التصرف في باقي جموع الثلاثي»[5]، أما فَعل فإنهم يكسرونه على أفعال لا يكادون يجاوزونه إلى بناء آخر ككَبد وأكباد، وفَخذ وأفْخاذ، ونمر وأنمار «وذلك من قبل أن فَعلاً أقل من فَعْل بكثير... والبناء إذا كثر توسعوا في جمعه»[6].

---

(١) الرضيّ.. شرح الشافية ١/٧٦. وانظر: ابن جنّي.. المنصف ١/٢٤٤.

(٢) الرضيّ.. شرح الشافية ١/١٩٣.

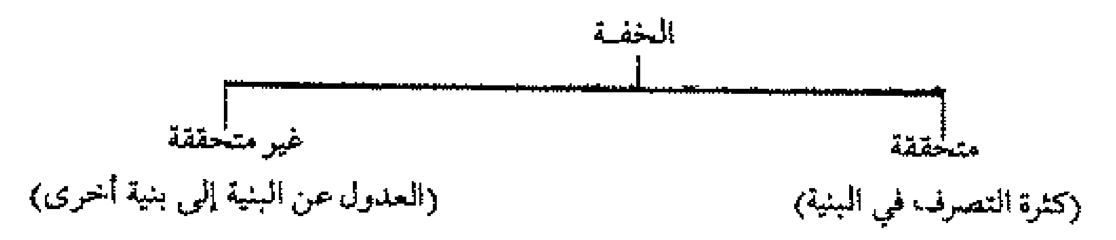
(٣) ابن يعيش.. شرح المفصل ٥/١١.

(٤) السابق ٥/١٥.

(٥) الرضيّ.. شرح الشافية ٢/٤٩.

(٦) ابن يعيش.. شرح المفصل ٥/١٨.

وهكذا نجد أن الخفة إذا تحققت في البنية أدت إلى كثرة التصرف فيها، فالخفة هنا متحققة أصلاً، وهي سبب موجود أدّى إلى نتيجةٍ ترتيبت عليه؛ وهي كثرة التصرف. وأمام هذا: كيف تؤدي الخفة إلى العدول عن بنية إلى بنية أخرى؟ إن ذلك يحدث عندما تكون الخفة غير متحققة في الحدث اللغوي، فهي مطلب يسعى المتكلم لتحقيقه، ويحدث ذلك، عادة، عندما تتصف بنية ما بالثقل، وتُكلِّف الناطق بها مشقة وجهداً، حينئذ يُعْدَل عنها إلى بنيةٍ أخرى يتحقق فيها ذلك المطلب الضروري. وهكذا يصبح للخفة تأثيران؛ أحدهما ناتج عن تحققها، والآخر ناتج عن السعي لتحقيقها.



ـ فالاسم الرباعي يكسر على لفظ واحد فقط، وهو مفاعل، «وإنما اختاروا هذا البناء لخفّته؛ وذلك أنه لما كثُرت حروفُ الرباعيّ فطال وثَقُل وجب طلبُ الخفّة له؛ ولما ذكرناه من ثقله كان الرباعي في الكلام أقلَّ من الثلاثي ولزم جمعُه طريقةً واحدةً ولم يزد في مثال تكسيره إلاّ زيادة واحـدة، هرباً من الثقل، واختاروا أخف حروف اللين وهي الألف، وفتحوا أوله لخفة الفتحة، وكسروا ما بعد الألف حملاً على التصغير لأن الألف في التكسير وسيلة ياء التصغير»[1]، ولم يفرقوا في ذلك بين الاسم والصفة، فكما قالوا في جمع جَعْفَر وثَعْلَب: جَعافر وثَعالب، قالوا في جمع سَلهَب وصَقْعَب، وكـلاهما بمعنى الطويل، سَلاهب وصَقاعب «وذلك أنهم إذا استثقلوا الاسم ورامو تخفيفه فَلأنْ يخفّفوا الصفة لثقلها بتضمنها ضمير الموصوف كان ذلك أولى»[2]، فهم لا يكتفون باعتبار الثقل اللفظي، بل يجاوزونه إلى الثقل المعنوي.

ـ ومن ذلك، أيضاً، جمع فعيل؛ فإنه يجمع على أَفْعِلة، وفُعُل، كقفيز وأَقْفِزة، وكثيب وكُثُب. هذا إذا لم يكن مضاعفاً أو معتلاً. فإن كان كذلك عدل عن هذين البناءين إلى بناء آخر، وهو أَفْعِلاء؛ «كراهية أن تَعْتَور الحركاتُ حروفَ اللين أو يذهب التشديد فيها فيضاعف الحرف وإنما وقع الإدغام تخفيفاً. فالمضاعف نحو شديد وأشداء، وعزيز وأعزاء.. ويكون الوصف في ذلك كالاسم»[3].

---

(1) ابن يعيش.. شرح المفصل ٥/٣٩.

(2) السابق ٥/٣٩.

(3) المبرّد.. المقتضب ٢/٢٠٩ ـ ٢١٠.

ـ وكذلك جمع فَعْل؛ فإنه يجمع على أفْعُل، وأفعال في القلة، وعلى فعال، وفُعول في الكثرة، فإن كان معتل العين بالياء أو الواو اقتصر في جمعه لأدنى العدد على أفعال، كقولنا: سوْط وأسواط، وثوْب وأثواب، وبيْت وأبْيات، وخَيْط وأخْياط؛ ولم يبنوه على أفعُل كراهيةً للضمة على الواو أو الياء، فهي ثقيلة. وفي جمع الكثرة يبنى الأجوف اليائي على فُعول، ويبنى الأجوف الواوي على فعال، كقولنا في اليائي قيود، وبيوت، وخيوط. وفي الواوي ثياب، وسياط؛ وذلك لأن فُعول في الواوي مستثقلة لمكان الواو والضمة التي قبلها، فاقتصر فيه على فعال، وبني اليائي على فعول لئلا يلتبس بالواو إذ الواو تصير ياء في «فعول»[1].

ـ وأحياناً يقتصرون في بعض الأبنية على بناء الكثرة؛ من ذلك اجتزاؤهم بفعَل، وهو جمع كثرة، عن جمع المؤنث السالم، وهو جمع قلة، في جمع فعْلة وفُعْلة، ومع ذلك فثلاث كسَر أقوى من ثلاث غُرَف «لأن جمع فُعْلة مضموم الفاء بالألف والتاء أكثر من جمع فعْلة بكسر الفاء بهما، فغُرُفات أكثر من كسرات؛ وذلك من قبل أن التقاء الكسرتين في كلمة واحدة أقل من التقاء الضمتين، ولذلك قل باب إبل وإطل وكثر باب طُنُب وجُنُب، والمعتل اللام بهذه المنزلة قالوا لحية ولحىً وفرْية وفرىً ورشوة ورشىً، ولا يكادون يجمعونه بالألف والتاء؛ لأنه كان يلزم كسر ثانية فيقال رشوات، وإذا كرهوا اجتماع الكسرتين في الصحيح كانوا له في المعتل أكره»[2].

٢ ـ المنسوب:

وردت في باب النسب بعض الأمثلة الدالة على تجنب الثقل، وتحري الخفة:

ـ فمن المعروف أننا إذا نسبنا إلى فَعيلة حذفنا الياء كقولنا في حنيفة حَنَفيّ، وفي ربيعة رَبَعيّ، وفي جَذيمة جَذَميّ، فإذا كانت مشدّدة العين أو معتلّة تركوا حذفها، يقول سيبويه في ذلك: «وسألته عن شديدة فقال: لا أحذف؛ لاستثقالهم التضعيف، وكأنهم تنكّبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف. قلت: فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال: لا أحذف؛ لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فَعَل، ألا ترى أن فَعَل من هذا الباب العَيْنُ فيه ساكنةٌ والألف مبدلة، فيكره هذا كما يكره التضعيف، وذلك قولهم في بني حويزة: حَويزيٌّ»[3].

ـ ومن ذلك النسب إلى المركب المزجيّ، والمركب الإضافي؛ فلا بد عند الإضافة إليهما من

---

(١) انظر: سيبويه ٥٨٦/٣ ـ ٥٨٧، والمبرد.. المقتضب ١٩٨/٢، والأنباري.. أسرار العربية ٣٥ ـ ٣٥١، والرضيّ.. شرح الشافية ٩٠/٢.

(٢) ابن يعيش.. شرح المفصل ٢٣/٥، وانظر: سيبويه ٥٨١/٣.

(٣) سيبويه ٣٣٩/٣.

حذف أحد الجزأين، «كراهة استثقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب»[1] أو الإضافة.

ـ والمنسوب إليه إذا كان ثلاثياً مكسور الوسط وجب فتح عينه في النسب؛ «وذلك لأنك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة: أي الثلاثية المجردة من الزوائد، أو أكثرها على غاية من الثقل»[2]، فلذلك عُدِلَ عن الكسر الذي هو الأصل إلى الفتح مخافة الوقوع في الاستثقال.

٣ ـ المصادر:

يتجلى دور ضابط الخفة في صوغ المصادر من الأفعال في المعتلة منها؛ فقد وردت في كتاب سيبويه بعض الأمثلة التي يتبين فيها عدول العرب عن بعض صيغ مصادر المعتل إلى صيغ أخرى ابتغاء الخفة، وكراهية بذل جهد أكثر في النطق بالمصادر المعدول عنها؛ فمعظم هذه المصادر يتوالى فيها من الأصوات ما يكلف الناطق بها مشقة وجهداً كبيراً. من ذلك، مثلاً، ما أورده سيبويه من مصادر الأجوف اليائي والواوي من الأفعال؛ إذ يقول: «وقالوا: زُرْتُه زِيَارَةً، وعُدْتُه عِيادةً، وحُكْتُه حياكةً، كأنهم أرادو الفُعُول فقروا إلى هذا كراهية الواوات والضمات»[3] وقال أيضاً: «وقالوا: نَاح يَنُوح نِيَاحة، وعَاف يَعِيف عيافة، وقَاف يَقُوف قيافة فراراً من الفُعُول. وقالوا: صَاح صياحاً، وغَابت الشمس غياباً، كراهيةً للفعول في بنات الياء، كما كرهوا في بنات الواو. وقالوا دَام يَدُوم دَواماً وهو دَائم، وزَال يَزُول زوالاً وهو زائل، ورَاح يروح رَواحاً وهو رائح؛ كراهية للفُعول. وقالوا حاضت حَيْضاً، وصامت صَوْماً، وحال حَوْلاً؛ كراهية للفعول..»[4].

وأورد أمثلة من الناقص اليائي والواوي، وذلك في قوله: «وقالوا: نَمى يَنْمي نَماءً، وبَدا يَبْدو بَداءً، ونَثا يَنْثو نَثَاء، وقَضى يَقْضي قَضَاء. وإنما كثر الفعال في هذا كراهية الياءات مع الكسرة، والواوات مع الضمة، مع أنهم قد قالوا: الثبات والذهاب. فهذا نظير للمعتل»[5].

٤ ـ اسما الزمان والمكان:

يصاغ اسما الزمان والمكان على وزن الفعل المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً؛ فإن كان الفعل على فَعَل يفعِل جاء اسم الزمان، واسم المكان منه على مَفْعِل كضَرَبَ يَضْرِبُ مَضْرِباً،

---

(١) الرضيّ.. شرح الشافية ٢/٧٢.

(٢) السابق ٢/١٨.

(٣) سيبويه ٤/٤٩.

(٤) السابق ٤/٥١ ـ ٥٢.

(٥) السابق ٤/٤٧.

وجَلَسَ يَجْلسُ مَجْلساً، وغَرَبَ يَغْرب مَغْرباً.. الخ. وإن كان المضارع على يفْعَل جاء اسم الزمان والمكان مفتوحاً كفعله كقولنا شَربَ يَشْرَب مَشْرَباً، ولَبِسَ يَلْبَس مَلْبَساً.. الخ. ولكن إن كان الفعل على يفْعُل فإنّ اسم الزمان وبمكان لا يأتي عليه؛ إذ ليس في كلامهم مَفْعُل «فلما لم يكن إلى ذلك سبيل وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه اخفهما. وذلك قولك: قتَل يَقْتُل وهذا المقْتَل. وقالوا: يقوم وهذا المقام. وقالوا: أكره مقالَ الناس وملامهم. وقالوا: الملامة والمقالة فأنثوا. وقالوا: المَرَدّ والمكَرّ، يريدون الردّ والكرور. وقالوا: المدعاة والمأدَبة، إنما يريدون الدعاء إلى الطعام»[1].

فمطلب الخفة، هنا، أثر في إيثارهم صيغة مَفْعَل على مفعِل؛ إذ الأولى أخف من الثانية، فهي أوْلى بالاستعمال من أختها.

ثالثاً: المشابهة

تُعَدُّ «المشابهة» أصلاً مهماً من الأصول العامة التي صدر عنها النحاة؛ فقد عوّلوا عليها في تفسير كثير من قضايا اللغة، واتخذوها ضابطاً رئيساً يضبط عدداً من الظواهر اللغوية في العربية، سواء كان ذلك في المستوى الصرفي كصوغ الأبنية الذي نبحث فيه، أو في المستوى النحوي كعمل المشتقات، والممنوع من الصرف، والمبنيات من الأسماء؛ إذ إنه يفسر هذه الظواهر تفسيراً منطقياً مقبولاً يقوم على سبر العلاقات بين العناصر اللغوية، واستخراج الأوجه التي تلتقي عليها، ثم اتخاذ تلك الأوجه معايير تفسر الأوضاع والهيئات التي تتخذها العناصر اللغوية داخل التراكيب.

ويقوم مفهوم «المشابهة» على وجود شيئين يشتركان في بعض الوجوه، فيترتب على اشتراكهما أن يأخذ أحدهما حكم الآخر.

وقد احتفل النحاة بهذا الضابط، ورأوه أمراً بدهياً تفرضه طبيعة العربية، وحكمة الناطقين بها؛ لذلك يقول ابن جني «فهذا مَذْهَبٌ مُطّردٌ في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاورتهم ومخاطباتهم، أن يحملوا الشيء على حكم نظيره، لقرب ما بينهما وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم»[2] وليس كلّ اشتراك بين شيئين يوجب لأحدهما حكم الآخر؛ فذلك مرهونٌ بقوة الشبه بينهما؛ فالشبه «إذا قوي أوْجَبَ الحُكْمَ وإذا ضعف لم يوجب، فكلما كان الشَبَه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف، فالشبه الأعم كشبه الفعل الاسم من جهة أنه يدل على معنى

---

(1) السابق ٤/٩٠.

(2) ابن جني.. المنصف ١/١٩١.

فهذا لا يوجب له حكماً، لأنه عام في كل اسم وفعل، وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثانٍ باجتماع السببين فيه، لأن هذا يخص نوعاً من الأسماء دون سائرها، فهو خاص مقرب للاسم من الفعل»[1].
فالمشابهةُ، على هذا، درجاتٌ؛ فكلما قوي الشبه بين الطرفين أخذ أحدهما حكم الآخر، وقد لا يقتصر الأمر على ذلك بل قد يجاوزه إلى أن يأخذ كل طرف ما لأخيه «وهذا عادةٌ للعرب مألوفةٌ، وسُنَّةٌ مسلوكةٌ: إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذَ منه حكماً من أحكام صاحبه؛ عمادةً لبينهما، وتتميماً للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف؛ ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه؛ كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه؟»[2].

ولم يكتف النحاة باعتماد المشابهة في تفسير الظواهر وتعليلها، بل لجؤوا كذلك إلى مفهوم المخالفة وبنوا عليه أحكاماً كثيرة؛ فالشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره[3]، إلاّ أننا سنقتصر على ضابط المشابهة ـ هنا ـ ولن نتطرق إلى ضابط المخالفة؛ لأننا وجدنا أن الأحكام التي اعتمدت مفهوم المخالفة تتعلق جميعها بنظام الإعراب، والقول بالعمل، أما فيما يتصل بصوغ الأبنية فلم نجد شيئاً يعتمد المخالفة في ضبط صوغ الكلمات وبنائها.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم المشابهة يتصل اتصالاً وثيقاً بمقولة الأصل والفرع التي قال بها النحاة؛ فالمشبه به الأصل والمشبه الفرع، وقد بنوا على ذلك حكماً بأن الفروع لا بد أن تنحط درجة عن الأصول، إلاّ أن هذه المقولة يبرز دورها، أيضاً، في مواضع أخرى غير هذا الموضع الذي نحن فيه؛ كالقول بالعمل؛ فاسم الفاعل، مثلاً، ينصب المفعول لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى، ولكنه لا يساويه من جميع الأوجه، لذلك قال البصريون بوجوب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ؛ لأنه إذا «ثبت أن اسم الفاعل فرعٌ على الفعل فلا شك أن المشبَّهَ بالشيء يكون أضْعَفَ منه في ذلك الشيء، فلو قلنا إنه يتحمّل الضميرَ في كل حالة، إذا جرى على مَنْ هو له وإذا جرى على غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، لأدّى ذلك إلى التسْوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تَنْحَطُّ عن درجة الأصول»[4].

وبناء على ما سبق فإننا سنعتمد ضابط المشابهة في تفسير صوغ بعض الأبنية دون أن نربط ذلك بمقولة الأصل والفرع؛ لأن هذه المقولة تقوم على تفسير الظواهر المتعلقة بعمل العناصر

---

(١) ابن يعيش. . شرح المفصّل ١/٥٨، وانظر: السيوطي. . الأشباه والنظائر ٢/١٩٢. تحقيق عبدالعال سالم مكرم مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٩٨٥م.

(٢) ابن جني. . الخصائص ١/٦٣.

(٣) انظر: الأنباري. . الإنصاف ٢/٥٤٢. وابن جني. . المنصف ١/٦٩.

(٤) الأنباري. . الإنصاف ١/٥٩ ـ ٦٠.

بعضها في بعض، ولا ترتبط بعملية صوغ الكلمات في المستوى الصرفي. فالمشابهة في هذا المستوى تقوم على وجود بنيتين تتشابهان في شيء ما، فينتج عن ذلك أن تصاغ إحداهما كما تصاغ الأخرى.

والمشابهة بين الأبنية إما إن تكون في المبنى، أو في المعنى، أو فيهما معاً:

- فمن المشابهة في المبنى:

جمعهم فَعال، وفِعال، وفُعال، وفَعيل، وفَعول على بناء واحد في القلة وهو (أفْعِلَة): كقولهم: غَزال وأغْزِلَة، وكساء وأكسية، وغُراب وأغْرِبَة، وكَثيب وأكْثِبَة، وعَمُود وأعْمِدة «لأنها مستوية في أنها من الثلاثة، وأن ثالثها حرف لين»[1].

- ومن المشابهة في المعنى:

جمعهم «فِعْل» على فِعْلان؛ نحو قِنْو وقِنْوان، وصِنْو وصِنْوان، وخِشْف وخِشفان، ورِئْد ورِئْدان؛ «وذلك أن فِعْلاً وفَعَلاً اعتقبا على المعنى الواحد؛ نحو بِدل وبَدَل، وشِبْه وشَبَه، ومِثْل ومَثَل. فكما كسروا فَعَلاً على فِعْلان كشَبَث وشِبْثان، وخَرَب وخِربان، ومن المعتل تاج وتيجان، وقاع وقيعان، كذلك كسروا أيضاً فِعْلاً على فعلان»[2].

- ومن المشابهة في المبنى والمعنى:

ما جاء جمعه على لفظ مفرد حملاً له على لفظ آخر يشابهه في مبناه ويعاقبه في معناه؛ فقد «يتفق لفظُ الحروف ويختلف معناها، وذلك نحو قولهم: درعٌ دلاصٌ، وأدرعٌ دلاصٌ، وناقةٌ هجانٌ، ونوقٌ هجانٌ، فالألف في دلاص في الواحد بمنزلة الألف في ناقة كناز، وامرأة ضناك، والألف في دلاص في الجمع بمنزلة ألف ظراف وشراف؛ وذلك لأن العرب كسرت فعالاً على فعال، كما كسرت فعيلاً على فعال؛ نحو كريم وكرام، ولئيم ولئام. وعذرها في ذلك أن فَعيلاً أخت فعال؛ ألا ترى أن كل واحدٍ منهما ثلاثيُّ الأصل، وثالثه حرفُ لينٍ، وقد اعتقبا أيضاً على المعنى الواحد، نحو كَليب وكلاب، وعَبيد وعباد»[3]، ويستدل سيبويه على أن دلاصاً وهجاناً جمعٌ لدلاصٍ وهجانٍ أن العرب تقول دلاصان وهجانان؛ فلو كان على مذهب المصدر الذي تستوي فيه التثنية والجمع لكان لا يثنى.

ومثله أيضاً قولهم فُعْل في جمع «فُعْل» «من حيثُ كانت فُعْل تعاقب فَعَلا على المعنى الواحد، نحو الشغْل والشَغَل، والبُخْل والبَخَل. فَعَل مما يكسر على فُعْل، كأسَد وأسْد.. ، وكما

(1) المبرد.. المقتضب ٢/٢١٢.   (2) ابن جني.. الخصائص ٢/١٠١.

(3) السابق ٢/٩٤.

كسروا فَعَلاً على فُعْل، وكانت فُعْل وفَعَل معتقبتين على المعنى الواحد كعُجم وعَجَم وبابه جاز أيضاً أن يكسر فُعْل على فُعْل»[1].

وكما قلنا سابقاً إن المشابهة درجات فعلى حسب قوة الشبه يكون انتقال الحكم من أحد الطرفين إلى الآخر، لذلك كان الأصل في الصفات ألا تكسر «لمشابهتها الأفعال، وعملُها عملها فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل وهو الواو والنون، فيتبعه الألف والتاء؛ لأنه فرعه، وأيضاً تتصل الضمائر المستكنة بها، والأصل أن يكون في لفظها ما يدل على تلك الضمائر وليس في التكسير ذلك»[2]، ولكنهم، مع ذلك كسروا بعض الصفات؛ «لكونها أسماء كالجوامد، وإن شابهت الفعل»[3] وراعوا في تكسيرها قوة الشبه بينها وبين الفعل؛ فتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل الثلاثي؛ لأن شبهه بالفعل أقوى من شبهها به، وتكسير اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسير اسم الفاعل من غير الثلاثي؛ لأن شبه الأخير بفعله المضارع أقوى من شبه الأول. وهكذا تتحكم درجة الشبه في وجوب الحكم، وسعة تطبيقه.

ومن تكسير الصفات جمع فاعل على فَعْلى كهالك وهلكى، جاؤوا به على مثال فعيل الذي بمعنى مفعول كجَريح وجَرْحى، وصَريع وصَرْعى، وقتيل وقَتْلى «وقال الخليل: إنما قالوا مرضى، وهلكى، وموتى، وجربى، وأشباه ذلك؛ لأن ذلك أمر يُبْتَلَوْن به، وأُدْخِلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى. وقد قالوا هُلاك وهالكون فجاؤوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل إذ كان بمنزلة جالس في البناء وفي المعنى. وهو على هذا أكثر في الكلام. ألا ترى أنهم قالوا: دامر ودُمّار ودامرون، . . فهذا يجري مجرى هذا، إلا أنهم قد قالوا ما سمعت على هذا المعنى»[4].

ولشدّة تعويلهم على المشابهة بين الأبنية؛ لم يكتفوا بملاحظة الشبه بين طرفين واتخاذه ضابطاً في صوغ أحدهما، بل تجاوزوا ذلك إلى إدخال طرف ثالث، يكون المشبه واسطة بينه وبين المشبه به. فكأن المشبه ينتقل إلى مشبه به، فتتسع الدائرة لتشمل أكثر من بنيتين، ولعل ذلك يتضح في الشكل التالي:

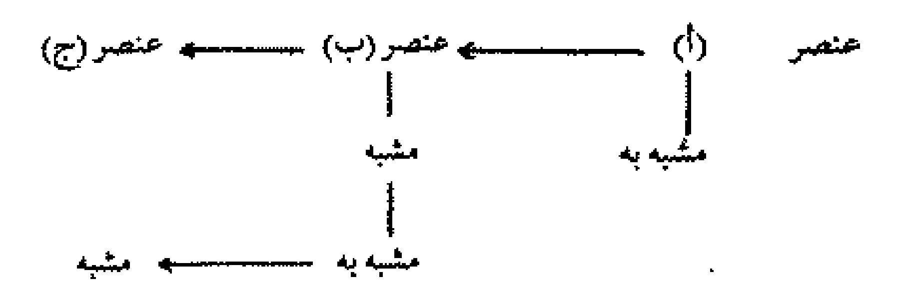
---

(١) السابق ٢/١٠٠.

(٢) الرضي.. شرح الشافية ٢/١١٦.

(٣) السابق: الموضع نفسه.

(٤) سيبويه ٣/٦٤٩.



ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما يقرره سيبويه أن فَعْلان لا يجمع بالواو والنون كما لا يجمع أفعل «وذلك لأن مؤنثه لم تجيء فيه الهاء على بنائه فيجمع بالتاء، فصار بمنزلة ما لا مؤنث فيه، نحو فَعول. لا يجمع مؤنثه بالتاء كما لا يجمع مذكره بالواو والنون. فكذلك أمر فَعْلان وفَعْلى، وأفْعَل وفَعْلاء، إلا أن يضطر شاعر»[1]، ففعلان يكسر على فعال كعَجْلان وعِجَال، وعَطْشان وعطاش، وغَرْثان وغراث. ثم إنهم حملوا ما تلحق مؤنثه الهاء على فعلان، فجعلوه مثله، فقالوا نَدْمانة ونَدْمان وندام، وخَمْصانة وخَمصان وخماص، ثم جاوزوا فحملوا الاسم على الصفة فقالوا سراح وضباع في جمع سرحان وضبعان فهم «مما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء»[2].

وأوضح من ذلك ما أورده ابن جنى في الخصائص في «باب حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم».

فمنه «قولنا في الإضافة إلى ما فيه همزة التأنيث بالواو» وذلك نحو حَمْراويّ، وصَفْراويّ، وعَشْراويّ. وإنما قُلِبَتْ الهمزةُ فيه ولم تُقَر بحالها لئلا تقع علامة التأنيث حشواً. فمضى هذا على هذا لا يختلفُ.

ثم إنهم قالوا في الإضافة إلى علباء: علباويّ، وإلى حرباء: حرباويّ؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث، لكنها لما شابهت همزةَ حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء. ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تقلب في حمراويّ لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها، لكن لما اتفقتا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء. ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كساء، وقضاء: كساويّ، وقضاويّ؛ فأبدلوا الهمزة واوا، حملاً لها على همزة علباء؛ من حيث كانت همزة كساء، وقضاء مبدلة من حرف ليس للتأنيث؛ فهذه علة غير الأولى؛ ألا تراك

---

(١) سيبويه ٣/٦٤٥.

(٢) السابق ٣/٦٤٦.

لم تبدل همزة علباء واواً في علباوي لأنها ليست للتأنيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التأنيث؟»[1].

رابعاً: أمن اللبس

يُعَدّ «أمن اللبس» من الضوابط التي يحتكم إليها أحياناً في صوغ الأبنية، ويبرز دوره غالباً عندما يؤدي اتباع القواعد الصرفية إلى إنتاج مبانٍ متطابقة تمثل مجموعات مختلفة (اسم، صفة/ اسم، فعل). مما يجعل التمييز بينها صعباً، فيتجاوزُ عن تلك القواعد إلى غيرها، ليؤمن اللبس، ويحصل التمييز بين الأبنية. وأمن اللبس ضابط عام، تحتكم إليه اللغة في جميع مستوياتها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية. وقد عبّر ابن مالك عن ذلك أدق تعبير حين قال في ألفيته: «وإن بشكل خيف لبس يجتنب» وعلى المستوى الصرفي، فإن هذا الضابط المعنوي، إن صح التعبير، يعد أساساً مهماً، تراعيه اللغة، وترجع إليه، في صوغ مبانيها المختلفة، ويتضح اعتماد هذا الضابط من خلال وسيلتين:

١ ـ العدول عن البنية المُلْبسة إلى بنيةٍ أخرى يؤمن معها اللبس.

٢ ـ اللجوء إلى بعض التغييرات الصوتية التي يتحقق معها أمن اللبس.

وسنتناول الوسيلة الأولى هنا، ونرجىء الحديث عن الوسيلة الثانية إلى الفصل الثاني، كما فعلنا في ضابط الخفة والكثرة.

فمن الصور التي يبرز فيها عدول اللغة عن بعض المباني الملبسة إلى مبان غيرها:

١ ـ الفعل المبني للمجهول:

يصاغ الفعل المبني للمجهول وفق قواعد معينة تغير بواسطتها صيغة الفعل المبني للمعلوم «يضم أوله مطلقاً، ويكسر ما قبل آخره في الماضي، ويفتح في المضارع»[2]، فينتج عن ذلك بناء جديد، يسند إليه نائب الفاعل؛ مما يترتب على هذا الصوْغ التمييز بين الفاعل ونائبه، ولو لم تغير صيغة الفعل «لالتبس المفعولُ المرفوعُ لقيامه مقام الفاعل بالفاعل»[3].

وكذلك إن كانت البنية الناتجة عن صوغ الفعل المبني للمجهول تسبب لبساً عدل عنها إلى غيرها، كما هو الحال في إسناد الفعل الأجوف اليائي إلى ضمير المتكلم أو المخاطب. إذ يعدل

---

(١) ابن جني. . الخصائص ١/٢١٣ ـ ٢١٤.

(٢) ابن هشام. . شرح شذور الذهب ٢٠٧.

(٣) ابن الحاجب. . شرح الكافية ٢/٢٧٠.

عن كسر فائه إلى ضمها أو إشمامها، كما في قولنا: بُعْت البضاعة، وفي الفعل الواوي العين؛ إذ يجتنب ضمه، ويعدل عنه إلى الكسر أو الإشمام.

٢ ـ جمع التكسير:

١ ـ يشترك الاسم والصفة في صيغة «فاعل»؛ فالاسم مثل خاتم وحاجر وتابل.. الخ، والصفة مثل ضارب وكاتب وصابر.. الخ أما الاسم فيجمع على «فواعل» كما ذكرنا آنفاً، وأما النعت فلا يكون فيه هذا الجمع، لأن له مؤنثاً يجمع عليه، «فكرهوا التباس البنائين؛ إذ لو قالوا ضوارب وكواتب لم يعلم أجمع فاعل هو أم جمع فاعلة»[1]، فالأصل فيه أن يجمع جمعاً سالماً، وإن أريد تكسير المذكر فإنه يكون على (فُعّل) وعلى (فُعّال) كصُيّم، وشُهّد، وكُتّاب وضرّاب[2].

إلا أنه جاء في ألفاظ قليلة، فقالوا فوارس في جمع فارس، قال الشاعر[3]:

فَدَتْ نفسي وما ملكتْ يميني فوارس صدَّقتْ فيهم ظُنُوني

فوارسَ لا يَمَلُّون المنايا إذا دارَت رحى الحرب الزبون

وذلك «لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجل، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم، فلما لم يخافوا الالتباس قالوا فواعل»[4]. وكذلك قالوا «هالك في الهوالك»، لأنه مثل مستعمل، والأمثال تجري على لفظ واحد[5].

٢ ـ يشترك الاسم والصفة في صيغة «فَعْلة» أيضاً، فاتجهت العربية إلى التمييز بين جمعهما، فالاسم يجمع على «فَعَلات»، بفتح العين، كقصْعة وقَصَعات، وجفْنة وجَفَنات، قال حسان بن ثابت[6]:

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضحى وأسيافُنا يَقْطُرنَ من نجدَةٍ دما

---

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ٥/٥٥.

(٢) انظر: المبرد.. المقتضب ٢/٢١٨.

(٣) البيت لأبي الغول الطهويّ، وهو من شواهد الخزانة ٦/٤٣٣ وابن يعيش في شرح المفصل ٥ ـ ٥٥، وهو في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/٢٧. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. مطبعة حجازي ـ القاهرة. والزبون: الناقة التي تدفع حالبها، شبه الحرب بها لشدة هولها.

(٤) سيبويه ٣/٦١٤.

(٥) انظر: المبرد.. المقتضب ٢/٢١٨.

(٦) من شواهد الخزانة ٨/١٠٦. والمقتضب ٢/١٨٨. وانظر: ديوان حسّان بن ثابت ٢١٩. شرح عبد أ. مهنا دار الكتب العلمية. بيروت. ط١ ـ ١٩٨٦م.

وطلحة وطلَحات، قال الشاعر[1]:

نَضَّرَ اللهُ أعظُماً دَفَنوها ... بسجستانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

والصفة تجمع على «فَعْلات» بسكون العين، نحو عبلة وعبْلات، وخدْلة وخدْلات. وصعْبة وصعْبات.

ويلاحظ أن العربية تميّز في الاسم بين صحيح العين ومعتلها في هذا الجمع أيضاً، فيجمع معتل العين على فعْلات، بإبقاء العين ساكنة دون تحريك، وقد فسر النحاة ذلك بأن حركة حرف العلة قد تؤدي إلى قلب العين ألفاً، لأن ما قبلها مفتوح، فيقال جازات في جوزة، وباضات في بيضة، فيلتبس هذا البناء بنحو دارة ودارات وقامة وقامات[2]، على الرغم من أن هذيل «كانت تجري المعتل على منهاج غير المعتل، فيقولون في ذلك كله بإتباع العين حركة الفاء المفتوحة، حكماً واحداً غير متعدد تستوي فيه صحة العين واعتلالها وهكذا يجمعون جوزة على جَوَزات، ويجمعون بيضة على بَيَضات، قال شاعرهم:

أخو بَيَضات رائح متأوب ... رفيق بمسح المنكبين سبوح»[3]

فالتمييز بين الصفة والاسم في هذا الجمع كان على مستوى العربية الفصحى، وحتى في هذا المستوى فإن التمييز بين الصفة والاسم لا يطرد في جميع الأبنية، لذلك يراه ابن جنيّ ضرباً من الاتساع والتصرف؛ لأن الصفة تشارك الاسم في أبنية كثيرة «لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها»[4]، كما أن السياق له الدور الأكبر في التمييز بين الصفة والاسم عند اتحاد بنيتهما.

٣ - يجمع «فَعْل» إذا كان معتل العين على أفعال، إذا أريد به أدنى العدد، أما إذا جاوز ذلك، فإن العربية تميز في جمعه بين الواوي واليائي، فيجمع ما كان من بنات الواو على «فعال» كسَوْط وسياط، وحَوْض وحياض، وثَوْب وثياب، ويجمع ما كان من بنات الياء على «فُعول» كبَيْت

(١) من شواهد الخزانة ٤/٤٢٤، وهو لابن قيس الرقيّات. انظر: ديوانه. ٢. تحقيق محمد يوسف نجم. دار صادر. بيروت ١٩٥٨م.

(٢) انظر: ابن يعيش. . شرح المفصل ٥/٣٠.

(٣) نهاد الموسى. . في الظاهرة النحوية بين الفصحى ولهجاتها. مجلة كلية الآداب. الجامعة الأردنية. ع/٤ ج/١ - ٢. ١٩٧٣م. ص٦٢ - ٨٩. والبيت مجهول القائل. وقد ورد في شرح المفصل ٤/٣٠٦، وعند ابن هشام في أوضح المسالك ٥/٣٠، دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت، وشرح الأشموني ٤/١١٨. ويصف فيه ظليماً شبّه ناقته به في السرعة. وأخو بيضات: أي له بيضات، والرائح: السائر في النهار، والسبوح: الحسن الجري.

(٤) ابن جني. . الخصائص ١/١٣٣ - ١٣٤.

وبُيُوت، وشَيْخ وشُيوخ، وقَيْد وقُيود «وغلب فُعول في بنات الياء لئلا تلتبس ببنات الواو، إذ الواو تصير في «فعال» إلى الياء»[1]، وكان اختيار فعال للواوي أخف عليهم من فعول؛ فالضمة مع الياء أخف منها مع الواو[2].

٣ ـ النسب:

١ ـ إذا أردت النسب إلى اسم ما أضفت إليه ياء مشدّدة في آخره، وكسرته، وكان التحرز من اللبس سبباً في تشديد ياء النسب، لئلا تلتبس بياء الإضافة، لذلك يقول المبرد في معرض حديثه عن هذا الباب «اعلم أنك إذا نسبت رجلاً إلى حيّ أو غير ذلك ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياء مشددة، ولم تخففها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم للمتكلم. وذلك قولك: هذا رجل قيسيّ، وبكريّ، وكذلك كل ما نسبته إليه»[3]، بل إنه «لما وجب تحريك ما قبلها لسكونها لم يفتح لئلا يلتبس بالمثنى»[4].

٢ ـ كذلك إذا أدى اتباع قواعد النسب المعروفة إلى إنتاج بنية واحدة للدلالة على معنيين مختلفين، فإنه يعدل عن تلك القواعد، لِيُجْتَنَبَ اللبسُ، ويصبح لكل معنى بنية مخصوصة تدل عليه، يقول سيبويه «فمن ذلك قولهم في الطويل الجمّة: جمّاني، وفي الطويل اللحية: لحياني، وفي الغليظ الرقبة: رقباني. فإن سميت برقبة أو جمة أو لحية، قلت: رقبيّ، ولحييّ، وجميّ، ولحويّ، وذلك لأن المعنى قد تحول، إنما أردت حيث قلت: جمانيّ الطويل الجمة، وحيث قلت: اللحياني الطويل اللحية، فلما لم تعن ذلك أجري مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى»[5]، وإذا أردت أن تنسب إلى من أتى عليه الدهر قلت: دُهريّ، أما إذ أردت أن تنسب إلى من يرجو الدهر ويخافه قلت: دَهريّ[6] فلا شك أن تعارض الدلالتين أدى إلى هذا التعدد في قواعد صوغ البنية ضمن باب النسب.

٥ ـ كسر نون التثنية وفتح نون الجمع:

يرى النحاة أن تجنب اللبس والرغبة في التمييز بين الأبنية كان وراء كسر نون التثنية وفتح نون جمع المذكر السالم. «فإن قيل: فما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتهما؟ قيل: لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع، لالتبس جمع المقصور في حالة الجرّ والنصب، بتثنية الصحيح، ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفى: «رأيت مُصطَفَيْنَ»، و«مررت بمُصطَفَيْن».

---

(١) ابن يعيش. . شرح المفصل ٥/٣٥.

(٢) انظر: السابق. الموضع نفسه.

(٣) المبرد. . المقتضب ٣/١٣٣.

(٤) ابن يعيش. . شرح المفصل ٥/١٤٢.

(٥) سيبويه. ٣/٢٨٠.

(٦) انظر: المبرد. . المقتضب ٣/١٤٦.

قال الله تعالى: ﴿وإِنَّهُمْ عِنْدَنا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾، فلفظ: مُصْطَفَيْن كلفظ: زَيْدَيْن، فلو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع، لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية»[1].

٦ ـ إعلال الفعل وتصحيح الاسم:

إذا كان الفعل معتل العين بالواو أو الياء، وكانتا مفتوحتين، وكان ما قبلهما صحيحاً ساكناً وجب نقل حركة الواو أو الياء إلى الساكن قبلهما، وقلبهما ألفاً كما في: أَقْوَم (على وزن أفعل) ـــــ أقام، وأَقْوَل ـــــ أقال. وهذا أمرٌ اختصت به الأفعال دون الأسماء؛ حتى يُمَيَّزَ الاسمُ من الفعل المتصرف. لذلك نجدهم لا يفرقون بين الأفعال والأسماء الثلاثية فيقلبون العين ألفاً فيهما على حد سواء مثل قال وباع في الأفعال، ودار، وباب، وساق في الأسماء «فإن قال قائل: لم لم تجر على أصلها ليكون بينها وبين الفعل فرق، كما فعل ذلك فيما لحقته الزوائد؟

قيل له: الفصل بينهما أن الأفعال فيما لحقته الزوائد تلقى حركة عينها على ما قبله، وتُسكَّن؛ وهذه لم تلقَ حركة عينها على غيره، واحتيج إلى الفرق مع الزوائد؛ لأن ما لحقته زائدة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لم ينصرف، فيلتبس بالفعل؛ لأنه لا يدخله خفض، ولا تنوين وما كان على ثلاثة، فالتنوين والخفض فصلٌ بينه وبين الفعل، فقد أمن اللبس»[2].

٧ ـ صوغ المضارع من الفعل الأجوف:

يصاغ المضارع من الأجوف الواوي على «يفْعُل»، ومن الأجوف اليائي على «يفْعِل»؛ لئلا يلتبسا فيتم التمييز بينهما، وبذلك يمكن دائماً التمييز بين قال من القول، وقال من المقيل؛ فمضارع الأول «يقول»، ومضارع الثاني «يقيل»، وتصدق هذه القاعدة على الناقص أيضاً؛ فمضارع الناقص الواوي يصاغ على «يفعُل»؛ لتسلم الواو، ومضارع الياء يصاغ على «يفعِل»؛ لتسلم الياء؛ نحو غزا يغزو، ورمى يرمي[3]، ويمتد هذا التمييز الى اللفيف المقرون (الأجوف الناقص)؛ ولكنه تمييزٌ بنيةٍ لا تمييزُ مادةٍ؛ فما كان على «فَعَل» صيغ مضارعه على «يَفْعِل»، وما كان على «فَعِل» صيغ مضارعه على «يَفْعَل»، وبهذا التحديد لبنية المضارع في كل واحد منهما نستطيع أن نميز، مثلاً، بين هوى بمعنى سقط، وهوي بمعنى أحب؛ فمضارع الأول يهوي، ومضارع الثاني يهوى[4].

---

(١) الأنباري. . أسرار العربية ٥٥، والآية هي السابعة والأربعون من سورة ص.

(٢) المبرد. . المقتضب ١/١١١. (٣) انظر: المبرد. . المقتضب ١/١٣٤.

(٤) انظر: الطيب البكوش. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ١٤٠. نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله ـ تونس. ط٢ ١٩٨٧م.

المبحث الثالث

وسائل صوغ الأبنية وتغييرها

لكل لغة من اللغات الانسانية وسائلها الخاصة في توليد الألفاظ وتنمية الثروة اللفظية فيها، وتتحدد هذه الوسائل وفق النظم الصرفية لكل لغة؛ فمعلوم أن كل لغة تمتاز عن غيرها بمميزات خاصة تؤثر فيها، وفي تكوين أنظمتها المختلفة، وفي تحديد العلاقات بين عناصرها، وتؤثر أيضاً في الوسائل التي تتخذها اللغة لإنتاج الجديد من مفرداتها، ولقد كشف النظر في اللغات الانسانية من حيث أبنية الكلم فيها ونظمها الصرفية أنها تتمايز إلى ثلاث فصائل:

أولاها: فصيلة اللغات العازلة: وهي اللغات التي تتخذ أبنية الكلم فيها أوضاعاً ثابتة لا تختلف «وموادها الأصلية.. وحدات ثابتة تتكون عادة من مقطع واحد»[1]، تُؤلَّف وفق نظامها النحوي «دون المساس بأية مادة أو لفظة من هذه الألفاظ بتغيير إعرابي أو صرفي أو صوتي»[2].

والثانية: فصيلة اللغات اللاصقة أو الإلصاقية، وهي اللغات التي تبني ألفاظها من مادة أصلية تتألف من مقطع أو أكثر تبقى ثابتة «ويستعان فيها لتنويع.. الصيغ الصرفية بزوائد مقطعية تلتصق بالمادة الأصلية على صورة سوابق أو لواحق»[3]، وإذا اتخذنا لها مثلاً من اللغة الفرنسية: نجد أننا نستطيع تكوين الثابت (sabl) «والذي نجده في الكلمة: sable = رمل.. الكلمات: sabl-onn iere, sabl-ier, sabl-iere, sabl-on, sabl-onn-er, sable-onn - eux, sable - onn - ier, sabl - er, sabl erie, sabl - eur, sabl - eux كما نستطيع بالسوابق أن نكون الكلمات: des - en - sabl - ement, en - sabl - er, en - sabl - ement, en -sabl - er, des وهذه المفردات جميعها تكون ما يطلق عليه «أسرة الكلمات» إذ إن لها جميعاً «ثابتاً» مشتركاً»[4].

والثالثة: فصيلة اللغات المتصرفة أو الاشتقاقية، وهي التي تقوم على مادة أصلية تُحوَّر بنيتها

---

(١) حسن ظاظا. اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة ١٥١. دار المعارف بمصر. ١٩٧١م.

(٢) السابق ١٥١.

(٣) السابق ١٥١ - ١٥٢.

(٤) هنري فليش.. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ٥١ - ٥٢. تعريب وتحقيق عبدالصبور شاهين. دار المشرق - بيروت. ط٢ ١٩٨٣م.

الداخلية تحويراً ذاتياً وتشكّل على هيئات متنوعة بزيادات من أولها وآخرها ووسطها «حسب نظام صوتي في كل لغة منها لأجل تنويع الصيغ»[1] وهذا التصنيف إجماليٌّ ؛ فقد نجد كثيراً من اللغات تجتمع فيها تلك الخصائص الثلاث بمقادير متفاوتة، ولكن واحدة منها تكون هي الغالبة.

أما العربية فإن صوغ الأبنية فيها يقوم بالدرجة الأولى على الاشتقاق؛ فهو أهم وسيلة تلجأ إليها العربية لإنتاج مفرداتها، وهو يختلف عن الإلصاق في أنه «توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد»[2] فهو يعتمد على التحول الداخلي للأصل المشتق منه، كما ذكرنا سابقاً. فكل أصل في العربية يتكون من صوامت معينة[3]، ثلاثية في الأغلب، تعبر عن معنى عام، وبتغيير هذا الأصل بواسطة الصوائت (الحركات الثلاث أو حروف العلة) تنتج مبانٍ جديدة تعبر عن فكرة جديدة تتصل بالمعنى العام للأصل.

إلا أن هذا لا يعني أن العربية لم تعرف الإلصاق وسيلةً لتوليد بعض المفردات؛ فقد لجأت العربية إلى الإلصاق في صوغ بعض الأبنية، لكن تبقى هذه الوسيلة محدودة بعدد ضئيل من المفردات. ويبقى الجزء الأعظم من كلماتها قائم على الاشتقاق في صوغه وتوليده، وهذا أمر تحكمه طبيعة اللغة، كما ذكرنا آنفاً. لذلك نستطيع أن نقسم وسائل العربية في صوغ أبنيتها إلى قسمين رئيسين:

١ ـ الاشتقاق: ويمثل الوسيلة الأولى التي يقوم عليها صوغ معظم ألفاظ العربية.

٢ ـ الإلصاق: ويمثل وسيلة محدودة بأنواع معينة من الأبنية كالتثنية، وجمع المذكر السالم، والتأنيث.

أولاً ـ لاشتقاق:

الاشتقاق كما حدّه الصرفيون «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضارب من ضرب، وحذر من حذر»[4] وهذا الاشتقاق هو ما يعرف بالاشتقاق الصغير، وهو أهمّ أنواع

---

(١) السابق ١٥٢.

(٢) صبحي الصالح. دراسات في فقه اللغة ١٧٤.

(٣) سنستخدم مصطلح «صامت» للتعبير عن الحروف العربية ما عدا حروف العلة والحركات الثلاث: الفتحة، والضمة، والكسرة. وسنستخدم مصطلح «صائت» للدلالة على ما استثنياه من المصطلح السابق.

(٤) السيوطي. المزهر ٣٤٦/١.

الاشتقاق، وأكثرها وروداً في العربية، أما النوعان الآخران فهما:

ـ الاشتقاق الكبير: ويسميه ابن جني الاشتقاق الأكبر، وهو «أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه»[1] فهو قائم على حفظ المادة دون الهيئة؛ كما في (ق و ل) و(ق ل و) و (ل ق و) و(ل و ق) و(و ق ل) و(و ل ق) فكلها يجمعها معنى الخفة والسرعة[2].

ـ الاشتقاق الأكبر: وهو ما أورده ابن جني في باب «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»، ويعنون به «ارتباط بعض المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطاً عاماً لا يتقيد بالأصوات نفسها بل بترتيبها الأصلي والنوع الذي تندرج تحته»[3].

وبعضهم يلحق النحت بالاشتقاق ويجعله نوعاً رابعاً.

وسنقتصر في حديثنا هذا على الاشتقاق الأصغر؛ لأنه أهم أنواع الاشتقاق كما ذكرنا سابقاً، ولأن النوعين الآخرين أكثر ارتباطاً بموضوعات اللغة من الصرف، كما أنها لا تطرد في جميع مفردات العربية، بل تقتصر على عدد قليل منها، وكثيراً ما يُعتمد فيها على التأويل البعيد، والتكلف الواضح، بخلاف الاشتقاق الأصغر الذي يعد وسيلة لتوليد المفردات بصوغ أنواع مختلفة منها كالأسماء، والأفعال، والصفات؛ فإذا أخذنا أصلاً معيناً، وليكن (علم) فإننا نستطيع أن نصوغ منه أبنية مختلفة كعَلِم ويعلم وإعلم، وهذه جميعها أفعال، وكعالم ومَعْلوم وعليم وعلاّم، وهذه جميعها صفات، وكعلْم، وهذا مصدر، وأعلم من كذا وهذا أفعل تفضيل.. الخ. وهكذا يكون الاشتقاق الأصغر وسيلة آلية دقيقة لصوغ أنواع مختلفة من الأبنية في العربية.

وتجدر الإشارة، هنا إلى أن موضوع الاشتقاق لم يكن خالصاً لعلم الصرف وحده؛ فهو يمثل نقطة تقاطع بين الصرف، والنحو، واللغة؛ ذلك أنه يدرس من زوايا مختلفة:

ـ من حيث كونه وسيلة لتغيير بنية الكلمة وإنتاج بنية صرفية جديدة ذات معنى دلالي جديد ← صرف

ـ من حيث كونه وسيلة لتوليد المفردات في العربية، ووسيلة لمعرفة الأصيل والدخيل ← لغة

ـ من حيث كونه وسيلة للتعبير عن بعض الوظائف النحوية (البناء للمجهول، التعدية) ← نحو

وقد انطلقت الدراسة الصرفية عند العرب من الأبنية نفسها، فتناولت كل نوع منها على حدة،

---

(1) ابن جني.. الخصائص ٢/ ١٣٤.

(2) انظر: السيوطي.. المزهر ١/ ٣٤٧.

(3) صبحي الصالح.. فقه اللغة ٢١٠.

فوصفته من حيث مبناه ومعناه وصياغته؛ فاسم الفاعل، مثلاً، يصاغ من الفعل الثلاثي على صيغة فاعل كشاكر، وفاهم، ومن غير الثلاثي على وزن المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر كمكرم من يكرم، ومستخرج من يستخرج، وهكذا الحال مع بقية الأنواع، فـ«الاشتقاق» لم يفرد بباب مستقل في كتب الصرف، بل كان موزعاً على الأبواب الصرفية التي تناولت أنواع الأبنية في العربية، تلك الأنواع التي عُيّنت تبعاً لمعانيها الدلالية الخاصة بها، فانحصرت في معظم كتب الصرف في التقسيم التالي:

١ ـ في الأسماء: ـ المشتقات: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة، اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة، اسم التفضيل.

ـ جموع التكسير

ـ النسب

ـ التصغير

٢ ـ في الأفعال: ـ الفعل الماضي

ـ الفعل المضارع

ـ فعل الأمر

وقد حصر بعضهم التغييرات التي تطرأ على الأصل المشتق منه لتوليد أبنية جديدة بخمسة عشر تغييراً[1]، إلا أنها ترجع في النهاية إلى صورتين:

ـ تغيير الحركات في الكلمة.

ـ تغيير الحركات في الكلمة وإضافة حروف جديدة، وهي ما تعرف بحروف الزيادة.

وهذه التغييرات هي التي تصوغ لنا أبنية جديدة بمعانٍ جديدة، فالاشتقاق وسيلة العربية الأولى في تنمية ثروتها اللغوية؛ وقد اهتم الصرفيون بتحديد حروف الزيادة، والمواضع التي يزاد فيها كل حرف؛ فهذا الموضوع من أهم الموضوعات التي يتجلى فيها تشكل الأبنية في العربية، والتي تبرز فيها قواعد صوغ البنية من حيث المادة المكونة لها. ونستطيع أن نوجز القول في هذا الموضوع في النقاط التالية:

١ ـ معنى الزيادة:

الزيادة أن يضاف إلى مادة الكلمة الأصلية حروف ليست منها، تسقط في بعض تصاريفها[2].

---

(١) انظر: السيوطي.. المزهر ١/٣٤٨ ـ ٣٤٩.

(٢) انظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ٦/١٣١.

٢ ـ الغرض من الزيادة:

حدد الصرفيون الغاية من الزيادة بثلاثة أمور:

١ ـ الزيادة لمعنى، كالألف في ضارب، والألف والسين والتاء في استفهم.

٢ ـ الزيادة للإلحاق؛ كالواو في كوثر؛ إذ زيدت لإلحاق «كوثر» بكلمة «جعفر».

٣ ـ الزيادة لتكثير البناء؛ كألف غلام وواو عجوز.

٤ ـ حروف الزيادة:

وهي عشرة: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والتاء، والنون، والسين، والهاء، واللام، والميم. وجمعها بعضهم في قوله: سألتمونيها، أو في: هويت السمان، من قوله:

هَويت السِّمان فشيَّبْتني   وقد كنت قُدماً هويت السِّمان

وليس المقصود من قولهم: حروف الزيادة أنها تكون زائدة في كل موضع؛ وإنما المقصود بذلك «أنه إذا احتيج إلى زيادة حرف لغرض لم يكن إلا من هذه الحروف»[1].

٢ ـ مواضع الزيادة[2]:

★ **الألف**: ـ لا تكون أصلاً في فعل أو اسم، ولا تزاد أولاً؛ لأنها ساكنة.

ـ تزاد ثانيةً؛ في نحو كاتب، وقارىء.

ـ تزاد ثالثةً؛ في نحو كتاب، وذهاب.

ـ تزاد رابعة في نحو حُبْلى للتأنيث، وأرطى للإلحاق، وفي مثل عطشان وريّان.

ـ تزاد خامسة في مثل حبنطى، وزعفران.

ـ تزاد سادسة في مثل قبعثرى.

★ **الياء**: ـ تزاد أولاً في مثل يربوع ويرمع في الأسماء، وفي مثل يكتب ويلعب في الأفعال للدلالة على الغائب.

ـ تزاد ثانية؛ في مثل بيطر.

ـ تزاد ثالثة؛ في مثل سعيد وسميع.

---

(١) ابن يعيش. شرح المفصل ١٤٣/٩.

(٢) انظر في ذلك: سيبويه ٤/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦. والمبرد. المقتضب ١/ ٥٦ ـ ٦٠. وابن جني. سر صناعة الإعراب دراسة وتحقيق حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. ط١، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥م. وابن يعيش. شرح المفصل ١٤١/٩ ـ ١٥٩، ٢/١٠ ـ ٧.

ـ تزاد رابعة ؛ في مثل دهليز، وقنديل.
ـ وتزاد للنسب مضعفة ؛ كما في خليجيّ ، وعربيّ ، وتزاد كذلك دليلاً على النصب والخفض في الجمع والتثنية ؛ نحو مسلميْن ومسلمين.

★ الواو: ـ تزاد ثانية في مثل كوثر وحوقل.
ـ تزاد ثالثة في مثل كتوم وعجوز.
ـ تزاد رابعة في مثل ترقوة.
ـ تزاد خامسة في مثل قلنسوة.
ـ وتزاد دليلاً على الرفع في جمع المذكر السالم؛ كما في مسلمون.

★ الهمزة: ـ تزاد أولاً في الأسماء كأحمر وأحمد، وفي الأفعال كأخرج وأقوم.
ـ لا تزاد في غير الموضع السابق إلا بثبت.

★ الميم: ـ تزاد أولاً في الأسماء فقط ؛ كما في مكتوب وموضع ومفتاح..
ـ لا تزاد في غير الموضع السابق إلا بثبت.

★ النون: ـ تزاد أولاً في الأفعال كما في نذهب ونلعب.
ـ تزاد ثانية كما في منجنيق، وانكسر.
ـ تزاد ثالثة في مثل حبنطى.
ـ تزاد رابعة للإلحاق كما في رعشن، ومع الألف في مثل عطشان وريّان.
ـ تزاد مع الواو والألف والياء في التثنية والجمع كما في مسلمان ومسلميْن ومسلمون، وفي الأفعال الخمسة للدلالة على الرفع كما في يقرؤون... ومع الفعل المضارع والأمر مفردة ومضاعفة ؛ لإفادة التوكيد كاذهبن واذهبنّ.

★ التاء: ـ تزاد في أوائل الأفعال؛ كما في أنت تقرأ، وهي تقرأ، وأنت تقرئين، وفي «تفعّل» و«تفاعل» ؛ كما في تشجع وتخاذل.
ـ تزاد ثالثة في «افتعل» وما تصرف منه، نحو اقتدر ومقتدر. وفي «استفعل» وما تصرف منه، نحو استمتع ومستمتع.
ـ تزاد علامة للتأنيث كما في مسلمة وقائمة.
ـ تزاد مع الألف في جمع المؤنث السالم، كما في مسلمات وسامعات.
ـ تزاد مع الواو في مثل ملكوت وعنكبوت، ومع الياء في مثل عفريت.

★ السين: ـ لا تزاد إلا في موضع واحد؛ ثانية في استفعل وما تصرف منه؛ نحو استخرج ومستخرج.

★ **الهاء**: ـ تزاد لبيان الحركة؛ كما في ارمه، وكما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَة**﴾[1]، وتسمى هاء الوقف، وتزاد بعد الألف في نحو يا صاحباه.

★ **اللازم**: ـ تزاد في أولئك، وذلك. . .

٥ ـ وسائل معرفة الزائد والأصلي:

وضع الصرفيون وسائل تقاس بها مادة الكلمة من حيث الأصالة والزيادة، وهي كثيرة، أهمها تقليب تصاريف الكلمة على هيئات مختلفة ليعرف ما يثبت من الحروف وما يسقط منها؛ فما ثبت هو الأصل وما سقط هو الزائد؛ كأن ترد كلمة أحمر إلى الحمرة فيعرف بذلك أن الهمزة زائدة، وهكذا. وبالإضافة إلى هذه الوسيلة، وضع الصرفيون مقاييس أخرى يقاس بها الحرف إن كان زائداً أو أصلياً، منها:

★ **اللزوم**: والمقصود به: أن يلزم الحرف الزيادة في موضع ما فيما عرف له اشتقاق، فإذا جاء هذا الحرف في الموضع نفسه في كلمة لا يعرف اشتقاقها حكم عليه بالزيادة؛ «حملاً على ما ثبتت زيادته بالتصريف أو الاشتقاق. وذلك نحو النون إذا وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان ولم تكن مدغمة فيما بعدها، نحو عَجَنّس»[2].

★ **الكثرة**: والمقصود بها: أن يكثر وجود الحرف زائداً في موضع من المواضع فيما عرف له اشتقاق، فإن جاء هذا الحرف في الموضع ذاته في كلمة لا يعرف اشتقاقها حكم عليه بالزيادة؛ قياساً على الأكثر.

★ **الزيادة لمعنى**: ويقصد بها أن الحرف إذا كان لمعنى حكم عليه بالزيادة؛ كحروف المضارعة وياء التصغير؛ «لأنه لم يوجد قط حرف أصلي في الكلمة يعطي معنى»[3].

★ **الخروج عن النظير**: والمقصود بذلك أنه إذا قدر الحرف في كلمة ما زائداً أدى ذلك إلى بناء ليس له نظيرفي العربية، وإن قدر أصلاً وجد لها نظير، أو العكس «فإنه إذ ذاك ينبغي أن يحمل على ما لا يؤدي إلى خروجها عن النظير»[4].

★ **الدخول في أوسع البابين**: والمقصود بذلك أنه إذا قدر الحرف زائداً أو أصلياً أدى ذلك إلى خروج الكلمة إلى ما ليس له نظير في العربية، عند ذلك يحمل الحرف على الزيادة «لأن أبنية الأصول قليلة، وأبنية المزيد كثيرة منتشرة، فحمله على الباب الأوسع أولى»[5].

---

(١) القارعة/ ١٠.
(٢) ابن عصفور. الممتع في التصريف ١/٥٥.
(٣) ابن عصفور. الممتع في التصريف ١/٥٧.
(٤) السابق ١/٥٧.
(٥) السابق ١/٥٨.

وهكذا نرى أن الاشتقاق والزيادة مرتبطان ببعضهما؛ فالاشتقاق، في نهاية الأمر، وسيلة لبناء الكلمات وصوغ أنواع مختلفة منها، وحروف الزيادة تمثل المادة التي تتم بها هذه العملية، إضافة للحركات الثلاث؛ الضمة، والفتحة، والكسرة. لذلك رأينا أن نجمع شتات هذه الجزئيات في موضع واحد؛ لتستقيم لنا صورة واضحة مميزة لموضوع الاشتقاق في الدراسة الصرفية ضمن إطار عام يمثل وسائل صوغ الأبنية في العربية.

وينبغي علينا، قبل أن ننهي الحديث في هذا الموضوع، أن نشير إلى أن الاشتقاق في العربية تتنوع صوره، فبالإضافة إلى المشتقات العشر التي تعد أهم صيغ تتمثل فيها عملية الاشتقاق ـ يتجلى الاشتقاق، أيضاً، في صور أخرى رأينا أن نفردها بحديث مستقل؛ بُغْيَةَ الوصول إلى عرض دقيق وشامل لهذه الوسيلة التي يقوم عليها بناء معظم الكلمات في العربية. فمن الصور التي يتمثل فيها الاشتقاق:

★ التعدية:

وتختص بالأفعال دون الأسماء، وهي وسيلة يلجأ إليها لجعل الفعل اللازم متعدياً، وقد عرفها الرضيّ بقوله «أن يجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، فمعنى «أذهبت زيداً» جعلت زيداً ذاهباً، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة، فاعل للذهاب كما في ذهب زيد فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعدياً إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة ـ أي الجعل والتصيير»[1]، وإن كان الفعل متعدياً إلى مفعول واحد نقل بالتعدية إلى متعدٍ لمفعولين، كالفعل (رأى) فهو يأخذ مفعولاً، كما في قولنا رأيت النجم في السماء. فإن بنيناه على أفعل أخذ مفعولين، كما في قولنا أريت مريم النجم في السماء. وقد تنقل التعدية الفعل من متعدٍ لمفعولين إلى متعد لثلاثة، فبالتعدية يزداد عدد مفعولات الفعل[2]. وللتعدية صور مختلفة تتمثل في بناء الفعل على صيغ معينة، وقد أوردها ابن هشام في المغني، ونحن نذكرها هنا بإيجاز:

١ ـ صوغ الفعل على «أفعل»: كخرج وأخرج، كما في قوله تعالى: ﴿ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين﴾[3] وقوله: ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجاً﴾[4] «وقيل النقل بالهمزة كله سماعي؛ وقيل قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحق أنه قياسي في القاصر، سماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه»[5].

---

(١) الرضيّ.. شرح الشافية ١/٨٦.

(٢) انظر: السابق ٢/٢٧٤.

(٣) غافر/ ١١.

(٤) نوح/ ١٨.

(٥) ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٥٢٣.

٢ ـ صوغ الفعل على « فاعل»: كقولنا في مشى ماشيته، وفي جلس جالسته.

٣ ـ صوغه على «استفعل»: لإفادة الطلب أو النسبة لشيء: كقولنا استخرجت، واستحسنت الكتاب، واستسقيته الماء.

٤ ـ صوغه على «فعّل»: كقولنا خرّجت الحديث، وفهمته الدرس، وكما في قوله تعالى: ﴿قد أفلح من زكّاها وقد خاب من دسّاها﴾[1].

٥ ـ صوغه على فعَل يفعُل لإفادة الغلبة؛ كقولنا غلبته فأنا أغلُبه، وكرمته فأنا أكرمُه، وسنعود لذكر هذه المسألة في موضع آخر.

٦ ـ تحويل حركة العين: وهذا أمر ذكره الكوفيون «يقال كَسي زيد، بوزن فرح فيكون قاصراً، قال:

وأن يعريْن إن كَسيَ الجواري ... فتنبو العين عن كرمٍ عجاف

فإذا فتحت السين صار بمعنى ستر وغطّى، وتعدى إلى واحد، كقوله:

وأركب في الروع خيفانة ... كسا وجهها سعف منتشر

أو بمعنى أعطى كسوه، وهو الغالب فيتعدى إلى اثنين، نحو كسوت زيداً جبة، قالوا: وكذلك شترت عينه بكسر التاء بمعنى انقلب جفنها، وشتّر الله عينه بفتحها متعد، بمعنى قلبها، وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال شتره فشتر كما يقال ثرمه فثرم وثلمه فثلم ومنه كسوته الثوب فكسي ومنه البيت، ولكن حذف فيه المفعول»[2].

★ البناء للمجهول:

وتختص هذه الوسيلة، أيضاً، بالفعل، ويقصد بها تغيير بنية الفعل لحذف فاعله وإنابة المفعول، أو المصدر، أو الظرف منابه. وإنما عدل عن صيغة الفعل الأصلية إلى صيغة أخرى ليميز نائب الفاعل من الفاعل، فالنيابة مشروطة بصوغ الفعل صوغاً جديداً يؤذن بها، ويدل عليها.

أما كيفية الصوغ فقد أوجزها ابن مالك في ألفيته فقال:

فأول الفعل اضمُمَنْ والمتصل ... بالآخر اكسر في مُضيّ كوُصل
واجعله من مضارع منفتحاً ... كيَنتحي المقول فيه يُنتَحى
والثاني التالي تا المطاوعة ... كالأول اجعله بلا منازعة
وثالث الذي بهمز الوصل ... كالأول اجعلنّه كاستُحلي
واكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل ... عيناً وضَمٌّ جا كبوع فاحتُمل

(١) الشمس/ ٩ ـ ١٠.

(٢) ابن هشام.. المغني ٢/ ٥٢٧.

وإن بشكل خيف لبس يُجتنب ... وما لباع قد يُرى لنحو حَبْ
وما لفا باع لما العين تلي ... في اختار وانقاد وشبهه ينجلي

★ النقل: استخدم النحاة هذا المصطلح للتعبير عن وسائل مختلفة من وسائل صوغ الأبنية؛ فقد استخدم للدلالة على التعدية أحياناً، وعلى البناء للمجهول أحياناً أخرى، وعلى بناء الفعل على صيغة مخصوصة لغرض معين، وهذا هو ما سنخص دلالة المصطلح به.

فـ «النقل» وسيلة من وسائل صوغ الفعل تحول فيه صيغة الفعل إلى:

- فَعُل، للدلالة على:
  ١ - ثبوت الصفة في الموصوف:
  ٢ - التعجب.
  ٣ - المدح أو الذم.
- يفْعُل، في المضارع، للدلالة على المغالبة.

فللتعجب في العربية صيغتان معروفتان، هما: «ما أفعله» و«أفعل به»، وللمدح صيغتان هما: «نعْم» و«حبذا»، وللذم صيغة واحدة، هي «بئس».

إلاّ أن العربية - كما يرى بعض العلماء - لم تقتصر على تلك الصيغ للتعبير عن المعاني السابقة، بل فتحت الباب أمام كل فعل ثلاثي لتعبر به عن تلك المعاني المذكورة، وذلك بتحويله إلى صيغة مخصوصة وهي «فَعُل» بغض النظر عن صيغته الأصلية. أي أن لك:

«أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب نعم وبئس بتحولها إلى فَعُلَ فتقول: عَلُم الرجل زيدٌ، وجاد الثوب ثوبُهُ، وطاب الطعام طعامه، وإذا تعجبت فهو مثل نعم الرجل زيد تمدح وأنت متعجب، وحكي عن الكسائي أنه كان يقول في هذا: قضو الرجل، ودعو الرجل إذا أجاد القضاء وأحسن الدعاء»[1]، ويلاحظ أن نقل الفعل إلى صيغة «فَعُل» يؤثر فيه تأثيراً آخر بالإضافة إلى تخصيص دلالته بالمعاني السابقة؛ إذ ينقله من التعدي، إن كان متعدياً، إلى اللزوم.

ومثل ذلك ما يعرف بباب المغالبة، والمقصود بالمغالبة: أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر[2]، فمعنى قولنا: كارمني فكرمته أكرُمُه، أي غلبته بالكرم، فكل فعل يراد به هذا المعنى ينقل إلى هذه الصيغة، إلا المثال الواوي والأجوف والناقص اليائين «فإنك لا تنقلها عن فَعَل يفعل، بل تنقلها إليه إن كانت من غيره؛ لأن هذه الأنواع مضارعها يفعل - بالكسر - إذا كان

---

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ٧/١٢٩.

(٢) انظر: الرضي.. شرح الشافية ١/٧٠.

الماضي مفتوح العين قياساً لا ينكسر»[1].

ويلاحظ أن هذا الباب على عكس سابقه (النقل للمدح أو الذم أو التعجب)؛ إذ ينقل الفعل من اللزوم، إن كان لازماً، وهما يعكسان قدرة العربية على التعبير عن المعاني المختلفة بتغييرات بسيطة تجريها على الأبنية.

★ التصغير: للتصغير في العربية أوزان ثلاثة معروفة، وهي فُعَيْل، وفُعَيْعل، وفُعَيْعيل. وإنما حصروا أوزان التصغير في هذه الصيغ الثلاثة «لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها»[2].

والغاية من التصغير وصف الاسم بالصغر والمقصود المسمى، لذلك كان تصغير المشتقات كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة يبطل عملها «لأن الاسم إذا صغر صار موصوفاً بالصغر، كما تكررت الإشارة إليه، فيكون معنى ضويرب مثلاً ضارب صغير، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل، فلا تقول: زيد ضارب عظيم عمراً ولا أضارب عظيم الزيدان، وذلك لبعدها إذن عن مشابهة الفعل؛ إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه، والموصوف يسند إليه الصفة، هذا في الصفات، أعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسنداً إليه؛ لقوة معنى الفعل فيه. إذ لا يعمل الفعل الذي هو الأصل في الفاعل ولا في المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر. . .، فيجوز على هذا أن تقول: أعجبني ضربك الشديد زيداً وضريبك زيداً»[3].

فالتصغير معنى مراد تصاغ الأبنية للتعبير عنه على هيئة مخصوصة، وقد يؤثر صوغ بعض الأبنية على أوزان التصغير المعروفة في تغيير أحكامها، ووظائفها النحوية كما رأينا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

★ النسب: يصاغ الاسم المنسوب في العربية بإضافة ياء مشددة إلى آخر الاسم، وكسر ما قبلها. وتصاحب هذه التغييرات أحياناً تغييرات أخرى في بنية الكلمة لا مجال هنا لذكرها. ولا يقتصر تأثير النسب على تغيير بنية الكلمة، بل يتعداه إلى التغيير في معناها، ووظيفتها؛ فبالإضافة إلى إفادة معنى النسب فيها فإنه ينقلها من المعرفة إلى النكرة، ومن الجمود إلى الاشتقاق، ويجعلها ترفع فاعلاً بعدها إما ظاهراً أو مضمراً؛ فإذا قلت: «مررت برجل تميميٍّ أبوه، وآخر هاشميٍّ أخوه (تكون قد جمعت) التغييرات الثلاث: التنكير بكونه قد صار صفة للنكرة، والصفة بجريانه على

---

(1) السابق، الموضع نفسه.

(2) السابق ١/١٤.

(3) السابق ١/٢٩١.

ما قبله جرى الصفة ورفعه الظاهر بعده، فهو كالحسن الوجه في أحكامه»[1].

★ العدل: المقصود بالعدل: «أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسمٌ ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى وإما لأن يسمى به، فأما الذي عدل لإزالة معنى إلى معنى، فمَثْنَى وثُلاث ورُباع وآحاد، فهذا عدل لفظه ومعناه، عُدلَ عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وكذلك أحاد، عُدلَ عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد، وعن معنى واحد إلى معنى واحدٌ واحد»[2].

ثانياً: الإلصاق:

الإلصاق هو الوسيلة الثانية من وسائل توليد الأبنية في العربية، إلاّ أن دوره محدود بأنواع قليلة من الأبنية؛ ذلك أن العربية لغة اشتقاقية كما ذكرنا آنفاً يعتمد صوغ المفردات فيها على التحول الداخلي لبنية الكلمة. أما الإلصاق فإنه يعتمد على إضافة سوابق أو لواحق إلى الكلمة دون أن يغير ذلك من بنيتها الداخلية؛ إذ تبقى الصيغة ثابتة وليس هنا من تغيير سوى إلحاق حرف أو أكثر بأول الكلمة أو آخرها. هذا، ويبرز الإلصاق في العربية في الظواهر التالية:

★ التثنية:

هي ضم اسم إلى اسم آخر «وأصلها العطف؛ فإذا قلت قام الزيدان فأصله زيد وزيد، لكنهم إذا اتفق اللفظان حذفوا أحد الاسمين واكتفوا بلفظ واحد، وزادوا عليه زيادة تدل على التثنية، فصارا في اللفظ اسماً واحداً، وإن كانا في الحكم والتقدير اسمين، وكان ذلك أوجز عندهم من أن يذكروا الاسمين ويعطفوا أحدهما على الآخر»[3].

فالمثنى كلمة تدل على اثنين اتفقا لفظاً ومعنى، بزيادة تلحقها في آخرها، وهذه الزيادة إما أن تكون ألف ونون، أو ياء ونون، حسب الحالة الإعرابية للكلمة نفسها، ولعل ذلك يتضح في المعادلة التالية:

مسلم + مسلم = مسلمان/ مسلمَين
مسلمة + مسلمة = مسلمتان/ مسلمتَين

وواضح أن بنية الكلمة لم تتغير بعد إلحاق الزائدتين (الألف والنون أو الياء والنون) بها، لذلك كانت هذه الطريقة في صوغ الكلمات تختلف عن الاشتقاق الذي يصاحب إضافة الزوائد فيه تغيير

---

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ١٤٣/٥.

(٢) ابن السراج.. الأصول ٨٨/١.

(٣) ابن يعيش.. شرح المفصل ١٣٧/٤.

في بنية الكلمة. وهناك ألفاظ في العربية جاءت على صورة المثنى ولكنها لا ترجع في أصلها إلى لفظ مفرد، فهي ألفاظ ملحقة به، وذلك مثل: اثنان، اثنتان، كلا، كلتا.

★ جمع المذكر السالم:

هو ضم اسم إلى اسمين أو أكثر، وهو يشبه التثنية في المعنى؛ فأصله العطف؛ فإذا قلنا جاء الزيدون فأصله زيد وزيد وزيد، ولكن لما اتفقوا في اللفظ والمعنى اكتفوا بواحد منهما وزادوا عليه زيادة تدل على الجمع.

فالمجموع جمع مذكر سالم اسم يدل على جماعة من الذكور اتفقت في اللفظ والمعنى، بزيادة تلحقه في آخره، قد تكون واواً ونوناً، أو ياء ونوناً حسب الحالة الإعرابية للاسم نفسه، ويتضح ذلك في المعادلة التالية:

مسلم + مسلم + مسلم = مسلِمُون/ مسلمين

وهكذا صيغت الكلمة لتدل على معنى الجمع دون أن يغير ذلك من بنائها الداخلي.

★ جمع المؤنث السالم:

هو ما جمع بألف وتاء زائدتين للدلالة على جماعة من الإناث اتفقت لفظاً ومعنى؛ كقولنا مسلمات، وطالبات. ويطرد هذا الجمع في غير هذا؛ كما في صفة المذكر غير العاقل كشاهقات؛ صفة للجبال، والمصغر غير العاقل كدريهمات، وما ختم بألف التأنيث المقصورة والممدودة كذكريات وصحراوات، وغيرها.

★ التأنيث:

ويكون بإضافة تاء، أو ألف مقصورة أو ممدودة، إلى آخر الكلمة لنقلها من التذكير إلى التأنيث؛ كقولنا في عائد: عائدة، وفي ماجد: ماجدة، وفي سَلْم: سلمى.. الخ.

وهكذا نرى أن الإلصاق وسيلة محدودة لصوغ الأبنية إذا ما قورنت بالإشتقاق؛ وهذا راجع، كما ذكرنا إلى طبيعة العربية نفسها.

الفصل الثاني

أحوال الأبنية

عرضنا في الفصل السابق للقسم الأول من الدراسة الصرفية؛ وهو القسم الذي يدرس التغييرات التي تطرأ على البنية فتغير من معناها، وتنقلها من نوع إلى آخر حسب المعنى الجديد المكتسب. وسنبحث في هذا الفصل النوع الآخر من التغييرات الطارئة على بنية الكلمة؛ وهو كلّ تغيير يؤثر في بنية الكلمة الداخلية فيغير من هيئتها، أو نَصدّ حروفها، أو نطق أصواتها، لكنه لا يتجاوز ذلك إلى التأثير في معناها، أو تحويلها من نوع إلى آخر. وقد لاحظنا أن القسم الأول يعتمد على نوع البنية في الدراسة والتحليل، أما هذا القسم فإن المعول عليه في الدراسة هو حالة البنية أو وضعها الطارىء بغض النظر عن القسم الذي تندرج تحته؛ ذلك أن التغيير الذي يُبحث هنا هو تغيير مشترك بين أصناف الكلمات المختلفة.

كما أن هذا القسم من الدراسة الصرفية قائم، عند القدماء، على القول بالأصل، أصل الكلمة، لقد وضع الصرفيون للأبنية أصولاً مجردة «بنوها على علاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة فهي إطار من أطر اللغة لا عمل من نشاط الكلام»[1]، والمقصود بأصل الاشتقاق حروف الكلمة الأصليّة، وبأصل الصيغة وزن الكلمة كاملة بأصولها وزوائدها؛ فـ«امتحن» بنية صرفيّة لها أصل مجرد تنتمي هي ومثيلاتها إليه، وهذا الأصل هو «افتعل»، و«انكسر» بنية صرفية أخرى تنتمي إلى أصل مجرد آخر، هو «انفعل». وهكذا في بقية الأصول، وقد لاحظ الصرفيون أن أبنية الكلم في العربية يمكن أن تنقسم، حسب مطابقتها للأصول المجردة التي وضعوها، إلى قسمين:

١ - قسم تثبت صورته حسب قواعدهم الموضوعة فتطابق أوزانهم المجردة التي أصلوها لكل نوع من أنواع الأبنية.

٢ - وقسم آخر تتغير صورته وتتحول؛ فأحياناً تطابق أصولهم المجردة، وأحياناً تخالفها.

والقسم الثاني من الأبنية هو الذي تقوم عليه الدراسة في هذا الفصل؛ لأنه يمثل أوضاعاً طارئة على البنية عدُل فيها عن أصلها المجرد إلى بناء آخر؛ من ذلك، مثلاً، ما نراه من تغير في أصل

(١) تمام حسان.. الأصول ١٥٠.

الاشتقاق (مادة الكلمة الأصلية) لكثير من الأفعال المعتلة؛ فالفعْل «قال»، على سبيل المثال، عينه في الماضي ألف وفي المضارع «يقول» واو، أما في الأمر «قل» فعينه مفقودة لا وجود لها في النطق، كما أن صيغة المضارع والأمر منه تخالف كل الأوزان المجردة التي وضعها الصرفيون للفعل المضارع والأمر في اللغة العربية وقد عدّ الصرفوين هذا التغير وهذه المخالفة انحرافاً عن الأصل وعدولاً عنه.

فالعدول عن الأصول المجردة التي حددها الصرفيون العرب للأبنية هو المحور الرئيس الذي تدور حوله كل القضايا المطروحة للبحث في القسم الثاني من الدراسة الصرفية، والتي نستطيع أن نحددها ضمن أطر عامة ثلاثة:

١ ـ أسباب التحول عن الأصل المجرد للكلمة.
٢ ـ مظاهر التحول عن أصل الكلمة.
٣ ـ وسائل معرفة أصل الكلمة.

ويجدر بنا، قبل أن نفصل القول في القضايا السابقة، أن نحدد المقصود من القول بالأصل عند الصرفيين العرب؛ ما الذي كانوا يعنونه بالضبط عندما قالوا: إن هذه الكلمة أصلها كذا، وتلك الكلمة أصلها كذا؟

لقد أجاب ابن جنيّ عن هذا السؤال إجابة دقيقة مباشرة؛ فقال: «وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلّ لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا). فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر»[1].

والذي يهمنا من الكلام السابق أمران:

الأول: ما يقصده ابن جني من كلمة «الصحيح»؛ فليس المقصود بالصحيح هنا ما خَلَتْ أصولُهُ من حروف العلّة؛ وإنما المقصود به ما لم يحدث فيه تغييرٌ يخالفُ الأصلَ الموضوعَ له، ويقابله ما يحدث فيه تغييرٌ يُعدَلُ فيه عن أصله، كما يفهم من سياق كلامه. وكما هو واضح في قوله: «ويَدُلّ على أن ذلك عند العرب مُعْتَقَدٌ كما أنه عندنا مُرادٌ مُعْتَقَد إخراجُها بعض ذلك مع الضرورة، على الحد الذي نتصوره نحن فيه. وذلك قوله:

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلّما وصالٌ على طول الصّدود يدوم

هذا يدلك على أن أصل أقام أقوم، وهو الذي نُومِىء نحن إليه ونتخيله، فرُبَّ حرفٍ يخرُج

(١) ابن جني.. الخصائص ١/٢٥٧.

هكذا مَنْبَهةً على أصل بابه، ولعله إنما أخرج على أصله فتُجُشّم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله.

وكذلك قوله:

★ إني أجود لأقوام وإن ضَنِنُوا ★

فأنت تعلم بهذا أن أصل شَلّت يده شللَت: أي لو جاء مجيء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه. وقد قال الفرزدق:

ولو رضِيَتْ يداي بها وضنَّت لكان عليّ في القدَر الخيار

فأصل ضنّت، إذا ضننت، بدلالة قوله: ضننوا»[1].

الثاني: تأكيده أن كلمة «الأصل» لا يقصد بها الأصل التاريخي للكلمة؛ بل الأصل التجريدي الموضوع من قبل النحاة للأبنية على اختلافها؛ لذلك نراه يعنون هذا الباب بالعنوان التالي: «باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً»؛ فالباب مبني في أساسه على نفي أي ادعـاء يقول إنهم قصدوا بأصل الكلم لفظاً آخر استعمل فترة من الزمن ثم عدل عنه إلى اللفظ الحالي. وهذا ما ألمح إليه بعض الباحثين المحدثين في سياق نقده لفكرة الأصل عند القدماء العرب[2].

بل إن ابن جنيّ يذهب إلى أبعد من ذلك حينما يسوق الأمثلة للاستدلال على صحة ما ذهبوا إليه من القول بالأصل؛ إذ يستخدم هذه الأمثلة، وهي ألفاظ مستخدمة في زمنه، دليلاً على خطأ القول بالأصل التاريخي لتلك الكلمات؛ فيقول: «ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعي أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كان مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره، وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل، نحو سماء وقضاء: ألا ترى أن الأصل سماو وقضاي، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبتا ألفين، فصار التقدير بهما إلى سماا، وقضاا. أفلا تعلم أن أحد ما قدّرته، وهو التقاء الألفين، لا قدرة لأحد على النطق به؟»[3].

فأصل الكلمة، كما حدده ابن جني وكما يراه النحاة العرب، هو البناء الذي ينبغي للكلمة

---

(١) السابق ١/٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس.. من أسرار اللغة ٥٤، وانظر في الرد عليه داوود عبده.. أبحاث في اللغة العربية ١٣. مكتبة لبنان. بيروت، ١٩٧٣م.

(٣) ابن جني.. الخصائص ١/٢٥٧ ـ ٢٥٩.

أن تأتي عليه طبقاً لقواعد اشتقاق الأبنية وصوغها في العربية، ولمواضع الأصول والزوائد فيها. فإن خالفت الكلمة ذلك الأصل فإن لهذه المخالفة أسباباً مختلفة، وصوراً متنوعة، وهناك، أيضاً، وسائل لرد الكلمة إلى أصلها المتروك؛ لمعرفة ما حذف منها، أو نقل، أو قلب، أو أدغم.. الخ من الأحوال العارضة التي تطرأ على بنية الكلمة في العربية.

وبناء على ما سبق فإننا، في هذا الفصل، سندرس أحوال الأبنية في اللغة العربية صادرين في دراستنا عن فكرة رئيسة واحدة؛ هي القول بالأصل، ومنطلقين منها إلى عرض للموضوعات يتشكل ضمن الأطر الثلاثة السابقة الذكر.

ولكن ينبغي علينا، قبل ذلك، أن نشير إلى أن فكرة الأصل لها أهميتها في الدراسات الصرفية العربية ففائدته تتمثل في أنه «معيار اقتصادي ترد إليه الكلمة وتقاس به إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته بما أصابها من تغيير أو تأثير كالإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف والزيادة الخ»[1] كما أن القول بالأصل المجرد يكفل للصرفيين وضع قواعد كلية عامة لصوغ الأبنية في العربية؛ إذ يعتمدون في صوغ تلك القواعد على الأصل المجرد المشترك بين أمثلة كثيرة من الكلمات التي قد يتحقق في بعضها، وقد لا يتحقق في بعضها الآخر، فبدلاً من وضع قاعدة منفصلة لكل صنف منها (ما تحقق فيه الأصل وما لم يتحقق فيه) نضع قاعدة واحدة تعتمد الأصل بغض النظر عن شوارد الأمثلة التي ترجع إليه. فإن خالفت الكلمة تلك القاعدة فذلك لأسباب صوتية تخضع لقواعد مخصوصة. و«قد يسأل سائل بعد كل هذا: لم نتمسك بقاعدة عامة؟ ولم لا يكون هناك قاعدتان أو ثلاث أو أربع؟ إن هذا السؤال لا يمكن أن يصدر عن لغويٍّ جادٍّ، فليس هناك لغويٌّ جادٌّ ينكر أن من أهم أهداف البحث اللغوي الأساسية اكتشاف القواعد العامة في اللغة، وأن القاعدة العامة في التحليل اللغوي أفضل من القواعد المتعددة، حتى عندما يكون لها مبرر لغوي مقبول، فكيف بالقواعد المتعددة التي لا تستند إلى مبررات لغوية مقبولة؟ وقد أصبح هذا المبدأ المعروف منذ القديم أشد رسوخاً بعد ازدهار الدراسات الحديثة في علم اللغة وعلم اللغة النفسي؛ لأن هذا المبدأ متصل بطبيعة اللغة ذاتها. فالمتكلم يطبق القاعدة اللغوية بنفس الطريقة في كل مجال تنطبق عليه هذه القاعدة، ولا يخرج عن ذلك إلا إذا اختلف المجال اختلافاً يبرر هذا الخروج. فالمتكلم في معظم اللهجات العربية، مثلاً، يضيف كسرة ـ لا ضمة أو فتحة ـ كلما أراد نطق عبارة تبدأ بصحيحين متواليين أو تحتوي على ثلاثة أصوات صحيحة؛ كما هو معروف: اشرب، استقلال، كتبت البنت، الخ.. ولذا عندما نجده يقول أُكتب بضم همزة الوصل، وكتبتم الرسالة بضم الميم، فإن على اللغوي أن يكتشف السبب الذي جعله يخرج عن

---

(١) تمام حسان. الأصول ١٢٧.

القاعدة العامة (المماثلة في الحالة الأولى، ووجود واو محذوفة في الضمير المتصل في الحالة الثانية) لا أن يعدل القاعدة العامة. والخلاف الذي دار بين حركة همزة الوصل بين البصريين والكوفيين ليس خلافاً شكلياً، بل خلاف مبدئي أساسي. فرأي البصريين القائل إن حركة همزة الوصل هي كسرة، وإنها تتحول إلى ضمة في مثل أُدخُل مماثلة للضمة التالية هو رأي يتمسك بالقاعدة العامة. أما رأي الكوفيين إن حركة همزة الوصل مجانسة للحركة التي تليها، فهو رأي من يرفض القاعدة العامة، التي تعتبر أن الأصل في أُدخُل هو ادخل»[1].

فالقول بالأصل المجرد الذي يصر عليه القدماء، خاصة البصريين منهم، يعكس منهجهم في تجاوز ظواهر الأمور السطحية إلى مستوياتها العميقة، حيث يمكن هناك بناء قواعد لغوية محكمة تبنى على أصول موحدة لا على أمثلة مشتتة.

---

(١) داوود عبده دفاع عن الأصل المقدر. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. جامعة الكويت. مج/١. ١٩٨١م، ١٦٠ ـ ١٦٨.

المبحث الأول

أسباب التحول عن الأصل

بحث الصرفيون أسبابَ التحوّل عن الأصل في أبنية الكلم في اللغة العربية، وذكروا تلك الأسباب في أثناء الحديث عن مظاهر التحول وصوره؛ فهم لم يفردوا كل موضوع بحديث مستقل، بل بحثوا الأمر فيهما مجتمعين، ومعظم أسباب التحول عن الأصل التي ذكرها القدماء تقوم على أمور تتعلق بالأصوات؛ أي تتعلق بطبيعة الأصوات التي تتشكل منها بنية الكلمة، وبالأخص بطبيعة الروابط بين تلك الأصوات «وهذه الروابط - تماماً كروابط أفراد الأسرة أو المجتمع - تتسم بالتجاذب أو التنافر وما ينجر عن ذلك التفاعل من تأثير وتأثر، يخضع لخصائص هذه الأصوات مثلما تخضع صلات البشر لطباعهم وخصائصهم النفسية. فالأصوات البشرية تتميز إذاً بخصائص متعددة تكوّن أسراً ومجموعات تتقارب وتتباعد طبقاً لنوع هذه الخصائص التي يمكن أن نرجعها إلى ثلاث مجموعات كبرى:

- تتعلق المجموعة الأولى بمخرج الصوت؛ أي النقطة التي يقوم عندها حاجز في جهاز التصويت.

- وتتعلق الثانية بدرجة انفتاح الحاجز.

- أما المجموعة الثالثة فتتعلق بصفات الصوت، وهي مختلف الخاصيات التي تصاحب قيام الحاجز»[1].

وقد اهتم علماء العربية بدراسة الأصوات اهتماماً كبيراً، خاصة أن هذه الدراسة تتصل اتصالاً وثيقاً بالقراءة القرآنية؛ فقد وصفوا أصوات العربية وصفاً دقيقاً محكماً؛ فعينوا مخارج كل صوت، وحددوا صفاته من حيث الجهر والهمس والشدة والرخاوة إلى غير ذلك من الصفات التي تعارف عليها علماء اللغة قديماً وحديثاً. وعلى الرغم من إمكاناتهم المحدودة في ذلك الوقت فقد استطاعوا أن يحددوا معظم أعضاء النطق ودور كل واحد منها في عملية الكلام، كما أنهم تمكنوا من رصد الصور النطقية المختلفة لكل صوت، أو فروعه المستحسنة والمستقبحة، على حد تعبير ابن جني، وهذا أمر تحتفل به الدراسات الحديثة اليوم وتوليه اهتماماً كبيراً. وقد مثلت النتائج التي

---

(١) الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ٣٦ - ٣٧.

توصل إليها القدماء من دراساتهم الصوتية أساساً مهماً اعتمدوه في تفسير مظاهر التحول عن الأصل في أبنية الكلم العربية، وفي تعيين أسبابه؛ فالأصوات أو الحروف، على حد تعبير القدماء، هي الوحدات الصغرى التي تتشكل منها بنية الكلمة، ولا بد لهذه البنية من أن تتأثر بطبيعة تلك الوحدات وصفاتها؛ فهنالك أصوات يصعب النطق بها متتالية، بل يمتنع أحياناً، فإذا حدث أن جاءت بعض الأصوات المتنافرة في صفاتها متتالية في كلمة ما فإن اللغة تميل إلى العدول عن هذا الأصل؛ فراراً من الثقل الحادث بسبب توالي تلك الأصوات في الكلمة. وهذا المثل ليس مقصوراً على العربية؛ بل هو قانون عام في اللغات جميعها، وهو ما يطلق عليه اليوم بقانون الجهد الأقل، وقد أشرنا إليه سابقاً عند الحديث عن ضابط الخفة والكثرة في الفصل الأول وانطلاقاً من هذا القانون وصف القدماء نظام تأليف الأصوات في العربية؛ فابن جني، مثلاً، يفرد في كتابه «سر صناعة الإعراب» فصلاً يذكر فيه «مذهب العرب في مزج الحروف بعضها ببعض، وما يجوز من ذلك، وما يمتنع، وما يحسن، وما يقبح، وما يصح»[1].

وبناء على ما سبق فإن أهم أسباب التحول عن الأصل في بنية الكلمة العربية تكمن في طبيعة العناصر المكونة لها، وفي طبيعة العلاقات أو الروابط التي تربط تلك العناصر ببعضها، وقد ذكر القدماء أسباباً أخرى لا تتعلق بالأصوات التي تتشكل منها الكلمة، ونستطيع، اعتماداً على ذلك، أن نقسم أسباب التحول عن الأصول المجردة التي وضعها القدماء للأبنية الصرفية في اللغة العربية إلى:

١ ـ أسباب تتعلق بطبيعة الأصوات المكونة لبنية الكلمة، وهذه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ التعذر.

ب ـ الاستثقال.

جـ ـ المجانسة أو المشاكلة الصوتية.

٢ ـ أسباب لا تتعلق بطبيعة الأصوات المكونة لبنية الكلمة، وهذه يمكن تقسيمها إلى قسمين اثنين:

أ ـ أمن اللبس.

ب ـ اطراد الباب.

وسنبدأ أولاً بعرض الأسباب الصوتية، ثم نثنيها بالأسباب الأخرى، كما مثلناها في التقسيم السابق.

---

(١) ابن جني، . سر صناعة الإعراب ٢/ ٨١١.

أولاً ـ الأسباب الصوتيّة للتحوّل عن الأصل:

إن تقسيم الأسباب الصوتية المؤدية إلى العدول عن أصل الكلمة يتوقف عادة على أنواع الأصول المتروكة، فابن جني يذكر أن هذه الأصول على ثلاثة أضرب:

«منها ما لا يمكن النطق به أصلاً؛ نحو ما اجتمع فيه ساكنان؛ كسماء، ومبيع، ومصوغ، ونحو ذلك. ومنها ما يمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطّراحه، إلاّ أن يشذ الشيء القليل منه فيخرج على أصله مَنْبَهَةً ودليلاً على أولية حاله؛ كقولهم: لححت عينه، وألِلَ السقاء، إذا تغيرت ريحه... ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسر، وموقن، والواو في نحو ميزان، وميعاد، وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرف منه إذا كانت فاؤه صاداً، أو ضاداً، أو طاء، أو ظاء، أو دالاً، أو ذالاً، أو زاياً على أصله، وامتناعهم من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة، وامتناعهم من جمع الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عينين. فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده يمتنع منه استكراهاً للكلفة فيه، وإن كان النطق به ممكناً غير متعذر..

ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل، لا لثقله لكن لغير ذلك: من التعويض منه، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه»[1].

فالأصل الذي لا يمكن النطق به متروك للتعذر، والأصل الذي يمكن النطق به غير أنهم تركوه لثقله في النطق متروك للاستثقال، والأصل الذي يمكن النطق به من غير استثقال متروك للمجانسة والمشاكلة الصوتية، وابن جني لم يذكر النوع الثالث في النص السابق إلا أنه مذكور في مواضع شتى من تأليفاتهم. وهكذا تأتلف الأسباب الصوتية المختلفة مع أنواع مخصوصة من الأصول المعدول عنها، حتى إننا يمكننا أن نمثل لذلك بمعادلة يكون طرفها الأول السبب الصوتي وطرفها الثاني الأصل المتروك، كما في الشكل التالي:

التعذر ←———— أصل لا يمكن النطق به

الاستثقال ←———— أصل يمكن النطق به، لكنه مستثقل

المجانسة ←———— أصل يمكن النطق به، وهو غير مستثقل

١ ـ التعذّر:

التعذر هو الامتناع التام؛ فتعذر النطق بالكلمة يعني عدم القدرة على ذلك نهائياً. وهذا أمر تتفاوت فيه اللغات؛ فما لا يمكن نطقه في لغة ما قد ينطق به بسهولة في لغة أخرى؛ فهو أمر مرهون

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/٢٦١ ـ ٢٦٣.

بطبيعة اللغة نفسها، وبطبيعة العلاقات المقبولة والمرفوضة بين عناصرها المختلفة؛ ففي اللغة العربية، مثلاً، نجد أن الابتداء بالساكن أمر متعذر تحتال عليه اللغة بوسيلة معروفة هي ما يتعارف عليه علماء العربية بمصطلح «همزة الوصل»، بينما يعد هذا الأمر طبيعياً جداً في لغة أخرى، كالانكليزية مثلاً، فكثير من مفرداتها يبدأ بساكن، بل يتجاوز الأمر إلى ساكنين أو ثلاثة. والتعذر في العربية يتمثل في ثلاث صور:

١ - تعذر الابتداء بالساكن:

وقد أشرنا إلى ذلك قبل قليل، وقصة الخليل مع أصحابه، التي أوردها سيبويه في كتابه، تدل على تفطنه لهذا الأمر؛ فقد سألهم: كيف تلفظون بالحرف الساكن نحو ياء غلامي وباء اضرب ودال قد؟ فأجابوا نقول: باء، وباء، ودال «فقال: أقول: إبْ، وإيْ، وإدْ، فألحق ألفاً موصولة. قال: كذاك نراهم صنعوا بالساكن؛ ألا تراهم قالوا ابن، اسم حيث أسكنوا الباء والسين، وأنت لا تستطيع أن تكَلّم بساكن في أول اسم كما لا تصل إلى اللفظ بها»[١].

٢ - امتناع توالي ساكنين:

فهذا أمر متعذر نطقه في العربية، لذلك كان من المستحيل أن نجمع بين ألفين متتاليين؛ لأن الألف ساكنة، كما يراها القدماء؛ فقد «قال أبو اسحق يوماً لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين المدتين ومد الرجل الألف في نحو هذا، وأطال فقال له أبو اسحاق: لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفاً واحدة»[٢].

٣ - امتناع تحريك الحرف الذي يسبق الألف في الكلمة بحركة غير الفتحة، أي بحركة مخالفة لجنسها:

أو امتناع تحريك الألف، على حد تعبير القدماء، لأن الألف «لا تكون أبداً إلّا ساكنة. ولا يكون ما قبلها أبداً إلّا منها: أي مفتوحاً؛ لأن الفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء»[٣] لذلك نراهم يقلبون الألف واواً في تصغير ما كان على وزن «فاعل» من الأسماء؛ لأنها لا بد أن تسبق بضمة لازمة؛ إذ تصغير فاعل على فُعَيْعل، فإذا أخذنا كلمة كفاتح، مثلاً، وصغرناها سبقت الألف بفاء مضمومة، وهذا وضع يمتنع في العربية لذلك يعدل عنه بقلب الألف واواً،

---

(١) سيبويه ٣/٣٢١.

(٢) ابن جني.. الخصائص ١/٨٩.

(٣) المبرد.. المقتضب ١/٥٦.

ويمكن تمثيل ذلك بالشكل التالي :

(فاتح) ← تصغير ← على فُعَيْعِل ← فُايتح ← يتعذر النطق بهذه البنية ← قلب الألف واواً ← فُوَيتيح

٢ ـ الاستثقال :

يعد الاستثقال من أهم الأسباب التي يُعْدَلُ لأجلها عن الأصل ؛ فقد رأينا أن العرب يَفرّون إلى الخفة ويتجنّبون الثقل، فمتى ما وجدوا إلى الخفة منفذاً سلكوه واتبعوه، وإن أدى ذلك إلى عدولهم عن مقيس الكلام ومُطّرده.

والاستثقال أمر ناتج عن بذل جهد كبير في عملية النطق بالأصوات، لذلك يميل المتكلم إلى التقليل من الجهد المبذول بإجراء عمليات معينة تؤثر في الأصوات المنطوقة فتقلل من الجهد المطلوب للنطق بها. وتتفاوت الأصول المستثقلة في درجة الجهد المبذول للنطق بها؛ فمنها ما يكون مستثقلاً بدرجة كبيرة توجب التحول عنه وجوباً لازماً، ومنها ما يكون استثقاله محتملاً، وهذه يكون التحول عنها جائزاً غير واجب، وسيتضح هذا الأمر في المبحث الثاني عندما نعرض لمظاهر التحول عن الأصل، إن شاء الله تعالى.

وللاستثقال صور كثيرة متنوعة، لكنها على كثرتها ترد إلى أوضاع محددة، تعينها علاقة الأصوات بعضها ببعض في الكلمة الواحدة.

ويمكننا أن نعين تلك الأوضاع بالتالي :

١ ـ التطابق أو التقارب في المخرج :

ـ يتحقق التطابق في المخرج عندما ينطق بالصوت الواحد مرتين متتاليتين فيؤدي إلى الرجوع إلى نفس المخرج مرة ثانية ؛ أي أن عملية النطق بالصوت تتكرر مرتين، وهذا أمر على غاية من الاستثقال ؛ «إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه»[١]، وقد وضع القدماء قاعدة صوتية عامة عبّروا بها عن هذا الوضع المستثقل، وهي قولهم : توالي الأمثال مكروه ؛ لذلك لا نجد في العربية كلمة فاؤها وعينها، أو عينها ولامها همزتان، فإذا جاء الأصل على ذلك عُدلَ عنه بقلب الثانية ألفاً أو واواً أو ياء بناء على حركة الأولى ؛ نحو آدم من «أأدم»، وإيمان من «إإمان» وأومن من «أؤمن»، ونحو خطايا في «خطائىء»[٢]. وكذلك لا نجد في العربية كلمة فاؤها

---

(١) الرضيّ . . شرح الشافية ٣/٣٨. (٢) ابن جني . . سر صناعة الإعراب ١/ ٦٥.

وعينها واوان، فإن جاء الأصل على ذلك عدل عنه بقلب الثانية همزة؛ نحو أَوَاصل وأُوَيْصل في جمع واصل وتصغيرها. بل إن باب الإدغام في العربية، وهو مظهر مهم من مظاهر التحول عن الأصل، قائم على هذه القاعدة؛ فالأفعال: مدّ، عدّ، اشتدّ، انسدّ، اطمأنّ، . . الخ أصلها: مَدَدَ، عَدَدَ، اشْتَدَدَ، انْسَدَدَ، اطمأنَنَ، فلما اجتمع في الكلمة مثلان أدغم الأول منهما في الثاني؛ «لثقل الحرفين إذا فصلت بينهما (أي بالحركة)؛ لأن اللسان يزايل الحرف إلى موضع الحركة ثم يعود إليه»[1].

ـ أما التقارب في المخرج فيكون عندما ينطق المتكلم بأصوات متقاربة المخارج؛ فالناطق بصوتين متقاربين في مخرجهما يتكلف مشقة وجهداً في عودة اللسان إلى موضع مقارب للموضع الذي فارقه؛ لذلك كان اجتماع الأصوات متباعدة المخرج أكثر وأحسن تأليفاً. ولذلك، أيضاً، نراهم يعدلون عن الأصل الذي تتقارب فيه مخارج الأصوات؛ فهم يدغمون النون الساكنة في الميم بعدها في مثل «امّحى» و«امّاز»، ويدغمون التاء في الثاء في نحو «اثّاقل». . . ، ويسكنون العين في «فُعُل» جمعاً إذا كانت عينه واواً؛ فيقولون: عُون، ونُور في جمع عوَان، ونَوار؛ كراهية للواو بين ضمتين[2].

٢ ـ الاختلاف في الصفات:

لكل صوت من الأصوات اللغوية صفات خاصة به كأن يكون مجهوراً أو مهموساً، أو مطبقاً أو منفتحاً، الخ[3]. فالأصوات تكوّنُ مجموعاتٍ مختلفةً من حيث صفاتها. فإذا تجاور في كلمة واحدة صوتان مختلفان في صفتهما فإن ذلك قد يسبب جهداً وكلفة على الناطق بهما؛ لأن لكل صفة من الصفات الصوتية السابقة وضعاً مخصوصاً، فتتابع الأصوات المختلفة في الصفات يكلف اللسان اتخاذ أوضاع متباينة ليتحقق النطق الصحيح للصوت، وهذا أمر يستثقله الناطقون بمثل تلك الكلمات فيعمدون إلى العدول عن الأصل المستثقل إلى بنية أخرى أخف وأسهل، ويتم ذلك بتغيير أحد الصوتين بحيث يصبح الصوتان متماثلان في الصفات فيسهل النطق بالكلمة حينئذ؛ لتحقق التجانس الصوتي بين أصواتها، ويتضح ذلك في إبدال تاء الافتعال دالاً إذا كانت فاء الفعل ذالاً أو زاياً؛ فالأصل في: ازدهر، واذدكر: ازتهر، واذتكر، فالتقاء التاء المهموسة بالزاي والذال

---

(١) المبرد. . المقتضب ١/١٩٨.

(٢) انظر: سيبويه ٤/٣٥٨.

(٣) اختلفت تعريفات القدماء للجهر والهمس والشدة والرخاوة عن تعريفات المحدثين، ولكنها تقارب كثيراً المفهومات الحديثة لهذه المصطلحات. انظر: إبراهيم أنيس. . الأصوات اللغوية ١٢٣ ـ ١٢٧. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية. ط٥ ـ ١٩٧٩م.

المجهورين ثقيل في النطق، فعدل عن هذا الأصل بإبدال التاء دالاً مجهورة وكذلك تبدل تاء الافتعال طاء إذا كان فاء الفعل أحد حروف الإطباق؛ نحو اصطبر، واضطّرب؛ إذ الأصل فيهما: اصتبر، واضترب، فلما ثقل على اللسان النطق بالتاء بعد الصاد والضاد المطبقتين أبدلت طاء؛ ليتجانس الصوتان، ويخف النطق بالكلمة[1].

٣ ـ المجانسة أو المشاكلة الصوتية:

تصبح المجانسة الصوتية سبباً للتحول عن الأصل عندما لا يكون في الأصل المعدول عنه ما يتعذر نطقه أو يستثقل؛ وإنما يميل الناطقون، أحياناً، للعدول عنه لتقريب الأصوات بعضها من بعض بصورةٍ أكثر يتحقق معها نوع من التجانس الصوتي المستحب، ويتضح هذا الأمر في ظاهرة الإمالة التميمية؛ إذ ينحى بالألف نحو الياء، أو بالفتحة نحو الكسرة في مثل: عابد، وعالم . . . ، لتتناسب الألف الممالة مع الكسرة بعدها[2].

ثانياً ـ الأسباب غير الصوتية للتحول عن الأصل:

نلاحظ أحياناً أن اللغة تميل إلى العدول عن الأصول المجردة للكلمات دون أن يكون هناك أسبابٌ صوتية تتطلب ذلك؛ فالأصل المعدول عنه في مثل هذه الحالات لا يتضمن أصواتاً يتعذر النطق بها أو يستثقل، كما أن العدول عن هذا الأصل لا يحقق تجانساً صوتياً يرد الأمر إليه؛ لذلك فالأسباب التي تؤدي إلى ترك الأصل المجرد للكلمة لا تتصل بالبنية الصوتية لها، وإنما تتعلق بأمور أخرى نستطيع أن نحصرها في النقطتين التاليتين:

١ ـ اطراد الباب:

يحدث أحياناً أن يعدل عن أصل الكلمة لتعذر النطق به أو استثقاله، فإذا انتقلنا إلى نوع آخر من أنواع الأبنية التي تأتي عليها الكلمة يزول فيه سبب العدول عن الأصل فإن العربية في بعض الأحيان تحافظ على اطراد قاعدة العدول عن الأصل على الرغم من زوال العلة؛ «مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة، والمحافظة على أن تجري الأبواب على سنن واحد»[3]، فالسبب في العدول عن الأصل هنا ليس سبباً صوتياً، ولا علاقة له ببنية الكلمة ومكوناتها الصوتية؛

(١) المبرد. المقتضب ١/٦٤ ـ ٦٥.

(٢) ولا يقتصر أمر المجانسة عندهم على الأصوات فقط بل يتعداها إلى الكلمات؛ انظر في ذلك: عبدالحميد السيّد . . المشاكلة في اللغة العربية. مجلة كلية الآداب. جامعة الإمارات. ع٣. ١٩٨٧. ص٣٩ ـ ٦٦.

(٣) الأنباري . . الإنصاف ١/١٠ ـ ١٣.

وإنما هو سبب يتعلق بميل اللغة إلى بناء قواعدها على أصول عامة مطردة.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

ـ حذف الهمزة من أخوات «أكْرِم»؛ فقالوا فيها: نكرم، وتكرم، ويكرم. والأصل فيها نؤكرم، وتؤكرم، ويؤكرم، كما في قول الشاعر[1]:

فإنَّهُ أهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَما

وإنما حذفت الهمزة من «أكرم» لاجتماع همزتين متتاليتين؛ إذ الأصل فيه «أأكْرِم»، فحذفت إحداهما؛ تخفيفاً، فلما انتقلوا إلى سائر حروف المضارعة زال الاستثقال، إلاّ أنهم لم يعودوا إلى الأصل؛ ليطرد الباب في الجميع.

ـ حذف الواو من أخوات «يَعِد»؛ نحو نَعِد، وتَعِد، وأعِد. وإنما حذفت الواو من «يعد» لوقوعها بين ياء وكسرة، فالنطق بها بعد الياء وقبل الكسرة ثقيل؛ للتنافر بينهما، ثم حذفت مع سائر حروف المضارعة؛ «لتحصيل التشاكل والفرار من نفرة الاختلاف»[2] فنقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنا[3]، وأحياناً يعل الماضي لإعلال مضارعه؛ فمعلوم أن الماضي إذا كانت لامه واواً وكان على أربعة أحرف فصاعداً قلبت الواو فيه ياء، على الرغم من عدم وجود ما يستثقل نطقه في الأصل المتروك إلا أنهم عدلوا عن الأصل في الماضي لعدولهم عنه في المضارع، فقالوا؛ أغزيت، وغازيت، واستغزيت؛ «كرهوا أن يقولوا: «أغزوت» فلا يقلبوا الواو إلى الياء، وهم يقولون: «يغزي» فيقلبونها ياء للكسرة قبلها، فأرادوا المماثلة، وأن يكون اللفظ واحداً؛ فأعلوا الماضي لإعلال

---

(١) نسب هذا الشاهد لرجل اسمه أبو حيّان الفقعسي وهو من شواهد الخزانة ١/٣٦٨، وابن جني في الخصائص ١/١٤٤، والأنباري في الإنصاف ١/١١.

(٢) الأنباري. . الإنصاف، الموضع نفسه. وهذا هو تفسير القدماء. أما التفسير الحديث فيقول: إن السبب الرئيس لسقوط الواو والياء في الأفعال في العربية هو ثقل النطق بها إذا اتبعا بحركة من جنسهما أو بعيدة عنهما، بغض النظر عن الحركة السابقة لهما. انظر في ذلك: الطيب البكوش. . التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ٦١. ولا يقتصر الخلاف بين الفريقين على هذه الظاهرة بل يتسع ليشمل ظواهر صوتية كثيرة، وهو أمر ناتج عن اختلاف مفهوم القدماء للصوائت العربية ـ الحركات الثلاث وحروف العلة ـ عن المفهوم الحديث. وهذا موضوع يطول شرحه، ولا مجال للتفصيل فيه هنا انظر في ذلك: إبراهيم أنيس. . الأصوات اللغوية ٢٩ ـ ٤٣، ومحمود السعران. . علم اللغة مقدمة للقارىء العربي ١٨٢ ـ ١٨٦. دار النهضة العربية. بيروت.

(٣) هذا هو تفسير القدماء. أما المحدثون فيقولون: تدغم الواو والياء في حركتها إذا سبقت بحرف ساكن فتطيلها. انظر: الطيب البكوش. . التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ١٤١، ١٤٥.

المضارع، كما أعلوا المضارع نحو: «يقول، ويبيع» لإعلال الماضي»[1].

- إعلال اسم الفاعل والمفعول من نحو «قال» و«باع»: لإعلال فعلهما، لذلك نراهم يُبقون على الأصل في اسم الفاعل والمفعول إذا صح فعلهما؛ كقولهم: عاور، وصايد من عور، صيد، صح الفاعل لصحة فعله. وكذلك المصدر، لا يعدل عن الأصل فيه إلا إذا عدل عن الأصل في فعله؛ نحو قياماً من قام، وحيالاً من حال فإذا استعمل الأصل في الفعل استعمل في المصدر؛ نحو قواماً من قاوم، ولواذاً من لاوذ[2].

- إعلال الجمع في مثل «ديَم» و«حيَل» و«قيَم» في جمع ديمة، حيلة، وقيمة؛ و«إنما وجب قلب هذا الضرب في الجمع؛ لأنه قد كان في الواحد مقلوباً، لانسكار ما قبل عينه، فلما جاء الجمع ترك مقلوباً على حاله، وإن كانت الواو قد انفتحت، لأنه روعي في الجمع حكم الواحد فترك على ما كان عليه في الواحد؛ ولهذا في كلامهم غير نظير»[3].

٢ - أمن اللبس:

لا يكون أمن اللبس من الأسباب التي يعدل لأجلها عن الأصل المجرد للكلمة إلا إذا كان الإبقاء على الأصل يسبب التباساً بكلمة أخرى، فلتجنب هذا الأمر تلجأ اللغة إلى ظاهرة العدول عن الأصل الملبس واستبدال بنية أخرى به؛ فمن ذلك، مثلاً، قلبُ نونَ التنوين في كلّ اسمٍ منصوبٍ في حالة الوقف ألفاً؛ «كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه لم تجيء علامة للمنصرف»[4]، ومثله، أيضاً، قلب تاء التأنيث هاء في الوقف؛ لأنهم «أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف، نحو تاء ألفت، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف؛ نحو تاء سَنْبَتَة، وتاء عفريت»[5].

وأحياناً يكـون «أمن اللبس» سبباً في كسر قاعدة العدول عن الأصل بالرجوع إلى الأصل المتروك، لأن اتباع القاعدة يؤدي إلى صوغ بنية تلتبس ببنية أخرى، فكأنه عدول عن العدول؛ ومن الأمثلة على ذلك أن الواو والياء إذا تحركتا وسكن ما قبلهما قلبتا ألفاً بعد نقل حركتهما إلى الحـرف السـاكن قبلهمـا؛ نحو أقال وأقام في أقْوَلَ وأقوم، . إلا إذا كان الفعل على «افعَلَلْت» و«افعاللت» نحو ابْيَضَضْتُ واسْوَدَدْتُ وابْياضَضْتُ واسْوادَدْتُ؛ لأنهم «لو أسكنوا المعتل هنا ذهب المعنى وصرت إلى حذف بعد الإسكان، وعلة بعد علة، فتجنبوا هذا الحمل على الفعل كله،

---

(١) ابن جني، . المنصف ٢/١٦٤.

(٢) السابق ١/٣٤١.

(٣) السابق ١/٣٤٤.

(٤) سيبويه ٤/١٦٦.

(٥) السابق ٤/١٦٦.

فأقرّوه على أصله»[1]، ومنه، أيضاً، ترك إدغام النون في الميم في مثل «زنماء» و«أنمار» و«أنملة»، كما أدغموها في «امّحى» وذلك «لئلا يلتبس الأصول بعضها ببعض؛ فلو قالوا زمّاء وزمّ لالتبس بباب زممت الناقة، ولو قالوا «أمّلة» لالتبس باب أمّلت، ولو قالوا «أمّار» لالتبس باب أمّرت.. فرفض الإدغام في هذا ونحوه مخافة الالتباس، ولم يخافوا في «امّحى الكتاب» أن يلتبس بشيء؛ لأنه ليس في كلام العرب شيء على «افّعل» بتشديد الفاء»[2].

وهكذا نرى أن الصرفيين لم يكتفوا بحصر الأسباب الصوتية للعدول عن الأصل المجرد للكلمة، بل جاوزوها إلى أسباب أخرى، وذلك عندما يواجهون بأمثلة عدل فيها عن الأصل دون أن يكون السبب صوتيّاً.

---

(١) ابن جني.. المنصف ١/٣٠٤، من كلام المازني.

(٢) السابق ١/٧٣.

المبحث الثاني

مظاهر التحول عن الأصل

لا يقتصر التحول عن الأصل على مظهر واحد يطّرد في كل الأبنية المعدول عنها، بل تتعدد تلك المظاهر وتتنوع، وهذا أمر يكسب العربية مرونةً واسعةً، ويكفل لها اختياراتٍ كثيرة تعمل بواسطتها على إغناء رصيدها من الأبنية والمفردات. كما أن طريقة التحول عن أصل الكلمة ترتبط أحياناً بسبب التحول؛ إن كان تعذراً أو استثقالاً أو مجانسةً؛ فاختلاف الأسباب يؤدي إلى اختلاف مظاهر التحول، وقد يرتبط الأمر أحياناً ببنية الكلمة ومكوناتها الصوتية التي قد تفرض نوعاً معيناً من طرق التحول عن الأصل.

وتتباين مظاهر التحول عن الأصل، أيضاً، في درجاتها؛ فأحياناً يتم العدول عن أصل الكلمة بخطوة واحدة فقط تتمثل في تغيير حركة، أو حذف صوت، أو حذف حركة، أو إضافة صوت. . .، وأحياناً أخرى يستلزم العدول عن الأصل عدة خطوات تتمثل في عدة مظاهر من تسكين، ونقل، وقلب. وهذا أمر يرتبط بالبنية الناتجة عن كل خطوة من خطوات التحول.

وقد رصد الصرفيون مظاهر التحول عن الأصل، وفصّلوا القول فيها، وفسّروا التغييرات التي تحدث في بنية الكلمة لتنقلها من الأصل المجرد إلى الأصل المستعمل، وعللوها بالأسباب التي ذكرناها في المبحث السابق. وكما اختلفت تفسيرات المحدثين للتحول عن الأصل عن تفسيرات القدماء في بعض الجوانب التي أشرنا إليها إشارات متفرقة في المبحث السابق اختلفت، أيضاً، بعض مظاهر التحول عن الأصل عند كل من الفريقين؛ وهذا أمر مردّه إلى اعتماد الباحثين العرب نتائج الدراسات اللغوية الحديثة في علم الأصوات، والتي تختلف في بعض أسسها عن الأصول التي قامت عليها الدراسات الصوتية عند القدماء. وسنحاول أن نشير إلى هذه الاختلافات في أثناء عرضنا لكل مظهر من مظاهر التحول عن الأصل، والتي نستطيع أن نجملها في التالي:

١ ـ الابتداء:

ويعرف، أيضاً، بهمزة الوصل؛ إذ يتم التحول عن الأصل فيه بإضافة همزة في أول الكلمة، ولا يحدث هذا إلا في الكلمات الساكنات الأوائل؛ لأن الابتداء بالساكن متعذر في العربية، كما

ذكرنا سابقاً، فهمزة الوصل أداة يتوصل بها للنطق بالساكن[1].

فوجودها مرتبط بوضع مخصوص، إذا تغير هذا الوضع اختفت، أو، بعبارة أكثر تحديداً، إذا زال السبب زالت هي، ويتحقق ذلك في حالتين:

- أن يكون قبلها كلام؛ «لأن الذي قبلها معتمد للساكن مغن، فلا وجه لدخولها»[2].
- أن يتحرك ما بعدها لسبب ما؛ إذ يصبح الابتداء به ممكناً، فلا ضرورة لوجود الهمزة.

أما مواضع همزة الوصل فهي:

- الأفعال: - إذ تدخل على الفعل الماضي والأمر من كل ما تجاوز الثلاثة وكانت الياء وسائر حروف المضارعة فيه مفتوحة؛ نحو، يستخرج، يقتدر؛ إذا الماضي منها: استخرج، اقتدر، والأمر منها: اقتدرْ، استخرجْ.
- وتدخل، كذلك، على فعل الأمر من الثلاثي؛ نحو اقرأ، واكتب، واشرب . . .

- الأسماء: - تدخل على مصادر الأفعال المذكورة في النقطة الأولى؛ كالاقتدار، والاستخراج.
- تدخل على أسماء مخصوصة، وهي: اسم، واست، وابن، وابنم، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، وايمن المختصة بالقسم.

- الحروف: - لا تدخل إلا على (ال) التعريف، ومثلها (ام) في لغة حمْيَر[3].

أما حركتها:

- فالكسر إن كان الحرف الذي بعد الساكن مفتوحاً أو مكسوراً؛ نحو انطلق، استَمتع.
- والضم إن كان الحرف الذي بعد الساكن مضموماً؛ وذلك «كراهية الخروج من الكسر إلى الضم اللازم، وليس بينهما حاجز إلا حرف ساكن، والساكن ضعيف فكأن لا حاجز بينهما»[4] مثل قولنا: أُنطُلق، أُسْتُخرِجَ.
- الفتح مع (ال) التعريف.

٢ - التخفيف:

التخفيف مظهرٌ من مظاهر التحول عن الأصل مرتبط بصوت الهمزة فقط؛ وذلك «لأنها حرف سفل في الحلق، وبعد عن الحروف، وحصل طرفاً، فكان النطق به تكلفاً»[5]؛ فهو يحدث بأن

(١) انظر: المبرد، المقتضب ٢/٨٧، وابن جني . . المنصف ١/٥٣. الرضي . . شرح الشافية ٢/٢٥٠.

(٢) المبرد . . المقتضب ٢/٨٧.

(٣) انظر: الحملاوي . . شذا العرف في فن الصرف ١٣٤.

(٤) ابن جني . . المنصف ١/٥٤. (٥) ابن جني . . سر صناعة الإعراب ١/٧١.

تسد الفتحة بين الوترين الصوتيين انسداداً تاماً يمنع نفاذ الهواء إلى الحنجرة، ثم ينفرج الوتران الصوتيان انفراجاً مفاجئاً فيندفع الهواء من بينهما اندفاعاً قوياً محدثاً صوتاً انفجارياً[1]، فلما كانت الهمزة تتطلب هذا الجهد في النطق عمد الناطقون بها إلى تخفيفها، إلا أن هذا التخفيف مرتبط بلغة أهل الحجاز، ولاسيما قريش، أما بنو تميم فيحققونها[2].

وتخفيف الهمزة يشمل إبدالها، وحذفها، وتسهيلها[3]، وكل حالة من الحالات السابقة ترتبط بحركة الهمزة وحركة الصوت الذي قبلها؛ ونستطيع أن نوضح ذلك بالتقسيم التالي :

- **الهمزة مفردة ساكنة** : تبدل بحرف حركة ما قبلها ؛ نحو راس في رأس، بير في بئر، وبوس في بؤس.
- **الهمزة متحركة بعد ساكن** : - الساكن قبلها صحيح : تحذف وتنقل حركتها إليه ؛ نحو مسَلَة في مسألة.
  - الساكن قبلها واو أو ياء مزيدتان : تقلب واواً أو ياء ثم تدغم فيما قبلها؛ نحو رديّة في رديئة، ومقروّة في مقروءة.
  - الساكن بعدها ألف : تلفظ بين بين المشهور، نحو بايس في بائس.
- **الهمزة متحركة بعد متحرك** : - مفتوحة بعد ضم : تبدل واواً؛ نحو مُوَجل في مؤجل.
  - مفتوحة بعد كسر : تبدل ياء؛ نحو ميَة في مئة.
  - في جميع الحالات المتبقية تسهل بين بين المشهور.
- **الهمزتان في كلمة واحدة**، تخفف الثانية فقط، وذلك كالتالي :
  - الساكنة بعد المتحركة : تبدل بحرف حركة ما قبلها؛ نحو آدم في أأدم، وأوتمن في أؤتمن، وإيمان في إإمان.
  - المتحركة بعد الساكنة : تثبت وتدغم ؛ نحو سُؤّال.
  - المتحركة بعد المتحركة : تبدل ياء إذا كسرت إحداهما ؛ نحو أيِّمة

---

(١) انظر: محمود السعران. علم اللغة مقدمة للقارىء العربي ١٥٧.

(٢) انظر: الرضيّ. شرح الشافية ٣/٣٢.

(٣) تسهيل الهمزة يعني نطقها بين بين، وهو نوعان؛ بين بين المشهور: أن تحذف الهمزة وينطق بحركتها فقط، وبين بين البعيد: أن تحذف وينطق بحركة من جنس حركة ما قبلها، انظر: الرضيّ. شرح الشافية ٣/٣٠ وما بعدها.

في أئمة، وإلا أبدلت الثانية واواً؛ نحو أوادم في أأادم.

فهذه أهم أحكام التخفيف، وهو مظهر يتجلى فيه ميل الناطقين إلى تقليل الجهد المطلوب في عملية النطق، فهو مظهر من مظاهر التحول عن الأصل مرتبط بالاستثقال؛ استثقال النطق بالكلمة.

٣ ـ الإعلال:

الإعلال مظهر آخر من مظاهر التحول عن الأصل، ويقتصر على حروف العلة فقط (الصوائت الطويلة)، وهو من أبرز ما يستدل به على وجود أصول مستثقلة أو متعذرة تميل العربية إلى العدول عنها واستبدال صيغ أخرى بها. وقد علّل القدماء اختصاص حروف العلة بهذه الظاهرة بقولهم: إن هذه الحروف «تتغير ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل، وأيضاً لكثرتها في الكلام؛ لأنه إن خلت الكلمة من أحدها فخلوها من بعضها.. محال،. وكلُّ كثيرٍ مُسْتَثْقَلٌ وإن خَفَّ»[1].

وللإعلال ثلاث صور:

ـ الحذف: يحذف حرف العلة: إذا كان حرف مد ملتقياً بساكن بعده؛ كما في فعل الأمر من «قام» وأمثالها؛ إذ الأصل فيه «قُومْ»، فلما كان التقاء الساكنين متعذراً في العربية عدل عن هذا البناء بحذف حرف العلة
ـ إذا كان واواً واقعاً فاء فعل مكسور العين في المضارع، وقد مرّت الإشارة إلى ذلك.

ـ التسكين: والمقصود به حذف حركة حرف العلة ونقلها إلى ما قبله إن كان ساكناً، وقد يتبع ذلك خطوات أخرى تفرضها طبيعة البنية الناتجة عن عملية النقل، ومن الأمثلة على ذلك:
ـ حذف حركة الواو أو الياء المتطرفتين بعد حرف متحرك، إن كانت حركتهما ضمة أو كسرة؛ كما في يدعو، يرمي؛ إذ الأصل فيهما يدعُو، ويرمِي. وللمحدثين تفسير آخر لهذه الظاهرة؛ إذ يقولون بسقوط حرف العلة وامتزاج حركته بحركة ما قبله، فينتج من

(١) الرضيّ.. شرح الشافية ٦٨/٣.

الصائتين القصيرين صائت طويل.[1].

- تنقل حركة الواو أو الياء عينين متحركتين وقبلهما صحيح ساكن؛ كما في يقول، ويبيع؛ إذ أصلهما يقْوُل، ويبْيِع، أما المحدثون فيقولون بإدغامهما في الحركة المجاورة لهما فتطيلانها[2].

- **القلب**: ونقصد به قلب أحد حروف العلة إلى واحد من مثيليه[3]، ومن أمثلة ذلك:

- تقلب الواو أو الياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ كقال في قَوَلَ، وباع في بَيَع. وقد علّل ابن جني هذا التحول عن الأصل بقوله: «وإنما كان الأصل في قام: قَوَمَ، في خاف: خَوِفَ، وفي طال: طوُل، وفي باع: بَيَعَ، وفي هاب: هَيِبَ فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف وسوّغها أيضاً انفتاح ما قبلها»[4]، إلاّ أن بعض المحدثين يفسر هذه الظاهرة بسقوط الواو أو الياء واتصال حركتها بحركة ما قبلها لتصبح فتحة طويلة[5].

- تقلب الواو ياء إذا سكنت بعدِ كسرة؛ كميقات؛ إذ أصلها موْقات. وتقلب الياء واواً إذا سكنت بعد ضمة؛ كموسر؛ إذ أصلها: مُيْسر؛ للثقل الحادث من النطق بهما بعد حركة مخالفة لهما.

- تقلب الواو ياء إذا اجتمعتا وكانت الأولى منهما ساكنة، ثم تدغم في الياء بعدها؛ كسيِّد في سَيْوِد.

وهناك حالات أخرى يحدث فيها القلب، لا مجال لذكرها كلها؛ فإن ذلك سيؤدي بنا إلى

---

(١) انظر مثلاً: البكوش.. التصريف العربي ٥٤ - ٥٥.

(٢) السابق، الموضع نفسه.

(٣) هناك اختلاف بين العلماء في تعريف القلب؛ فبعضهم يرتضي التعريف السابق، وبعضهم يرى أن القلب هو جعل حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، ويرى فريق آخر أن القلب هو ما كان المقلوب فيه حرف علة، والمقلوب إليه أي حرف من حروف الهجاء دون تخصيص. انظر في ذلك: الرضي.. شرح الشافية ٣/٦٨ - ٦٩. حاشية المحققين. وقد رأينا أن نخص القلب بحروف العلة وحدها، والتخفيف بالهمزة مع حروف العلة، والإبدال بسائر الحروف.

(٤) ابن جني.. سر صناعة الإعراب ١/٢٢.

(٥) انظر: البكوش.. التصريف العربي ١٣٩ - ١٥٠.

تفصيلات كثيرة ليس هذا موضعها؛ فالذي يهمنا أن نمثل لبعض حالات التحول عن الأصل من خلال ظاهرة الإعلال في العربية.

٤ - الإبدال:

هو جعل حرف مكان حرف غيره، والإبدال من أبرز المظاهر التي يُتَحول فيها عن الأصل بسبب التنافر بين الأصوات في صفاتها، وقد أدرك القدماء ذلك فكانت تعليلاتهم في باب الإبدال كلها متصلة بصفات الأصوات. وأكثر ما يتجلى الإبدال في العربية في صيغة «افتعل» وما تصرف منها، ومن الأمثلة على ذلك:

- إبدال الواو والياء، فاءين، تاء وإدغامهما في تاء الافتعال؛ نحو اتّعد، واتّبس. وقد علل القدماء ذلك بقولهم: إن الواو والياء ضعيفتان وهما في هذا الموضع عرضة للتغيير والقلب؛ فالواو تقلب ياء إذا سبقت بكسرة، والعكس صحيح كذلك[1]، إلا أننا يمكن أن نرد الإبدال هنا إلى التضاد في صفة الجهر والهمس؛ فالواو والياء مجهورتان والتاء مهموسة، وقد أشار إلى ذلك الأشموني في شرحه على الألفية؛ إذ علل إبدال الياء والواو تاء في هذه الصيغة بعسر «النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف»[2].

وقد ذكرنا في المبحث السابق أمثلة أخرى على الإبدال فلا داعي لتكرارها.

٥ - الإدغام:

هو «أن تصل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة»[3] أو هو فناء أحد الصوتين في الآخر، كما عبّر عنه الدكتور إبراهيم أنيس[4]، وهو مظهر من مظاهر التحول عن أصل الكلمة؛ سببه تطابق مخارج الأصوات أو تماثلها؛ «لأنه لما كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة»[5].

---

(١) انظر: المبرد. المقتضب ١/٩١، وسيبويه ٤٠/٣٣٤.

(٢) الأشموني ٤/٣٢٩.

(٣) الأنباري.. أسرار العربية ٤١٨.

(٤) انظر: إبراهيم أنيس.. الأصوات اللغوية ١٨٦. (٥) المبرد.. المقتضب ١/١٩٧.

فالإدغام، على ذلك، نوعان:

ـ إدغام المتماثلين، كما في قَطَّعَ، وكَسّرَ، ومَدّ، وشَدّ.

ـ إدغام المتقاربين، وهذا النوع عادة يسبق بمظهر آخر من مظاهر التحول عن الأصل كالبدل أو القلب، كما في «مصبّر»؛ أبدلت تاء الافتعال طاءً، ثم أبدلت الطاء صاداً، ثم أدغمت الأولى في الثانية، وكما في «سيّد»؛ التقت الواو والياء وسكنت إحداهما فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الأولى في الثانية. وهكذا[1].

٦ ـ فتح عين المضارع من «فَعَل»:

يصاغ المضارع من «فَعَل» على وزنين: يفعل كضرب يضرب، ويفعُل كقتل يقتُل، فإن كانت عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق، وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، عُدل عن الأصلين السابقين في المضارع إلى صيغة أخرى تفتح فيها عينه، فيصبح مضارع «فَعَل» حلقي العين أو اللام «يفعَل» كفتح يفتَح، ذهب يذهَب، وقرأ يقرَأ، وصنع يصنَع. وهذا التحول مقيَّد بسبب صوتي غايته خلق نوع من المجانسة الصوتية بين حروف الكلمة؛ إذ «يمكن تفسير هذه الظاهرة بالعلاقة بين جرس الفتحة ومخرج حروف الحلق: فنطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة، ومن هذه الصفة أخذت اسمها»[2].

٧ ـ الإمالة:

الإمالة مظهر آخر من مظاهر التحول عن أصل الكلمة، إلّا أنها لا تصيب بنية الكلمة بالتغيير؛ فالمتأثر هنا هو طريقة النطق بالكلمة؛ فهي «أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء»[3]، وسببها طلب التشاكل والمجانسة الصوتية بين حروف الكلمة[4]، وتختص بلغة تميم ومن جاورهم من أهل نجد، أما أهل الحجاز فيفخمون، ولا يميلون إلا في مواضع قليلة[5].

---

(١) أطلق ابن جني على هذا النوع من الإدغام اسم الإدغام الأكبر، وأطلق «الإدغام الأصغر» على مظاهر أخرى من مظاهر التحول عن الأصل يجمعها أنها «تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك» منها: الإمالة، والإبدال في صيغة افتعل، وفتح عين المضارع من فعّل إذا كانت عينه أو لامه حرف حلق.. انظر: ابن جني.. الخصائص ١/١٤١.

(٢) الطيب البكوش.. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ٩٠.

(٣) الأنباري.. أسرار العربية ٤٠٦.

(٤) ذكر النحاة سبباً آخر للإمالة وهو التنبيه على الأصل، وسنعود إلى هذا الأمر مفصلاً في المبحث التالي.

(٥) انظر: الأشموني ٤/٢٢١.

فالإمالة مظهر اختياري يتصل بطريقة النطق، ولا يُلزم المتكلم أن يأخذ به. ولكنه يعكس ميل الناطقين بالعربية إلى تحقيق أكبر قدر من التجانس الصوتي بين الوحدات الصوتية في الكلمات، ويصور ابن جني هذا الميل فيقول: «قالوا: ولو قلنا عالم فلم نُملْ، لكان النطق بكسرة اللام بعد إشباع الفتحة بالألف كالنزول في حدور من موضع عال، فأملنا فتحة العين لتصير الألف بين الياء والألف، فتقرب بذلك من كسرة اللام فيكون ذلك كالنزول من موضع غير مفرط العلو، وهذا أخف من الانكسار بعد إشباع الفتحة»[1].

لذلك نراهم يعدلون عن الإمالة إذا تكونت الكلمة من أحد حروف الاستعلاء، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف، والخاء، والغين؛ لأن الإمالة تقريب الصوت من مخرج الياء، وهذه الأصوات تبعد مخارجها عن الياء، فإن أميلت الكلمة وفيها حرف من حروف الاستعلاء حصل التناقض، وخرج المميل عن غايته؛ وهي تحقيق المشاكلة الصوتية، فالكلمات: ناقد، وضاغط، وضابط، لا تمال فيها الألف؛ لئلا يتصعد المتكلم بعد الانحدار، كما يقول المبرد[2]، وكذلك لو جاءت هذه الحروف فاءات قبل الألف نحو قاسم، صالح، طاهر، لا تمال الألف في الكلمة.

وخلاصة القول في هذه الظاهرة «أنه كلّ ما كان في الياء، أو الكسرة فيه أثبت ـ فالإمالة له ألزم، إلاّ أن يمنع مانع من المستعلية»[3].

فهذه هي أهم مظاهر التحول عن الأصول المجرّدة التي وضعها الصرفيون للأبنية في العربية، وهي ظاهرة تعكس ميل العربية إلى المرونة، وعدم التقيّد بالقاعدة، إن أدت إلى ما يستثقلون أو يكرهون، وقد ساعدها على ذلك طبيعتها الاشتقاقية التي تساهم بشكل كبير في منح العربية القدرة على التغيير والتنويع في أبنيتها ومفرداتها.

---

(١) ابن جني.. المنصف ١/ ٤٢.

(٢) انظر: المبرد.. المقتضب ٣/ ٤٥.

(٣) السابق ٣/ ٤٧.

المبحث الثالث

وسائل معرفة الأصل

استعان علماء العربية ببعض الوسائل لمعرفة أصل الكلمة المعدول عنه؛ فعلى الرغم من أن هذا الأصل لا وجود له في الاستعمال اللغوي إلا أنه يبقى مهماً؛ لأنه يمثل، مع بقية الأصول المتروكة، جزءاً رئيساً يقوم عليه نظام اللغة المجرد الموضوع من قبل النحاة؛ فمعلوم أن نظام اللغة ليس هو اللغة نفسها، فهو قائم على مجموعة من العناصر المجردة والعلاقات المحكمة التي قد يتجاوز عنها الاستعمال اللغوي، وهو يهدف إلى وضع قوانين كلية تصف عمل اللغة وصفاً عاماً يعتمد الثوابت المجردة لا الأمثلة المتعددة. فالأصول المتروكة هي عناصر يحتاجها الباحث لتقعيد قواعد اللغة التي يصفها؛ لأنها تضمن له صياغة قواعد عامة شاملة دون أن تضطره إلى الدخول في تفصيلات كثيرة قد تفرضها الأبنية المحول إليها[1]. كما أن معرفة أصل الكلمة المتروك مهم جداً في عملية الاشتقاق؛ إذ لا يمكننا أن نشتق من الكلمة بناء جديداً دون أن نعرف حروفها الأصول، كما أننا إذا لم نهتم بمعرفة حروف المادة الأصلية اختلطت علينا الكلمات والمعاني، فأصبحت كلمة «موقن»، مثلاً، من «وقن» وهذه يختلف معناها تماماً عن معنى «يقن» التي تمثل مادة الكلمة الأصلية[2].

هذا بالنسبة للأصل الاشتقاقي للكلمة، أما أصل الصيغة فإن أهميته لا تقل عن أهمية سابقه، إن لم تفقها؛ ذلك أن كل صيغة لها معانٍ صرفية خاصة بها، كما ألمحنا إلى ذلك في مواضع سابقة، فإن لم تعرف البنية الصرفية الأصلية للكلمة عسر تعيين معناها. وقد كان اهتمام القدماء بمعرفة البنية الأصلية للكلمة كبيراً؛ حتى إنهم كانوا يقدمونه على أصل الاشتقاق أحياناً، ويكفي أن نقرأ نص الرضيّ في اعتراضه على ابن الحاجب حين أنكر ما قاله الصرفيون من نقل «قَوْلَ»

---

(١) انظر: داوود عبده.، دفاع عن الأصل المقدر. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. جامعة الكويت. مج/١، ع/١، ١٩٨١م ١٦٠-١٦٨.

(٢) وردت المعاني التالية لمادة «وقن» في لسان العرب: الوَقْنة: موضع الطائر في الجبل، وأوقن الرجل إذا اصطاد الطير في وقنته، والتوقن: التوقل في الجبل. أما مادة «يقن» فقد ورد فيها قوله: اليقين: العلم وإزاحة الشك وتحقيق الأمر.

و«بَيَع» إلى «قَوُل» و«بيع»؛ لينقلوا ضمة الواو وكسرة الياء إلى ما قبلها فيكون ذلك دليلاً على الواو والياء المحذوفتين؛ إذ يتساءل قائلا: «وأيش المحذور في ذلك؟ وكيف نخالف أصلاً لنا مقرراً؟ وهو أن كل واو أو ياء في الفعل هي عين تحركتا بأي حركة كانت من الضم والفتح والكسر وانفتح ما قبلها فإنها تقلب ألفاً، فقَوَلْت بالفتح يجب قلب واوه ألفاً، وكذا لو حولت الفتحة ضمة، وكذا بَيَعْت بالكسر والفتح، وأي داع لنا إلى إلحاق الضمائر المرفوعة بقَوَلَ وبَيَعَ اللذين هما أصلاً قال وباع؟ وهل هي في الفاعلية إلا كالظواهر في نحو (قال زيد) و(باع عمرو)؟ فالوجه إلحاق هذه الضمائر بقال وباع مقلوبي الواو والياء ألفاً؛ فنقول: تحركت الواو في قَوَل وطَوُل وخوف، والياء في بَيع وهيب وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً؛ وإنما لم تقلب الياء في هيؤ لما تقدم؛ فصار الجميع قال وطال وخاف وباع وهاب، فلم يمكن مع بقاء الألف التنبيه على بنية هذه الأبواب وأن أصلها فَعَل أو فَعُل أو فَعِل لأن الألف يجب انفتاح ما قبلها، فلما اتصلت الضمائر المرفوعة المتحركة بها وجب تسكين اللام لما هو معلوم، فسقطت الألف في جميعها للساكنين، فزال ما كان مانعاً من التنبيه على الوزن - أي الألف - فقصدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بنية كل واحد منها لما ذكرنا من أن بنية الفعل يُبقّى عليها بقدر ما يمكن، وذلك يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التي كانت في الأصل على العين؛ لأن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين فقط، ولم يمكن هذا التنبيه في فعل المفتوح العين نحو قول وبيع، لأن حركتي الفاء والعين فيه متماثلتان، فتركوا هذا التنبيه فيه ونبّهوا على البنية في فعل وفعُل فقط؛ فقالوا في فعل نحو خاف هاب: خفت وهبت، وسوُّوا بني الواوي واليائي لما ذكرنا أن المهم هو التنبيه على البنية، وقالوا في فعُل نحو طال فهو طويل: طُلت، والضمة لبيان البنية لا لبيان الواو، لما ذكرنا، ولم يجيء في هذا الباب أجوف يائي حتى يسووا بينه وبين الواوي في الضم. . . فلما فرغوا من التنبيه على البنية في بابي فعل وفعُل ولم يكن مثل ذلك في فعَل ممكناً، كما ذكرنا، قصدوا في التنبيه على الواوي واليائي والفرق بينهما، كما قيل: إن لم يكن خلٌ فخمر؛ فاجتلبوا ضمة في قال بعد حذف الألف للساكنين، وجعلوها مكان الفتحة، وكذا الكسرة في باع، لتدل الأولى على الواو والثانية على الياء»[1] فهذا النص يدل دلالة واضحة على اهتمامهم بالأصول المتروكة رغم إهمالها، حتى إنهم لينبهون على الأصل في البنية المعدول إليها متى أمكنهم.

ولتلك الأهمية السابقة للأصل المتروك اتبع النحاة طرقاً معينة تساعدهم على معرفته، سواء كان ذلك من حيث الصيغة أو من حيث المادة. وعلى الرغم من اختلاف تلك الطرق إلا أنها جميعاً ترجع إلى أساس واحد يتمثل في نقل الكلمة إلى بناء آخر بحيث يكفل هذا النقل إزالة العلة التي

(١) الرضيّ. . شرح الشافية ١/٧٨ - ٧٩.

عدل لأجلها عن الأصل، وقاعدتهم في ذلك: «ما كان منقلباً لعلة ففارقته العلة فارقه ما أحدثته»[1] أي أن أصل الكلمة يظهر إذا زالت العلة التي أدت إلى العدول عنه، فكل الوسائل التي اتبعها الصرفيون لمعرفة الأصول المجردة تهدف إلى إزالة علة العدول عنه.

ويمكننا تقسيم أهم تلك الوسائل إلى سبع وسائل، هي:

١ ـ التصغير.
٢ ـ جمع التكسير.
٣ ـ التثنية وجمعا التصحيح.
٤ ـ النسب.
٥ ـ الإمالة.
٦ ـ تصريف الفعل.
٧ ـ وسائل أخرى؛ كالمصدر، واسم الفاعل، والتعدي واللزوم.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الوسائل يستخدم، أيضاً، مميزات يميز بها نوع الكلمة، كالتصغير والنسب والتثنية والإضمار، فهذه كلها تتخذ مميزات تميز بها الأسماء، وقد ذكرنا ذلك في الفصل الأول عند الحديث عن أقسام الكلام في العربية.

ولكننا الآن سنعرض هذه المميزات على أنها وسائل يعرف بها أصل الكلمة، أي بنية الكلمة التي ينبغي أن تأتي عليها لو لم يعرض لها وضع طارىء يحولها عنه.

أولاً ـ التصغير:

«التصغير يرد الأشياء إلى أصولها»[2]، هذه قاعدة عامة يعتمدها علماء العربية ويعولون عليها كثيراً لمعرفة أصول الكلمات؛ فللتصغير في العربية أوزان ثلاثة:

ـ فُعَيْل، وتصغر عليه الأسماء الثلاثية.
ـ وفُعَيْعل، وتصغر عليه الأسماء الرباعية.
ـ وفُعَيْعيل، تصغر عليه الأسماء الخماسية التي رابعها حرف مد زائد.

وهو يستخدم، عادة، لمعرفة مادة الكلمة الأصلية؛ فإذا كان بناء الكلمة مصوغاً على هيئة يتعذر فيها اجتماع حروفها الأصلية، أو يستثقل فإن صوغ هذه الكلمة على أحد أوزان التصغير السابقة يؤدي إلى مفارقتها لتلك الهيئة المستثقلة، مما يؤدي إلى عودة حروف الكلمة الأصلية للظهور، من ذلك مثلاً تصغير «ميزان» و«ميعاد» و«ميعات»، فإنها تصغير على فُعَيْعيل فتصبح:

(١) المبرد.. المقتضب ٢/٢٨٠. (٢) السيوطي.. الأشباه والنظائر ١/٢٤١.

«مُوَيْزِين» و«مُوَيْعِيد» و«مُوَيْقِيت»، «وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو، بعد الكسرة، فلما ذهب ما يستثقلون رُدّ الحرف إلى أصله»[1]، فالأصل في كلمة «ميزان»: مِوْزان وقعت الواو الساكنة فيها بعد كسرة فكان النطق بها على هذه الهيئة مستقل، فقلبت الواو ياء فراراً من ذلك الاستثقال، فلما صغرت الكلمة على فعَيعيل اختفت الكسرة، فظهرت الواو. ويمكن تمثيل هذه العلمية بالشكل التالي:

(وزن) ← (مِوْزان): ـِـ + وْ ← استثقال ومشقة في النطق ← قلب الواو ياء ← (ميزان)
↓
ظهور الواو ← (مُوَيْزِين) ← زوال الاستثقال ← اختفاء الكسرة ← (فُعَيْعِيل) ← تصغير

وهكذا نرى أن التصغير وسيلة عملية ترد فيه أصول بعض الكلمات بطريقة آلية مطردة.

وقد يستخدمون التصغير أيضاً لمعرفة المحذوف من أصول الكلمة؛ فمعروف أن الأسماء، كما يقررون، لا تكون ثنائية الأصول، فإن جاء شيء منها على حرفين فالثالث محذوف، لا محالة، وتصغيره وسيلتهم لرد ما حذف منه؛ فكل ما كان على حرفين فصغرته «رددته إلى أصله حتى يصير على مثال فعيل. فتحقير ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة، فلو لم ترده لخرج عن مثال التحقير، وصار على أقل من مثال فعيل»[2].

والأمثلة على استخدام التصغير لمعرفة أصول الكلمات كثيرة متنوعة، ويكفينا أن عرضنا لمثالين منها، فالمهم معرفة الكيفية التي يسخر فيها التصغير لأداء هذه المهمة.

ثانياً: جمع التكسير:

يشابه التكسير التصغير في قدرته على رد الأصل المعدول عنه المتمثل في حروف الأصلية للكلمة؛ إذ تشكل أوزان التكسير المختلفة أبنية جديدة تنقل إليها الكلمة فيؤدي ذلك إلى مفارقتها للهيئة التي حدث فيها الاستثقال والتغير، ولنضرب على ذلك مثلاً بكلمة «ميزان» السابقة فإن جمعها يكون على «مفاعيل» وهذه بنية تحرك فيها فاء الكلمة (الواو في موزان) وتسبق بفتحة لا كسرة، فينتفي بذلك السبب الذي قلبت الواو لأجله ياء، فتعود الواو للظهور في هذه البنية الجديدة، فيصبح جمع «ميزان» على «موازين»، ومن ذلك، أيضاً، كلمة «ماء»؛ إذ يقول الصرفيون أن أصلها «مَوَه»، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً؛ لاستثقالهم اجتماع الأمثال، كما بيناه

---

(1) سيبويه ٣/٤٥٧ ـ ٥٨.

(2) سيبويه ٣/٤٤٩. يذكر أن حول أصول هذه الألفاظ خلافاً فبعض المحدثين يرى أنها ثنائية الأصول ويستند في ذلك إلى المنهج التاريخي بمقارنة العربية بأخواتها الساميات.

سابقاً، فأصبحت الكلمة «ماه» ثم قلبت الهاء همزة، ويمكننا أن نعيد هذه الأصول المقلوبة إلى النطق بجمع الكلمة جمع تكسير؛ إذ تجمع على «أمواه»، قال كثير[1]:

سقى الله أمواهاً عرفت مكانها جُراماً وملكوماً وبذَّر والغمرا

ومن ذلك أيضاً جمع «ميِّت»، و«هيِّن» إذ ترجع العين، التي هي في الأصل واو إلى الظهور؛ ذلك أن سبب الاستثقال يزول في بنية الجمع في كل واحدة منهما؛ ولنمثل لذلك بالشكل التالي:

(هـون، موت) ← تبنى على فَيعِل ← (مويِت، هويِن) ← وْ+ي ← استثقال ← قلب الواو ياء وإدغامهما

↓

أموات ← زال سبب الاستثقال ← تحركت الواو وزالت الياء ← أفعال ← يجمع ← (ميِّت)

أهوناء ← زال سبب الاستثقال ← تحركت الواو وزالت الياء ← أفْعلاء ← يجمع ← (هيِّن)

ثالثاً: التثنية وجمعا التصحيح:

التثنية وجمعا التصحيح يمثلان وسيلة أخرى يستعان بها لمعرفة أصول الأسماء؛ ويكثر استعمالهما في معرفة أصل اللام في المنقوص الثلاثي؛ لأن لامه تكون منقلبة عن واو أو ياء، ففي التثنية، مثلاً، نضيف ألفاً ونوناً أو ياء ونوناً للاسم، والمنقوص ينتهي عادة بألف (هي البدل من الواو أو الياء) فعند ذلك يجتمع ساكنان؛ ألف التثنية وألف المنقوص، ولا يمكن حذف أحدهما؛ لأن ذلك سيؤدي إلى الالتباس بين المفرد والمثنى في حال الإضافة إلى الضمائر، فكان لا بد من التحريك الذي يكفل إعادة اللام الأصلية للظهور، كقولنا في «رجا» «رجوان»، وفي «قفا»: «قفَوان»، وفي «فتى»: فَتَيان». وكذلك في جمع «قَناة وقطاة» جمع تأنيث؛ إذ تجمعان على «قَنَوات وقَطَوات»[2].

وكذلك تستخدم التثنية لمعرفة الأصل المحذوف من الأسماء الثنائية؛ كقولنا في تثنية «أخ»: «أخوان»، وفي تثنية «أب»: «أبوان»، وفي تثنية «حم»: «حموان»[3].

---

(١) البيت من شواهد الكتاب ٣/٢٠٨ في الحاشية، وانظر: ابن يعيش ١/٦١، وجرام وملكوم وبَذر والغمر: أسماء أماكن. وانظر: ديوان كثير ٥٠٣. تحقيق إحسان عبّاس. دار الثقافة. بيروت ـ ١٩٧١م.

(٢) انظر: سيبويه ٣/٣٨٣ ـ ٣٨٦. والمبرد. . المقتضب ٣/٤٠. وابن يعيش. . شرح المفصل ٤/١٤٧.

(٣) السيوطي. . الأشباه والنظائر ١/٢٢٤.

رابعاً: النسب:

دور النسب في معرفة أصل الكلمة محدود بأبنية معينة، كالأسماء الثنائية محذوفة اللام؛ إذ ترد اللام فيه وجوباً إذا كان ترد في التثنية أو جمع السلامة، وجوازاً إذا كانت لا ترد في التثنية والجمع، ومن الأمثلة على الحالة الأولى قولنا في النسب إلى: أب، وأخ، وسنة: أبوي، وأخوي، وسنوي. ومن الأمثلة على الحالة الثانية قولنا في النسب إلى: دم، ويد: دموي أو دميّ، ويدوي أو يديّ[1].

ومن الأبنية التي تُرَد إلى أصولها بواسطة النسب ما كان آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد؛ إذ تقلب الثانية واواً وترد الأولى إلى أصلها مع فتحها؛ كقولنا: حيويّ، في النسبة إلى حيّ، وطوويّ في النسبة إلى طيّ.

خامساً: الإمالة:

تستخدم الإمالة عادة لمعرفة أصل الألف في الأسماء الثلاثية المنقوصة، وقاعدتهم في ذلك أنه «ليس شيء من بنات الياء لا يجوز فيه إمالة الألف»[2]، وأحياناً تكون هي الوسيلة الوحيدة لمعرفة الأصل، فالمبرد، مثلاً، يرى أنها آخر ما يلجأ إليه لمعرفة أصل الألف في الاسم إذا عجزت الوسائل الأخرى عن ذلك، إذ يقول «.. اعلم أن هذا الجمع ينقلب ياؤه وواوه ألفاً؛ لانفتاح ما قبل كل واحدة منهما؛ نحو: دار، وغار، وباب؛ إلا أن يجيء حرف على أصله لعلة مذكورة في باب التصريف؛ نحو القَوَد والصيَد الخَوَنة والحَوكة. فأما مجري الباب فعلى ما ذكرت لك. فإن صغرت شيئاً من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل، وذلك أن ياء التصغير تقع بعده ساكنة، فلا يجوز أن تسكنه، فتجمع بين ساكنين فإذا حركته عاد إلى أصله، وذلك قولك في تحقير نار: نويرة، وباب: بويب. يدلك على أن الواو الأصل - قولك: أنوار؛ لأنها من النور، وقولك: بوّبت له باباً.. فإن لم يعلم أصله ردّ إلى واحده في التكبير أو إلى فعله فإن دليله يظهر، فإن لم يكن مشتقاً نظر هل تقع فيه الإمالة؟ فإن كانت ألفه ممالة فهو من الياء، وإن كانت منتصبة لا يجوز فيها الإمالة فهو من الواو»[3].

سادساً: تصريف الفعل:

كانت الوسائل السابقة التي عرضنا لها تستخدم جميعها في معرفة أصول الأسماء، أصول الاشتقاق، عادة، أما هذه الوسيلة فإنها خاصة بالأفعال، ويعول عليها كثيراً لمعرفة البنية الأصلية

---

(١) انظر: سيبويه ٣/٣١٦، ٣٥٩.

(٢) السابق ٣/٣٨٦.

(٣) المبرد.. المقتضب ٢/٢٨٠ - ٢٨١.

للفعل، أي صيغة الفعل التي ينبغي أن يكون عليها.

والمقصود بتصريف الفعل تقليبه واشتقاق المضارع والأمر منه، وإلحاق ضمائر الرفع والنصب ونوني التوكيد به. ويلاحظ أن بنية الفعل أكثر عرضة للتغيير؛ من ذلك، مثلاً، استدلالهم على أن «قلت» و«بعت» من «فعَلت» وليس من «فعِلت»؛ لأن المضارع منهما على «يقول» و«يبيع»، ولو كانا «فعلت» لجاء المضارع منهما على يفعَل، فقيل فيهما: يقال ويباع كيخاف، ويهاب «لأن «يفعَل» إنما يجيء من فعل نحو «شرب» فهو «يشرب» وقد مر ذكر هذا»[1]، أما استدلالهم على أنهما ليسا من «فعُلت» فاعتمدوا فيه على وسيلة أخرى سنذكرها لاحقاً.

ومن ذلك، أيضاً، ما جاء على وزن «افْعَلَلَّ» من الأفعال؛ إذ أصله «افْعَلْلَلَ»، اجتمع فيه مثلان متحركان، فاستثقلوهما، فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله، ثم في اللام التي تليه؛ كقولنا: «اطْمأنَّ»، وأصله «اطْمأنَنَ» «ويدل على أن «اطمأن» أصله «اطمأنن» وأنهم إنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين أنه إذا سكن الآخر منهما عاد البناء إلى أصله؛ ألا ترى أنك تقول: اطمأننت فتبين النون الأولى لما سكنت النون الأخرة. فجرى ذلك مجرى «شد وضن» ثم تسكن اللام فتظهر العين فتقول: شددت وضننت»[2].

سابعاً: وسائل أخرى:

هناك وسائل أخرى استخدمها الصرفيون لمعرفة أصل الكلمة؛ كالمصدر؛ فكثيراً ما يلجؤون إليه لمعرفة عين الفعل المنقلبة ألفاً، كخوف من خاف، وبيع من باع، واعتياد من اعتاد، واختيار من اختار. ويعد اسم الفاعل أيضاً وسيلة أخرى من وسائل معرفة الأصل؛ إذ يلجأ إليه أحياناً لمعرفة بنية الفعل إن كان من «فعَل» أو من «فعُل»، فالفعل «جاع»، مثلاً، أصله فعَل، وليس فعُل؛ لأن اسم الفاعل منه على «خائف»، «وفعُل لا يكون اسم الفاعل منه إلا على «فعيل» ككرم فهو كريم، وظرُف فهو ظريف. لذلك كان أصل «طال «فعُل»؛ لأنهم يقولون في اسم الفاعل منه «طويل»[3].

ويُستدَل، أحياناً، على بنية الفعل بوسيلة معنوية، هي التعدي واللزوم؛ فالفعل «قال» أصله فَعَل، وليس فعُل، ويدلك على ذلك أنك تقول فيه «قلته» فتعديه، وليس في الكلام فعُل متعدياً[4].

فهذه أهم الوسائل التي يستعان بها لمعرفة أصول الكلمات في العربية، وإذا تأملناها وجدنا أنها ترتد في النهاية إلى طريقة واحدة وتتمثل في تقليب الكلمة وتصريفها على وجوه شتى حتى نحصل على بنية تُظهر لنا أصل الكلمة، سواء كان ذلك الأصل أصل الاشتقاق أو أصل الصيغة.

---

(1) ابن جني.. المنصف ١/٢٣٦ ـ ٢٣٨.
(2) السابق ١/١٠.
(3) السابق ١/٢٣٩.
(4) السابق ١/٢٣٦.

فوسائل معرفة الأصل ما هي إلا طرق للبحث عن القالب الصرفي المناسب الذي يطابق ذلك الأصل. ولكننا فصلنا القول في كل وسيلة على حدة ليتضح مدى أهمية كل واحدة منها، ونوع الأبنية التي يكثر استخدامها فيها.

وقد رأينا أن تلك الوسائل يمكن أن تندرج ضمن قسمين رئيسين، هما:

ـ وسائل معرفة أصول الأسماء: وتتمثل في: التصغير، والتكسير، والتثنية وجمعا التصحيح، والنسب، والإمالة.

ـ وسائل لمعرفة أصول الأفعال: وتتمثل في: الفعل المضارع، إلحاق الضمائر بالفعل، المصدر، اسم الفاعل، التعدي واللزوم.

وقد تكون هناك وسائل أخرى غيرها، لكن هذه أهمها.

وتجدر الإشارة إلى أن الوسائل المستخدمة لمعرفة أصول الأسماء غالباً ما تدل على الأصل الاشتقاقي للكلمة، أما أصل الصيغة أو الوزن فإنه لا يتغير في الأسماء إلا نادراً، بعكس الأفعال التي هي عُرْضَةٌ للتغيير والتصرف، لذا كانت وسائل معرفة أصول الأفعال تستخدم في الغالب الأعم لمعرفة أصل الصيغة أي لمعرفة بنية الفعل الأصلية.

الباب الثاني

في

المستوى النحوي

في تحديد المصطلحات

عرضنا في الفصلين السابقين للبنية الصرفية في المستوى الصرفي؛ أي في المستوى الذي يقتصرفيه على وصف أنواع الأبنية، وهيئاتها، وأقسامها، وتحولاتها المختلفة، وصورها المتنوعة. وحاولنا في أثناء ذلك أن نرصد أهم الضوابط التي أقيم عليها علم الصرف في العربية، سواء كان ذلك في تقسيم الكلام، أو في صوغ أبنيته المختلفة، أو في التحوّلات الصوتية التي قد تطرأ عليها؛ هادفين إلى بناء تصوّر كليٍّ عامٍّ للصرف العربي، يعتمد الأصول القديمة التي انطلق منها الصرفيون العرب، ويقتبس من النظريات الحديثة قَبَساتٍ متنوّعة يفيد منها في ربط القديم بالحديث، وفي إبراز الأسس التي يلتقي عليها الاثنان.

وسننتقل، في هذا الفصل والفصلين اللّذيْن يليانه، إلى مستوى آخر، هو المستوى النحويّ، الذي ترتصف فيه الأبنية ضمن تراكيب مخصوصة، وتترابط ببعضها في علاقات محددة، تحددها المعاني النحوية التي تتحقق في تلك التراكيب. وسنحاول في هذه الفصول أن نوضح دور البنية الصرفية في صوغ التراكيب النحوية المختلفة، وفي وضع تصوّرٍ مجرّدٍ للظاهرة النحوية، قائم على الربط بين عناصر المستوى النحوي، وعناصر المستوى الصرفي.

ويجدر بنا، قبل أن ندخل في تفصيلات العلائق بين المستويين الصرفي والنحوي، أن نحدد المصطلحات التي يقوم عليها المستوى النحوي، والتي يمكن أن نحصرها في المصطلحين التاليين:

أولاً: الظاهرة النحويّة:

يرتبط مصطلح «الظاهرة النحوّية» بكلمة «النحو»؛ لأن كلمة «الظاهرة» ذات مدلول عام لا يتحدد إلا بالصفة بعدها؛ لذلك يتعيّن علينا أن نحدّد مدلول «النحو» لنصل، بعد ذلك، للأبعاد الدلاليّة التي يعبّر عنها مصطلح «الظاهرة النحوّية».

- «النحو» في اللغة: القصد والطريق. يقال: نحوتُ نحوًا؛ أي قصدت قصدك[1].

- وأما في الاصطلاح فقد حدّه ابن جنّي بأنه: «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛

---

(١) انظر: لسان العرب. مادة «نحو».

ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُد به إليها»[1]، فلا يقتصر النحو عنده على وصف التراكيب في العربية، بل يتعداه ليشمل الإعراب والتركيب والبنية[2].

فكأنّ النحو، عنده، علمٌ يجمع بين مستوى البنية ومستوى التركيب، وهذا ما صرّح به أبو حيّان تصريحاً لا لبس فيه؛ إذ يقول: «علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة. والأحكام على قسمين: قسم يلحقها حالة التركيب، وقسم يلحقها حالة الإفراد. فالأول قسمان: قسم إعرابي، وقسم غير إعرابي. وسمي القسمان علم الإعراب تغليباً لأحد القسمين. والثاني أيضاً قسمان: قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني، نحو: ضرب، وضارب، وتضارب، واضطراب، وكالتصغير، والتكسير، وبناء الآلات، وأسماء المصادر، وغير ذلك... وقسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني كالنقص، والإبدال، والقلب، والنقل، وغير ذلك»[3]، ويكاد هذا التعريف يطابق ما تعارف عليه علماء اللغة المحدثون؛ إذ يرون أن علم النحو ينتظم قسمين رئيسين[4]:

ـ المورفولوجيا (morphology): وهو ما يقابل علم الصرف، الذي يعنى بدراسة بنية الكلمات، كما بيّناه قبل ذلك.

ـ السنتاكس (syntax): وهو ما يقابل علم النظم، الذي يعنى بدراسة التراكيب، والعلاقات بين عناصر الجملة، والقواعد التي تحكم تعاقب تلك العناصر وترتيبها.

ولكن على الرغم من إدراك القدماء هذا الأمر، وتصريحهم به تصريحاً مباشراً، كما رأينا عند ابن جنّي وأبي حيّان، فقد خصّوا كلمة «النحو»، في أغلب الأحيان، بالدلالة على القسم الثاني من القسمين اللذين ينتظمهما هذا العلم؛ أي ما يتّصل بنظم الكلمات في التراكيب، وتعيين العلاقات بينها. وازداد هذا الاختصاص رسوخاً بعد أن أُلّفت في الصرف تصانيف مستقلّة، فأصبح استخدام كلمة «النحو» للدلالة على معرفة أحكام تركيب الكلمات في الجمل ونظمها وفق قواعد العربية استخداماً مطّرداً مفهوماً، لا يكاد يُلْبس. لذلك نرى أنّ الاقتصار على استخدام كلمة «النحو» للدلالة على العلم الذي يدرس العلائق بين الأبنية، وطرق نظمها وتركيبها، وقواعد ضمها وتأليفها في تراكيب صحيحة تقبلها اللغة المدروسة ـ له ما يسوّغه ويرجحه.

---

(١) ابن جني. ـ الخصائص ١/ ٤٣.

(٢) انظر: نهاد الموسى. ـ نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ٤٧ ـ ٤٨.

(٣) السيوطي. ـ الهمع ٦/ ٢٢٨.

(٤) انظر على سبيل المثال: Bloofield. London: Language, Holt, Rinehart and Winston, New York, P 184

وبناء عليه فإننا سنتناول في هذا الجزء من الدراسة المستوى الذي تنتقل إليه الأبنية الصرفية بعد تصنيفها وتقسيمها ووصفها؛ لتتخذ فيه أوضاعاً مخصوصة تعبّر عن معانٍ محدّدة تعيّنها طبيعة التراكيب اللغويّة الصحيحة في اللغة المدروسة، وهذا هو المستوى الثاني من المستويين اللذين تضمهما «الظاهرة النحويّة». فـ«الظاهرة النحويّة» تتضمن جميع الأشكال اللغوية التي تبنى منها الجمل في لغة ما[1]، بغض النظر عمّا تحمله من دلالات ومعانٍ معجميّة. فكأن «الظاهرة النحوية» أو المستوى النحويّ هو الهيكل البنيوي للغة المدروسة، الذي تُعْرَض فيه الروابط والعلاقات بين الوظائف النحويّة المجرّدة، والمواقع المختلفة لكل وظيفة، وتبحث فيه، كذلك، الشروط الصرفيّة لكل وظيفة من الوظائف السابقة، وهذا ما سنحاول أن نبيّنه في الفصل القادم، إن شاء الله تعالى.

وكما تألّف المستوى الصرفي من وحدات صغرى تمثله وتعبّر عنه، وهي ما اصطلحنا على تسميته بالبنية الصرفية. فإن المستوى النحويّ، كذلك، يتألّف من وحدات صغرى تمثل في مجموعها الهيكل العام المجرّد للأصول النحويّة التي يقوم عليها هذا المستوى. وهي ما يعرف، عادةً، بـ«الوظيفة النحويّة»، وهي المصطلح الثاني الذي تقوم عليه الدراسة في هذا الباب.

ثانياً: الوظيفة النحويّة:

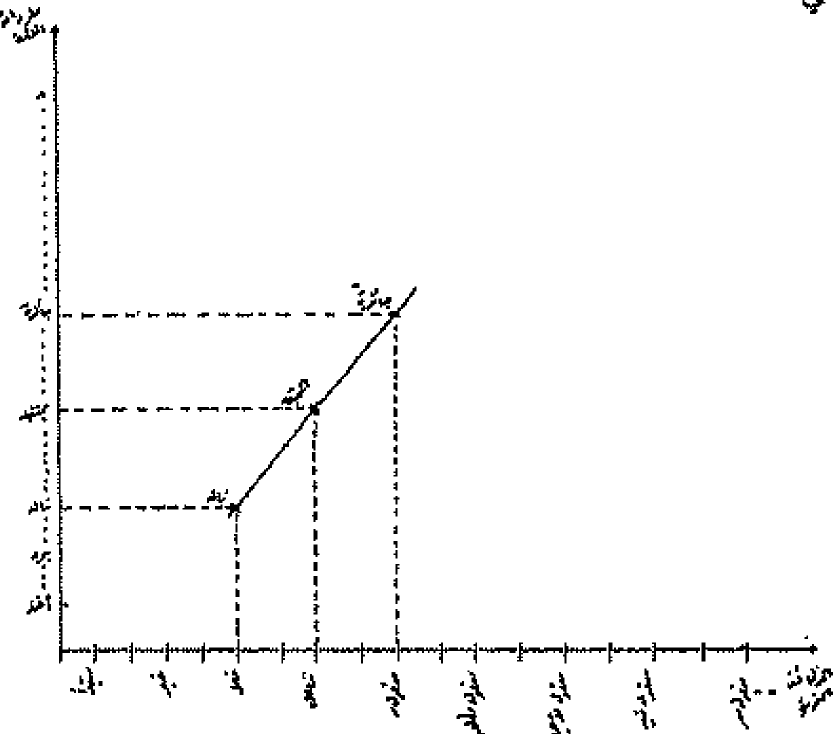
يرتبط مصطلح «الوظيفة النحويّة» بعدة مصطلحات أخرى كـ«المعنى الوظيفي»، و«المعنى النحوي»، و«المعنى الداخلي»، و«المعنى البنيوي»، وكلّها تعبّر عن مفهوم واحد[2]، فهي تمثل المعنى الذي تكتسبه الكلمة داخل السياق، أي المعنى الناتج عن وضع الكلمة في علاقة مخصوصة مع سائر الكلمات في الجملة، وهذا المعنى يقابل ما يعرف بـ«المعنى المعجمي»: وهو معنى الكلمة خارج السياق النحويّ، أي معناها كما يرد في المعجم؛ فالكلمات: نال، مجتهد، جائزة لها معانٍ خاصةٌ بها نجدها في المعاجم اللغويّة، ولكنها لا تمتلك أيّ معنى نحوي، أي لا تؤدي أيّ وظيفة نحوية؛ لأن الوظائف النحوية لا توجد إلاّ في تراكيب مخصوصة وأوضاع معيّنة، فإذا رُتِّبَتْ الكلمات السابقة في تركيب لغويّ صحيح اكتسبت معاني نحوية تحددها طبيعة التركيب الذي ترد فيه؛ وذلك كقولنا: نالَ المجتهدُ جائزةً. ففي هذا التركيب أدّت كلمة (مجتهد) وظيفة نحوية معروفة في العربية، وهي وظيفة الفاعل، وكذلك كلمة (جائزة) فقد أدت وظيفة

---

(١) انظر: تشومسكي. . البنى النحوية ١٣. ترجمة يؤيل يوسف عزيز. مراجعة مجيد الماشطة. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ط١. ١٩٨٧م.

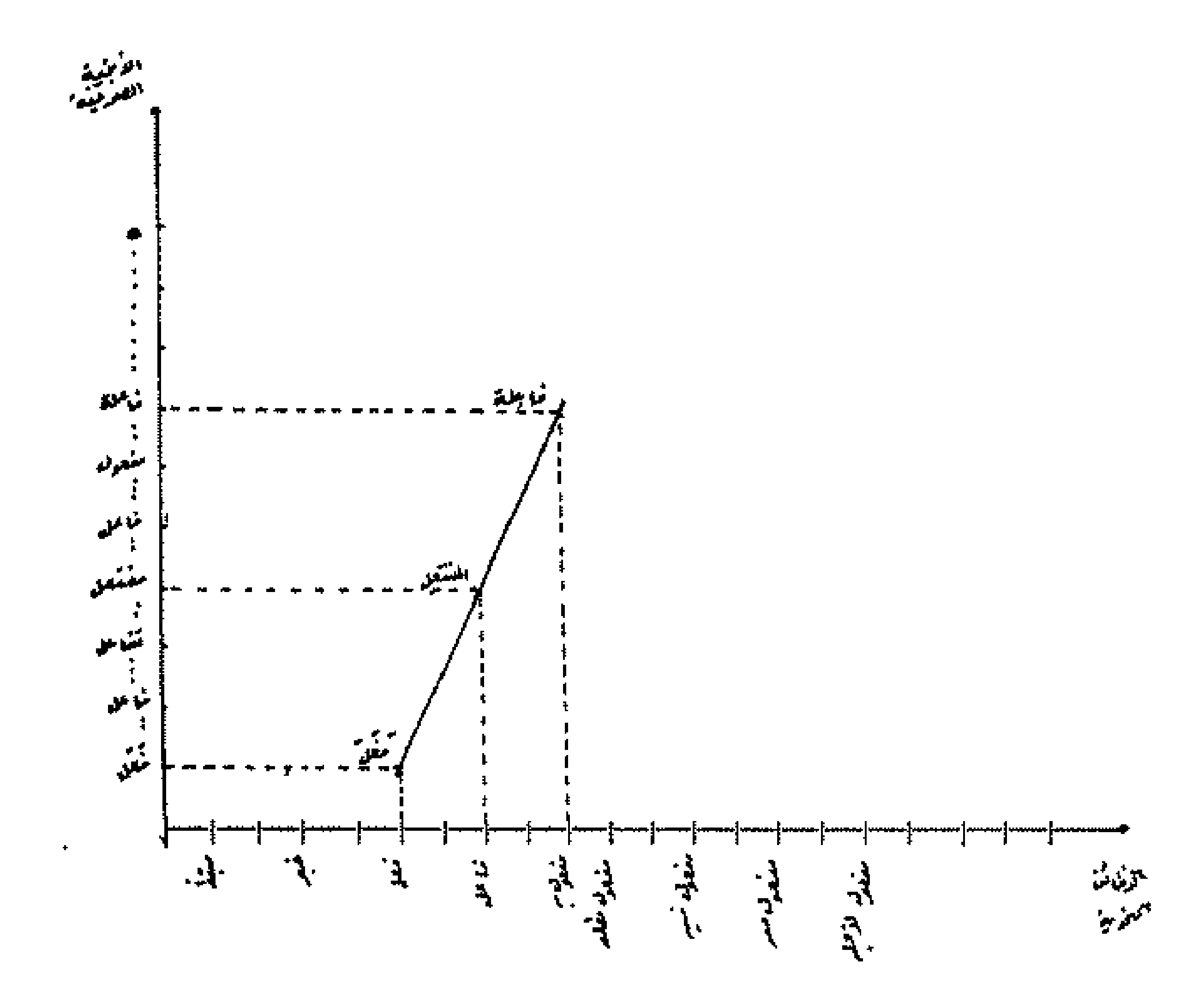
(٢) انظر، مادة «meaning» عند. R.R.K. Hatman & F.C. Stork, Dictionary of Language and Linguistics ومادة «grammatical meaning» عند: رمزي منير بعلبكي في معجم المصطلحات اللغوية. دار العلم للملايين. ط١، ١٩٩٠.

المفعول به، وهكذا أصبح لكل كلمة من الكلمات السابقة معنى نحوي أو وظيفة نحوية تؤديها ضمن التركيب الذي وردت فيه. وعندما يتّحد المعنى المعجمي بالمعنى النحوي يتكون عندنا المعنى العام للجملة أو المعنى الدلالي الذي يريد المتكلم أن يوصله للسامع، فإذا مثّلنا للعلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي برسم تخطيطي فإننا نستطيع أن نضع الأول منهما في مستوى رأسي يمثل كل الكلمات الواردة في اللغة المدروسة، ونستطيع أن نضع الثاني في مستوى أفقي يمثل كل الوظائف النحوية المتاحة في تلك اللغة، وستمثل النقاط التي يلتقي عندها المعنى المعجمي بالمعنى النحوي كل الجمل الصحيحة التي يمكن تكوينها حسب نظام تلك اللغة. كما في الشكل التالي:



(يلاحظ أن الخط الرأسي يضم، إلى جانب الكلمات ذات المعاني المعجمية كالأسماء والأفعال، الأدوات والحروف)

ولكن هذه الدراسة لا تبحث في العلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي، بل تدرس العلاقة بين المعنى الصرفي والمعنى النحوي، أي بين أنواع الكلمات، بغض النظر عن معانيها المعجمية الخاصة، والوظائف النحويّة التي يجوز أن تؤديها في تراكيب اللغة العربية، فإذا استبدلنا بالكلمات الموضوعة على الخط الرأسي في الشكل السابق أنواع الأبنية في العربية تكوّن لدينا مخطّطٌ توضيحي للعلاقة التي سندرسها ضمن الفصول القادمة.


الأبنية الصرفية
فاعلة

الفصل الأول
دور البنية الصرفية في تحديد الوظائف النحوية

المبحث الأول

مفهوم الوظيفة النحوية عند النحاة العرب

اتخذ نحاة العربية في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيد قواعدها نظاماً معيناً يكاد يطّرد في معظم مصنفاتهم، وبخاصة المتأخرة منها؛ وهو ما عرف بنظام الأبواب النحويّة؛ فبعد أن ينتهي النحوي من الحديث في الكلام وأقسامه، وبعد أن يصنّف كل قسم منها ينتقل إلى مرحلة وصف التراكيب في العربية، وقوانين نظمها، وتحديد العلاقات بين مفرداتها من حيث الإعراب والرتبة والحذف.. الخ، وتقوم عملية الوصف هذه على إفراد كل وظيفة نحوية بباب خاص يفصّل القول فيه عن طبيعة هذه الوظيفة من حيث معناها، وإعرابها، وشروطها الصرفية، وأوضاعها المختلفة من تقديم وتأخير وحذف وتقدير.. الخ، لذلك وُصفَ نحوُ العرب بأنه نحو مفردات، وأن دراساتهم «منطلقة من المفردات وراجعة إليها»[1]، بمعنى أنها أهملت دراسة الوظائف النحويّة ضمن تراكيب كليّة، أو ضمن أطر عامة تبرز فيها العلاقات بين الوظائف بصورة تتحدد فيها الأسس التي يقوم عليها النظام النحوي في العربية.

كما أنها أهملت دراسة الجملة؛ فقد تقيّدوا في دراستها «بمدى قدرتها على تعويض المفرد فانتهوا إلى تصنيف الجمل إلى نوعين: ما له طاقة يعوّض بها المفرد فيكون له محلٌ من الإعراب، وبالتالي يندرج ضمن البناء الوظائفي لتركيب الكلام، وما ليس له تلك الطاقة فلا يكون له محلٌ من الإعراب وبالتالي يعجز عن أداء دور وظائفي في الكلام»[2].

والحقيقة أن منهج النحاة العرب في وصف الظاهرة النحويّة لم يقصد إلى إهمال الجملة، ووضعها في مرتبة ثانويّة مقارنة بالمفردات، وإن كان هذا هو ظاهر الأمر؛ لأن النحاة اعتمدوا في

---

(١) عبدالسلام المسدّي، وعبدالهادي الطرابلسي.. الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيّات الوصفيّة ١٤٢. الدار العربية للكتاب. ليبيا. تونس ١٩٨٥م.

(٢) السابق ١٤٣، وانظر في تقسيم الجمل إلى هذين القسمين: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٣٨٢ وما بعدها.

وصفهم منهجاً تحليلياً «يهدف إلى فهم التركيب، بمعنى أنهم كانوا يتناولون الأبواب النحويّة باباً باباً فيدرسون باب الفاعل مثلاً دون أن يضعوه تحت عنوان الجملة الفعليّة، وذلك لأن الفاعل ليس من اللازم أن يكون في جملة فعليّة، فقد يكون الفاعل والجملة اسمية . . .، ولذلك يقولون في تعريفه ما تقدّمه فعلٌ أو شبهه»[1]، ولكنهم، مع ذلك، فصّلوا القول في طبيعة العلائق بين الوظائف النحويّة وما يمثّلها من مبانٍ صرفية، سواء كانت مفردات أو جملاً، وهذا هو المحور الرئيس الذي تقوم عليه الجمل في العربية، إلاّ أن ذلك جاء موزعاً على الأبواب النحويّة مما أدى إلى ضياع معالمه فلم يبرز بصورة واضحة جليّة.

أما عن إهمالهم الجملَ التي لا محلّ لها من الإعراب فذلك ناتج عن تصوّرهم لمعنى الوظيفة النحويّة، وتفريقهم بين الكلام من حيث هو كلام نحوي وبينه من حيث هو كلام فعليّ منطوق؛ إذ إن «الاستقلال التركيبيّ لا يعزل وجود ارتباط معنويّ، فالنص بأكمله مجال دلالي واحد والجمل من النص تقوم على تسلسل معنويّ عام بحكم انتمائها إلى نفس المجال الدلالي، ولكن هذا الارتباط الدلالي ليس من الحتميّ أن يتشكل في ارتباط تركيبي نحوي»[2]، ومع ذلك فهم لم يهملوا هذه الجمل في دراساتهم التي لا يكون همّها التركيز على المستوى النحوي وما يتضمنه من وظائف؛ كالذي نجده في كتب تفاسير القرآن الكريم وإعرابه.

ولعل هذا الأمر سيزداد وضوحاً إذا تحققنا من تصور النحاة العرب للوظيفة النحوية أو المعنى النحوي؛ لنتبيّن دلالة هذا المصطلح عندهم، وأهميّته في تأصيل الأصول العامة التي أقيم عليها علم النحو في العربية، مستأنسين بالنظر اللغوي الحديث في هذا المجال في محاولةٍ لاستجلاء الصورة، وتحديد المعنى الذي سنرتضيه في دراستنا خلال الفصول القادمة.

مفهوم الوظيفة النحويّة عند النحاة العرب:

يلاحظ الباحث في تراث النحاة أنّ مصنفاتهم تتضمّن نصوصاً قيّمة توضح بجلاء اهتداءهم لمفهوم الوظيفة النحويّة «إلا أن إدراكهم إياه لم يكن من التبلور بحيث يسمح لهم بتجسيمه في مصطلح قارّ»[3]، كما أنّ استخدامهم كلمة «المعنى» على إطلاقها دون تقييد بوصف أو غيره للتعبير عن مفهوم الوظيفة النحويّة أو المعنى النحوي ـ أدّى إلى عدم وضوح هذا المفهوم وإبرازه في صورة منفصلة قائمة بنفسها في تحليل مستقل للوظائف النحويّة في العربية؛ وذلك كقول الزجاجي، مثلاً، في سياق حديثه عن إعراب الأسماء: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة

---

(١) محمد حماسة عبداللطيف. في بناء الجملة العربية. ٣٨ ـ ٣٩.

(٢) عبدالسلام المسدّي، وعبدالهادي الطرابلسي. الشرط في القرآن الكريم ١٣٦

(٣) السابق ١٤٠.

ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني»[1]، وكقول عبدالقاهر الجرجاني: «إذ كان قد عُلم أنّ الألفاظَ مُغْلقةٌ على معانيها حتى يكون الإعرابُ هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكون هو المستخرجُ لها»[2]، ومعلوم أن المعنى الذي لا يتحقق إلا في التركيب هو المعنى النحوي، وأوضح من ذلك قول الجرجاني، أيضاً «وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثارَ المعاني وترتّبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذاً نظم فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق»[3].

فالنظم عند الجرجاني قائم على مراعاة المعاني النحوية وقواعد تركيبها؛ إذ لا وجود لمعانٍ تظهر من خلال الترتيب والنظم إلا في داخل السياق، فالمعاني التي ترتّب هي المعاني الوظيفية؛ لأنها قائمة على وجود علاقات نحوية تربطها بعضها ببعض وترتبها حسب قواعدَ معلومةٍ، فلو استبدلنا بكلمة المعاني في نص الجرجاني السابق كلمة الوظائف لما اختلف القصد.

وهذا الأمر يُرَدُّ إلى سنن التأليف التي سار عليها نحاة العربية، وإلى طبيعة التفكير عندهم وطرق التحليل التي أقاموا عليها مؤلفاتهم؛ فهي تقوم على التفسير الكلّي الذي يجمع، عادةً، بين مستويات مختلفة من المعاني؛ إذ كثيراً ما يصاحب التحليل النحوي عندهم تفسير دلالي يعتمد المعنى المعجمي أو البعد الاجتماعي للتركيب المدروس[4]، ومع ذلك فإن استخراج النصوص التي تتضمن تصورهم للمعنى النحوي، ووضع بعضها بإزاء بعض يقدم لنا صورة واضحة تبيّن للدراسين أن إدراك النحاة العرب للمعنى النحوي أو الوظيفة النحويّة كان إدراكاً عميقاً، وأنهم كانوا على وعي بالفروق الدقيقة بين المعنى النحوي والمعاني الأخرى كالمعنى المعجمي أو الدلالي:

ـ فمنذ البدء يضع لنا سيبويه مقاييسَ نعتمدها في تقسيم الكلام منطلقين فيها من المعنى، وفي هذا التقسيم يتضح لنا أنّ سيبويه كان على وعيٍ تامٍّ بالفرق بين المعنى النحوي المرتبط

---

(١) الزجاجي. . الإيضاح في علل النحو ٦٩.

(٢) عبدالقاهر الجرجانيّ. . دلائل الإعجاز في علم المعاني ٢١. تحقيق السيد محمد رشيد رضا. مكتبة القاهرة. مصر ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

(٣) السابق ٣٥.

(٤) انظر على سبيل المثال: نهاد الموسى. . الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه ٥٩ ـ ٨٥. مجلة حضارة الإسلام. دمشق ١٩٧٤م.

بوظيفة الكلمة في التركيب أو المرتبط بالمستوى النحوي الصَّرف، والمعنى المرتبط بمقدرة المتكلّم على التبليغ وبعمليّة التواصل بين المتكلّمين[1] إذ يقول: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غداً.

وأمّا المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول أتيتك غداً، وسآتيك أمس.

وأمّا المستقيم الكذب فقولك حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك قد زيداً رأيت، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا.

وأمّا المحال الكذب فأن تقول سوف أشرب ماء البحر أمس»[2]، فمن هذا النص نلاحظ أن سيبويه يستخدم المصطلحين «حسن» و«قبيح» لوصف الكلام في المستوى النحوي التجريدي المتصل بالمعنى الوظيفي للكلمات، ويستخدم المصطلحات «مستقيم» و«محال» و«كذب» للتعبير عن المستوى المرتبط «بنجاعة المتكلم في التبليغ ضمن قواعد جماعته اللغوية»[3]، فالكلام قد يفيد أو قد يكون مفهوماً للمخاطب وإن خالف القاعدة اللغوية التي يجب أن يأتي عليها كما في (قد زيداً رأيت)؛ أي أننا، أحياناً، «نوَفّق في تبليغ المعلومات ضمن شكل قبيح»[4]، والذي يدل على إدراك سيبويه الفرقَ بين المستويين استخدامه مصطلح «مستقيم» مرتبطاً بعلم المخاطَب وقدرة المتكلم، وربطه بين مصطلحي «حسن» و«قبيح» والمواضع التي يحسن أو يقبح للكلمة أن تقع فيها[5].

فإذا عرفنا أن مفهوم الوظيفة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بـ«المنزلة التي يتبوؤها أي جزء من أجزاء الكلام

---

(١) انظر في ذلك: ميخائيل ج. كارتر. قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي، نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي مساهمة في تاريخ اللسانيات ٢٢٣ ـ ٢٤٥. ترجمة محمد رشاد الحمزاوي. حوليّات الجامعة التونسية. ع٢٢، ١٩٨٣م.

(٢) سيبويه ١/٢٥ ـ ٢٦.

(٣) ميخائيل ج. كارتر. قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي، نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي مساهمة في تاريخ اللسانيات ٢٢٤.

(٤) السابق ٢٣١.

(٥) انظر: المرجع السابق ٢٢٩ وما بعدها، إذ يورد نصوصاً لسيبويه يتضح فيها الربط بين المصطلحين المذكورين والموضع الذي تقع فيه الكلمة، كما في قوله: «لأنه ليس موضعاً يحسن فيه الصفة كما يحسن الاسم».

في البنية التركيبية للسياق الذي يرد فيه»[1]، أدركنا أن استخدام سيبويه للمصطلحين «حسن» و«قبيح» وربطه بينهما وبين المواضع التي تقع فيها الكلمة كان يعكس وعيه على الفرق بين المستوى الوظيفي التجريدي للغة والمستوى الفعلي المستعمل للكلام، ويكاد هذا التمييز يطابق ما يذهب إليه علماء اللغة اليوم من ضرورة الفصل بين مستوى القواعد المجرّدة الذي يرتبط عادة بكفاءة المتكلم أو قدرته على فهم أو إنتاج الجمل الصحيحة في لغته، ومستوى الاستعمال اللغوي المرتبط بأداء المتكلم الفعلي. بل إن ما وضعه سيبويه من معايير لتقسيم الكلام وفقاً للمعنى يطابق، تماماً، الأسسَ التي وضعها عالم اللغة الأمريكي تشومسكي لتقسيم الكلام من حيث الصحة والخطأ[2].

لقد كان سيبويه مدركاً وجودَ مستويين متميزين في اللغة؛ مستوى النظام النحوي القائم على تجريد الوظائف اللغوية وتحديد العلاقات بينها دون تدخل من المتكلم، ومستوى الحدث اللغوي الذي قد يخرج على قواعد النظام النحوي ويتجاوزها. وكان مدركاً أن المعنى في المستوى الأول قد يختلف عنه في المستوى الثاني؛ لذلك نراه في مواضع مختلفة من كتابه يفسّر تركيباً مستعملاً في العربية بتركيب آخر ثم يتبعه بعبارة تكشف عن تفطّنه للفرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي؛ إذ يقول «وهذا تمثيل ولا يتكلم به»[3]، فهذه العبارة تكاد تشابه قول التحويليين بأن للغة بنيةً عميقةً تختلف عن البنية السطحية المنطوقة، وأن ما يقدّر أحياناً في البنية العميقة لا يستعمل في الكلام المنطوق.

ـ ونجد هذا التمييز بين التفسير النحوي والتفسير المعنوي عند ابن جنّي؛ إذ يلجأ، كعادته،

---

(١) عبدالسلام المسدّي، وعبدالهادي الطرابلسي. . الشرط في القرآن الكريم ١٣٣، وانظر: Bloomfield, Leonard. Language. P185

(٢) إذ يقول: «. . لا يمكن تشخيص مفهوم «القواعدية» بأنه كل ما «له معنى» أو كل ما «هو ذو مغزى» وفق أي مفهوم دلالي. فالجملتان (١) و(٢) لا معنى لهما، ولكن أي متكلم باللغة الانكليزية يعرف أن الجملة الأولى فقط هي قواعدية.

(١) الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة Colorless green ideas sleep furiously

(٢) بشدة تنام الخضراء التي لا لون لها الأفكار furi ously sleep ideas green colorless

تشومسكي. . البنى النحوية ١٩، وانظر أيضاً: مازن الوعر. علم اللسان من البنيوية إلى الذهنية. المعرفة. دمشق. س/١٩. ع/٢٢٠ ـ ٢٢١. ١٩٨٠م. ٥ ـ ٥٥

(٣) من ذلك، مثلاً، تفسيره لصيغة التعجب في قولنا: ما أحسن عبدالله، إذ يقول إنه بمنزلة شيء أحسن عبدالله. ثم يتبعه بعبارة وهذا تمثيل ولا يتكلم به.

إلى خلق مناقشة مفترضة؛ يبيّن فيها الفرق بين الفاعل من حيث هو وظيفة نحويّة، وبينه من حيث هو فاعل في الحقيقة؛ إذ يقول: «اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى. وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف واهٍ ساقط غير متعال. وهذا كقولهم: يقول النحويون إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك؛ ألا ترانا نقول: ضُرِبَ زيدٌ، فنرفعه وإن كان مفعولاً به، وتقول: إن زيداً قام فننصبه وإن كان فاعلاً، ونقول: عجبت من قيام زيد فنجره وإن كان فاعلاً، ونقول أيضاً: قد قال الله عز وجل ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ فرفع (حيث) وإن كان بعد حرف الخفض. ومثله عندهم في الشناعة قوله ـ عز وجل ـ ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ وما يجري هذا المجرى.

ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفة، لاسيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه. ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو؛ ألا ترى أنه لو عرف أن **الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء**، لسقط صداع هذا المضعوف السؤال»[1].

ويقول في موضع آخر مفرّقاً بين تفسير المعنى (ما يتصل بالحدث اللغوي) وتقدير الإعراب (ما يتصل بالنظام النحوي): «**وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب**؛ ألا ترى أن معنى قولهم: «أهلَكَ والليلَ»: الحق أهلك وسابق الليل.. وسيبويه كثيراً ما يمثل في كتابه على المعنى فيتخيل من لا خبرة له: أنه قد جاء بتقدير الإعراب فيحمله في الإعراب عليه وهو لا يدري فيكون مخطئاً وعنده أنه مصيب، فإذا توزع في ذلك قال: هكذا قال سيبويه وغيره»[2].

ـ ومن أهم الإشارات التي تدل على إدراك النحاة العرب الفرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي تقسيمهم الوظائف إلى عمدة وفضلة؛ فهذا التقسيم معتمد أساساً على نوع الوظيفة النحوية وعلى طبيعة عملها في الجملة من حيث علاقاتها بغيرها من الوظائف، ومن حيث دورها في تكوين جملة صحيحة بمقياس النظام النحوي لا الحدث اللغوي؛ إذ يقرر النظام أنه لا بد من وجود

---

(١) ابن جني.، الخصائص ١/ ٢٥٠.

(٢) ابن جني.، المنصف ١/ ١٣٠ـ١٣٢. ومثله قول ابن هشام في الجهة الثانية التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: «أن يراعي المعرب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة» انظر في الأمثلة على ذلك: مغني اللبيب ٢/ ٥٣٩. وقارن بين هذين النصّين وقول تشومسكي: «لذا أعتقد أنه لا مناص من القول أن نظام القواعد مستقل عن المعنى» تشومسكي.، البنى النحوية ٢٢.

العمدة في الجملة إن لم يكن لفظاً فتقديراً، أما الفضلة فوجودها غير واجب وقد يستغنى عنها، «وأما الحدث اللغوي - وهو المجال الذي ينطلق منه النظام النحوي - فإنه قد يهتم ببعض الفضلات بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ فإن العنصرين الأساسين مسوقان من أجل نفي خلقهما في هذه الحالة المعينة (لاعبين) وإذا حذفت هذه الحال اختلت الجملة أيما اختلال في معناها رغم اكتمال عناصرها الأصلية من الفعل والفاعل وقد زاد فيها عنصر آخر هو المفعول به»[1]، قد أدرك النحاة هذه الحقيقة فحدّوا «الفضلة» اعتماداً على دورها في النظام النحوي، وبناء على وظيفتها فيه؛ إذ يقول الأشموني: «المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو، وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسدّ عمدة؛ كضربي العبد مسيئاً، أو لتوقف المعنى عليه»[2]، فهو يحدد حالتين يجب فيهما ذكر الفضلة:

- الأولى تقع ضمن النظام النحوي والعلاقات التي تربط الوظائف فيه بعضها ببعض.
- الثانية تقع خارج النظام النحوي، وتعتمد على المعنى الدلالي للتركيب، كما مثلنا سابقاً.

ولكن الأصل فيها أنّ ذكرها وعدمه سواء من حيث النظام النحوي، ولعل تعريف الصبّان يكشف بوضوح عن إدراك النحاة العرب الفرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي؛ إذ يقول في تعريف الفضلة: «ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي»[3]، فعبارته تشير إلى أنّ الكلام النحوي له قوانينه الخاصة، ونظامه المستقلّ الذي قد يعتمد أصولاً وضوابط في تحديد العلاقات بين مفرداته تخالف الأصول التي يُبْنى عليها الكلام الفعلي المنطوق.

ومن هذا المنطلق قسّم النحاة الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب، وجمل ليس لها محل من الإعراب، فالأساس المعتَمَد في هذا التقسيم هو المعنى الوظيفي، أو الوظيفة النحوية للجملة؛ فكأننا حين نقول «جمل لها محل من الإعراب» نقصد الجمل التي لها وظائف نحوية، وحين نقول «جمل ليس لها محل من الإعراب» نقصد الجمل التي ليس وظائف نحوية، ولا ترتبط بما قبلها أو ما بعدها بعلاقات تركيبية، ولكن دورها يبرز عندما ننتقل من مستوى النظام النحوي إلى مستوى الحدث اللغوي؛ إذ يكون لها دور في توضيح المعنى المقصود من الكلام. وهذا التقسيم ناتج عن ملاحظة التراكيب وطبيعة البنى التي تتناوب في كل موضع منها، والنظر إليها على أنها «نسق منظوم على نحو مخصوص»[4]، يتميز كل عنصر فيه بالدور الذي يؤديه في التركيب بغَضّ

---

(١) محمد حماسة عبداللطيف.. في بناء الجملة العربية ٤٦.

(٢) الأشموني ٢/١٦٩.   (٣) السابق ٢/١٦٩.

(٣) نهاد الموسى.. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ٢٥.

النظر عن بنيته الصرفية، وهذا منهج حديث في التحليل يعرف بمنهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة، ويقوم أساساً على تجاوز ملحظ البنية، واعتبار الموقع ضابطاً في تحديد العناصر اللغوية الصالحة لأداء وظيفة نحوية ما[1]، لذلك كانت الجملة التي تنوب عن المفرد في موقع معين مؤهَّلةً لأداء الوظيفة نفسها في ذلك الموقع، فهي، لذلك، لها محل من الإعراب هو نفس المحل الذي وقع فيه المفرد قبلها؛ لذلك يقول الرضيّ في هذا النوع من الجمل «واعلم أن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب بعد أن لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد، بل يكفي في صيرورتها وقوعها موقع المفرد»[2].

فهذه نصوص من تراثنا اللغويّ نظن أنها وضعت أمامنا صورة واضحة لتصور النحاة العرب لمفهوم الوظيفة النحوية، وللفرق بين مستوى النظام النحوي ومستوى الحدث اللغوي؛ فالوظيفة النحوية، كما يراها نحاة العربية هي المعنى الذي تكتسبه الكلمة في التركيب من خلال ارتباطها بغيرها من الكلمات، أو هي الدور الذي تؤديه الكلمة من خلال وجودها في موقع مخصوص يعبّر عن معنى ما تحدده العلاقات التي تربطه بغيره. ونحن نعلم أن النحاة لم يصرّحوا بهذا المفهوم تصريحاً مباشراً، ولم يصطلحوا عليه بمصطلح ثابت إلا أن ما أوردناه من نصوص يشير بوضوح إلى إدراكهم هذه الحقيقة، وصدورهم عنها في وصفهم الظاهرة النحوية، وتقعيد قواعدها.

---

(١) وفي اعتماد النحاة العرب إياه انظر: نهاد الموسى نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ٢٥ - ٣٢.

(٢) الرضيّ. شرح الكافية ١/٩٣.

المبحث الثاني

الشروط الصرفية للوظائف النحويّة

ذكرنا في المبحث السابق أنّ النحاة العرب أدركوا معنى الوظيفة النحويّة، وفرّقوا، بناء على ذلك، بين مستوى النظام النحوي، ومستوى الحدث اللغوي. وأنّ القواعد التي وضعوها تمثل وصفاً لعناصر المستوى الأول (النحوي) والعلاقات التي تربط بينها، ولا يعني ذلك، بطبيعة الحال، أنهم اقتصروا في وصفهم وتحليلهم للظاهرة اللغوية على هذا المستوى؛ فمصنفاتهم غنيّةٌ بتفسيرات دقيقة، تجاوزوا فيها المستوى النحوي إلى غيره من المستويات، سواء كان ذلك ضمن حدود اللغة أو خارج حدودها؛ كالذي نجده عند سيبويه؛ «ففي كتابه صور متوافرة من التحليل اللغوي الداخلي، وفي كتابه، كذلك، صور معجبة من تجاوز الدائرة اللغوية الذاتية، تتمثل في التفاته إلى المعنى، وتنبهه إلى السياق وما يلابسه من الظروف، والمتغيرات والمعطيات الخارجية التي تكتنف الموقف الكلامي، من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموقف الخطاب»[1]، وهذا أمر لا يقتصر على سيبويه؛ بل نجده في معظم المؤلفات النحوية، ولكنّ موضوع بحثنا محدود بالمستوى النحوي، كما ذكرنا سابقاً، وفي هذا الفصل سنعرض للوظائف النحويّة من حيث الشروط الصرفية لكل واحدة منها.

عبّر نحاة العربية عن الوظائف النحويّة بما عُرف عندهم باسم الأبواب النحوية؛ فكل وظيفة نحوية لها باب مستقل تُعَرض فيه، إلّا أنّ الأبواب التي نجدها في كتب النحو القديمة لا تمثّل كلها وظائف نحوية؛ فبعضها يختص بوصف ظواهر عامة لا تختص بوظيفة معيّنة أو معنى نحويّ ثابت؛ كالذي نجده في باب الاشتغال وباب التنازع، وبعضها يختص بوصف العلاقات بين عناصر النظام النحوي كما في الأبواب التي تتناول حروف الجر، وعوامل نصب الفعل المضارع وجزمه[2]، أو تلك التي تفصّل القول في شروط إعمال المصدر أو اسم الفاعل.. الخ. ولكي يتضح لنا الفرق

(١) نهاد الموسى.. الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه ٦٠. مجلة حضارة الإسلام. دمشق. ١٩٧٤م.

(٢) تعدّ عملية الربط بين عناصر التركيب التي تقوم بها هذه الحروف والأدوات وظيفة نحوية. إلا أننا سنرجىء الحديث عن مثل هذه الوظائف في فصل مستقل. وسنقتصر في حديثنا هنا على الوظائف النحوية للأسماء والأفعال.

بين الأنواع الثلاثة سنمثّل لكل نوع بباب معيّن ونلاحظ الفرق في وصف كل واحد منها:

- باب الحال: (وظائف نحويّة): يقول ابن مالك في تعريفها:

الحالُ وصفٌ فضلةٌ منتصب ... مُفْهِمُ في حالٍ كفرداً أذهب

- باب الاشتغال: (ظواهر نحويّة): يقول ابن مالك في وصفها:

إنْ مُضْمَرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً شَغَلْ ... عنه بنصب لفظه أو المحلْ
فالسابقَ انصِبْهُ بفعلٍ أضمرا ... حتْماً موافقٍ لما قد أظهرا

- باب إعمال اسم الفاعل: (علاقات نحوية): يقول ابن مالك في شروط إعماله:

كفعْله اسمُ فاعلٍ في العمل ... إنْ كان عن مُضيِّه بمعزل
وولي استفهاماً أو حرف ندا ... و نفياً أو جا صفةً أو مُسندا

فنلاحظ أنّ المنهج المتّبَع في تقديم كل باب يختلف في كل مرة؛ إذ يعتمد ذلك على طبيعة الباب النحوي وما يمثله، إن كان وظيفة أو ظاهرة أو علاقة تربط بين بعض عناصر النظام النحوي؛ ففي المثال الأول نلمس الحرص على وضع حدٍّ أو تعريف توصف فيه الوظيفة النحوية من حيث معناها (مفهم في حال)، وإعرابها (منتصب)، والبنية الصرفية الممثلة لها (وصف). أما المثال الثاني فالاتجاه واضح إلى وصف وضع معين قد يقع في بعض التراكيب عند تحقق شروطٍ نحوية محددة[1]، وفي المثال الثالث نلاحظ سرداً للشروط التي تؤهل اسم الفاعل للعمل، أي للارتباط بغيره بعلاقة نحوية معروفة في النظرية اللغوية عند العرب، وهي نظرية العامل التي تقوم على سبر العلاقات بين العناصر النحوية ووصفها انطلاقاً من علاقة تأثير العناصر بعضها في بعض.

---

(١) يتضح في مثل هذه الأبواب تفطّن النحاة العرب للفرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي؛ إذ تقوم هذه الأبواب، عادة، على مراعاة الخصائص النحوية للمفردات المكوّنة للتركيب، ووضع أحكام وقواعد نحوية تعتمد تلك الخصائص، بغضّ النظر عن معانيها الدلالية؛ فباعتماد المعنى لا نحتاج إلى تقدير فعل ناصب للكتاب في قولنا «الكتاب قرأته»؛ إذ معروف أن الهاء في «قرأته» تعود عليه. ولكن التقدير ناتج عن اعتماد الخصائص النحوية للفعل (يتعدى إلى مفعول واحد)، يقول ابن يعيش في ذلك: «وذلك أن هذا الاسم، وإن كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى، فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ؛ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي، فلم يجز أن يتعدى إلى زيد (الحديث عن «زيداً ضربته»)؛ لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين. . كذلك تلزم مراعاة اللفظ، وذلك أن الظاهر والمضمر هنا غيران من وجهة اللفظ، وهذه صناعة لفظية، وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره واشتغاله به، فلم يجز أن يتعدى إلى آخر «ابن يعيش. . شرح المفصل ٢ / ٣٠ ـ ٣١.

ونحن في دراستنا في هذا الفصل سنقتصر على الأبواب النحوية من النوع الأول؛ إذ همُّنا أن نبيّن دور البنية الصرفية في تحديد الوظائف النحويّة، وفي وضع حدٍّ للباب النحوي المعبّر عنها. ويمكننا أن نلاحظ أنّ هذه الأبواب، كذلك، يمكن أن تنقسم إلى نوعين مميَّزَيْن:

- نوع يكون فيه ملحظ البنية الصرفية واضحاً بحيث يمثل محوراً أساسياً يقوم عليه حدُّ الباب النحوي؛ كباب المفعول المطلق، والحال، والتمييز.. الخ.

- ونوع آخر يتراجع فيه ملحظ البنية، فلا يكون الشرطُ الصرفيُّ فيه محدّداً بنوعٍ معيَّنٍ، بل يتَّسعُ ليشمل أنواعاً مختلفة، وإن كانت في معظم الأحيان تندرج ضمن قسمٍ واحدٍ من أقسام الكلم؛ كباب المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل.

وتختلف طريقة النحاة في وضع حدِّ الباب النحوي اعتماداً على التقسيم السابق؛ إذ يبرز في النوع الأول من الحدود الجانب الصرفيُّ؛ حيث يمثّل ركناً أساسياً يقوم عليه الحدُّ، وأحياناً كثيرةً يتجاوز الأمرُ حدَّ الباب إلى مسائل نحويّة مختلفة يكون سببها الشرط الصرفيُّ للوظيفة النحويّة، كما سنرى في الفصلين القادمين. أما النوع الثاني من الأبواب النحوية فإن البنية الصرفية قد لا تكوّن عنصراً ثابتاً في الحدِّ الموضوع لوصفها، وقد يتضاءل دورها في مسائل الباب المختلفة، بحيث يبرز دور الملاحظ الأخرى كالموقع والدلالة.

وقد تميّز منهج العرب في وضع حدّ الباب النحوي بالتركيز على الأصول العامة للباب، واستخلاص خصائصه المميِّزة له من سائر الأبواب؛ كما في قولهم في تعريف المبتدأ «المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنٍ به:

- فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو «وأن تصوموا خير لكم»، و«تسمع بالمعيدي خير من أن تراه».
- والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان.
- وغير الزائدة لإدخال نحو بحسبك درهم، و«هل من خالق غير الله».
- ومخبراً عنه أو وصفاً إلى آخره مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب.
- ورافعاً لمستغنٍ به يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان، ونائبه نحو أمضروب العبدان، وخرج: نحو أقائم من قولك: أقائم أبوه زيد؛ فان مرفوعه غير مستغنٍ به.
- و(أو) في التعريف للتنويع لا للترديد؛ أي المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر»[1]، فكل صفة يوصف بها الباب تميّزه من غيره بأصل ثابت، وتُخْرِج منه ما لا يشترك

---

(١) الأشموني ١/١٨٨ - ١٨٩.

معه في هذا الأصل، وكل أصل يعبّر عن قرينة مخصوصة تميّز الباب في مستوى معيّن كالمستوى الصرفي (البنية)، أو النحوي (الإعراب، الموقع، الوظيفة)، أو الدلالي (المعنى)، إلا أنّ ذلك لا يعني أن الباب النحويّ مبنيٌّ على تلك الأصول فقط، فلا يتحقق إلا بها؛ فكثيراً ما يخرج الباب عليها في استثناءات تذكر لاحقاً، «ومن نظر في ألفيّة ابن مالك عثر فيها على بعض الأبيات التي يشتمل صدرها على قاعدة أصلية، ويشتمل العجز على قاعدة فرعية مستثناة منها أو مستدركة عليها، مثل:

١ ـ ولا يكون اسم زمان خبرا	عن جثّةٍ وإن يفد فأخبرا
٢ ـ ولا يجوز الابتداء بالنكرة	مالم تفد، كعند زيد نَمِرة
٣ ـ ولا تُجز حالاً من المضاف له	إلا إذا اقتضى المضاف عمله»[١]

أمّا منهجهم في تحديد الشروط الصرفية للوظائف النحويّة فقد تميّز بمميّزات اطّردت في معظم مؤلفاتهم، أهمها:

١ ـ ذكْرُ الأصل الصرفي الذي تقوم عليه الوظيفة في حدّ الباب النحوي[٢].

٢ ـ اعتماد المعنى، في الغالب، عند تعليل الأصل الصرفي للوظيفة النحوية، وهذا أمر سنعود للتفصيل فيه لاحقاً. وأحياناً أخرى يتّكئون على التشابه بين الوظائف النحوية في تعليلهم، نحو قولهم في التمييز «فإن قيل: فلمَ وجب أن يكون التمييز نكرة؟ قيل: لأنه يبين ما قبله، كما أن الحال يبين ما قبله، ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة، كما أن الحال نكرة»[٣]، كما أنهم قد يعتمدون التشابه في العمل (عمل العناصر بعضها في بعض) سبباً في اختصاص وظيفة ما ببنية صرفيّة معيّنة؛ فتمييز (كم) الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً لأنها محمولة على عدد ينصب ما بعده؛ نحو أحد عشر رجلاً، وتسع وخمسون امرأةً[٤].

٣ ـ عدم الاقتصار على ذكر الشروط الصرفيّة للوظيفة النحويّة؛ إذ قد يتجاوزون ذلك إلى ذكر الشروط الصرفيّة للعامل فيها أو لمتبوعها؛ كقول أبي بكر بن السرّاج في رفع الفاعل: «وتأملتُ جميعَ ذلك فوجدتُ الأشياءَ التي ترتفع بها الأسماءُ ارتفاع الفاعل ستّةَ أشياء: فعل متصرف، وفعل غير متصرف، واسم الفاعل، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والمصدر، والأسماء التي

---

(١) تمام حسان. . الأصول ١٤٦.

(٢) انظر تعريف الحال والمبتدأ فيما سبق مثالاً على ذلك.

(٣) الأنباري. . أسرار العربية ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٤) انظر: السابق ٢١٦.

سموا فيها الفعل في الأمر والنهي»[1]، وكاشتراطهم التعريف لصاحب الحال، والتنكير للمضاف إضافةً معنويّة، وكاشتراطهم للجملة المؤكدة بالحال بعدها أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين، كما في قوله[2]:

أنا ابْنُ دَارَةَ معروفاً بها نَسَبي وهَلْ بدارَةَ يا لَلنّاس منْ عَارِ

٤ ـ اتّباع طريقة الاستبدال بين الأبنية؛ لحصر جميع الأنواع الصالحة للتعبير عن الوظيفة النحوية المدروسة، فإذا قبلت البنية موقعاً معيناً (وظيفة معينة) انضمت إلى قائمة الأبنية المعبّرة عن تلك الوظيفة[3]، وسنحاول، الآن، أن نعرض للوظائف النحويّة في اللغة العربية من خلال الشروط الصرفيّة لها، متخذين أقسام الكلم وحداتٍ صرفيةً عامة ننطلق منها إلى أصناف أكثر تحديداً وحصراً.

أولاً ـ الاسم:

تقوم الأسماء في اللغة العربية بالتعبير عن معظم الوظائف النحويّة فيها، فهي الوحدات الصرفية التي تتعاورها المعاني، على حدّ تعبير القدماء، وما المعاني هنا إلا المعاني النحويّة[4]، إلاّ أنّ بعض الوظائف النحويّة لا يشترط في البنية المعبّرة عنها إلا أن تكون اسماً دون تحديد صرفيّ آخر، وبعضها يشترط في الاسم المعبّر عنها شروطاً صرفيّة أخرى تضيّق دائرته وتحصره في صنف محدّد كأن يكون جامداً أو مشتقاً، نكرة أو معرفة، مذكراً أو مؤنثاً.. ويرتبط هذا الأمر، عادةً، بدلالة الوظيفة النحويّة؛ فمن الوظائف التي لا يشترط فيها إلا أن تكون اسماً دون أن تقيّد بقيد صرفيّ آخرَ وظيفة الفاعل، ونائبه، والمفعول به، والمفعول معه؛ إذ يقولون في تعريف الفاعل، مثلاً، «كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء»[5]. وهذا الأمر ملحوظٌ أيضاً في «المُسْتَثنى»؛ إذْ يصحُّ أن يقعَ الاستثناءُ على أيِّ صنف من أصناف الاسم؛ جامدًا كان أو مشْتقاً، معرفةً أو نكرةً، ظاهراً أو مضمراً أو اسمَ إشارةٍ أو اسماً موصولاً.. الخ. وقد يتّسع الشرط الصرفيّ للباب النحويّ فيتجاوز الاسم إلى غيره كالفعل

---

(١) أبو بكر بن السراج.. الأصول في النحو ١/ ٧٥.

(٢) البيت لسالم بن دارة اليربوعي من قصيدة يهجو بها فزارة، انظر: الأشموني ٢/ ١٨٥.

(٣) أشرنا إلى هذه النقطة في المبحث السابق وربطنا بينها وبين منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة، انظر: المبحث السابق من هذا الفصل.

(٤) انظر في استخدام القدماء كلمة المعنى للتعبير عن الوظيفة النحوية ص١٤٣ من المبحث السابق.

(٥) ابن يعيش.. شرح المفصل ١/ ٧٤.

والجملة؛ كما هو الحال في التوكيد اللفظي الذي يصحّ في الأسماء والأفعال والحروف والجمل[1].

أما الوظائف التي يبرز فيها الملحظ الصرفيّ، مكوّناً أصلاً رئيساً ينبني عليه فهمنا لدور الوظيفة في التركيب، ومعناها في الكلام، فإننا سنعرض لها من خلال الشرط الصرفيّ فيها، محاولين أن نربط بينه وبين المعنى الذي تؤديه الوظيفة، وسيكون ذلك من خلال التقسيم التالي[2]:

١ ـ الجمود والاشتقاق:

يُعَدُّ الجمودُ والاشتقاقُ من أبرز الملاحظ الصرفيّةِ وأكثرها وضوحاً في تحديدِ بعض الوظائف النحويّة، والتمييز بينها؛ إذ يُلتفَتُ إليهما، ويعوّل عليهما في ترجيح وظيفة نحويّة على أختها إذا تشابهتا في المعنى فكأنهما يكوّنان مُقابلَيْن صرفيّيْن يضعان الوظائفَ النحويّةَ بعضها في مقابل بعض؛ فالحال في مقابل التمييز، والصفة في مقابل عطف البيان، وهكذا.

فمن أهم الوظائف التي يشترط فيها الجمود:

ـ التمييز:

إذ الأصل في التمييز أن يكون جامداً؛ لأنه مبيّنٌ للذواتِ[3]، فاشتراط الجمود فيه معتمد على حقيقة ما يبيّنه؛ أي المتبوع؛ فلمّا كان المتبوع جامداً كان التابع الذي يبيّن حقيقته جامداً أيضاً وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[4]. وقوله تعالى أيضاً: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾[5]، فرفْعُ الإبهام عن الذات لا يكون بالمشتق؛ لأن المشتقات لا تدل على الذات وإنما تدل على صفةٍ طارئةٍ أو أمرٍ عرضيٍّ فيها.

ـ عطف البيان:

فهو تابعٌ يخالف متبوعه في اللفظ ويوافقه في المعنى المقصود منه الذات؛ فالمراد منه توضيح الذات أو تخصيصها ببيان حقيقتها وبلفظٍ يدلّ عليها مباشرةً وهو عينُ معناها، فهو بمنزلة التفسير

---

(١) انظر: الأشموني ٣/ ٨٠.

(٢) سيقتصر الحديث، هنا، على الأصول، ولن يمتدّ إلى الاستثناءات على الشرط الصرفيّ الرئيس للباب النحويّ.

(٣) انظر: الأشموني ٢/ ٢٠٣.

(٤) آل عمران/ ٩١.

(٥) مريم/ ٢٦.

للأول باسمٍ آخرَ مرادفٍ له»[1]، لذلك لا يتحقّق التفسير لحقيقة الذات إلا بالجامد، ، غالباً، كما في قوله[2]:

أقسمَ بالله أبو حفص عُمَر

ـ المفعول المطلق:

لا يكون المفعول المطلق، في الأصل، إلا مصدراً؛ لأن الغرضَ منه هو توكيد فعله أو بيان نوعه أو عدده، وهذه الأمور، التي يؤتى بالمفعول المطلق لتوكيدها أو بيانها، ترتبط بالمعنى المجرّد للفعل؛ فالفعل يدلّ، في التركيب، على أمرين: الحدث، وزمان وقوعه. وتأكيد الفعل يعني تأكيد معنى الحدث فيه؛ وهو المعنى العقليّ المجرّد الذي لا يعبّر عنه إلا بالمصدر؛ وذلك كما في قوله: ﴿ويُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيماً﴾[3]. فـ«ميلاً» مصدرٌ جيء به ليؤكد فعل الميل، وتأكيد فعل الحدث يكون بلفظٍ يعبّر عنه، وهذا لا يتحقق إلا بلفظ المصدر.

ـ المفعول لأجله:

لا يكون المفعول لأجله، أيضاً، إلاّ مصدراً «لأنه علةٌ وسببٌ لوقوع الفعل وداعٍ له، والداعي إنما يكون حدثاً لا عيناً»[4]، إلاّ أنّه يشترط فيه أن يكون بلفظٍ مخالفٍ لفعله؛ إذ لو اتفق مع فعله في اللفظ لانتقل من وظيفة التعليل إلى وظيفة التوكيد لمعنى الحدث في الفعل التي يقوم بها المفعول المطلق، كما ذكرنا ذلك قبل قليل.

أما الاشتقاق فإنّ أهمّ الوظائف النحويّة التي يكون شرطاً فيها:

ـ الحالة والصفة:

إذ الأصل فيهما أن يكونا مشتقّتين؛ لأنّ الحال تبيّن هيئة صاحبها وقت وقوع الحدث، فهي مبيِّنةٌ للهيئات، وبيانُ الهيئة يتحقق بالمشتق في الغالب الأعم.

أمّا الصفة فإنّها توضّح الموصوف أو تخصّصه بأمرٍ طارئٍ أو صفةٍ عرضيّةٍ فيه كالجمال، أو الذكاء، أو العلم، أو حسن الخلق.. الخ، وهذه من المدلولات التي يتحقق تعيينها بالمشتقات.

---

(1) عباس حسن.. النحو الوافي ٣/٥٤٢. دار المعارف ـ القاهرة. ط٤.

(2) هذا بيت من الرجز، لأحد الأعراب، قاله في عمر بن الخطاب، رضي الله عنه انظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك دار التراث. القاهرة. ط٢.

(3) النساء/ ٩٥.

(4) ابن يعيش.. شرح المفصل ٢/٥٢.

٢ ـ التعريف والتنكير:

يشكّل التعريف والتنكير شرطين صرفيّين يتحدّدُ على أساسهما كثيرٌ من الوظائف النحويّة، فمن أهمّ الوظائف التي يشترط فيها التعريف:

ـ المبتدأ:

فالأصل في المبتدأ التعريف «لأن المبتدأ مُخْبَرٌ عنه، والإخبار عمّا لا يعرف لا فائدة منه»[١]، لذلك لا يبتدأ بالنكرة إلا بمسوّغٍ يقرّبها من المعرفة فيخصصها بوصفٍ أو غيره، يقول ابن مالك في ذلك[٢]:

ولا يجوزُ الابتدا بالنكرة ما لم تُفِدْ كعندَ زيدٍ نَمرة

ـ عطف البيان:

واشترط التعريف فيه مرتبطٌ بمتبوعه؛ إذ لا يكون تابعاً إلاّ في المعارف[٣] بل إنّهم يشترطون، أحياناً، تعريفاً خاصاً في بعض الأبواب؛ كاشتراطهم تعريف اللام الجنسيّة في نعت الإشارة و«أيّ» في النداء، وكذلك في فاعليْ «نعْم وبئْس» ويزاد عليه المضاف إلى المعرّف باللام الجنسيّة[٤].

أمّا التنكير فإنّ أهمّ الأبواب النحويّة التي يشترط فيها ذلك هي:

ـ اسم «لا» النافية للجنس:

فهذه لا يكون اسمها إلاّ نكرة «من حيث كانت تنفي نفياً عاماً مستغرقاً، فلا يكون بعدها معينٌ، فهي نظيرة «رُبَّ» و«كم» في الاختصاص بالنكرة»[٥].

ـ الحال والتمييز:

فالأصل في الحال أن تكون نكرةً؛ لأنّها كالصفة للفعل، فإذا قلنا: «جاء ماشياً» دلّ «ماشياً» على نوع المجيء، فالحال تقيّد الحدث، الذي هو أحد مدلولي الفعل، بوصفٍ معيّنٍ، لذلك أسماها سيبويه «نعتاً للفعل»[٦]، كما أنّها «زيادةٌ في الخبر والفائدة، وإنما تفيد السائل والمحدّث غير ما يعرف، فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعرفة وفرقاً بينه وبين غيره، والفرق بين الحال وبين الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر، وإن

---

(١) الأنباري.. أسرار العربية ٦٩، وانظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ١/٨٥.

(٢) وانظر في مسوّغات الابتداء بالنكرة: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٤٦٧ وما بعدها.

(٣) انظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ٣/٧٢.

(٤) انظر: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٥٧٥.

(٥) ابن يعيش.. شرح المفصل ٢/١٠٣.

(٦) انظر: الأنباري.. أسرار العربيّة ١٩٣.

لم يكن للاسم مشاركٌ في لفظه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد القائم، فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجلٌ آخر اسمه زيد وهو غير قائم، ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم، وتقول: مررت بالفرزدق قائماً، وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره، فقولك: قائماً إنما ضممت به إلى الإخبار بالمرور خبراً آخر متصلاً به مفيداً»[1].

وكذلك التمييز لما شابه الحال في أنّه مبيّنٌ ما قبله جاء نكرةً، كما أنه رافعُ إبهام متبوعه، وهذا «يحصل بالنكرة وهي أصل، فلو عرّف وقع التعريف ضايعاً»[2].

٣ ـ الإفراد والتثنية والجمع:

يُعَدّ «الإفراد والتثنية والجمع» من الملامح الصرفيّة المهمّة التي يجب أن تُؤخذ بالاعتبار عند اختيار البنية الصرفيّة لبعض الوظائف النحويّة، إلاّ أنّ هذا الملحظ لا يرقى إلى درجة الملحظين الصرفيّين السابقين في تحديد نوع البنية الصرفيّة للوظيفة النحويّة؛ لأنّه لا يكوّن شرطاً صرفياً رئيساً للباب النحوي؛ لأنّ معظم الوظائف النحويّة يجوز في البنية الصرفيّة المعبّرة عنها أن تُفرد وتُثنّى وتُجمع. إلاّ أنّ أهميته تبرز بوضوح اعتماداً على مراعاة العلائق بين المفردات في التركيب، وعلى ملاحظة الروابط النحويّة والدلاليّة بينها؛ لذلك يظهر دور هذا الملحظ الصرفيّ في الوظائف النحويّة التي ترتبط بوظائف نحويّة أخرى؛ كالخبر وضمير الفصل اللذين يعتمد إفرادهما وتثنيتهما وجمعهما على نوع البنية الصرفيّة للمبتدأ، وكالصفة التي يشترط فيها أن تتبع الموصوف في الإفراد وما يتبعه، إلاّ إذا كانت عاملة في سببيّه فإنها، حينئذ، تعامل معاملة الفعل «أي ينظر إلى فاعله، فإن كان الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعاً أفرد السببي كما أفرد الفعل»[3].

ولكن يبقى هذا الملحظ شرطاً صرفياً رئيساً في بعض الوظائف النحويّة، فتتحدد البنية الصرفيّة لمثل هذه الوظائف اعتماداً على هذا الشرط؛ فمن أهم الوظائف النحويّة التي تتشكّل البنية الصرفيّة فيها اعتماداً على ملحظ الإفراد التثنية والجمع:

ـ التمييز:

إذ تتحدّد بنية التمييز من حيثُ الإفراد وتابعيّه بناء على نوع العامل فيه:

* فإذا كان العامل فيه فعلاً أو ما في معنى الفعل من المشتقّات جاز فيه الإفراد؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عن شَيْءٍ منه نَفْساً فَكُلُوه هَنِيئاً مَرِيئاً﴾[4]، والجمع كما في قوله تعالى

---

(١) ابن السرّاج.. الأصول في النحو ١/٢١٤. والجملة التي تحتها خطّ وردت هكذا في الأصل.

(٢) الرضيّ.. شرح الكافية ١/٢٢٣.

(٣) الرضيّ.. شرح الكافية ١/٣٠٨.

(٤) النساء/ ٤.

أيضاً: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخسرين أعْمالاً﴾[1].

* أمّا تمييز «كم» الاستفهاميّة فإنه لا يكون إلا مفرداً، لا تجوز تثنيته أو جمعه، لأن «كم» للتكثير «والتكثير والتقليل لا يصح إلا في النكرة لا في المعرفة، لأن المعرفة تدل على شيء مختص، فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير»[2].

* وكذلك تمييز العدد لا يكون إلا مفرداً لا تصح تثنيته أو جمعه بخلاف مميّز أفعل التفضيل الذي يجوز فيه الإفراد والجمع، والفرق بينهما «أنك إذا قلت: زيدٌ أفره الناس عبداً فإنما تعني عبداً واحداً، وإذا قلت عبيداً فإنما تعني جماعة، فلولا جمع المفسّر لما عرف مرادك ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ ننبئكم بالأخسرين أعْمالاً﴾ جمع المميز للايذان بأن خسرانه إنما كان من جهات شتى لا من جهة واحدة، وأما إذا قلت عندي خمسة عشر عبداً فالعدة معلومة من العدد ولم يبق إلا بيانُ الجنس فأغنى فيه الواحد عن الجمع»[3].

ـ المضاف إذا كان «أفعل» التفضيل:

إذ تتحدد بنية أفعل التفضيل من حيث الإفراد والتثنية والجمع حسب بنية ما يضاف إليه، وحسب اتصاله بـ(ال) التعريف أو تجرّده منها:

* فإذا أضيف إلى نكرة أو جرِّد من (ال) والإضافة أُلزِمَ الإفراد والتذكير.

* وإذا دخلت عليه (ال) التعريف وجب أن يطابق ما قبله من مبتدأ أو موصوف في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث.

* أما إذا أضيف إلى معرفة فإنّ إفراده وتثنيته وجمعه معتمدٌ على المعنى المراد:

ـ فإذا قُصِدَ أنّه زائد على المضاف إليهم في الصفة التي هو وهم فيها شركاء جاز فيه أن يطابق ما قبله وألا يطابقه.

ـ وإذا لم يقْصَد به التفضيل على ما أضيف إليه وجب فيه أن يطابق ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث. وقد اجتمع المعنيان في قوله ﷺ: «ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم منّي مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطئون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إليّ وأبعدكم منّي مجالس يوم القيامة أساوئكم أخلاقاً الثرثارون المتفيهقون»[4].

---

(١) الكهف/ ١٨.

(٢) الأنباري.. أسرار العربية ٢١٧.

(٣) ابن يعيش.. شرح المفصل ٦/ ٢١، ويلاحظ، هنا، أنّ البنية لها دور في تحديد المعنى المقصود مم الكلام.

(٤) انظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ٣/ ٥.

ـ ضمير الشأن :

فهذا الضمير ملازمٌ للإفراد «فلا يثنى ولا يجمع، وإن فسر بحديثين وأحاديث»[1].

٤ ـ التذكير والتأنيث :

يشابه هذا الملحظُ الصرفيّ السابق في أن معظم الوظائف النحويّة يجوز في البنية الصرفيّة المعبرة عنها أن تذكّر وأن تؤنّث، وفي أنّ دوره يبرز في الوظائف التي يراعى فيها نوع البنية الصرفيّة لوظائف نحويّة أخرى ترتبط بها نحوياً ودلالياً ؛ كالخبر والصفة والحال. . وقد أشرنا إلى بعض هذه الوظائف في النقطة السابقة، والتكرار فضول.

ثانياً ـ الفعل :

تعدّ الوظائف التي يؤديها الفعل في التركيب قليلةً إذا ما قورنت بتلك التي تُؤدى بوساطة الاسم، إلّا أنّ ذلك لا يقلّل من أهميته وأهميّة الوظائف التي يعبّر عنها؛ فيكفي أن يكون الفعل هو العنصر الرئيس الثاني في الجملة الفعليّة في العربيّة؛ إذ يقوم الفعل بوظيفة المسند فيها، ولولا الفعل لما اكتملت بنية هذه الجملة؛ فإسناد معنى الحدث إلى فاعله في زمن معيّنٍ هو الدور الذي يؤديه الفعل في التركيب فهو يعبّر عن معانٍ نحويّة ودلاليّة مخصوصة يعجز الاسم بأصنافه أن يعبّر عنها.

ويضاف إلى ذلك أنّ الفعل هو البنية الصرفيّة التي يعبَر بها عن وظيفةٍ نحويّةٍ مهمّةٍ؛ وهي وظيفة «الشرط» التي تكون بأدوات مخصوصة «تدخل على جملتين فتربط إحداهما بالأخرى وتصيّرهما كالجملة؛ نحو قولك: إنْ تأتني آتك، والأصل تأتيني آتيك، فلما دخلت (إن) عقدت إحداهما بالأخرى، حتى لو قلت: إن تأتني، وسكت لا يكون كلاماً حتى تأتي بالجملة الأخرى»[2].

فالجملتان اللتان تدخل عليهما أدوات الشرط يشترط فيهما أن تكونا فعليّتين[3]، «وإنما وجب أن تكون الجملتان فعليّتين من قبل أن الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود ويحتمل أن يوجد وأن لا يوجد، والأسماء ثابتة موجودة لا يصح تعليق وجود غيرها على وجودها»[4].

---

(١) ابن هشام. . مغني اللبيب ٢/ ٤٩١.

(٢) ابن يعيش. . شرح المفصل ٨/ ١٥٦.

(٣) قد يكون الفعلان فيهما مضارعين أو ماضيين. أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً.

(٤) ابن يعيش. . شرح المفصل ٨/ ١٥٧. وقد خالف بعض المحدثين القدامى في ذلك فأجاز أن تكون جملة الشرط والجواب اسميتين: أنظر: عبدالسلام المسدي. ومحمد الهادي الطرابلسي. . الشرط في القرآن الكريم ٢٧ وما بعدها.

ومن الوظائف النحويّة التي يؤديها الفعل دون الاسم وظيفة الخبر في أفعال المقاربة؛ إذ لا يكون إلا بالفعل المضارع؛ لأن الغرض من الخبر في هذا الباب «إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به فإذا قلت كدت أفعل كأنك قلت مقارباً لفعله آخذاً في أسباب الوقوع فيه ولست بمنزلة من لم يتعاطه بل قربت من زمنه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلا مواقعته وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم»[1].

فهذه هي أهم الوظائف التي يؤديها الفعل في التراكيب النحويّة في اللغة العربية، أما الحروف فسنعرض للوظائف التي تؤديها في فصل لاحق إن شاء الله تعالى.

---

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ٧/١٣. وانظر: سيبويه ٣/١٥٩. والمبرد.. المقتضب ٣/٧٥، والأشموني ١/٢٥٨ـ٢٥٩.

الفصل الثاني

دور البنية الصرفية في الإعراب والنظم

المبحث الأول

دور البنية الصرفية في الإعراب

يتشكّل دور البنيّة الصرّفيّة في الإعراب في ثلاثة محاورَ:

١ ـ دور البنية الصرفيّة في القول بالإعراب التقديريّ والمحلّي والإعراب بالنيابة.

٢ ـ دور البنية الصرفيّة في تحديد الإعراب.

٣ ـ دور البنية الصرفيّة في تعدّد الإعراب.

ويجدُرُ بنا ان نوضّحَ المقصودَ بمصطلح «الإعراب» عند النحاة العرب؛ لنتمكن، بعد ذلك، من التفصيل في كل نقطة من النقاط السابقة معتمدين على أصل ثابت معروف.

ـ الإعراب في اللغة:

الإعـراب والتعريب في اللغة بمعنى واحد؛ وهو الإبانة والإيضاح؛ «يقال أعرب عن لسانه وعرّب أي أبان وأفصح.. وإنما سمّي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه»[١]..

ـ الإعرابُ في الاصطلاح:

للإعراب في اصطلاح النحاة تعريفان؛ أحدهما مبنيٌ على أنّ الإعراب أمر معنويٌّ، والآخر على أنه أمر لفظيّ:

* فعلى الأساس الأول يُحَدُّ الإعراب بأنه: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ»[٢]، وواضح أن المقصود بالمعاني، هنا، المعاني النحويّة؛ لذلك يقول ابن جنّي: «ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»[٣].

---

(١) لسان العرب.. مادة (عرب).

(٢) ابن جني.. الخصائص ١/ ٣٥ وانظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ١/ ٣٩.

(٣) ابن جني.. الخصائص ١/ ٣٥.

* وعلى الأساس الثاني يحد «الإعراب» بأنه «أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة»[1]، فالإعراب هو وسيلة العربية للتمييز بين الوظائف النحويّة، ولا يعني ذلك أنه الوسيلة الوحيدة، فلو كان الأمر كذلك لانفردت كل وظيفة بحركة إعرابية مستقلّة، ولاستبهم علينا تحديد الوظائف التي تعبّر عنها الجوامد والمبنيّات من الأسماء؛ فهناك وسائل أخرى كثيرة تُعينُ على تحديد الوظائف النحويّة في التراكيب المختلفة؛ كالبنية، والموقع، والإسناد، والدلالة[2]، ولكن «الإعراب» هو أوضح تلك الوسائل وأقواها في الدلالة على نوع الوظيفة المراد تحديدها، لذلك أولاه نحاة العربية اهتمامهم، فكان وسيلتهم الأولى التي لا يُلْتَفتُ إلى غيرها إلا إذا دعت الحاجة، وتعدّدت الاحتمالات[3].

وللإعراب في العربية أربعةُ وجوهٍ تتحقق في اللفظ ويختصّ كل واحدٍ منها بمجموعة من الوظائف النحويّة؛ وقد يختص بعضها بنوعٍ محدّد من الأبنية؛ فالرفع والنصب في الأسماء والأفعال، والجرّ في الأسماء، والجزم في الأفعال. ولكل نوعٍ علاماتٌ مخصوصةٌ، أصولٌ وفروعٌ، وهذا أمر يعود إلى طبيعة البنية المُعْرَبة، كما سنعرض له بالتفصيل في المباحث القادمة.

ويتحقق الإعراب في العربية في نوع مخصوص من الأبنية هو ما عُرِف عند النحاة بـ«المُعْرَب»؛ فالمعرَب هو «ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً بحركة أو حرف»[4].

فالبنية التي لا تلزمها حركة واحدة في آخرها، بل تتغير الحركات فيها حسب موقعها الإعرابي هي عنصر من مجموعة كبيرة تعرف بالمعربات، ويقابلها مجموعة أخرى تلزم أواخرها حركة واحدة ثابتة لا تتغير، وإن اختلفت مواقعها الإعرابية، وتعرف بالمبنيّات[5].

---

(١) ابن هشام.. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٣٩.

(٢) انظر: تمام حسان. القرائن النحوية واطّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي. اللسان العربي. الرّباط. مج١١.. ١٩٧٤م. ٢٤ - ٦٣.

(٣) يقول ابن جنّي: «فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير؛ نحو أكل يحيى كمثرى: لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت؛ وكذلك ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا» ابن جني.. الخصائص ١/٣٥.

(٤) ابن يعيش.. شرح المفصل ١/٤٩.

(٥) وكما تقابل المبنيات المعربات، يقابل البناءُ الإعراب؛ فالبناء «لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً: من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل» ابن جني.. الخصائص ١/٣٧. وانظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ٣/٨٠.

لذلك لم يكتف سيبويه، في سياق حديثه عن الحركات، بالحركات التي تظهر على المُعْرَب من الأبنية بل جاوز ذلك إلى الحركات التي تلزم أواخر المبنيات؛ فكانت عدّة الحركات عنده ثماني حركات؛ هي الضم والرفع، والفتح والنصب، والخفض والجر، والسكون والوقف[1]؛ لأنه رأى أنّ الرفع والنصب والجرّ والسكون، وهي ما يتناوب على المعرب من الأبنية، تختلف عن الضم والفتح والخفض والوقف، وهي ما تلزم أواخر المبني منها، «وصنيع سيبويه هذا يعكس نظرية حديثة تفرق بين الصفات الذاتية لأفراد الوحدة اللغوية وبين الصفات الوظيفية للوحدة ذاتها. ومثل هذا التفريق هو الذي قصده سيبويه فهو يعني بالضم والفتح والخفض والسكون ذوات الحركات، ويعني بالرفع والنصب والجر والجزم وظائف قد تتحقق بهذه الحركات، وقد تتحقق بأمور أخرى كالرفع بالواو أو بالألف أو ثبوت النون والنصب بالألف أو بالكسرة أو حذف النون، والجر بالفتحة أو بالياء، والجزم بحذف النون أو بحذف العلة»[2].

فطبيعة البنية الصرفيّة لها دور في تشكّل الإعراب، وتعدّد صوره. وهذا هو ما سنبحثه في هذا الفصل.

أولاً ـ دور البنية الصرفيّة في القول بالإعراب التقديري والمحلّي والإعراب بالنيابة:

١ ـ دور البنية الصرفيّة في القول بالإعراب التقديريّ:

قلنا إنّ الإعراب يتحقق في اللفظ في أنواعٍ مخصوصة من الأبنية تعرف بالمُعْرَبات، إلّا أنّ هذه المعربات تنقسم في ذاتها قسمين «أحدهما باختلافٍ في اللفظ بادٍ للأسماع، والآخر باختلافٍ في المحل يقدّر تقديراً من غير أن يلفظ به»[3]، فالنوع الأول يُلْفَظُ فيه بجميع حركات الإعراب، أما النوع الثاني فإن العناصر الصوتيّة التي تكوّن بنيتَهُ الصرفيّةَ تمنع الناطق بها من النطق بحركات الإعراب في آخره؛ فتقدير الإعراب على مثل هذه الأبنية يتعلق بأسباب صوتيةٍ تؤثّر في عملية النطق بها، ويمكن أن نقسّم تلك الأسباب إلى قسمين:

ـ تعذُّر النطق واستحالته؛ إذ لا يمكن للناطق بالكلمة أن ينطق بحركة الإعراب في آخرها، وإن فعل أدّى ذلك إلى تغيُّر بنية الكلمة واختلافها.

ـ تعسّر النطق واستثقاله؛ ففي مثل هذه الكلمات يستطيع الناطق أن ينطق بحركة الإعراب،

---

(١) انظر: سيبويه. الكتاب ١٣ ـ ٢٣.

(٢) عبدالرحمن أيوب. المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب. الرباط. مج ١٦. ج١، ١٩٧٨، ص١٣ ـ ٢٠.

(٣) ابن يعيش. شرح المفصل ١/ ٥٠.

ولكن ذلك يكلّفه مشقّةً جهداً فيعدل عنه. وباعتماد التقسيم السابق تُقسّم الأبنية التي تقدّر عليها حركات الإعراب إلى:

١ ـ المتعذّر: وهو نوعان:

* المقصور:

وهو ما آخره ألف لينة لازمة؛ كالعصا والمستسقى والهدى.. فهذه يتعذّر إعرابها لفظاً في الحالات الثلاث؛ الرفع والنصب والجرّ؛ لأن الألف لا تحرك بحركة؛ فهي مدّة في الحلق وتحريكه يمنعها من الاستطالة ويفضي بها إلى مخرج الحركة، فتقدّر الحركة عليها تقديراً كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللهِ﴾[1]، وفي قوله أيضاً: ﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾[2].

* الاسم المفرد المضاف لياء المتكلّم:

فإضافته لياء المتكلّم تستلزم كسر آخره؛ ليوافق الياء نطقاً «فلما أرادوا الإعراب بعد ذلك وجدوا محل الإعراب مشتغلاً بحركة لازمة، واحتمال الاسم لحركتين متخالفتين كانتا أو متماثلتين مستحيل ضرورة»[3] وذلك كما في قوله تعالى: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾[4].

٢ ـ المستثقَل: وهو نوعان، كذلك:

* المنقوص:

وهو ما كان حرف إعرابه ياء لازمة قبلها كسرة؛ نحو القاضي والمستوفي... فهذا النوع من الأبنية يقدّر الضم والكسر فيه؛ لثقل النطق بهما بعد الياء.

* جمع المذكّر السالم المضاف إلى ياء المتكلّم:

وهذا يقدّر الرفع فيه فقط؛ كما في قولنا «مسلِميّ» والأصل فيه مسلمويّ، حذفت الواو، وهي علامة الرفع فيه؛ لثقل النطق بها قبل ياء الإضافة.

٢ ـ دور البنية الصرفية في القول بالإعراب المحلّي:

يختص الإعراب المحلّي بنوعين من الأبنية «أحدهما اسمٌ مفرد مبني، والضرب الآخر اسم قد عمل فيه عامل أو جعل مع غيره بمنزلة اسم، فيقال: إن الموضع للجميع»[5]، فالفرق بين

---

(١) آل عمران/ ٧٣.

(٢) الكهف/ ٥٧.

(٣) الرضي. شرح الكافية ١/ ٣٣.

(٤) الفجر/ ٣٠.

(٥) أبو بكر بن السرّاج.. الأصول في النحو ٢/ ٦١.

الإعراب المحلّي والإعراب التقديريّ أن المانع من ظهور حركة الإعراب في الثاني صوتيٌّ: لذلك يقدّر الإعراب عليه. أما في الأول فإنّ حركة الإعراب لا تقدّر على آخره؛ لأنه حرفٌ صحيحٌ «يمكن تحريكه، فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الإعراب فيه، وإنما الكلمة جمعاء في موضع كلمة معربة»[1]، فالمقصود من قولنا، في (جاء هؤلاء مسرعين)، إن «هؤلاء» في موضع رفع «أن هذه الكلمة في موضع كلمة إذا ظهر فيها الإعراب تكون مرفوعة»[2]، فلا يتعلّق القول بالإعراب المحلّي بالعناصر الصوتية المكوّنة لبنية الكلمة؛ وإنما يعتمد هذا النوع من الإعراب على الكلمة كلها؛ فطبيعتها الجامدة ولزوم آخرها حركة واحدة لا تقبل التغيير منع حركات الإعراب من الظهور على أواخرها.

فالقول بالمحلّ لا يكون إلا إذا كانت حركة الآخر في البنية من الصفات الذاتية الثابتة فيها، فلا تؤدي أيّ معنى وظيفيّ قد تعبّر عنه البنية في التركيب، «فإن كان الاسم معرباً مفرداً، فلا يجوز أن يكون له موضعٌ، لأنّا إنما نعترف بالموضع إذا لم يظهر في اللفظ الإعرابُ، فإذا ظهر الإعراب فلا مطلوبَ»[3].

إنّ القول بالإعراب التقديريّ والمحلّي لا يعني أنّ النحاة العرب اقتصروا على[4] الإعراب قرينـةً وحيدةً لتحديد الوظائف النحويّة، وأنهم أهملوا القرائن الأخرى المعينة على ذلك؛ ففي كتبهم إشاراتٌ ذكيّةٌ تصوّر تفطنهم لقرائن أخرى كثيرة، معنويّةً كانت أو لفظيّةً، ويكفي أن نطّلع على الباب الخامس من كتاب مغني اللبيب لتدهشنا الأمثلة التي يتنقّل فيها ابن هشام بين القرائن المختلفة لتحديد إعراب بعض الكلمات في التراكيب؛ فأحياناً يعوّل على المعنى، وأحياناً يفزع إلى البنية، وأحياناً أخرى يعتمد الموقع وطبيعة الروابط بين المفردات[5]. فإذا كان تحديد الوظائف النحويّة لا يقتصـر على الإعـراب ويمكن أن يتحقق بوسائل أخرى كثيرة فلماذا قال النحويون بالإعراب التقديريّ والمحلّي مع إمكان الاستغناء عنهما بتلك الوسائل؟

* لقد كان النحاة العرب يدركون أنّ تحديد الوظائف النحويّة لتلك الأنواع التي لا تظهر عليها علامات الإعراب ممكنٌ من دون الحاجة إلى القول بالتقدير والمحلّ؛ ولو كان الأمر على غير ذلك

---

(١) ابن يعيش. . شرح المفصل ١/٥٨، والسيوطي. . الأشباه والنظائر ٤/١٨.

(٢) جلال الدين السيوطي. . الأشباه والنظائر ٤/١٨.

(٣) أبو بكر بن السرّاج. . الأصول في النحو ٢/٦١.

(٤) انظر مثلاً: إبراهيم أنيس. . من أسرار اللغة، الفصل الثالث الذي وضعه بعنوان قصة الإعراب.

(٥) انظر: ابن هشام. . مغني اللبيب ٢/٥٢٧ وما بعدها، ونهاد الموسى. . نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي.

لما وجدنا عندهم تلك الإشارات المعجبة، والأمثلة المستفيضة التي تشير إلى اعتمادهم ملاحظ أخرى متنوّعة لإعراب الكلمات في تراكيبها. فالقول بالإعراب التقديريّ والمحلّي لم يكن لتعيين الوظيفة النحويّة للبنية الصرفيّة التي لا تظهر عليها علامة الإعراب؛ وإنما كان نابعاً من اعتماد النحاة على الأصول المجرّدة في وصف الظواهر وتقعيد القواعد؛ فهم لا يكتفون بظاهر اللفظ المنطوق بل يتجاوزونه إلى البنية المجرّدة العميقة فيضعون قواعدهم على أساسها، وهذا أمر أعانهم كثيراً على «طرد مقاييسهم وتطويع الظواهر المتغايرة شكلاً بردّها إلى بنية واحدة جوّانيّة متوافقة»[1].

إنّ القولَ بالأصل يُعَدُّ أساساً رئيساً صدر عنه النحاة في تقعيد قواعدهم على جميع المستويات؛ الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة، وهو مما يحتفل به اليوم التحويليّون أيّما احتفال؛ إذ يرون أن الاكتفاء بظاهر اللفظ لا يوقفنا على طبيعة العلاقات الحقيقيّة بين مفردات التركيب، ويعجز عن وضع تصوّرٍ دقيقٍ للنظام الذي تقوم عليه اللغة، كما أنّه يوسّع دائرة القواعد الموضوعة لوصف النظام اللغوي بحيث يفضي بنا الأمر إلى قواعد فرعيّة شتى تضيع معها الأصول الرئيسة التي تقوم عليها اللغة المدروسة.

لقد وضع النحاة قواعد عامّة يقوم عليها النظام النحوي في العربية، واعتمدوا في هذه القواعد على أصول ثابتة مجرّدة، ولم يلتفتوا للطارىء من الأمثلة بل ردوه إلى أصله المفروض له أن يأتي عليه لولا أسبابٌ طارئة لا صلة لها بالقاعدة الموضوعة؛ فالأصل في الفاعل، مثلاً، أن يأتيَ مرفوعاً، والأصل في الرفع أن يكون بالضمة، فإذا قرأنا قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى﴾[2]، وجدنا أن الفاعل في الآية، وهو «الهدى» الذي لم تظهر عليه علامة الرفع طرأ عليه طارىء صوتيٌّ منع الحركة من الظهور، ولولا هذا الطارىء لظهرت العلامة، فتقدير العلامة على آخره يعني ردّ الظاهر المخالف للقاعدة إلى الأصل الموافق لها حتى تطّرد وتنقاس، ومن النصوص الدالّة على أنّ الإعراب التقديريّ لم يكن عند النحاة لتحديد الوظائف النحويّة، وإنما كان ردّاً للأصل المفروض أن تأتي عليه البنية الصرفيّة في الموقع الإعرابي المدروس ـ قولُ الأنباريّ في الاسم المنقوص: إذ يقول: «فلمَ سمّيَ منقوصاً؟ قيل: لأنه نقص الرفع والجر، تقول: «هذا قاضٍ يا فتى، ومررت بقاضٍ»، والأصل: هذا قاضيٌ، ومررت بقاضيٍ إلا أنهم استثقلوا الضمّة والكسرة على الياء فحذفوهما، فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين»[3]،

---

(١) نهاد الموسى.. نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ٦٦.

(٢) النساء/ ١١٥.

(٣) أبو البركات الأنباري.. أسرار العربية ٣٧ ـ ٣٨، ونلاحظ في النص مراعاة الترتيب في الحذف، وهذا أصل مهم من أصول النحاة في التقدير عقد له ابن جنّي باباً في خصائصه سمّاه «باب في حفظ المراتب»، وهو، أيضاً، =

وكذلك القول بالإعراب المحلّي؛ إذ يُلْتَفَتُ فيه إلى الموقع، ويُتجاوز عن البنية التي لا تسعف في تحديد نوع الوظيفة النحويّة فمحلّ الفاعل رفع، ومحلّ المفعول نصب، ومحلّ المضاف إليه جرّ، فإذا وقعت كلمة مبنيّة على الكسر موقع المبتدأ، مثلاً، كما في قوله تعالى: ﴿قالت أُولاهُمْ لأُخراهُمْ ربَّنا هَؤلاءِ أَضَلُّونا فآتِهِمْ ضِعْفاً مِنَ النَّارِ﴾[1] نَبَّهَ على أن الأصل في هذا الموقع الرفعُ، والكسر في آخر هذه الكلمة أمر ذاتيّ ثابتٌ منع علامة. الإعراب الدالّة على وظيفة المبتدأ من الظهور، وكذلك إذا جاء المبتدأ مصدراً مؤوَّلاً، كما في قوله تعالى: ﴿وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُون﴾[2]، نُبِّه على الموقع وأن الأصل في البنية التي تقع فيه أن تكون مرفوعة، إلاّ أنّ هذا أمرٌ مُتَعَذِّرٌ في مثل هذه البنية.

فالقول بالإعراب التقديريّ والمحلّي لم يكن في الأصل لتحديد الوظائف النحويّة؛ وإنما كان للتذكير بالأصول العامة التي وضعت القواعد على أساسها، والتي تُحُوِّل عنها لأسباب تتعلق بطبيعة الأبنية المعبّرة عن تلك الوظائف.

** كما أنّ القول بالإعراب التقديريّ والمحلّي كان نتيجة طبيعيّة لأصل مهمّ قامت عليه نظرية النحو العربي؛ ألا وهي نظرية العامل؛ فالإعراب، كما ذكرنا سابقاً، هو أثرٌ يجلبه العامل، فهو العلامة المحسوسة التي تصوّر طبيعة العلاقات بين المفردات في التركيب، فكأنّ تقديرَ العلامة الإعرابية حين لا تظهر في النطق هو تذكيرٌ بوجود علاقة تربط العامل بالمعمول الذي أفقدته بنيته الصرفيّة القدرة على إظهار ما يدلّ على طبيعة تلك العلاقة. ونظريّة العامل في النحو العربي نظريّة مهمّة وعمليّة[3] استطاعت أن تفسّر انتظامَ الكلمات في التراكيب، وأن تضع لذلك أصولاً ثابتة مطّردة، بل إنّ هذه النظرية تعدّ اليوم من الأسس الرئيسة التي يعتمدها التحويليّون في دراستهم اللغةَ؛ إذ «يقررون أنّ النحو ينبغي أن يربط «البنية العميقة» «ببنية السطح»، والبنية العميقة تمثّل العمليّة العقليّة أو الإدراكية في اللغة Conceptual Structures، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم

= من الأصول الحديثة التي يعتمدها التحويليون والتي أطلقوا عليه اسم: ترتيب الأحكام. انظر في ذلك: نهاد الموسى.. نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ٧٦ وما بعدها.

(١) الأعراف/ ٣٨.

(٢) البقرة/ ١٨٤.

(٣) ذلك، رغم أن بعض الباحثين العرب رفض هذه النظرية؛ انظر مثلاً: إبراهيم مصطفى.. إحياء النحو ٢٣ وما بعدها، وإبراهيم أنيس.. من أسرار اللغة، الفصل الثالث الذي وضعه بعنوان قصة الإعراب، ومحمد عيد.. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ٢٣٥ وما بعدها. عالم الكتب. القاهرة ـ ١٩٧٨م.

العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبيّ، ولكن باعتبارها علاقات للتأثّر والتأثير في التصوّرات العميقة. . والتحليل النحويّ عند التحويليين يكاد يتّجه إلى تصنيف «العناصر» النظميّة وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معيّنة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءً»[1].

٣ ـ دور البنية الصرفية في القول بالإعراب بالنيابة :

يعكس القول بالإعراب بالنيابة اعتداد النحاة بمقولة الأصل في تقعيد قواعد العربية وتأصيل أصولها العامة؛ إذ إنهم يضعون لكلّ حالة إعرابية علامة أصلية، ثم يتبعون ذلك بالعلامات الفرعية التي تفرضها طبيعة بعض الأبنية الصرفية، يقول السيوطي في هذا: «الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف، لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما. والأصل أن يكون الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، والجزم بالسكون»[2].

أما الخروج عن تلك الأصول ففي سبعة أبواب:

*** الأسماء الستّة :**

وهي: أب، أخ، حم، فو، ذو، هن، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجرّ بالياء، كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وأَخُوهُ أحبّ إلى أبينا مِنّا ونَحْنُ عُصْبَةٌ إنَّ أبَانَا لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾[3]، إلاّ أنّ ذلك مشروط بالتالي:

- أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم؛ فالمضاف إليها يعرب بحركات مقدرة.
- وأن تكون مفردة، لأنها إذا كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى أو جمع المذكر السالم.

- أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم؛ فالمضاف إليها يعرب بحركات مقدرة.
- وأن تكون مفردة، لأنها إذا كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى أو جمع المذكر السالم.

- وأن تكون مكبرة، فإن صغرت أعربت بالحركات.

*** الممنوع من الصرف:**

وهو ما لا ينوّن ولا يُجرّ بالكسرة من الأسماء، كما في قوله تعالى: ﴿أمّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ

---

(١) عبده الراجحي. . النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج ١٤٧ ـ ١٤٨. دار النهضة العربية. بيروت ـ ١٩٧٩م. وانظر في اعتماد التحويليين هذا المنهج:

Langacker, Ronald, Fundamentals Analysis. Harcout Brace Jovanovich. New York, 1972. P.108.

(٢) جلال الدين السيوطي. . همع الهوامع ١ / ٦٦. وانظر كذلك: خالد بن عبدالله الأزهري. . شرح التصريح على التوضيح ١ / ٦٠ ـ ٨٧. دار إحياء الكتب العربيّة. عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٣) يوسف/ ٨.

لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾[1]. وكما في قوله أيضاً: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً﴾[2]، فهذه لا تقبل التنوين، وتجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة واختلف لم مُنع منها ذلك «فقيل: لشبه الفعل كما منع التنوين، وقيل لئلا يتوهّم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حذفت، واجتزىء بالكسرة. وقيل لئلا يتوهم أنه مبني، لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين، فلما منع الكسر حمل جره على نصبه فجر بالفتحة كما ينصب بها»[3].

* المُثنى:

فهو يرفع بالألف؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[4]، وينصب ويجر بالياء أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعاً، كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً﴾[5]، وقد تلزمه الألف في الأحوال الثلاثة في بعض اللغات.

* جمع المذكّر السالم:

فهو يرفع بالواو؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[6]. وينصب ويجر بالياء، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾[7].

* جمع المؤنث السالم:

وهو ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾[8].

* الأفعال الخمسة:

وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة. وهذه ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[9]، وكما في قوله كذلك: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ

---

(١) الكهف/ ٧٩.
(٢) النساء/ ١٦٣.
(٣) السيوطي.. همع الهوامع ١/ ٧٦.
(٤) النحل/ ٧٦.
(٥) الكهف/ ٣٢، ٣٣.
(٦) البقرة/ ١٣٢.
(٧) التحريم/ ٩.
(٨) الحديد/ ١٢.
(٩) البقرة/ ٤٢.

والحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[1].

* المضارع المعتلّ الآخر:

وهذا يُجْزَم بحذف حرف العلّة نيابة عن السكون؛ كما في قوله تعالى ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[2]، وكما في قوله أيضاً: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾[3].

فهذه الأقسام السبعة تشكّل أنواعاً مخصوصة من الأبنية تختلف فيها علامات الإعراب وتتميّز، وقد يقال إنّ علامات الإعراب محلّها الحرف الأخير من الكلمة، والحرف الأخير من الكلمة، لا يحسب من بنية الكلمة، كما تمّت الإشارة إلى ذلك مسبقاً، فلماذا يُقام عليه الآن أصل ثابت ويُجعل للبنية دور في تحديد علامات الإعراب بناء على الحرف الأخير منها؟

إنّ القول بدور البنية الصرفيّة في تحديد العلامات الإعرابيّة اعتماداً على الحرف الأخير منها لا يتناقض مع القول بإسقاط هذا الحرف من الاعتبار عند تحديد نوع البنية ووزنها؛ إذ لكلّ قول مستوى معيّن يتحدّد، بالاعتماد عليه، إدخال هذا الحرف في الاعتبار أو إسقاطه؛ ففي المستوى الصرفيّ لا يعتدّ بالحرف الأخير لبنية الكلمة أمّا في المستوى النحويّ فإنّ الحرف الأخير من الكلمة له دور بارز ورئيس؛ فهو محلّ الإعراب الذي يعدّ ملحظاً مهمّاً من الملاحظ التي يقام عليها التحليل في هذا المستوى.

ثانياً ـ دور البنية الصرفيّة في تحديد الإعراب:

ذكرنا في المبحث السابق أن الإعراب يعدّ قرينة مهمّة من القرائن التي يستعان بها لتحديد الوظيفة النحويّة للبنية داخل التركيب، وأن هذا التحديد يتحقق بتعيين الحالة الإعرابية للبنية، والعلامة الإعرابية المعبّرة عن تلك الحالة. فالإعراب، إذن، يتشكّل في ثلاثة محاور:

ـ تحديد الوظيفة الإعرابية (حال، تمييز، نعت، عطف البيان...)

ـ تحديد الحالة الإعرابية (إعراب، بناء.. رفع، نصب، جرّ، ضم، فتح..)

ـ تحديد العلامة الإعرابية (ضمّة، فتحة، كسرة...)

وقد بيّنا أن البنية الصرفيّة لها دور في تحديد العلامة الإعرابيّة، وهو ما عبّرنا عنه بـ «دور البنية الصرفيّة في القول بالإعراب بالنيابة».

---

(1) البقرة/ ٢٤.

(2) العلق/ ١٧.

(3) عبس/ ٢٣.

وسنعرض في هذه النقطة لدور البنية الصرفية في تحديد الوظيفة النحويّة، وفي تحديد الحالة الإعرابية.

١ ـ دور البنية الصرفيّة في تحديد الوظيفة النحويّة:

يعتمد دور البنية الصرفيّة في تحديد الوظيفة النحويّة على الشروط الصرفيّة لكلّ بابٍ نحويّ؛ إذ تمثّل هذه الشروط معياراً يُلْتَفَتُ إليه في كثير من الأحيان، فعلى الرغم من تعدّد المعايير التي تُحدّد بواسطتها نوع الوظيفة النحويّة للكلمة (الإعراب، الموقع، الدلالة..) فإنّ للبنية الصرفيّة، موقعاً مميّزاً بين هذه المعايير لا يمكن أن يُغفل. بل إنها قد تكون في بعض التراكيب المعيار الوحيد الذي يعوّل عليه في إعراب الكلمة، وقد أدرك النحاة ذلك فاهتموا بالنظر في طبيعة البنية الصرفيّة المعبّرة عن الوظيفة المراد تحديدها إلى جانب المعايير الأخرى المذكورة آنفاً. ولا بأس من أن نعيد هنا مقولة ابن هشام التي تكشف عن هذا الأمر كشفاً جلياً واضحاً؛ إذ يقول في الجهة السادسة التي يدخل الاعتراض على المعرب منها «ألا يراعي (أي المعرب) الشروط المختلفة بحسب الأبواب؛ فإن العرب يشترطون في بابٍ شيئاً ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم؛ فإذا لم يتأمل المعربُ اختلطت عليه الأبواب والشرائط»[1]، فالمصدر بنية صرفية مرتبطة بوظائف نحويّة مخصوصة كالمفعول المطلق والمفعول لأجله، والمشتق مرتبط بالحال والنعت، بينما يرتبط الجامد بعطف البيان والبدل.. ولعلّ المثال الذي أورده ابن هشام على المشتبهات في بعض التراكيب التي قد تؤدي إلى تعدّد الإعراب إذا لم يتأملها المعرب كافٍ للدلالة على دور البنية في تحديد للإعراب؛ إذ يقول في مثل: «اغترف غرفةً بيده» «إن فتحتَ العين فمفعول مطلق وإن ضممتها فمفعول به، ومثلهما: حسوت حَسوة، وحُسوة»[2]، وهكذا تشكّل البنية الصرفية للكلمة ملحظاً دقيقاً يمكن الاستعانة به في تحديد وظيفتها النحويّة في التركيب، أو ترجيح وظيفة على أخرى. ولا يقتصر دور البنية الصرفية على ذلك بل قد يتجاوزه إلى تحديد إعراب كلمة سابقة لها أو لاحقة ترتبط معها بعلاقة نحويّة ما. فدور البنية الصرفيّة في تحديد الوظيفة النحويّة يتمثّل في التالي:

* تحديد الوظيفة النحويّة للبنية نفسها[3]:

ـ في المبتدأ إذا كان وصفاً يرفع ما بعده:

تنصّ قواعد العربية على أنّ المبتدأ إذا كان وصفاً منكراً معتمداً على نفيٍ أو استفهام رافعاً

---

(١) ابن هشام.. مغني اللبيب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ٢/٥٦٩ ـ ٥٧٠.

(٢) ابن هشام. مغني اللبيب ٢/٥٩٩.

(٣) سنجتزىء بأمثلة متفرقة للدلالة على ذلك.

لاسم بعده يتمم المعنى فإن الاسم المرفوع يعرب فاعلاً أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر، كما في قوله[١]:

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نوَوْا ظعنا إنْ يَظْعَنوا فعجيبٌ عيْشُ مَن قَطَنا

ويجوز في مثل هذا المثال أن يعرب الوصف خبراً مقدماً والمرفوع مبتدأً مؤخراً، إلاّ في حالتين يتحدد فيهما إعراب الوصف ومرفوعه اعتماداً على نوع البنية الصرفيّة فيهما:

* إذ يجب إعراب الوصف مبتدأً يرفع فاعلاً أو نائب فاعل إذا لم يطابق ما بعده؛ بأن يكون مفرداً والمرفوع بعده مثنى أو جمعاً، ولا يجوز في مثل هذا أن يعرب الوصف خبراً والمرفوع مبتدأً مؤخراً؛ لئلا يتخالف المبتدأ وخبره في الإفراد والتثنية والجمع، وذلك كما في قوله[٢]:

أمُنْجزٌ أنتمو وعداً وثقتُ به أم اقتفيتم جميعاً عهد عُرقوب

* ويجب إعراب الوصف خبراً مقدّماً والمرفوع بعده مبتدأً مؤخراً إذا تطابقا في التثنية أو الجمع؛ كما في قولنا: أمجتهدان الطالبان؟ أو أمجتهدون الطلاب؟[٣].

- في الجامد إذا وقع بعد اسم:

فإنّ الأجود فيه ألا يتبع الاسم قبله على أنه صفة له؛ إذ الأصل في الصفة الاشتقاق، وباعتماد هذا الأصل يرجّح سيبويه الرفع في الاسم الجامد في مثل التراكيب الآتية: مررت بسرجٍ خزٌّ صفتُه، ومررت بصحيفة طينٌ خاتمُها، ومررت برجلٍ فضّةٌ حليةُ سيفه. معلّلاً ذلك بقوله: «وإنما كان الرفع في هذا أحسن من قبل أنه ليس بصفة. لو قلت: له خاتمٌ حديدٌ، أو هذا خاتمٌ طينٌ، كان قبيحاً، إنما الكلام أن تقول: هذا خاتمُ حديدٍ وصفةُ خزٍّ، وخاتمٌ من حديدٍ وصفةٌ من خزٍّ. فكذلك هذا وما أشبهه»[٤]. ولذلك يعرّب الجامد بعد اسم الإشارة عطف بيانٍ لا صفة[٥]، ومنه أيضاً، في باب

---

(١) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد الأشموني في شرحه على الألفيّة ١/١٩٠، وأورده ابن هشام في شذور الذهب ٢٣٣، ومذكور كذلك في شرح التصريح على التوضيح ١/١٥٧. قاطن: من قطن بالمكان أي أقام به، ظعن: سار ورحل.

(٢) من شواهد الأشموني، وهو غير معروف النسبة. عرقوب: رجل يضرب به المثل في إخلاف الوعد.

(٣) يجوز إعراب المرفوع بعد الوصف في مثل هذين المثالين فاعلاً على لغة: أكلوني البراغيث.

(٤) سيبويه.، الكتاب ٢/٢٣ - ٢٤.

(٤) حتى المشتق إذا وقع بعد اسم الإشارة فإنه يعرب بياناً ولا يعرب صفة؛ لأنها «بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمرو إذا قلت مررت بزيد الطويل، لأني لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفة له يعرف بها، وكأنك أردت أن تقول مررت بالرجل، ولكنك إنما ذكرت هذا لتقرب به الشيء وتشير إليه» سيبويه ٢/٧ ونشير هنا إلى أن اسم الإشارة حدد إعراب ما بعده، وسنعود إلى هذه النقطة بالتفصيل بعد قليل.

الصفـة، أن يأتي التابع مخالفاً للمتبوع في التعريف والتنكير، كما في قولنا: «هذه مائةٌ ضربُ الأمير» إذ لا بد من رفعه على أنه مبتدأ «كأنه قيل له ما هي؟ فقال: ضرب الأمير. فإن قال: ضربُ أميرٍ حسنت الصفة؛ لأن النكرة توصف بالنكرة»[1]، واعتماداً على التطابق بين النعت والمنعوت لا يصح أن نعرب «الذي جمع»، مثلاً، في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مالاً وعَدَّدَه﴾[2]، نعتاً لما قبله؛ وإنما هو بدل أو نعت مقطوع بتقدير «أعني» أو «هو»[3].

- في التمييز والحال:

إذ يشترط فيهما أن يكونا نكرتين، لذلك «لا يكون في قولك: كم غلمانُك؟ إلاّ الرفع؛ لأنّه معرفة، ولا يكون التمييز بالمعرفة. فإذا قلت: كم غلمانُك؟ فتقديره من العدد واضح: أعشرون غلاماً غلمانك؟ فإن قلت: أعشرون غلمانك؟ فذلك معناه، لأنّ ما أظهرت دليل على ما حذفت»[4]، ومنه المنصوب في مثل قولك «هذه الدراهم وزنَ سبعةٍ، وهذا الثوب نسجَ اليمن، وهذا الدرهم ضربَ الأمير، نصبت ذلك كله، وليس نصبه على الحال. لو كان كذلك لامتنع قولك: نسج اليمن، ضرب الأمير؛ لأن المعرفة لا تكون حالاً، ولكنها مصادر على قولك: ضرب ضرباً، ونسج نسجاً»[5].

- في عطف البيان:

فهو يشابه النعت في اشتراط التطابق بينه وبين متبوعه في التعريف والتنكير، لذلك خطّأ ابنُ هشام الزمخشري حين أعرب «أن تقوموا» في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِواحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لله مَثْنَى وفُرَادَى﴾[6]، و«مقام إبراهيم» في قوله تعالى: ﴿فيهِ آياتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾[7]، عطفي بيانٍ، والصحيح أنهما بدل؛ إذ لا يشترط في البدل التطابق مع المتبوع[8]، كذلك لا يكون العطف مضمراً ولا تابعاً لمضمر؛ «لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق»[9] وباعتماد هذا الشرط

(١) سيبويه. . الكتاب/ ٢ ١٢٠ - ١٢١، وانظر أيضاً: المبرّد. . المقتضب ٤/٣٠٣ - ٣٠٥.

(٢) الهُمَزة/ ١ ٢.

(٣) انظر: ابن هشام. . مغني اللبيب. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ٢/٥٧٤.

(٤) المبرد. . المقتضب ٣/٥٦. وفي النصّ إشارة إلى دور البنية الصرفية في التقدير، وهذا أمر سنعرض له في المبحث القادم إن شاء الله تعالى.

(٥) المبرّد. . المقتضب ٤/٣٠٣ - ٣٠٥.

(٦) سبأ/ ٤٦.

(٧) آل عمران/ ٩٧.

(٨) انظر: ابن هشام. . مغني اللبيب ٢/٥٥٤ - ٥٥٦.

(٩) السابق: ٢/٤٥٥. ونشير هنا إلى أنّ التشابه في الوظائف النحويّة قد يؤدي إلى التشابه في الشروط الصرفيّة. وهذا الشرط لا يقول به الكسائي؛ إذ يجيز أن ينعت الضمير بنعت للمدح أو الذم أو الترحم وعلى هذا القول لا

الصرفي السابق لا يصح أن نعرب «أن اعبدوا الله» في قوله تعالى: ﴿ما قُلْتُ لَهم إلاَّ مَا أمَرْتَني بِهِ أنْ اعْبُدوا الله ربِّي وربَّكُم﴾[1]، عطف بيانٍ؛ وإنما هو بدل إذ يجوز في البدل أن يكون تابعاً لمضمر[2].

*** تحديد الوظيفة النحويّة لبنية لاحقة:**

إنّ ارتباط الكلمات في التراكيب المختلفة بعلاقات نحويّة ودلاليّة يعطي لكلّ واحدةٍ منها دوراً ملحوظاً في تحديد إعراب ما ترتبط به من المفردات المختلفة؛ فكما يشترط في الكلمة شروطاً صرفيّة محدّدة يشترط فيما ترتبط به شروطاً أخرى، وصحّة التركيب قائمة على تحقيق هذه الشروط جميعاً؛ فإن كان الحال نكرة فصاحبها معرفة، وإن كان لتمييز المفرد شروط صرفية مخصوصة كالتنكير والجمود فإن للمميّز أيضاً شروطاً صرفية يجب أن تراعى؛ إذ لا بدّ أن يكون اسماً تاماً «ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة، لأن المضاف لا يضاف ثانية»[3]، ولكي نوضّح كيف يكون للبنية الصرفية دورٌ في تحديد الوظيفة النحوّية لبنية لاحقة ترتبط معها بعلاقة نحويّة نسوق الأمثلة التالية:

- في ضمير الفصل:

هو ضمير يؤتى به بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر؛ ليفيد أنّ ما بعده خبرٌ لا تابع، كما أنّه يفيد التوكيد والاختصاص، ويشترط فيه أن يكون بصيغة المرفوع، وأن يطابق ما قبله، ويشترط فيما قبله أن يكون معرفةً، ويشترط فيما بعده، أيضاً، أن يكون معرفةً أو كالمعرفة[4]. وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إنْ تَرَنِي أنا أقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً﴾[5] و﴿إنَّكَ أنْتَ عَلاَّمُ الغُيُوبِ﴾[6]، وباعتماد الشروط الصرفيّة السابقة في ضمير الفصل وما قبله وما بعده لا يصح لنا أن نعرب الضمير في مثل قولنا: «ما أظن أحداً هو خير منك»، و«ما أجعل رجلاً هو أكرم منك» ضمير فصل؛ لأنّ ما قبله نكرة، فالضمير في مثل هذه التراكيب يعرب مبتدأ. فمجيء الاسم قبله نكرة حدّد إعرابه ومنع أن يكون فصلاً[7].

= يمتنع أن يأتي العطف تابعاً لمضمر.

(١) المائدة/ ١١٧.

(٢) انظر: ابن هشام. . مغني اللبيب ٢/ ٥٥٤.

(٣) رضيّ الدين. . شرح الكافية ١/ ٢١٨.

(٤) انظر: ابن هشام. . مغني اللبيب ٢/ ٤٩٦.

(٥) المائدة/ ١٠٩.

(٦) الكهف/ ٣٩.

(٧) انظر: سيبويه ٢/ ٣٩٥ - ٣٩٦. وابن يعيش. . شرح المفصل ٣/ ١١٢.

- في معمول اسم الفاعل واسم المفعول:

معلومٌ أنّ اسم الفاعل والمفعول يعملان عمل فعلهما؛ فيرفعان فاعلاً أو نائب فاعل، وينصبان مفعولاً[1]، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[2] وقوله: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾[3]، إلّا أنّ حكم معمولهما يختلف باختلاف بنيتهما؛ إن كانا مجرّدين من «ال» أو مقترنين بها، ولنأخذ اسم الفاعل مثالاً على ذلك:

- إن كان مجرّداً من «ال» جاز في معموله النصب على المفعولية والجرّ بالإضافة؛ كما في قوله تعالى: ﴿إن الله بَالِغ أَمْرِه﴾[4]، وقوله أيضاً: ﴿هل هُنّ كاشِفَات ضُرِّه﴾[5]، إذ قرىء بالتنوين والنصب، وبغير التنوين والجر[6].

- إن كان مقترناً بـ«ال» لم يجز في معموله إلّا النصب على المفعوليّة، نحو قولنا «القارىءُ الكتاب، الآخذُ العلمَ؛ «لأن الألف واللام بمنزلة التنوين في معنى الإضافة، وأنت إذا نوّنت شيئاً من هذا نصبت ما بعده»[7] ويسري هذا الحكم على المثنى والمجموع منه أيضاً؛ وذلك كما في قولـه تعالى: ﴿والمُقِيمين الصَّلاةَ والمؤتُون الزَّكَاة﴾[8]، وإذا كُفّت النون عنهما جُرَّ المعمول، مضافاً إليه، وقد ينصب على قلّة. فاقتران اسم الفاعل بـ«ال» الموصولة حدّد إعراب معموله وقصره على النصب على المفعوليّة، ومنع أن يجرّ بالإضافة[9].

- في الحال والصفة:

تختلف الحال عن الصفة في أنّ صاحبها لا بدّ أن يكون معرفة[10]، أمّا متبوع الصفة فلا يشترط فيه ذلك، ولكن يشترط في الصفة أن تطابق موصوفها تعريفاً وتنكيراً، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، لذلك لا يكون ما بعد «الشمس» في قولنا: «ظهرت الشمسُ مشرقةً إلا حالاً» لأن المتبوع معرفة والتابع نكرة، وفي هذا يقول سيبويه «واعلم أن كل شيء كان للنكرة صفة فهو للمعرفة خبر، وذلك

(١) هنا فوارق بين هذه المشتقات في العمل؛ فلكل نوع منها شروط خاصة به، وليس هذا مكان التفصيل في ذلك.

(٢) البقرة/ ٣٠.

(٣) هود/ ١٠٣.

(٤) الطلاق/ ٣.

(٥) الزمر/ ٣٨.

(٦) انظر: محمد عبدالخالق عضيمة.. دراسات لأسلوب القرآن الكريم.. الجزء الثالث من القسم الثاني ٥٦٧. دار الحديث. القاهرة. ونلاحظ هنا أن البنية الصرفية لها دور في تعدد الإعراب لا تحديده. وهذا أمر سنفصل فيه القول في المبحث القادم إن شاء الله تعالى.

(٧) أبو بكر من السرّاج.. الأصول في النحو ١/ ١٢٩.

(٨) النساء/ ١٦٢.

(٩) انظر: سيبويه.. الكتاب ١/ ٢٠١ - ٢٠٢.

(١٠) إلا في حالات محدودة؛ كأن تتقدم الحال على صاحبها أو أن يخصص إما بوصف أو إضافة..

قولك: مررت بأخويك قائمين، فالقائمان هنا نصب على حدّ الصفة في النكرة»[1]، وتظهر قيمة هذا الفرق بين الحال والصفة في إعراب الجمل وأشباه الجمل؛ إذ لا يكون ما بعد المعرفة إلاّ حالاً؛ كما في قولنا «خل زيداً يمزح ـ أي مازحاً؛ لأنه لا يصلح أن يكون وصفاً لما قبله لكونه معرفة والفعل نكرة ومثله قوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ في خَوْضِهِم يَلعَبون﴾ فهو حال من المفعول في ذرهم»[2].

ـ في «إلاّ» إذا وقعت صفة:

تُحمَل «إلا» على «غير» في مجيئها صفة لما قبلها، ويشترط لذلك أن يكون الموصوف بها جمعاً منكوراً غير محصور، كما في قوله تعالى: ﴿لوْ كَانَ فِيهِما آلِهَة إلاّ الله لَفَسَدَتا﴾[3] «وإنما اشترط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها استثناء؛ وذلك لأنه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظاً كان أو تقديراً، فلا تقول في الصفة جاءني رجل إلا زيد، ولا يجوز تقدير الموصوف قبل إلا وصفاً كما جاز في غير، وذلك ليكون أظهر في كونها صفة، وشرط كون الجمع منكراً، لأنه إذا كان معرفاً نحو جاءني الرجال أو القوم إلا زيداً احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء . .»[4].

* تحديد الوظيفة النحويّة لبنية سابقة:

وهذا التحديد معتمدٌ على الروابط بين الكلمات في التراكيب، وعلى طبيعة العلاقات بينها، وعلى نوع الأبنية المرتبطة بها، وأوضح ما يكون ذلك في إعراب أسماء الشرط والاستفهام؛ إذ يعتمد إعرابها على نوع البنية المرتبطة بها؛ سابقةً كانت أو لاحقةً، ونورد، هنا نصّاً لابن هشام يحدد فيه إعراب أسماء الشرط والاستفهام معتمداً في ذلك على نوع البنية الصرفية الواقعة بعدها؛ إذ يقول:

« . . . وإلا فإن وقع بعدها اسمٌ نكرةٌ؛ نحو «منْ أبٌ لك» فهي مبتدأ، أو اسم معرفة؛ نحو «من زيد» فهي خبر أو مبتدأ . . ، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط، وإلا فإن وقع بعدها فعلٌ قاصر فهي مبتدأة؛ نحو «من قام» ونحو «من يقم أقم معه» . . وإن وقع بعدها فعل متعدّ فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به؛ نحو (فأيّ آيات الله تُنكرون) ونحو (أياماً تَدْعو) . . ، وإن كان واقعاً

---

(١) سيبويه . . الكتاب ٢/ ٨ ـ ٩.

(٢) ابن يعيش . . شرح المفصل ٧/ ٥١.

(٣) الأنبياء/ ٣٢ . وإعراب «إلا» في هذه الآية صفة مفعول فيه على المعنى؛ انظر في إعراب هذه الآية ابن هشام . مغني اللبيب ٢/ ٥٣٧.

(٤) رضي الدين . . شرح الكافية ١/ ٢٤٥، وانظر في وقوع «إلا» صفة: سيبويه ٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٥.

على ضميرها؛ نحو «من رأيته» أو متعلقها؛ نحو «من رأيت أخاه» فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف بعدها يفسره المذكور»[1].

ويتّخذ سيبويه منهج الاستبدال بين الأبنية وسيلةً لتحديد الوظائف النحويّة لبعض الكلمات معتمداً في ذلك على طبيعة الأبنية الصرفيّة التي ترتبط بها في التركيب؛ إذ يبيّن أنه لولا وجود أنواع مخصوصة من الأبنية الصرفيّة في التركيب وارتباطها بالكلمة المراد إعرابها لاختلف الإعراب وتغيّرت الوظيفة؛ من ذلك، مثلاً، قوله: «ومما لا يكون إلّا رفعاً قولك: أأخواك اللذان رأيتَ؛ لأن رأيت صلة للذين وبه يتم اسماً، فكأنك قلت: أأخواك صاحبانا»[2] فطبيعة الاسم الموصول التي تستلزم وجود صلة بعدها تتم بها منعت الفعل أن يتعدى إلى الاسم فارتفع الاسم بالابتداء. ومن ذلك أيضاً قوله: «وتقول: أذكر أنْ تلدَ ناقتُك أحَبُّ إليك أم أنثى، كأنه قال: أذكَرٌ نتاجُها أحَبُّ إليك أم أنثى. فأن تلد اسم، وتلد يتم الاسم كما يتم الذي بالفعل، فلا عمل له هنا كما ليس يكون لصلة الذي عمل. وتقول: أزيدٌ أنْ يضربَه عمروٌ أمْثَلُ أم بشْرٌ، كأنه قال: أزيدٌ ضَرْبُ عمرو إيّاه أمْثَلُ أم بشْرٌ. فالمصدر مبتدأ وأمثل مبني عليه ولم ينزل منزلة يفعل»[3] فوجود الفعل في صلة «أنْ» منعه أن ينصب الاسم، فلم يبق في الاسم قبلها إلا أن يرفع على الابتداء[4].

فهذه أمثلة متفرّقة حاولنا أن نستعين بها لنبيّن أن للبنية الصرفيّة موقعاً ملحوظاً يُلتفت إليه، ودوراً واضحاً يعوّل عليه في تحديد الوظائف النحويّة للكلمات، إضافة إلى القرائن والمعايير الأخرى. ونذكّر، هنا، أنّ هذا الملحظ مقترنٌ بالمستوى النحوي الخالص، والمعاني الوظيفية المجرّدة، وأنه، في بعض الأحيان يتخلف عن أداء دوره في تحديد الوظيفة النحويّة للكلمة، كما سنشير إليه في النقطة التالية، وفي مثل هذه الحالات التي يتراجع فيها ملحظ البنية الصرفيّة عن أداء دوره في تحديد إعراب الكلمة يتّجه المعربون إلى غيره من الملاحظ كالدلالة والموقع وغيرهما.

٢ ـ دور البنية الصرفيّة في تحديد الحالة الإعرابية:

يظهر دور البنية الصرفيّة في تحديد الحالة الإعرابية للكلمة في بابين من أبواب النحو في العربية؛ وهما:

---

(١) ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧.

(٢) سيبويه.. الكتاب ١/ ١٢٨.

(٣) سيبويه.. الكتاب ١/ ١٣٠ ـ ١٣١.

(٤) يلاحظ هنا أن للموقع دوراً كذلك في تحديد إعراب الكلمة ذكر، أو زيد؛ إذ لو وقع الاسم في صلة أن لنصب بالفعل.

* **المنادى:**

يقدّر المنادى عند النحاة العرب بأنّه مفعول به، فإذا قلت: يا محمدُ، أو يا خالقَ الكون.. فهـو في التقـدير عنـدهم: أدعـو محمداً، وأدعو خالق الكون.. لذلك يحسب هذا الباب من المنصوبات ويذكر عادة معها. إلا أنّ إعراب المنادى لا يطّرد اطّراداً واحداً بل يختلف حسب نوع البنية الصرفيّة الواقعة في هذا الموقع:

ـ إذ لو كان المنادى مفرداً معرفةً بُني على ما يرفع به لو كان معرباً «وسواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء نحو يا زيدُ، أو عارضاً فيه بسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة؛ نحو يا رجـل أقبل، تريد رجلاً معيناً»[1]، فالمعرفة كما في قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ﴾[2] والنكرة المقصودة كما في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي﴾[3].

ـ أمّا إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة، أو مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف «وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه»[4] فإنه يجب في هذه الأحوال أن ينصب، فالنكرة غير المقصودة كما في قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي[5]:

أيا راكباً إمّا عرضت فبلغنْ ... نَداماي من نَجْران ألاّ تلاقيا

والمضاف كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾[6]، والشبيه بالمضاف كما في قوله تعالى أيضاً: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾[7].

وإعراب صفة المنادى محكومٌ بالبنية، كذلك، بنية المنادى وبنية الصفة؛ إذ لو كان مفرداً

(١) الأشموني.. شرح الأشموني على الألفية ٣/١٣٧ ـ ١٣٨، والمقصود بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

(٢) هود/ ٤٨.

(٣) هود/ ٤٤. وانـظر في تعليل النحـاة بنـاء هذا النـوع من المنادى: سيبويه.. الكتاب ٢/١٨٢، والمبرّد.. المقتضب ٤/٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٤) الأشموني.. شرح الأشموني على الألفية ٣/١٣٩ ـ ١٤٠.

(٥) البيت من شواهـد سيبويه ١/٣١٢، والأشموني ٣/١٤٠، وابن هشام في شذور الذهب ١٤٥، وفي شرح التصريح على التوضيح ٢/١٦٧. وعرضت: أتيت العروض وهي مكة والمدينة، ونداماي: جمع ندمان.

(٦) آل عمران/ ٦٤.

(٧) يس/ ٣٠، وفي الآية توجيهات إعرابية أخرى، حسب القراءة، انظر في إعرابها: محمد عبدالخالق عضيمة.. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الجزء الثالث، القسم الأول ٦٢٩.

وكانت هي كذلك جاز فيها البناء والنصب؛ باعتماد لفظ المنادى في الحالة الأولى وموضعه في الحالة الثانية. أما إذا كان المنادى مضافاً فلا يجوز في صفته إلا النصب، سواء كانت مفردة أو مضافة؛ «لأنك إن حملته على اللفظ فهو نصب والوضع موضع نصب»[1]. وإذ جاءت الصفة مضافة لم يكن إلا النصب كذلك؛ لأنك «إذا نعتّ شيئاً بشيء فهو بمنزلته لو كان في موضعه فقولك: مررت بزيد الظريف كقولك: مررت بالظريف، وكذلك مررت بعمرو العاقل. فأنت إذا قلت يا زيد الظريف ـ فتقديره: يا ظريف على ما حددت لك. وقولك: يا زيد ذا الجمة، بمنزلة: يا ذا الجمة. فلذلك لم يكن المضاف ـ إذا كان نعتاً ـ إلا نصباً»[2].

* **اسم «لا» النافية للجنس:**

يشابه «اسم لا النافية للجنس» المنادى في أنّ المفرد منه مبنيٌّ، إلا أنّه يبنى على ما ينصب به، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ﴾[3]، والمضاف والشبيه بالمضاف معرَبٌ منصوب، . فهذان بابان في النحو كان للبنية الصرفيّة فيها دور في تحديد الحالة الإعرابية لها من حيث البناء، والإعراب، وقد ذكر النحاة في مصنّفاتهم أسباب هذا التراوح بين البناء والإعراب.

ثالثاً ـ دور البنية الصرفيّة في تعدّد الإعراب:

يتحقق تعدّد الإعراب في تركيب ما إذا وُجدت فيه بنية صرفيّة تصلح أن تعبّر عن عدة وظائف نحويّة دون أن يؤدي ذلك إلى اختلال في معنى التركيب[4]؛ فتعدّد الإعراب ما هو إلا تعدّد الوظائف النحويّة التي يمكن للبنية الصرفيّة أن تعبّر عنها، وهذا أمر يؤدي إلى وجود مجموعة مختلفة من البنى التركيبية الكامنة للجملة الواحدة، وفي مثل هذه الحالات يتراجع ملحظ البنية الصرفيّة عن أداء دوره في تحديد الوظيفة النحويّة للكلمة ويبرز دور الدلالة والمعنى العام لسياق الكلام والأبعاد الخارجية له. . وغير ذلك من الملاحظ التي يعوّل عليها في إعراب الكلمة، وفي ترجيح أحد المعاني الوظيفيّة على غيره؛ كترجيح الحال على المفعول المطلق في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ

---

(١) أبو بكر بن السرّاج. . الأصول في النحو ١/ ٣٤٣، ويلاحظ، هنا اعتبار الموقع إضافة إلى البنية.

(٢) المبرّد. . المقتضب ٤/ ٢٠٧ ـ ٢٠٩، وهنا أيضاً اعتُبر الموضع إضافة للبنية.

(٣) يونس/ ١٠٧.

(٤) للتعدد الإعرابي أسباب أخرى تتجاوز العلاقات التركيبيّة الصرفيّة المجردة: كتنوّع اللهجات واختلاف منهاج التحليل، أحياناً، عند نحاة العربية، انظر في ذلك: نهاد الموسى. . أضواء على مسألة التعدد في العربية. مجلة أفكار، ع(٢٨)، ١٩٧٥م. ٣٩ ـ ٥٥.

اسْتَوَى إلى السَّمَاء وهِيَ دُخَان فَقَالَ لَهَا ولِلأرض ائتِيَا طَوْعاً أوْ كَرْهاً قَالَتَا أتَيْنا طائِعين﴾[1] لمجيء الحال في موضع المصدر السابق ذكره[2]، فالترجيح، هنا اعتمد على سياق الكلام في الآية، وعلى وجود بنية صرفيّة تعبّر تعبيراً صريحاً عن وظيفة الحال «طائعيّن» وترتبط بالبنية المراد تحديد إعرابها ارتباطاً دلالياً.

ويعدّ النظر في الأبعاد الدلاليّة للجملة التي تحتمل فيها كلمة ما عدة معانٍ نحويّة من المحاور الرئيسة التي قامت عليها النظريّة التحويلية في دراسة اللغة؛ إذ يعوّل التحويليون على المعاني الكامنة في الجملة ويرون أن الاقتصار على التحليل الوظيفي النحوي الصرف عاجزٌ عن معالجة هذا النوع من الجمل[3]، وهذا أمرٌ صدر عنه النحاة صدوراً طبيعياً فرجّحوا إعراب كثير من الأبنية في تراكيب مختلفة اعتماداً على السياق العام والعلاقات الدلالية بين مفردات التركيب، عندما وجدوا أنّ ذلك غير ممكن على المستوى النحويّ الخالص، وقد صرّح ابن هشام بهذه المسألة تصريحاً مباشراً لا لبس فيه، بل إنه وضعها في شكل قاعدة عامة يجب أن تُتّبع؛ فقد جعل الجهة التاسعة من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها: «ألا يتأمّل عند وجود المشتبهات»، وما هذه المشتبهات إلا أبنية صرفيّة متوحّدة لأبواب نحويّة مختلفة، وما التأمل الذي ينبّه عليه ابن هشام إلاّ الملاحظ النحويّة والدلالية والسياقية والمقاميّة المختلفة التي يجب أن تُراعى في مثل هذه التراكيب، والتي تعطي لكلّ تركيب عميق للبنية السطحية للجملة معناه الخاص وأبعاده الدلاليّة المميّزة، ويكفينا هذا المثال نستدل به على إدراك ابن هشام هذه المسألة إدراكاً شاملاً دقيقاً، إذ يقول: «قد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجح كلاًّ منهما؛ فينظر في أولاها كقوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنا وبَيْنَكَ مَوْعِداً﴾ فإن الموعد محتمل للمصدر ويشهد له (لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ ولا أنْتَ) وللزمان ويشهد له (قالَ مَوْعِدُكُم يَوْمُ الزِّينة) وللمكان ويشهد له (مكاناً سُوى) وإذا أعرب (مكاناً) بدلاً منه لا ظرفاً لتخلفه تعين ذلك»[4].

وقد يرتبط التعدد في الإعراب بظاهرة التقدير في النحو العربي؛ إذ كثيراً ما يكون أحد الوجوه المقرّرة في إعراب الكلمة ذات الأبعاد الوظيفيّة المتعدّدة قائماً على القول بحذف بعض عناصر التركيب؛ من ذلك مثلاً قولهم في إعراب المصدرين: خوفاً، وطمعاً في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذي

---

(1) فصّلت/ 11.

(2) انظر: ابن هشام.. مغني اللبيب 2/561.

(3) انظر في ذلك: جون سبول: تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، ع8 - 9، 126 وما بعدها.. ونهاد الموسى.. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث 72 وما بعدها.

(4) ابن هشام.. مغني اللبيب 2/595.

﴿يُرِيكُم البَرْقَ خَوفاً وطَمَعاً ويُنْشِيء السَّحَاب الثِّقَال﴾[1] أنهما مما يحتمل المصدريّة على تقدير: فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، أو الحالية بمعنى خائفين وطامعين، أو المفعول لأجله بمعنى لأجل الخوف والطمع[2].

وينتج تعدّد المعنى الوظيفيّ للبنية الصرفيّة الواحدة في التركيب عن عدّة أمور؛ أهمّها:

* **الاشتراك في الشروط الصرفيّة بين الأبواب النحويّة:**

إذ قد تشترك بعض الأبواب النحويّة في الشروط الصرفيّة الموضوعة لها، ويصاحب هذا الاشتراك، عادةً، تطابقٌ في الحالة الإعرابية؛ كالنصب فيها جميعاً أو الجر أو الرفع، فينتج عن ذلك ارتداد البنية الصرفيّة المشتركة بين تلك الأبواب إلى عدّة معانٍ نحويّة، كلها صحيحة، مما يؤدي إلى تعدّد الأوجه الإعرابية للبنية المذكورة، ولولا ارتباط الشروط الصرفيّة لمثل هذه الأبواب بشروط دلاليّة وموقعيّة مخصوصة لما أمكن ترجيح وجه إعرابيّ على آخر. وهذا قد يحدث أحياناً فتتساوى جميع الأوجه الإعرابيّة دون وجود مرجّح يرجح أحد الأوجه على غيره. وسأحاول أن أعرض لبعض الأبواب النحويّة التي تشترك في الشروط الصرفيّة والحالة الإعرابية، وأضرب لكل واحد منها مثالاً أو مثالين لنرى كيف يؤدي مثل هذا الاشتراك إلى القول بتعدّد الإعراب، وتجدر الإشارة، هنا، إلى أنّ الاشتراك في الشروط الصرفيّة لا يقتصر على مثل هذه الأبواب، أي التي يكون الملحظ الصرفيّ فيها واضحاً ومحدّداً؛ إذ قد يحدث الاشتراك بين بابٍ نحويّ يتسع المجال الصرفيّ فيه ليشمل أبنية صرفيّة كثيرة وآخر يشترط فيه شرطٌ صرفيٌّ يمثل أحد الأبنية التي يشملها الباب الأول؛ كالاشتراك الحادث أحياناً بين المفعول المطلق والمفعول به، وسيتضّح كل هذا من خلال الأمثلة:

* **المفعول المطلق والمفعول لأجله:**

يشترك المفعول المطلق والمفعول لأجله في أنّهما مصدران منصوبان، إلاّ أن الثاني يتميّز عن الأول في كونه بلفظٍ مخالفٍ لفعله، أما المفعول المطلق فيشترط فيه أن يكون مطابقاً لفعله في اللفظ، إلا أنه قد ينوب عن المصدر فيه ما يؤدي وظيفته النحويّة ويكون مخالفاً للفظ فعله، وفي مثل هذه الأبنية يحصل الاشتراك بين المفعول المطلق والمفعول لأجله؛ وقد يحدث الاشتراك،

---

(١) الرعد/ ١٢.

(٢) انظر: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/ ٥٦١. وانظر في مثل هذا الإعراب: محمد عبدالخالق عضيمة.. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث من الجزء الثاني، ص٦٥١ وسنشير إلى هذا الأمر في أثناء عرض الأمثلة والاستشهاد بها.

أيضاً، على تقدير عامل محذوف يكون بلفظ المصدر المذكور؛ وذلك كما في قوله تعالى:

ـ ﴿والأرْضَ مَدَدْنَاهَا وأَلْقَيْنا فِيها رَوَاسِيَ وأَنْبَتْنَا فِيها مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ . تَبْصِرَةً وذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾ إذ يجوز في «تبصرة وذكرى» أن يكونا مصدرين أو مفعولاً لأجله[1].

ـ ﴿فَلا تَعْلَمُ نَفْسٌ ما أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزاءً بِما كَانُوا يَعْمَلُون﴾

إذ يعرب «جزاء» مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره: جوزوا، أو مفعولاً لأجله للفعل «أخفي»[2].

* البدل وعطف البيان:

يتميّز البدل عن عطف البيان في بعض الوجوه الصرفيّة[3]، إلاّ أنهما يشتركان في الجمود والتعريف وذلك كما في قوله تعالى:

ـ ﴿آمَنَّا بِرَبِّ العالَمِين . رَبِّ موسى وهَارُون﴾ إذ يحتمل في «ربّ موسى» البدل وعطف البيان[4].

ـ ﴿إنَّكَ بِالوَادِي المُقَدَّسِ طُوى﴾.

إذ لمّا كان «طوى» علماً احتمل البدليّة وعطف البيان؛ لأنهما يشتركان في جواز مجيئهما علماً[5].

* الصفة والبدل:

الأصل في الصفة الاشتقاق ومطابقة الموصوف، أما البدل فلا يشترط فيه ذلك؛ إذ قد يأتي مشتقاً وقد يأتي جامداً، وإن كان الأكثر فيه أن يأتي جامداً، وقد يطابق متبوعه وقد لا يطابقه. فلما اتّسعت دائرة الشروط الصرفيّة فيه أمكن أن يلتقي بالصفة في شروطها، فأدّى ذلك إلى تردد الإعراب بينهما في بعض التراكيب؛ كما في قوله تعالى:

ـ ﴿اللهُ لا إلهَ إلاّ هُوَ الحَيُّ القَيُّوم﴾

---

(١) انظر: أبو حيّان. . البحر المحيط ٨/ ١٢١، مكتبة ومطابع النصر الحديثة. الرياض ـ السعودية، والجمل. . الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيّة ٤/ ١٨٩. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، العكبري. . إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ٢/ ٢٤١. تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض. مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. مصر. ط٢. والآية من سورة: ق/ ٧ ـ ٨.

(٢) انظر: الجمل ٣/ ٤١٧، والعكبري ٢/ ١٩٠. والآية من سورة: السجدة/ ١٧.

(٣) ذكرنا بعضها في المبحث السابق.

(٤) انظر: ابن هشام. . مغني اللبيب ٢/ ٥٦٨. والآية من سورة الأعراف/ ١٢٢.

(٥) انظر: أبو حيّان ٦/ ٢٣١. والآية من سورة: طه/ ١٢.

إذ يعرب «الحي» صفة للمبتدأ «الله» أو بدل من «هو»[1].

* **المفعول المطلق والمفعول به:**

يمثّل المفعول به باباً نحوياً يتّسع الشرط الصرفيّ فيه ليشمل كل الأبنية الصرفيّة المندرجة تحت الاسم، لذلك يحدث الاشتراك بينه وبين المفعول المطلق في الشرط الصرفي للأخير منهما؛ ويؤكد هذا التلاقي أنّ كلاً منهما منصوب، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى:

- ﴿ولاَ أخافُ ما تُشْركون بِهِ إلاَّ أنْ يَشاءَ ربِّي شَيْئاً﴾

إذ يحتمل أن يكون «شيئاً» مصدراً بمعنى مشيئة، أو مفعولاً به[2].

* **الاستثناءات على الحدّ:**

ذكرت في الفصل السابق أنّ النحاة كانوا يذكرون الشرط الصرفيّ للباب النحوي في الحدّ الموضوع لتعريفه؛ وأنهم كانوا، بعد ذلك، يذكرون الاستثناءات على ذلك الحدّ؛ فالشرط الصرفيّ الموضوع في الحدّ يمثّل أصلاً عاماً قد يُلتزم به وقد يُخرَج عليه في استثناءات مختلفة؛ فالأصل في الحال، مثلاً، أن تكون نكرة مشتقة، إلاّ أنّ هذا الأصل قد يُتجاوز عنه فتأتي الحال معرفة، أحياناً، وجامدة أحياناً أخرى، فيحدث الاشتراك، حينئذٍ، بينها وبين باب نحوي آخر يمثّل الاستثناء الصرفي فيها أصلاً صرفياً فيه؛ كالتمييز، مثلاً، الذي يمثل الجمود فيه أصلاً صرفياً عاماً.

ولهذه الاستثناءات دور كبير في القول بالإعراب التعدّدي؛ فإن كان الشرط الصرفيّ النحويّ يضيّق دائرة الإعراب ويحددها فإن الاستثناءات الصرفيّة فيه توسّع تلك الدائرة وتفتحها على احتمالات عدّة؛ إذ تمثل نقاط التقاء بينه وبين أبواب نحويّة أخرى. ومن أهم الأبواب النحويّة التي تتحقق فيها هذه الظاهرة:

* **الحال والتمييز:**

إذ الأصل في الحال الاشتقاق، وفي التمييز الجمود، كما أشرت إلى ذلك، ولكنهما قد يتعاكسان فتأتي الحال جامدة، ويأتي التمييز مشتقاً، فيؤدي ذلك إلى جواز إعراب الكلمة حالاً أو تمييزاً، ولكن إذا صلح دخول «من» عليها كان ذلك مرجحاً للتمييز على الحال؛ كما في قوله تعالى:

---

(١) انظر: أبو حيّان ٢/٢٧٧. وللكلمة إعراب آخر، وكله معتمد على نوع البنية وموقعها وطبيعة العلائق التي تربطها بسائر الكلمات في الآية. والآية من سورة: البقرة/ ٢٥٥.

(٢) انظر: أبو حيّان ٤/١٧٠. والعكبري ١/٢٥٠. والآية من سورة: الأنعام/ ٨٠.

ـ ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِياً وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيراً﴾

إذ قيل في إعراب «ولياً» و«نصيراً» إنهما حالان، وقيل: تمييز، وهو أرجح؛ لصلاحيّة دخول (من) عليهما[1].

* الحال والمفعول المطلق والمفعول لأجله:

من الاستثناءات على الحدّ في باب الحال مجيئها مصدراً منكراً، وقد عبّر ابن مالك عن هذا الأمر بقوله في الألفيّة:

ومصدرٌ منكرٌ حالاً يقعْ   بكثرة كبغتةً زيدٌ طلعْ

وقد يأتي معرفة، ولكنه قليل[2]. وفي هذا الاستثناء يحتمل أن تلتقي الحال بالمفعول المطلق أو المفعول لأجله أو بهما معاً. كما يتضح في الآيات التالية:

ـ ﴿ثم ادْعُهنّ يأتِينَكَ سَعْياً﴾

إذ يعرب «سعياً» حالاً من ضمير الطيور، بمعنى ساعيات، أو مصدراً لفعل محذوف بتقدير: يسعين سعياً[3].

ـ ﴿ثم أرْسَلْنا رُسلَنا تَتْرى﴾

«تترى»: يجوز أن يكون حالاً؛ بمعنى متواترين واحداً بعد واحد، ويجوز أن يكن نعتاً لمصدر محذوف على تقدير: إرسالاً تترى؛ أي متابعاً[4].

ـ ﴿أفحَسِبْتُم أنّما خلَقْناكُم عَبَثاً وأنّكُم إلينا لا تُرْجَعُون﴾

ـ إذ يحتمل في «عبثاً» أن يكون مفعولاً لأجله؛ أي لأجل العبث. أو حالاً؛ بمعنى عابثين[5].

ـ ﴿يُوحي بعْضُهُم إلى بَعضٍ زُخْرُف القَوْل غرُوراً﴾

إذ يجوز في «غروراً» أن يكون مفعولاً لأجله، أو مفعولاً مطلقاً ليوحي، أو حالاً[6].

---

(١) انظر: أبو حيّان ٤/١٣١. والآية من سورة: الأنعام/ ٤٥.

(٢) اختلف توجيه العلماء لمثل هذه المصادر؛ فهي عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف، وهي عند الأخفش والمبرد منصوبة على المصدريّة والعامل فيها محذوف، وهي عند الكوفيين كذلك إلا أن ناصبها الفعل المذكور. انظر: الأشموني. شرح الأشموني على الألفية، ٢/١٧٢.

(٣) انظر: أبو حيان ٢/٣٠٠، العكبري ١/١١٠ ـ ١١١. والآية من سورة: البقرة/ ٢٦٠.

(٤) انظر: الجمل ٣/١٩٣ ـ ١٩٤. والآية من سورة: المؤمنون/ ٤٤.

(٥) انظر: أبو حيّان ٦/٤٢٤. والآية من سورة: المؤمنون/ ١١٥.

(٦) انظر: أبو حيّان ٤/٢٠٧، العكبري ١/٢٥٨. والآية من سورة: الأنعام/ ١١٢.

* المفعول المطلق والظرف والحال:

قد تلتقي هذه الأبواب الثلاثة في بعض التراكيب، إلا أنّ ذلك يصاحبه، عادةً، تقدير محذوف يناسب كل باب منها؛ «من ذلك (سرت طويلاً) أي سيراً طويلاً، أو زمناً طويلاً، أو سرته طويلاً، ومنه ﴿وأُزْلِفَتْ الجَنَّةُ للمُتَّقينَ غَيْرَ بَعيدٍ﴾ أي إزلافاً غير بعيد، أو زمناً غير بعيد، أو أزلفته الجنة - أي الإزلاف - في حالة كونه غير بعيد»[1].

* الجوامد والمبنيّات:

تمثّل الجوامد والمبنيّات سبباً من أسباب القول بالإعراب التعدّدي؛ إذ تعطي بنيتها التي لا تظهر عليها علامات الإعراب فرصاً لاحتمالات إعرابية متعددة: لأنّ الموقع الذي قد تقع فيه يصلح، أحياناً، لأن يعبّر عن عدّة وظائف نحويّة، فينتج عن ذلك أنّ الموقع النحويّ يحتمل احتمالات مختلفة، والبنية عاجزة عن تحديد احتمال واحد منها. وهذا أمر نادر الحدوث؛ إذ لا يعتمد تحديد الوظيفة النحويّة على البنية والإعراب فقط؛ فهناك قرائن أخرى مختلفة تُعين على ذلك، ولكنّه، رغم هذا، يحدث أحياناً، فينتج عنه جمل تحتمل معنيين أو أكثر، ولكلّ معنى إعرابٌ مختلف.

وتُعدّ الضمائر المرفوعة والموصلات المحلاة بأل من أكثر الجوامد دوراً في تعدّد الإعراب؛ إذ تترجّح الأولى منها بين ثلاث وظائف مختلفة؛ الابتداء، والتوكيد، والفصل، أو بين اثنتين منها، وأحياناً بين وظيفتيّ الابتداء والشأن[2]، وتتردّد الثانية منها، أحياناً، بين البدل والنعت والخبر[3]. ولكن هذا التردد بين الوظائف السابقة مرهونٌ بشروط وأوضاع مخصوصة تعكس طبيعة العلاقات بين العناصر اللغويّة في التركيب؛ إذ لا يقتصر الأمر فيه على وجود بنية صرفيّة جامدة وموقعٍ نحويّ متعدّد الاحتمالات؛ بل إنّه محكومٌ بارتباط العناصر بعضها ببعض في السياق عموماً، وبصحة التركيب في كل احتمال على المستوى النحويّ والدلالي. لذلك نجد أحياناً أنّ ما يصلح للابتداء والتوكيد من الضمائر، مثلاً، قد لا يصلح لأن يكون ضمير فصل؛ فكلّ احتمال إعرابيّ محكومٌ بأوضاع مخصوصة وعلاقات معيّنة، وهذا أمر يطول التفصيل فيه وليس هذا موضعه.

فمن الأمثلة على تردد الإعراب في الضمير المرفوع بين الابتداء والتوكيد والفصل قوله تعالى:

---

(١) ابن هشام. مغني اللبيب ٢/٥٦١.

(٢) انظر: محمد عبدالخالق عضيمة. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الجزء الأول من القسم الثالث، ١٣٦ وما بعدها.

(٣) انظر: السابق، الجزء الرابع من القسم الثالث، ص٥٧ وما بعدها.

ـ ﴿ألا إنَّهم هُمُ السُّفَهاء ولكن لا يَعْلَمُون﴾

إذ يحتمل في الضمير «هم» أن يكون مبتدأ خبره السفهاء، أو توكيداً لاسم «إنّ» أو فصلاً[1].

ـ ﴿إنَّ شانِئَكَ هُو الأبْتَرْ﴾

إذ يحتمل الضمير فيها، أيضاً، الابتداء، والتوكيد، والفصل. ويتراجع ملحظ البنية هنا عن ترجيح وجه على وجه ويتقدّم ملحظ الدلالة ليكون هو المعوّل عليه في ذلك؛ إذ يقول أبو حيّان: «الأحسن الأعرف في المعنى أن يكون فصلاً، أي هو المنفرد بالبتر المخصوص به، لا رسول الله ﷺ، فجميع المؤمنين أولاده، وذكره مرفوع على المنائر والمنابر..»[2].

ومن الأمثلة على تردّد الإعراب بين البدل والصفة في اسم الموصول قوله تعالى:

ـ ﴿إنّما يَتَذَكَّرُ أولُو الألْبَاب. الَّذين يُوفُونَ بِعَهْدِ الله ولاَ ينْقُضُون المِيثَاق﴾

إذ يجوز في «الذين» أن يكون صفة لأولي الألباب، أو بدلاً منه[3].

وكثيراً ما تلتقي الحال مع الظرف في ألفاظ تدل على الزمان أو المكان فيتردّد الإعراب بينهما، ولكلّ دلالته ومعناه الخاص؛ وذلك كما في قوله تعالى:

ـ ﴿يَوْم تَرى المُؤمِنينَ والمُؤمِنَات يَسْعى نُورهُم بيْنَ أيْدِيهِمْ﴾

إذ يعرب «بين» ظرفاً، أو حالاً من «نورهم»[4].

وهكذا نرى أنّ تعدّد الإعراب في العربيّة قائم على تجاوز البنية السطحيّة للجملة، وعلى سبر أغوار العلاقات العميقة التي يعبّر كلّ واحد منها عن تركيب نحويّ صحيح ومعنى دلاليّ جائز، وأن البنية الصرفيّة كان لها دورٌ بارزٌ في هذه الظاهرة؛ فعلى الرغم من تراجعها عن أداء دورها كملحظ رئيس يُعين على تحديد الوظيفة النحويّة التي تعبّر عنها إلا أنّ هذا التراجع فتح الباب أمام الاحتمالات الإعرابية التي نقول بها وأبرز دور الملاحظ النحويّة الدلاليّة الأخرى لتؤخذ بالاعتبار عند ترجيح احتمال على آخر.

---

(١) انظر: أبو حيان ١/٦٧. والآية من سورة: البقرة/ ١٣.

(٢) أبو حيّان.. البحر المحيط ٨/٥٢٠. والآية من سورة: الكوثر/ ٣.

(٣) انظر: أبو حيّان ٥/٣٨٥. والآية من سورة: الرّعد/ ٢٠.

(٤) انظر: العكبري ٢/١٥٥. والآية من سورة: الحديد/ ١٢.

المبحث الثاني

دور البنية الصرفية في النظم

يتشكّل دور البنية الصرفيّة في النظم في ثلاثةِ محاورِ رئيسةٍ، هي :

١ ـ دور البنية الصرفيّة في الإيجاز والاختصار والربط والوصل.
٢ ـ دور البنية الصرفيّة في التقديم والتأخير.
٣ ـ دور البنية الصرفيّة في الحذف والتقدير.

ولكن يتعيّن علينا، قبل أن ندخل في تفصيلات كلّ نقطة من النقاط السابقة، أن نحدّد معنى «النظم» في اللغة والاصطلاح، كما فعلنا ذلك سابقاً عند الحديث عن دور البنية الصرفيّة في الإعراب :

ـ النظم في اللغة :

النظم: التأليف.. ونظمت اللؤلؤ أي جمعته في السلك «وكلّ شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته»[١].

ـ النظم في الاصطلاح :

هو «تأليف الكلمات والجمل مترتّبة المعاني، متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل»[٢]، فالنظم في اللغة يتعلّق بكل ما له صلة بكيفيّة ضمّ الكلمات بعضها إلى بعض في تراكيب صحيحة نحوياً، فهو يمثّل القواعد التي تُرَتّب الكلمات بناء عليها؛ كقواعد التقديم والتأخير، والحذف والتقدير، ويتضمّن الوسائل التي يستعان بها لتأليف الجمل وترتيب الكلمات وفق قواعد اللغة؛ كوسائل الربط والوصل بين المفردات. فهو تأليفٌ يُراعى فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وما تفرضه طبيعة ذلك المنظوم من أصول يجب أن تتّبع.

---

(١) لسان العرب: مادة (نظم).

(٢) الشريف الجرجاني.. كتاب التعريفات: مادة (نظم) مكتبة لبنان ـ بيروت، ١٩٧٨م. وانظر تعريف عبدالقاهر الجرجاني للنظم الذي أوردناه في بداية هذا الباب.

أولاً ـ دور البنية الصرفيّة في الإيجاز والاختصار والربط والوصل:

هناك أنواعٌ مخصوصةٌ من الأبنية تقوم بوظيفتي الإيجاز والاختصار، والوصل والرّبط، ولكن قبل أن نمثّل لهذه الأبنية، ينبغي لنا أن نحدد المقصود من هاتين الوظيفتين:

* **الإيجاز والاختصار:**

تعني هذه الوظيفة إيصال المعنى المطلوب بأقل قدر من الكلمات، وقد يتبادر إلى الذهن أن هذا الأمر متعلّقٌ بالمستوى الدلاليّ والمعجميّ؛ إذ هو يرتبط بالمعنى وكيفيّة تحقيقه بأقلّ قدرٍ من الكلمات؛ فالكلمات الكفيلة بتحقيق هذه الغاية منظورٌ فيها إلى المعنى، وهذا الأمر يتعيّن، في الغالب، اعتماداً على المستويين السابقين. فكيف يمثّل «الإيجاز والاختصار» وظيفةً نحويّة تتحقق بأبنيةٍ صرفيّةٍ لا يُنظر فيها إلى معانيها المعجميّة الخاصّة؟

يتحقق هذا الأمر عندما تنوب بنيةٌ صرفيّةٌ واحدة عن مجموعةٍ من الأبنية الصرفيّة في تأدية الوظيفة النحويّة لها؛ فهذه النيابة تؤثّر في طبيعة التركيب، فتؤدّي إلى التحكّم في امتداد الجمل فيه، وفي تشكيل العلائق النحويّة المختلفة بين مفرداته التي تعتمد، بالدرجة الأولى، على نوع الوظائف النحويّة وعلى طبيعة الأبنية الصرفيّة المعبّرة عنها. وستوضّح الأمثلةُ الآتيةُ ذلك.

* **الرّبط والوصل:**

تعدّ هذه الوظيفة من أهمّ الوظائف النحويّة التي يعتمد عليها تشكيلُ التراكيب في اللغة؛ إذ لا بدّ أن ترتبط المفردات في التركيب بعلائق نحويّة مختلفة، وهذه العلائق تتحقق بوسائل مخصوصة، معنويّة ولفظيّة، وتعد الأبنية الصرفيّة التي سنعرض لها في هذا المبحث من الوسائل اللفظيّة التي يتحقق بها الربط والوصل بين المفردات في التركيب.

ويلاحظ أنّ معظم الأبنية الصرفيّة التي تقوم بوظيفة الإيجاز والاختصار تقوم، أيضاً، بوظيفة الربط والوصل، لذلك سنعرض لهاتين الوظيفتين من خلال البنية الصرفيّة؛ لئلا نضطر لإعادة الحديث عن البنية نفسها مرتين.

أما أهمّ الأبنية الصرفيّة التي تقوم بتينك الوظيفتين، فهي:

* **الضمائر:**

للضمائر في العربيّة دورٌ بارزٌ في عمليّة الإيجاز والاختصار فهي «أخصر من الظواهر، خصوصاً ضمير الغيبة، فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة، فإنه في قوله تعالى: ﴿أعَدّ الله لهم مغفرةً﴾ قام مقام

عشرين ظاهراً، ولذا لا يُعْدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل»[1] وكذلك تقوم الضمائر بعمليّة الربط بين عناصر التركيب في كثيرٍ من المواضع، بل إنها، أحياناً، تُعَدّ الرابط الوحيد الذي يربط بعض الوظائف النحويّة بغيرها، كما أنّها تقوم بدور مهمٍّ جداً في رفع اللبس والتوهّم في كثيرٍ من المواطن التي قد يؤدي استعمال الظاهر فيها إلى اللبس وتعدّد الدلالات «وذلك أنك لو قلت: زيد ضربت زيداً، فجئت بعائده مظهراً مثله، لكان في ذلك إلباسٌ واستثقالٌ؛ أما الإلباس فلأنك إذا قلت: زيد ضربت زيداً لم تأمن أن يظن أن زيداً الثاني غيرُ الأول، وأن عائد الأول متوقَّع مترَقَّبٌ. فإذا قلت؛ زيد ضربته عُلِمَ بالمضمر أن الضرب وقع بزيد المذكور لا محالة، وزال تَعَلُّقُ القلب لأجله وبسببه. وإنما كان كذلك لأن المظهر يرتجل، فلو قلت: زيد ضربت زيداً لجاز أن يتوقع تمام الكلام، وأن يظن أن الثاني غير الأول؛ كما تقول: زيدٌ ضربتُ عمراً، فيتوقع أن تقول في داره، أو معه، أو لأجله. فإذا قلت: زيد ضربته قطعتَ بالضمير سببَ الإشكال»[2].

فدور الضمير في الإيجاز والاختصار يتمثّل في قيامه بوظيفة الظاهر الذي قد يتعدّد ويكثر فيؤدي إلى امتدادٍ في الجملة قد يترتّب عليه تداخلٌ في العلائق النحويّة بين الكلمات، فإن ناب الضمير عن الاسم الظاهر أغنى عن تطويل الجملة ومدّها وعن تكثير العلائق النحويّة وتشابكها.

أمّا دوره في الربط والوصل بين مفردات التركيب فإنّه يتمثّل، غالباً، في ربط الجمل التي لها محل من الإعراب بما يجب أن تعود عليه من ألفاظٍ سابقةٍ. وهو، في هذا الأمر، يعد أصلاً لغيره من الروابط، لذلك يُربَط به مذكوراً ومحذوفاً[3].

وعمليّة الرّبط التي يقوم بها الضميرُ بين الجمل التي لها محلٌ من الإعراب وما تعود عليه أمرٌ على غايةٍ من الأهميّة؛ إذ لولا هذا الضمير لوقعت الجملة أجنبيّةً عمّا تعود عليه؛ لأنها كلامٌ مستقلٌ قائمٌ بنفسه «ألا ترى أنك لو قلت: زيدٌ قامَ عمرٌو، لم يكن كلاماً لعَدَم العائد، فإذا كان كذلكَ لم يكن بُدٌّ من العائد»[4].

ومن أهمّ الأشياء التي يقوم الضمير بالربط بينها وبين ما تعود عليه:

---

(١) السيوطي.. الأشباه والنظائر ١/٧٠. والآية هي الخامسة والثلاثون من سورة الأحزاب، وهي بتمامها ﴿إنَّ المسْلِمينَ والمسْلِماتِ والمؤمنينَ والمؤمناتِ والقانِتينَ والقانِتاتِ والصَّادِقينَ والصَّادِقاتِ والصَّابِرينَ والصَّابِراتِ والخَاشِعينَ والخاشِعاتِ والمتَصدِّقينَ والمُتصدِّقاتِ والصَّائمين. والصَّائِماتِ والحَافِظينَ فُروجَهُمْ والحَافِظاتِ والذَّاكِرينَ اللهَ كثيراً والذَّاكراتِ أعَدّ اللهُ لهُم مَغْفِرةً وأجْراً كريماً﴾

(٢) ابن جنّي.. الخصائص ٢/١٩٣، وانظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ٣/٨٤.

(٣) انظر: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٤٩٨.

(٤) ابن يعيش.. شرح المفصل ١/٨٩.

ـ جملة الخبر:

إذ لا بدّ فيها من رابطٍ يربطها بالمبتدأ ويعود عليه، والضمير هو أهم هذه الروابط وأقواها، وذلك كما في قولنا: هذا الكتابُ موضوعاتُهُ شائقة[1].

ـ جملة الصّفة:

وهذه لا يربطها بالموصوف إلاّ الضمير: مذكوراً؛ كما في قوله تعالى: ﴿ونُخْرِجُ لهُ يَومَ القِيامَة كِتَاباً يَلْقاهُ مَنْشُوراً﴾[2] أو محذوفاً؛ كما في قول الشاعر[3]:

حَمَيْتَ حمى تهامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ　　　وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَباحِ

أي حميته.

ـ جملة الحال:

إذ يمثّل الضمير أحد الروابط التي تربطها بصاحب الحال؛ كما في قوله تعالى:
﴿ويومَ القِيَامةِ تَرى الَّذِين كَذَبوا على اللهِ وُجُوهُهم مُسْوَدَّةٌ﴾[4].

ـ جملة الصلة: وهذه لا يربطها بالإسم الموصول إلاّ الضمير في الغالب[5]؛ كما في قوله تعالى:
﴿قال أتَسْتبْدِلونَ الَّذي هُو أدْنَى بالَّذي هُو خيْرٌ﴾[6].

ـ بدلا البعض والاشتمال:

ولا يربطهما إلاّ الضمير؛ كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثيرٌ مِنْهُم﴾[7]، وقوله ﴿يَسْئلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرامِ قِتَالٍ فِيه﴾[8].

ـ الجملة المفسّرة لعامل الاسم المشتَغَل عنه:

وذلك كما في قولنا: الكتابَ قرأته، والقصيدةَ حفظتها.. الخ[9]

---

(١) لجملة الخبر روابط أخرى؛ انظر في ذلك: ابن هشام مغني اللبيب ٢/ ٤٩٨ وما بعدها.

(٢) الإسراء/ ١٣.

(٣) انظر: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/ ٥٠٤.

(٤) الزمر/ ٦٠.

(٥) قد يربطها بالاسم الموصول الظاهر ولكنه قليل نادر، انظر: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/ ٥٠٤.

(٦) البقرة/ ٦١.

(٧) المائدة/ ٧١.　　　(٨) البقرة/ ٢١٧.

(٩) هناك أشياء يربطها الضمير بما قبلها كجواب الشرط المرفوع بالابتداء، وكمعمول الصفة المشبّهة، ولكن اكتفينا =

* الحروف:

تمثّل الحروف القسم الثالث من أقسام الكلم في العربيّة، كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول من هذا البحث، وقد ذكرنا في تعريف الحرف أنه «ما دل على معنى في غيره»[1].

فوظيفة الحرف تتعيّن بناء على هذا التعريف؛ فلكونه «لا يدل على معنى إلا في غيره افتقر إلى ما يكون معه ليفيد معناه فيه»[2]، ولكونه يفتقر إلى ما يكون معه ليفيد معناه فيه انحصرت وظيفته، في أكثر المواضع، بالربط بين المفردات في التركيب والوصل بينها وتعليق معنى السابق لها باللاحق.

فالحرفُ، بناءً على ذلك، يُعدّ أهمّ بنيةٍ صرفيّةٍ تقوم بعمليّة الربط والوصل بين المفردات والجمل في تراكيبها المختلفة، ولا يقتصر دوره على ذلك فقط؛ بل يتجاوزه إلى وظيفة الاختصار؛ إذ إنّ عمليّة الربط التي يقوم بها الحرف هي في الأصل وظيفةٌ نحويّة كان ينبغي أن تقوم بها الجمل والأفعال، في الغالب الأعمّ، «فحروف العطف جيء بها عوضاً عن أعطف، وحروف الاستفهام جيء بها عوضاً عن أستفهم، وحروف النفي إنما جاءت عوضاً عن أنفي، وحروف الاستثناء جاءت عوضاً عن أستثني أو لا أعني.. وحروف الجر جاءت نائبةً عن الأفعال التي هي بمعناها»[3].

أمّا عمليّة الربط التي تقوم بها بها الحروف فتتشكّل في الصور الآتية:

- ربط اسمٍ باسمٍ آخر:

ويتحقق هذا النوع من الربط بما يعرف بحروف العطف؛ فهي تربط الأسماء بالعامل نفسه، ممّا يُغني عن تكراره؛ فإذا قلنا: «قرأتُ الكتابَ والصحيفةَ» كنّا قد عطفنا «الصحيفة» على «الكتاب» وربطناها بالفعل «قرأ» بواسطة «الواو»، ولولا الواو لاضطررنا إلى إعادة الفعل ثانية، ولأصبحت الجملة: قرأت الكتاب قرأت الصحيفة.

- ربط فعلٍ بفعلٍ آخر:

ويتحقق هذا الربط أيضاً بحروف العطف؛ كما في قولنا: قام زيدٌ وقعدَ؛ فقد ربطت الواو بين الفعلين «قام» و«قعد».

= بالنقاط السابقة لأن القصد من ذلك التمثيل لا الحصر، ولمزيد من التفصيل في هذا الموضوع انظر: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/ ٥٠٢ وما بعدها.

(١) انظر المبحث الأول من الفصل الأول.

(٢) ابن يعيش.. شرح المفصل ٨/ ٤.

(٣) ابن يعش.. شرح المفصل ٨/ ٧، وانظر: ابن السرّاج.. الأصول ١/ ٦١.

- ربط فعلٍ باسمٍ:

وتتحقق هذه الوظيفة بحروف الجر؛ فهي تضيف معنى الأفعال للأسماء، وهذه الوظيفة تعرف عند النحاة العرب بالتعلّق؛ إذ تعمل هذه الحروف على نقل معاني الأفعال إلى الأسماء فتعلّقها بها، وهذا المعنى المنقول لا يمكن أن يتحقق لولا حرف الجر، فعلى الرغم من أنّ حرف الجرّ لا معنى له خارج التركيب، إلّا أنّ المعنى الذي يستفاد منه داخل التركيب لا يمكن أن يؤدى ببنية صرفيّة بديلة؛ وذلك كما في قولنا: «خرجتُ من الدار مبكراً» فإننا إذا أسقطنا حرف الجر «من» لما صحّ التركيب، ولما أمكن إيصال معنى الفعل «خرج» إلى الاسم بعده «الدار»؛ إذ لا يمكن أن نقول: خرجت الدارَ مبكراً؛ لأنّ الفعل «خرج» لازمٌ فلا يتعدى إلى المفعول بنفسه فاحتاج إلى وسيلةٍ أو رابطةٍ توصّل معناه إلى الاسم، فكانت حروف الجر هي التي تقوم بهذه الوظيفة في العربيّة[1].

- ربطُ جملةٍ بجملةٍ أخرى:

ويتحقق هذا الأمر بواسطة حرف الشرط؛ إذ «يدخل لربط جملةٍ بجملةٍ؛ نحو قولك: إن تعطني أشكرْك وكان الأصل: تعطيني، أشكرُك، وليس بين الفعلين اتصالٌ ولا تعلقٌ فلما دخلت «إن» علّقت إحدى الجملتين بالأخرى وجعلت الأولى شرطاً والثانية جزاء»[2].

وقد يحدث، أحياناً، أن تُربط جملة الشرط بجوابه بواسطة أسماء نابت مناب حرف الشرط و«إنما ضمّنوا بعض الأسماء معاني الحروف طلباً للاختصار، ألا ترى أنك لو لم تأت بمَنْ وأردت الشرط على الأناسي لم تقدر أن تفي بالمعنى الذي تفي به (من)، لأنك إذا قلت من يقم أقم معه استغرقت ذوي العلم ولو جئت بإن احتجت أن تذكر الأسماء: إن يقم زيد وبكر وعمرو، وتزيد على ذلك ولا تستغرق الجنس»[3].

* الوصلة:

الوصلةُ مصطلحٌ أطلقه نحاة العربية على بعض الأبنية التي يُتوصّل بها إلى غيرها؛ فهي تقوم بوظيفة الوصل بين بنيتين صرفيّتين تقضي قواعد العربيّة ألا يرتبطا بعلاقةٍ نحويةٍ معيّنةٍ، فيُلجأ إلى مثل هذه الوصلات حتى يتم الربط بين تينك البنيتين بتلك العلاقة النحويّة التي لا تصحّ بغيرها؛

---

(1) هذه وظيفة حروف الجرّ في المستوى النحويّ، ولكل حرف من هذه الحروف معانٍ مخصوصة تضيفها للتركيب، ولا تفهم إلا بها، انظر في ذلك الجزء الأول من مغني اللبيب لابن هشام.

(2) ابن يعيش. . شرح المفصل ٨/ ٩.

(3) السيوطي. . الأشباه والنظائر ١/ ٧٣.

فمثلاً: تنص قواعد العربيّة على أن الصفة يجب أن تطابق الموصوف تعريفاً وتنكيراً، ويتّفق معظم النحاة على أنّ الجمل نكرات[1] لذلك، اعتماداً على القاعدتين السابقتين، لا يمكن أن نصف المعرفة بالجملة؛ فإذا قلنا: «رأيت محمداً يسرع في مشيه» كانت جملة (يسرع في مشيه) حالاً تقيّد رؤية محمد بوضعٍ معين؛ وهو إسراعه في مشيه، فإذا كنا لا نقصد أن تؤدي الجملة السابقة (يسرع في مشيه) وظيفة الحال فتقيّد الرؤية بحال الإسراع في المشي، وإنما نقصد منها أن تفصل (محمداً) عن غيره بصفةٍ عرف بها، وهي الإسراع في المشي، فإنّ ذلك لا يمكن إذا أردنا أن تؤدي الجملة السابقة وظيفة الصفة، لذلك تلجأ العربية في هذه الحال إلى بنية مخصوصة يُتوصّل بها إلى وصف المعرفة بالجملة، وهي ما تعرف بالأسماء الموصولة، فتصبح الجملة: «رأيت محمداً الذي يسرع في مشيه» صحيحةً نحوياً، ومؤدية الغرض المطلوب وهو وصف المعرفة بالجملة.

ويشابه اسم الإشارة و(أي) في النداء، الاسم الموصول في أنّهما يكُونان وصلةً إلى نداء ما فيه (ال)؛ إذ تنصّ قواعد العربيّة على عدم جواز دخول حرف النداء على الاسم المعرّف بال، فلمّا قصدوا نداء ما فيه (ال) توصّلوا إلى ذلك بشيء يكون «اسماً مبهماً دالّ على ماهيّةٍ معينةٍ محتاجاً بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر، يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه إلى مخصصه الذي هو ذو اللام.. فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة (أيا) بشرط قطعه عن الإضافة؛ إذ هي تخصصه نحو أي رجل، واسم الإشارة، وأما لفظ شيء وما بمعنى شيء فإنهما وإن كانا مبهمين لكن لم يوضعا على أن يزال إبهامهما بالتخصيص، بخلاف (أي) واسم الإشارة فإنهما وضعا مبهمين مشروطاً إزالة إبهامها بشيء»[2]، وتُعد (ذو) التي بمعنى صاحب وصلةً لوصف الأسماء بالأجناس «وذلك أنهم أرادوا وصف الأسماء بالأجناس نحو هذا رجلٌ مالٌ، فلم يسغ ذلك، فأتوا بذي التي بمعنى صاحب وأضيفت إلى اسم الجنس، وجعلوها وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس»[3] لذلك لا يصحّ قطعها عن الإضافة؛ لأن المضاف إليه هو المقصود هنا، كما لا يصح إضافتها إلى المضمر؛ لأنه مما لا يوصف به[4].

---

(١) انظر على سبيل المثال: الأنباري.. أسرار العربية ٣٨٠ - ٣٨١، وابن يعيش.. شرح المفصل ٣/٥٤. وخالفهم في ذلك الرضي؛ فهو يرى أن الجملة ليست نكرة وليست معرفة «لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات» الرضيّ.. شرح الكافية ١/٣٠٧.

(٢) الرضيّ.. شرح الكافية ١/١٤١ - ١٤٢.

(٣) ابن يعيش.. شرح المفصل ٢/١٣٠.

(٤) انظر: المصدر السابق: الموضع نفسه، والرضيّ.. شرح الكافية ١/٢٩٧. وانظر كذلك: السيوطي.. الأشباه والنظائر ٢/٤١٨.

* أسماء الأفعال:

أسماء الأفعال أبنيةٌ تدل على معنى الفعل الذي تنوب عنه؛ فصه تعني اسكت، وهيهات تعني بَعُدَ، وهكذا. فهذه الأسماء تفيد معنى الفعل مع زيادة في المبالغة؛ فهي تضيف لمعنى الفعل ما يدلّ على انفعال المتكلم وعاطفته.

واستخدام أسماء الأفعال بدلاً من مسميّاتها يفيد، أيضاً، الإيجاز والاختصار «ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظٍ واحدٍ وصورةٍ واحدةٍ... مع أن في كل واحد من هذه الأسماء ضميراً للمأمور والمنهيّ بحكم مشابهة الفعل ونيابته عنه»[1] واختصاصها بهذا الأمر يقلّل من امتداد الجملة، في بنيته السطحيّة، إذ يعمل على تقليص عدد العناصر فيها، لأنها تستغني عن الفاعل في ظاهر الأمر؛ فلا يتّصل بها ضمير الفاعل مهما تنوّع وتمدّد.

* التثنية والجمع:

إذ يستخدم المثنى نيابة عن اسمين يتفقان لفظاً، ويستخدم الجمع نيابة عن ثلاثة أسماء أو أكثر تتفق في اللفظ أيضاً؛ فبدلاً من قولنا: جاء زيد زيد، نقول: جاء الزيدان. وكذلك الأمر في الجمع[2]، فالتثنية والجمع وسيلتان تستعين بهما اللغة للاتسغناء بلفظٍ واحدٍ عن عدة ألفاظ يُعْطَف بعضها على بعض، مما يؤدي إلى الاستغناء بوظيفةٍ نحويّة واحدة، يقوم بها المثنى أو المجموع، عن وظيفتين أو ثلاث يقوم بها اللفظ المفرد وما يعطف عليه.

ثانياً ـ دور البنية الصرفيّة في التقديم والتأخير:

تمثّل الرتبةُ ملحظاً رئيساً من الملاحظ التي يقوم عليها تحديد الوظائف النحويّة في اللغة العربيّة؛ إذ تشكّلُ مع المعنى النحويّ والشرط الصرفيّ والبعد الدلاليّ للوظيفة النحويّة وسائل تعيّن تلك الوظيفة وتميّزها من غيرها.

والمقصود بالرتبة في الدراسة النحويّة الموقعُ الأصليُّ الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحويّة بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلائق نحويّة تركيبيّة. وكما كان للوظيفة النحويّة أصلٌ صرفيٌّ يشكّل ركناً أساسياً من أركان الحدّ الموضوع لها، واستثناءاتٌ صرفيّة أخرى تشكّل خروجاً على ذلك الأصل، فإن للوظيفة النحويّة أيضاً أصلاً موقعياً وخروجاً على ذلك الأصل؛ فالأصل في الخبر، مثلاً، أن يتلو المبتدأ، إلا أن هذا الأصل لا يُلْتَزم به دوماً؛ فقد يأتي الخبر متقدماً على المبتدأ، كما يقول ابن مالك في ألفيّته:

---

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ٤/٢٥، وانظر: السيوطي.. الأشباه والنظائر ١/٧٥.

(٢) انظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ٤/١٣٧.

والأَصْلُ في الأخبارِ أَنْ تُؤَخَّرا وجوَّزوا التقديمَ إذ لا ضَررا

بل قد يُلْتزمُ فيه ذلك أحياناً إذا تعارض هذا الأصل الموقعيّ مع أصل آخر أهمّ وأولى أن يُتّبع، فالقواعد النحويّة تتّصف بالمرونة، ولولا ذلك لجمدت التراكيب وتحدّدت بعدد معيّن تقف عنده ولا تتجاوزه.

والعوامل التي تؤثّر في هذا الملحظ الموقعيّ فتعمل على الانحراف عنه إلى وضع فرعيّ تأتي فيه الوظائف النحويّة على خلاف ما ينبغي لها متنوّعةٌ مختلفةٌ، وتشكّل البنية الصرفيّة أحد هذه العوامل؛ إذ قد تكون سبباً في الالتزام بالموقع الأصليّ للوظيفة، أو قد تكون سبباً في الخروج على ذلك الأصل، إلا أنّ الأبنية الصرفيّة تتفاوت في ذلك؛ فالملاحظ «أنّ الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من بين المبنيّات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أيّ مبنى آخر»[1]، وهذا أمرٌ سيتّضح عند عرض الأمثلة.

ونستطيع أن نعيّن دور البنية الصرفيّة في التقديم والتأخير في ثلاثة محاور:

- يعتمد الأول منها على طبيعة البنية الصرفيّة للوظيفة النحويّة.
- ويعتمد الثاني على طبيعة البنية الصرفيّة للعامل فيها.
- ويعتمد الثالث على دلالتها أو على تجنّب تعدّد الاحتمالات في التركيب.

وسنحاول أن نعرض لكلّ نقطة مما سبق بأمثلة متنوّعة توضحها وتبيّن دور البنية الصرفيّة في ظاهرة التقديم والتأخير على المستوى النحويّ:

*** ما يتعلّق بالبنية الصرفيّة للوظيفة النحويّة:**

إنّ تحديد الوظيفة النحويّة لكلمةٍ ما يعتمد على عدة قرائن، لعلّ الإعراب يكون أهمّها جميعاً، فإذا حدث أن تراجع ملحظ الإعراب عن أن يكون قرينةً يستعان بها في تحديد الوظيفة النحويّة للكلمة فإنّ العربيّة تلجأ إلى تقديم غيره من الملاحظ الأخرى كالدلالة والموقع.. وغير ذلك.

وتشكّل البنيةُ الصرفيّة عاملاً مهمّاً في خفاء علامة الإعراب وتراجع هذا الملحظ عن أداء دوره، كما بيّنا ذلك في النقطة السابقة، فالاسم المقصور والمنقوص لا تظهر عليهما علامات الإعراب، لذلك يُلْتَزَم في مثل هذه الأبنية حفظ الرتبة؛ إذ تصبح الرتبة هنا بديلاً عن قرينة الإعراب؛ وذلك كما في المثالين النحويّين المشهورين؛ «ضرب عيسى موسى» و«كلّم هذا ذاك»، وكما في قولنا:

---

(1) تمام حسان.. اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٨.

ـ أخي صديقي .
ـ أختي مساعدتي .

فهذه كلها تراكيب تحفظ فيها الرتب، فلا يجوز أن يُتجاوز، هنا، عن الأصل الموقعيّ لكل وظيفةٍ من الوظائف التي تعبر عنها الأبنية السابقة؛ لانعدام القرائن المُعينة على تحديد كل وظيفة، وواضحٌ أن طبيعة البنية الصرفيّة هي التي أدّت إلى التمسك بالرتبة وتركيب الجملة على الأصل الذي ينبغي أن تأتي عليه، ولو عُدل عن ذلك الأصل لالتبس الأمر ولم يعرف الفاعل من المفعول، أو الخبر من المبتدأ، إلا أن تُعين الدلالة على ذلك؛ كما في قولنا: «أكل كمّثرى موسى»(١).

وتُعَدُّ الضمائر المنصوبة المنفصلة من الأبنية الصرفيّة التي لها دور واضحٌ في ظاهرة التقديم والتأخير في التراكيب؛ إذ لا بدّ من مخالفة الأصل الموقعيّ للوظائف النحويّة في التركيب الذي ترد فيه؛ فالأصل في الجملة الفعليّة أن يتأخر المفعول عن الفعل والفاعل، فإذا كان المفعول ضمير نصبٍ متفصلٍ خولف هذا الأصل وقُدِّم المفعول على الفعل وفاعله؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِين﴾(٢) وذلك «لأن «إياك» ضمير المنصوب المنفصل، ولا يجوز أن يقع الفعل قبله، لأنك لو أتيت به قبله لم يجز أن تأتي به بلفظه، لأنك تقدر على ضمير المنصوب المنفصل، ولا يجوز أن يقع الفعل قبله، لأنك لو أتيت به قبله لم يجز ان تأتي به بلفظه، لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل، وهو الكاف، ألا ترى أنك لو قلت: «ضربتُ إيّاك» لم يجز؟ لأنك تقدر على أن تقول: ضربتك»(٣).

*** ما يتعلّق بالبنية الصرفيّة للعامل في الوظيفة النحويّة:**

تعتمد ظاهرة التقديم والتأخير في العربيّة على بنية العامل في الوظيفة النحويّة؛ فهناك أصلٌ عامٌ عند النحاة العرب ينطلقون منه في منع أو إجازة تقديم الوظائف النحويّة على العوامل فيها؛ يقول المبرّد في ذلك «**وهذا قولٌ مغنٍ في جميع العربية: كُلُّ ما كان مُتَصَرِّفاً عَمِل في المقَدَّم والمؤخّر، وإن لم يكن متصرفاً لم يُفارِقْ مَوْضِعَهُ: لأنه مُدْخَلٌ على غيْره**»(٤).

فتصرّف العامل يسمح بتجاوز القواعد الأصليّة للوظائف النحويّة فيما يتعلّق برتبة كل واحدة منها، وجمود العامل يُلزم تطبيق تلك القواعد. ومن الأمثلة الدالّة على ذلك:

ـ لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه؛ لأنها «أسماء وُضعت للفعل تدلّ عليه، فأجريت

---

(١) انظر في ذلك: ابن السراج. . الأصول ٢/٢٤٥، والرضيّ. . شرح الكافية ١/١٢٨.

(٢) الفاتحة/ ٥. (٣) الأنباري. . أسرار العربية ١٦٩.

(٤) المبرد. . المقتضب ٤/١٩٠.

مُجراه ما كانت في مواضعها؛ ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تصرّف تصرّف الفعل»[1].

ـ لا يجوز تقديم خبر (إنّ) وأخواتها على اسمها؛ «لأنها لا تتصرّف. فيكون منها (يَفْعَل)، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة، والمصادر؛ فلذلك لزمت طريقةً؛ إذ لم تبلُغ أن تكون في القوة كما شبِّهت به، وذلك قولك: إنّ زيداً منطلق، وإنّ أخاك قائم، وكأنّ القائمَ أخوك، وليتَ عبدالله صاحبُك»[2].

ـ لا يجوز تقديم الحال على عاملها إلا إذا كان فعلاً متصرّفاً؛ كما في قولهم «شتّى تؤوْب الحلبة»[3] لأنّ العامل إذا كان «متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديمِ معموله عليه، كقولهم: عمراً ضربَ زيدٌ»[4] فإذا كان العامل في الحال جامداً أو في معنى الفعل وجب الالتزام بالرتَب، كما في قولنا: «هذا زيد قائماً لم يجز تقديم الحال عليه، فلو قلت: «قائماً هذا زيد» لم يجز؛ لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه»[5].

ـ لا يجوز التصرّف في الجملة التعجبيّة بتقديم ولا تأخير؛ لأن فعل التعجّب لا يُتصرّف فيه، فلا يصاغ منه مضارعٌ ولا أمرٌ؛ لذلك لا يجوز تقديم معموله عليه، وتحفظ الرُّتَب فيه كما هي في الأصل[6].

ـ لا يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه إذا اتّصل بـ (ال) الموصولة؛ لأنه يكون، حينئذ، في الصلة، ولا يعمل ما بعد الصلة فيما قبلها، فلا يجوز أن نقول زيداً عمروٌ الضارب، بخلاف زيداً عمروٌ ضاربٌ؛ فبنية اسم الفاعل في الجملة الأولى حالت دون تقدم المفعول عليه؛ لأن ذلك، وإن كان صحيحاً في المعنى، إلا أنه يخالف الصناعة النحويّة، لذلك يُلتزم في مثل هذه التراكيب بالرتبة الأصليّة لكل وظيفة نحويّة[7].

فهذه أمثلةٌ تبيّن أن بنية العامل تؤثر في عمليّة تقديم المعمول عليه أو تأخيره، وهذا يعكس، بدوره، خصائص النظام النحويّ في العربيّة؛ إذ لا تعتمد العلاقات بين الوظائف النحويّة فيه على المعنى النحويّ لكل وظيفة؛ بل تتجاوز ذلك إلى غيره من المستويات التي تشكّل العناصر والأصول العامّة فيها عوامل قد تؤثر في قواعد نظم الجمل وتأليفها في المستوى النحويّ.

---

(1) السابق ٤/١٠٩.
(2) المبرد. . المقتضب ٤/١٠٩.
(3) انظر: الأنباري. . الإنصاف ١/٢٥١.
(4) السابق: الموضع نفسه.
(5) الأنباري. . أسرار العربية ١٩١، وانظر: المبرد. . المقتضب ٤/١٦٨، وابن يعيش. . شرح المفصل ٢/٥٧، والرضيّ. . شرح الكافية ١/٢٠٥.
(6) انظر: ابن يعيش. . شرح المفصل ٧/١٤٩.
(7) انظر: المبرد. . المقتضب ٤/١٥٦.

* ما يتعلّق بدلالة البنية الصرفيّة أو بتجنّب تعدّد الاحتمالات في التركيب:

توجب دلالة البنية الصرفيّة أحياناً التزام الأصل الموقعيّ للوظيفة النحويّة، أو مخالفته؛ فهناك بعض الأبنية التي يكون لها الصدارة في الكلام دائماً، بغضّ النظر عن نوع الوظيفة النحويّة التي تعبّر عنها؛ كأسماء الشرط والاستفهام؛ إذ لا بدّ لهذه الأبنية أن تقع في صدر الجملة، ولا يصحّ أن يؤتى بها تاليةً لأي بنية أخرى في التركيب، إلّا أن تكون مضافاً إليها. والسبب في ذلك يتعلّق بطبيعتها الصرفيّة؛ فهي جامدةٌ لا تظهر عليها علامات الإعراب ليُعين ذلك على تحديد وظائفها، إلا أن هذا الأمر قد يُتجاوز عنه بالاستعانة بملاحظ أخرى تساعد على تحديد الوظيفة النحويّة لمثل هذه الأبنية. فالسبب الرئيس في وجوب تقديمها على غيرها أنها «تدل على نوع الكلام، والحكمة تقتضي تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر وينتفي عنه التحيّر الذي يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذٍ كل نوع من أنواع الكلام. فإن قيل فيلزم أن يقدم كل من زيد أو ضربت إذا قلت: زيداً ضربت، لأنه إذا قدم زيداً تحيّر السامع فيما بعده أضربت أو أكرمت مثلاً، وإذا قدم ضربت تحيّر السامع فيما بعده أزيداً أو عمراً مثلاً. (إلا) أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك؛ لأنه لا بد من تقديم جزءٍ على جزء، فمهما قدم أحد الجزئين احتمل الآخر كل ما يصلح. (كما) أن هذا التباسٌ في آحاد أجزاء الكلام، وذلك التباسٌ في أنواع الكلام فكان أهم»[1].

وقد تُسبب البنية، أحياناً، تعدّداً في الاحتمالات، فيترجّح الأمر بين وظيفتين أو أكثر بحيث تكون الوظيفة المرادة مرجوحة لا راجحة، إذا أُبقي على تلك البنية الصرفيّة كما هي، فتلجأ العربيّة، حينئذٍ، إلى الاستعانة بظاهرة التقديم والتأخير؛ بحيث تصبح مخالفة الأصل الموقعيّ لتلك الوظيفة أمارةً على أنّها هي المرادة لا غيرها؛ فالمبتدأ إذا كان نكرةً محضةً وكان خبره شبهَ جملةٍ وجب أن يتقدّم الخبر على المبتدأ، كما يقول ابن مالك:

وَنَحْو عندي درهمٌ ولي وَطَرْ　　　مُلْتَزَمٌ فيه تَقَدُّمُ الخبرْ

وذلك «رفعا لايهام كونه نعتاً في مقام الاحتمال، اذ لو قلت درهم عندي، ووطر لي، ورجل قصدك غلامه احتمل أن يكون التابع خبراً للمبتدأ وأن يكون نعتاً له لأنه نكرة محضة، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الاخبار عنها فائدة يعتدّ بمثلها أكد من حاجتها إلى الخبر. ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها»[2]، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾[3]، فقد منعت بنية

(١) الصبّان. ـ حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ١/٢١١ ـ ٢١٢ (بتصرّف بسيط).

(٢) الأشموني ١/٢١٣.　　(٣) الأنعام/ ٢.

المبتدأ والخبر في مثل هذا التركيب أن يُلْتزَم برتبة كلّ واحدٍ منهما لما في ذلك من عدم الفائدة واللبس بوظيفة أخرى؛ يقول ابن جنّي في ذلك «ألا ترى أنك لو قلت: غلامٌ لك، أو بساطان تحتك، ونحو ذلك لم يحسن؛ لا لأن المبتدأ ليس موضعه التقديم؛ لكن لأمر حدث، وهو كون المبتدأ هنا نكرة؛ ألا تراه لو كان معرفة لاستمرّ وتوجّه تقديمه، فتقول: البساطان تحتك، والغلام لك. فلا ترى أن ذلك إنما فسد تقدمه لما ذكرناه: من قبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب، ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة؛ كقولك: هل غلام عندك، وما بساط تحتك، فجنيت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كون البساط تحته، واستفهامك عن الغلام: أهو عنده أم لا؟ إذ كان هذا معنى جلياً مفهوماً»[1].

وقد يؤدي التزام الأصل الموقعيّ للوظائف النحويّة مع بعض الأبنية الصرفيّة إلى تجنّب التناقض في المعنى والتنافر في الدلالة؛ كما في منصوب الفعل المؤكد بنون التوكيد المشدّدة أو المخفّفة؛ إذ لا بدّ فيه من التزام الأصل الموقعيّ، فيجب أن يتأخر عن ناصبه ولا يجوز أن يتقدّمه أبداً «وذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً في ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم وإلا لم يؤخر عن مرتبته، أي الصدر، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهماً فيتنافران في الظاهر»[2].

ومن الأمثلة السابقة يتّضح أنّ للبنية الصرفيّة دوراً في ظاهرة التقديم والتأخير؛ إذ قد تؤدي بنيةٌ صرفيّةٌ مخصوصة إلى التزام الأصل الوقعيّ لبعض الوظائف النحويّة، وقد تؤدي بنية صرفيّة أخرى إلى مخالفة ذلك الأصل.

والقول بالأصل الموقعيّ للوظائف النحويّة يعكس طرفاً من المنهج الذي سار عليه النحاة العرب في تحليل الظاهرة النحويّة وتقعيد قواعدها؛ إذ ينطلقون في ذلك من النظر إلى التراكيب على أساس أنّ لها أصولاً تركيبيّة أوّليّة تتوافق مع القواعد التي يضعونها، وأنها أحياناً تخالف هذه الأصول فتأتي على صورٍ متنوّعة شتى، لذلك لم يكتف النحاة في دراسة الظاهرة النحويّة بتقعيد القواعد الأصول بل جاوزوا ذلك إلى حصر أسباب التحوّل عن تلك الأصول سواء كان ذلك على المستوى الصرفيّ أو النحويّ أو الدلالي، أو كان ذا علاقة بالبعد الاجتماعيّ الخارجيّ غير اللغويّ.

ودراسة قواعد إعادة الترتيب في التراكيب النحويّة، وحصر الأسباب المؤدية إلى مخالفة الأصول الموقعيّة للوظائف النحويّة مما يهتمّ به علماء اللغة المحدثون، خاصّة التحويليّين منهم؛

---

(١) ابن جنّي.. الخصائص ١/٢٩٩.

(٢) الرضيّ.. شرح الكافية ١/١٢٨.

فهم يرون أنّ للجملة بنية عميقة تمثّل الأصل الذي تبنى عليه القواعد، وبنية سطحيّة تمثل انحرافاً عن ذلك الأصل، ولا بد عند دراسة اللغة أن تُحصر الأسباب المؤدية إلى تلك الانحرافات، وأن ينظر في تأثيرها على المستوى النحويّ وغيره من المستويات[1].

ثالثاً ـ دور البنية الصرفيّة في الحذف والتقدير والتأويل:

يلجأ المتكلمون باللغة، أحياناً، إلى الاستغناء عن بعض العناصر في التركيب اعتماداً على فهمها من السياق العام للكلام، إلاّ أن هذا الاستغناء محكومٌ بقواعد وشروط لغويّة وغير لغويّة، يقول ابن هشام «دليل الحذف نوعان؛ أحدهما: غير صناعيّ، وينقسم إلى حاليّ ومقاليّ... والثاني: صناعيّ، وهذا يختص بمعرفته النحويّون؛ لأنه إنما عرف من جهة الصناعة»[2] فالدليل الأول يعتمد على الظروف الخارجيّة للسياق وما يكتنفه من ملابسات تسمح أحياناً بحذف بعض عناصر التركيب. أما الدليل الصناعيّ فهو مرتبطٌ بالقواعد الأصول التي جرّدها النحاة لوصف الظاهرة النحويّة وتحليلها؛ فهذه القواعد تصف التراكيب في بنيتها الأساسية أو العميقة، على حدّ تعبير التحويليين، قبل أن يطرأ عليها طارىء ينحرف بها عن مسارها الذي ينبغي أن تأتي عليه، وحذف عنصر من عناصر التركيب يمثّل وضعاً طارئاً يصيب البنية الأساسية للجملة فينتقل بها أو يحوّلها من الصورة التي تطابق بها البناء الهيكليّ التجريديّ للتركيب النحويّ إلى بناء آخر يخالفه.

وإذا كان الحذف عدولاً عن أصل التركيب فإنّ التقدير ردّ إلى ذلك الأصل؛ فقد كان النحاة العرب على وعي بأنّ «اللغة ليست ظاهراً سطحياً متوحّداً، وإنما قد يتوحّد فيها الظاهر على تعدّد المعنى، وقد يختلف الظاهر منها على معنى متّفق»[3]، فالحذف ظاهرةٌ يلجأ إليها المتكلّمون باللغة لأسباب مختلفة، والتقدير تفسير يقدّمه النحويّون لتلك الظاهرة. وهذا التفسير تحكمه أصولٌ عامّة يراعيها النحويّ ويسير في تقديره للمحذوف على هديها[4].

أما التأويل فإنّه وسيلةٌ أخرى يلجأ إليها النحاة لردّ الجملة إلى التركيب الأصليّ لها قبل أن يطرأ عليه ما يحوّله إلى بنية أخرى مخالفة.

فالفرق بين الحذف والتقدير والتأويل أنّ الأول منها يمثّل جانباً من تصرّف المتحدثين في اللغة، والثاني والثالث يمثّلان جانباً من منهج النحاة في تفسير الظاهرة النحويّة، إلاّ أنّ التقدير مرتبطٌ، في الغالب، بظاهرة الحذف، أما التأويل فيرتبط عادة بمخالفة التركيب للشروط الصرفيّة

---

(١) انظر: عبده الراجحيّ.. النحو العربي والدرس الحديث ١٥٤.

(٢) ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/ ٦٠٥. (٣) نهاد الموسى.. نظريّة النحو العربيّ ٧٦.

(٤) انظر في مثل هذه الأصول: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/ ٦٠٥ وما بعدها.

أو النحويّة التي ينبغي أن يأتي عليها، ولكلّ واحد منها أصولٌ وقواعد يرتبط بعضها بالجانب النحويّ الخالص وما يشمله من شروط تركيبيّة وصرفيّة، ويرتبط بعضها الآخر بجوانب مختلفة يعتمد الدلالة أو المعنى العام للسياق أو الظروف الخارجيّة له.

ونحن، في تناولنا لهذه الظواهر، لن نتجاوز بها دائرة المجال النحوي الخالص؛ فالأمثلة التي سنعرض لها ستكون ضمن هذه الدائرة؛ والمحذوفات التي سنمثّل لها ستكون مرتبطةً بالشروط الوظيفية والصرفية للباب النحويّ، وكذلك التقدير والتأويل سيرتبطان بمخالفة الأصول النحويّة والشروط الصرفيّة الخالصة دون أن يمتدّ ذلك إلى مستوياتٍ أخرى من شأنها أن توسّع دائرة البحث وتخرج به عن الحدود الموضوعة له.

* الحذف:

قد تؤدي الشروط الصرفيّة للأبواب النحويّة، في بعض الأحيان، إلى وجوب حذف بعض عناصر التركيب أو منع حذفها؛ وقد يرتبط هذا الأمر بالمعنى الوظيفيّ للباب النحويّ، أو بالمعنى الدلاليّ للتركيب عامّةً. وقد يقع الأمر، أحياناً، بين الوجوب والمنع فيُجاز الحذف مع أبنيةٍ صرفيّة مخصوصة. ومن الأمثلة على ذلك:

ـ حذف الخبر:

إذ يجب حذف الخبر في بعض الحالات، منها ما تكون البنية الصرفيّة سبباً فيه؛ كأن يأتي المبتدأ بلفظ القسم الصريح كقولنا: والله لأجاهدَنّ، ولعمرك لأُنْبِتَنّ «فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين، وأصلهما ـ لو خرج خبراهما ـ (والله ما أقسم به لأجاهدَنّ، ولعمرك قسمي لأُنْبِتَنّ)، فحذف الخبران، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر»[1] فهذه بنيةٌ صرفيّة فرضت، بما تحمله من دلالة، حذف الخبر، لأنّه أصبح معلوماً للسامع وقد سدّ الجواب مسدّه فكان ذكره بلا فائدة، فلمّا فقد الخبر الأسباب الداعية لوجوده في التركيب، وهو إفادة حكمٍ يجهله السامع، وجب حذفه[2].

كذلك يجب حذف الخبر إذا وقع قبل حالٍ تسدّ مسدّه ولا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ، إلّا أنّ هذا الوضع مرتبطٌ ببنيةٍ صرفيّةٍ مخصوصةٍ وبوضعٍ تركيبيٍّ معيّن يأتي عليه المبتدأ؛ إذ لا بدّ أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده، أو اسم تفضيل مضافاً إلى

(١) ابن جني.. الخصائص ١/ ٣٩٣ (بتصرّف بسيط).

(٢) يلاحظ، هنا أنّ الحذف مرتبط بدلالة لفظ القسم، فقد يقال إنّ الدلالة هي سبب الحذف وليست البنية، فالجواب إنّ هذه الدلالة لا وجود لها إلا في هذه البنية الصرفيّة الخاصة، وهي بنية القسم.

المصدر المذكور أو إلى مؤول به، وذلك كقوله ﷺ «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»، وكقول الشاعر[1]:

خيرُ اقترابي من المولى حليفَ رضاً وشرُّ بُعْدي عنه وهو غَضْبانُ

إذ يقدّر الخبر فيهما قبل الحال بـ«كان» التامّة عاملةً في الحال محذوفةً للعلم بها[2].

ـ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:

إذ يرتبط حذف الموصوف ببنية الصفة؛ فإذا كانت الصفة متمكّنة في بابها؛ أي مشتقة جارية على الفعل، جاز حذف الموصوف وإقامتها مقامه، كما في قوله تعالى: ﴿وألَنّا له الحديدَ أنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ﴾[3] أي دروعاً سابغاتٍ. أمّا إذا لم تكن كذلك امتنع حذف الموصوف «فعلى هذا تقع الصفات موقع الموصوف وتمتنع»[4].

ـ حذف حرف النداء:

إذ يجوز حذف حرف النداء؛ كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هَذا﴾[5] أي: يوسف، وفي قوله أيضاً ﴿أنْ أدّوا إلَيَّ عِبادَ اللهِ﴾[6] أي: يا عباد الله. إلاّ أنّ حذف أداة النداء ممتنع مع بعض الأبنية؛ فلا يجوز أن تحذف مع المبهم أو النكرة؛ لأن حرف النداء إنما يحذف «إذا كان المنادي مقبلاً على المنادى ومتهيئاً لما يقوله له، وهذا إنما يكون في المعرفة دون النكرة»[7].

ـ حذف حرف الجرّ:

إذ يكثر حذفه ويطّرد مع «إنّ وأنّ»؛ كما في قوله تعالى: ﴿يمنّونَ عليْكَ أن أسلَموا﴾[8] و﴿أيَعِدُكُم أنّكم إذا مِتّمْ وكُنْتُم تراباً وعِظاماً أنّكم مُخْرَجُون﴾[9] وإنما «صار حذف الجار مع إنّ وأنّ كثيراً قياساً لاستطالتهما بصلتهما»[10] فالكلام لمّا طال «قوي واحتمل ذلك، كأشياء تجوز في

---

(1) ورد هذا البيت عند الأشموني ١/ ٢١٩.

(٢) انظر في وجوب جعل الاسم المنصوب حالاً معمولاً لكان التامة، وفي منع نصبه على أنه خبر لكان الناقصة: الأشموني ١/ ٢١٧ وما بعدها.

(٣) سبأ/ ١١.

(٤) المبرد.. المقتضب ٤/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤، وانظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ٣/ ٦٠.

(٥) يوسف/ ٢٩. (٦) الدخان/ ١٨.

(٧) خالد الأزهري.. شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٦٤.

(٨) الحجرات/ ١٧. (٩) المؤمنون/ ٣٥.

(١٠) الرضي.. شرح الكافية ٢/ ٢٧٣.

الكلام إذا طال حسنا»[1].

* التقدير:

يرتبط التقـدير الناتج عن مخالفة الشروط الصرفيّة للتراكيب النحويّة بباب الاختصاص في الحروف والأدوات[2]؛ إذ تنقسم الحروف حسب ما تدخل عليه إلى ثلاثة أقسام:

ـ ما يدخل على الأفعال والأسماء، وهذه لا تأثير لها في ما نحن بصدده.
ـ ما يدخل على الأسماء فقط؛ كحروف الجر.
ـ ما يدخل على الأفعال فقط؛ كأدوات الشرط.

وهذه هي التي يكون لها دورٌ في التقدير؛ إذ لو وقعت بعدها بنيةٌ تخالف ما اختصت به؛ كأن يقع الاسم بعد أداة الشرط، أو يقع الفعل بعد حرف الجر فإنّ النحويّ يلجأ إلى التقدير؛ ليردّ التـركيب إلى الـوضـع الـذي يوافق فيه الشروط النحويّة والصرفيّة له، وليربط الأداة بالبنية التي اختصّت بالدخول عليها. فالتقدير في هذه المواضع ردٌّ إلى الأصل المتروك، غايته الإبقاء على اطّراد القواعد النحويّة، وعلى ثبات العلاقات بين عناصر التركيب. ومن الأمثلة على ذلك:

ـ اختصـاص «لـو» بالدخول على الفعل «فإن قدمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مُضْمَر»[3] كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لو أنتُم تملِكون خزائنَ رحمة رَبّي﴾[4] فـ «أنتم» في الآية مرفوع بفعل مضمر يفسّره الفعل المذكور[5].

ـ اختصاص أدوات الشرط بالدخول على الفعل، فإذا وقع بعدها اسم قُدّر الفعل قبله؛ كما في قولا لشاعر[6]:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته ... إذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وقول الآخر[7]:

---

(1) سيبويه ٢/٣١٧.
(2) هذا في الغالب الأعم.
(3) المبرد، المقتضب ٣/٧٧.
(4) الإسراء/ ١٠٠.
(5) يلاحظ أن التقدير هنا من باب الاشتغال، وهو بابٌ يقوم التقدير فيه على مراعاة الشروط النحويّة والصرفيّة للتراكيب النحويّة. أي على مراعاة الصنعة النحويّة، وهذا جانبٌ مما نحن فيه.
(6) البيت للنمر بن تولب، وهو من شواهد الكتاب ١/١٣٤، والمقتضب ٢/٧٦، وشرح المفصل ٢/٣٨. ومُنفِسًا أي مفصليك.
(7) البيت لذي الرّمة. انظر: ديوان ذي الرمة. شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ. تحقيق عبدالقدّوس أبو صالح ٢/١٠٤٢. مؤسسة الإيمان بيروت. ط٢ ـ ١٩٨٢م. وهو من شواهد الكتاب ١/٨٢. والمقتضب ٢/٧٧.

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأسٍ بين وُصليك جازر

إذ التقدير فيهما: لا تجزعي إن أهلكت منفساً أهلكته، وإذا بلغت ابن أبي موسى بلغته «ولو رفع هذا (أي: منفساً، وابن) رافعٌ على غير الفعل لكان خطأ؛ لأن هذه الحروف لا تقع إلاّ على الأفعال. ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى»[1].

- اختصاص حروف الجر بالدخول على الأسماء، فإذا وقع بعدها فعلٌ قُدّر الاسم قبله، كما في قوله[2]:

والله ما ليلي بنامَ صاحبُهْ ولا مُخالطِ اللّيان جانبُهْ

إذ التقدير فيه: والله ما ليلي بليلٍ مقولٍ فيه نام صاحبه[3].

- شروط المفسّر والمفسَّر بأنْ: إذ يشترط في المفسّر بأن التي بمعنى «أي» أن يكون كلاماً تاماً؛ لأنها هي وما بعدها يكوّنان جملة مفسّرةً جملةً قبلها[4] وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ما قُلْتُ لَهُم إلاّ ما أمَرْتَني به أن اعْبُدوا اللهَ﴾[5] فإذا لم يقع بعد «أن» كلام تامٌّ حُمل الكلام على تفسير آخر وقُدّر فيه ما يوافق أصول الصنعة النحوية، وما يرُدّ التركيب إلى بنيةٍ ترتبط فيها عناصر التركيب بعلاقاتٍ نحويّةٍ صحيحة؛ كقوله تعالى: ﴿وآخِرُ دعْواهُم أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العَالمِين﴾ إذ تقدّر فيه «أن» مخففة من الثقيلة، والمعنى أنه الحمد لله «ولا تكون تفسيراً لأنه ليس قبلها جملة تامة ألا ترى أنك لو وقفت على قوله (وآخر دعواهم) لم يكن كلاماً؟»[7].

* التأويل:

للتأويل في العربيّة أسبابٌ مختلفة، منها ما يتعلّق بالأصول الصرفيّة والنحويّة التي يجب أن

---

(1) المبرد.: المقتضب ٢/٧٦ - ٧٧.

(2) البيت من الرجز، وهو مجهول القائل، ورد في الأمالي الشجرية ٢/١٤٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/١١٢. وشرح المفصل ٣/٦٢، وانظر: ابن هشام. . قطر الندى وبلّ الصدى ٢٩، المكتب العصريّة - بيروت. ط٢، ١٩٨٧م. واللّيان: من لان يلين ليْناً وليَاناً إذا سهل جانبه.

(3) ويحكي ابن منظور في اللسان (مادة: نوم) أنّ «نام» ليس فعلاً باقياً على فعليّته؛ لكنه صار مع ما بعده علماً؛ فهو من باب الأعلام المحكيّة عن الجمل. وهذا، أيضاً من باب التأويل؛ ليُرَدَّ التركيب إلى أصل موافق للشروط الصرفيّة والنحويّة فيه.

(4) يشترط في الفعل الذي تفسّره، أيضاً، أن يكون فيه معنى القول، ويشترط، أيضاً، أن لا يتصل بأن شيء من صلة الفعل الذي تفسره لأنها ستصير من جملته ولن تكون تفسيراً له.

(5) المائدة/ ١١٧.

(6) يونس/ ١٠.

(7) ابن يعيش. . شرح المفصل ٩/١٤٢.

تأتي التراكيب عليها، وهذا ما سنعرض لجانب منه في هذه النقطة ؛ فالتأويل وسيلةٌ من وسائل تفسير التحوّل عن الأصول النحويّة ، ومخالفة الشروط الصرفيّة والتركيبيّة التي ينبغي للجمل أن تراعيها .

ويختصّ التأويل، في الغالب، بالمعنى ؛ فإذا جاء في الجملة بناءٌ يخالف ما وضع له من شروط صرفيّة فارتبط مع غيره من الأبنية بعلاقة نحويّة لا تصحّ ، أوّل معناه بنيةٍ أخرى تطابق الشروط الصرفيّة للوظيفة النحويّة فيصحّ التركيب معها[1] .

ولعلّ ظاهرة التضمين في العربيّة تُعَدُّ من أوضح الوسائل المتّبعة لتأويل معنى الفعل المتعدي إلى منصوبه بواسطة حرف الجر، ففي مثل هذه التراكيب تقع المخالفة في المستوى النحويّ التركيبيّ، وما يشترط فيه من شروط صرفيّة وعلائقيّة مخصوصة ، فيُلجأ إلى تأويل معنى هذا الفعل بمعنى فعل آخر يطابق تلك الشروط[2]، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿وإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾[3]، إذ ضُمّن «تسمع» معنى تصغي وتميل ؛ لأنه يتعدى إلى المفعول بنفسه ، فلمّا خالف هذا الأصل أوّل معناه بما يوافق التركيب[4]، ومثله قوله تعالى أيضاً ﴿ثُم بَعَثْنا مِنْ بَعْدِهِمْ بآيَاتِنا إلى فِرْعَونَ ومِلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا﴾[5] إذ ضُمّن «ظلموا» معنى كذّبوا أو معنى كفروا لتصح تعديته إلى معموله بحرف الجر[6] .

وقد يُنظر إلى التضمين على أنّه وسيلة يلجأ إليها المتكلم، لا النحويّ ، يقصد منها معنى الفعلين معاً فالغرض فيه «إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ، ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تعد عيناك عنهم) إلى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم . (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) أي ولا تضموها إليها آكلين؟»[7] ولكنّه يبقى، مع ذلك ، وسيلةً مشروعة يتّخذها النحويّ لردّ التراكيب إلى الأصول التي ينبغي أن تأتي عليها، وفقاً للشروط الصرفيّة والنحويّة فيها .

---

(١) تمت الإشارة إلى شيء من هذا في مبحث دور البنية في الإعراب تحت عنوان دور البنية في تعدّد الإعراب .

(٢) قد تكون المخالفة في المستوى الدلاليّ كأن ينصب الفعل مفعولاً لا يصحّ أن يقع عليه كما في قوله تعالى ﴿إنما يأكلون في بطونهم ناراً﴾ ضُمّن «يأكلون» معنى يلقون أو يطرحون ؛ لأنّ الأكل لا يقع في البطون وإنما في الأفواه . انظر: محمد عبدالخالق عضيمة . . دراسات لأسلوب القرآن: الجزء الثاني من القسم الثالث ٤٧ .

(٣) المنافقون/ ٤ .

(٤) انظر: محمد عبدالخالق عضيمة . . دراسات لأسلوب القرآن: الجزء الثاني من القسم الثالث ٣٠٦ .

(٥) الأعراف/ ١٠٣ .

(٦) انظر: محمد عبدالخالق عضيمة . . دراسات لأسلوب القرآن: الجزء الثاني من القسم الثالث ٢١٦ .

(٧) الزمخشري . . الكشاف ٢/ ٤٨١ .

الخاتمة

حاولَتْ هذه الدّراسَةُ أنْ تَضَعَ تصَوّراً واضحاً ومُفَصّلاً لدَوْرِ البِنْيَة الصَّرفيّة في وَصْفِ الظاهرة النحْويّة وتقْعيدها مُتخذَةً التُّراثَ النّحويّ العرَبيّ، قواعدَ تفْصيليّةً وأصولاً عامّةً، مادَةً أساسيّةً تَعْتَمِدُ عليها في رَسْم خُطوطِ ذلكَ التّصوُّر، وفي وضْع أصوله الرئيسَة وحُدوده العامّة، وناظرَةً إلى علْم اللغة الحديث وما يتضَمنّهُ من نَظَريّاتٍ مختلفة المنْطَلقات مُتنوّعة الأصول مُحاولَةً أنْ تربطَ بينها وبين أصول النّظريّة العربيّة عند النُّحاة، وأنْ تعودَ بالحديث الغربيِّ إلى القديم العربيّ لتنْظُرَ في القدْر المشترَك بينهما في محاولَةٍ لسدّ ثغْرةٍ في جدار تأريخ العلوم اللغويّة وتأصيل أصولها، وفي مُحاولةٍ أخرى لأثبات أنّ الكثيرَ مما يعْتَمَدُ الآن في السّاحة اللغويّة هو ارْتدادٌ وانعكاسٌ لكثيرٍ مما اعْتُمدَ وأصّلَ في النظريّة النحويّة العربيّة.

ونَسْتطيع أنْ نُوجزَ أهمّ ما توصّلتْ الدراسةُ في النقاطِ التالية:

ـ أنّ الظاهرةَ النحويّة تشَكّلتْ عندَ النّحاة العَرَب في بُعْدَيْن:

* البُعْد الأول يتحَقّقُ في مُسْتوى البنيَة الصرفيّة بأنواعها وتَشكُّلاتها المختلفة.

* البُعْد الثاني يتحقّقُ في مُسْتوى تركيب الأبنية وتأليفها وضمِّ بعضها إلى بعضٍ وفْقَ قواعدَ مخْصوصةٍ معْروفةٍ.

ـ أنّ جُهودَ النّحاة، في البعْد الأول، تتمثّلُ في محَاورَ رئيسةٍ، عَرَضَتْ الدراسةُ للتالي منها:

* تقسيمُهُم الكلامَ إلى ثلاثة أقسامٍ؛ الاسْمُ، والفعلُ، والحرفُ، معتَمدينَ في ذلك على دلالة كُلِّ قسْمٍ منها في أصل وضْعه.

* وضعهم مميّزاتٍ يُمَيَّزُ بها كلُّ قسْمٍ، انحصَرَ مُعْظمُها في مستويَيْن:

ـ المستوى الصّرفيّ: وتتمثّل مميّزات هذا المستوى في طبيعة الأبنية في ذاتها من حيث صيَغُها وهيئاتها وتشكّلاتها المختلفة..

ـ المستوى النحويّ: وتتمثّل مميزاته في المواقع النحويّة المختلفة التي تقبلها الأبنية والتي تكون علماً لها على القسم الذي تنتمي إليه.

* وضعُهم ضوابطَ عامّةً لصَوْغ الأبنية في العربيّة في محاولةٍ لتكوين هيكلٍ صرفيّ يعتمدُ

أصولاً رئيسةً تُغنيه عن تعدّد الجزئيّات وشتاتِها، قد تمثّلت هذه الضوابطُ في النقاط التالية:
الدلالة، والخفّة والكثرة، والمشابهة، وأمن اللبس.

* دراستهم وسائلَ صوغ الأبنية في العربيّة من منظورٍ صرفيّ يهدف إلى وضع قواعد كليّة تصاغ على أساسها الأنواع المختلفة من الأبنية.

* دراستهم الأحوالَ المختلفة التي قد تطرأ على البنية الصرفيّة فتغيّرها، سواء كان ذلك في معناها أو مبناها أو نطقها، ومحاولتهم حصْرَ أسباب هذا التحوّل: صوتيّة كانت أو غير صوتيّة. واستعانتهم بوسائل متنوّعةٍ لردّ البنية الصرفيّة إلى أصلها المتروك.

- أما جهودهم في البعد الثاني، وفي ربطه بالبعد الأول فقد عرضت الدراسة للجوانب التالية منه:

* وضع النحاة تصوراً صحيحاً وواضحاً ودقيقاً لمفهوم الوظيفة النحويّة أوالمعنى النحويّ وتمييزهم إياه من المعاني الأخرى كالمعنى الدلاليّ والمعنى المعجميّ، مثلاً.

* التفاتهم إلى البنية الصرفيّة واعتمادهم إيّاها، أصلاً رئيساً وركناً مهمّاً، في وضع تعريفٍ تُحَدُّ به كل وظيفةٍ نحويّةٍ، مع التفاوت في أهميّة هذا الأصل اعتماداً على طبيعة الوظيفة نفسها ومعناها الوظيفيّ والدلاليّ.

* دراستهم دورَ البنية الصرفيّة في الإعراب سواء كان دورها في القول بالإعراب التقديريّ والمحلّيّ والإعراب بالنيابة، أو في تحديد الإعراب أو تعدّده؛ أي دورها في تحديد الوظيفة النحوية أو تعدّدها.

* دراستهم دور البنية الصرفيّة في النظم وما يتعلّق به من وصلٍ وربطٍ وإيجازٍ واختصارٍ، وتقديمٍ وتأخيرٍ، وحذفٍ وتقديرٍ وتأويلٍ.

- أنّ الكثير ممّا أصّله النحاة في هذا الجانب من الدراسة النحويّة اعتمد على مقولةٍ مهمةٍ تمثّل ركناً أساسياً من نظريّة النحو العربيّ، كما تمثّل هذه المقولة، الآن، قاعدة عامةً بنيت علهيا نظريّة لغويّة حديثة، تعدّ من أهم النظريات في علم اللغة الحديث، وهي النظريّة التوليديّة التحويلية؛ إذ أقام النحاة جُلّ ما نظّروه وأصّلوه على مقولة الأصل التي تفترض أنّ لكلّ بنيةٍ صرفيّةٍ أو تركيبٍ نحويٍّ أصلاً توضع على أساسه القواعد ويبنى الهيكل التجريديّ العام لهذين المستويين اعتماداً على تلك الأصول، وأنّ الأبنية الصرفيّة والتراكيب النحويّة قد تأتي مطابِقةً ذلك الأصل، وقد تأتي مخالفةً له في جانب من الجوانب. وأنّ العدول عن الأصول المجردّة له أسبابه التي تتسع دائرتها لتشمل المستوى الصوتيّ، والصرفيّ، والنحويّ، والدلاليّ، وقد عرضت الدراسة بعض هذه الأسباب بما يتناسب مع موضوع البحث وغاياته.

- أنّ البنية الصرفيّة كان لها موقعٌ ملحوظٌ في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيد قواعدها:

* فقد شكّلت عنصراً رئيساً من العناصر التي يجب أن تراعى عند وضع الحدود للأبواب النحويّة.

* كما مثّلت ملحظاً بارزاً من الملاحظ التي يُلْتَفَتُ إليها عند تحديد الوظائف النحويّة في التركيب.

* وكانت عنصراً مهمّاً من العناصر التي تؤدي إلى تعدّد الاحتمالات الوظيفيّة في بعض الأبواب النحويّة.

* ومثّلت في بعض عناصرها وسائل رئيسةً أساسيّةً يستعان بها في ربط مفردات التركيب النحويّ والتوسط بين بعض الوظائف النحويّة التي لا تقبل قواعد التركيب في العربيّة أن يرتبط بعضها ببعض في علاقة نحويّة أو دلالية.

* وكان لها دور ملحوظ في ظاهرة التقديم والتأخير في الوظائف النحويّة؛ إذ قد يوجب نوع البنية الصرفيّة لبعض الوظائف النحويّة الالتزام بالرتب الأصليّة لها، وقد يمنع ذلك أحياناً، وقد يجيزه أحياناً أخرى.

* وكان لها دورٌ، أيضاً، في ظاهرة الحذف، وفي القول بالتقدير والتأويل؛ فعندما تخالف البنية ما وُضِعَتْ له من أصول يُلْجَأ إلى التقدير والتأويل لردّ التراكيب إلى أصولها.

- أنّ دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيد قواعدها لا يمكن أن يظهر بجلاء، وأن يبرُز بوضوح إلا إذا قامت دراسات مختلفة تبحث في دور الملاحظ الأخرى النحويّة والدلالية... ليقاس دور كل ملحظ مقارنة بغيره؛ فهذه الأمور لا يمكن أن تُطلَقَ الأحكام فيها هكذا، دون ضوابط أخرى تقاس على أساسها، وتُمتحن النتائج في ضوئها.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الشواهد الشعرية

المصادر والمراجع

بالعربية :

أولاً : المكتب

١ ـ الأزهري : خالد بن عبدالله . شرح التصريح على التوضيح . دار إحياء الكتب العربيّة . عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٢ ـ الأشموني : أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى (٩٢٩هـ) . شرح الأشموني على الألفية (ضمن حاشية الصبّان على شرح الأشموني) . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٣ ـ الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (٥٧٧هـ) .
أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار . مطبعة الترقي . دمشق ـ ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .

٤ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد . دار إحياء التراث العربي . ط٤ ـ ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م .

٥ ـ الأنصاري : ديوان حسّان بن ثابت . شرح عبد أ . مهنا دار الكتب العلمية ، بيروت . ط١ ـ ١٩٨٦م .

٦ ـ أنيس : إبراهيم
الأصوات اللغوية . القاهرة . مكتب الأنجلو المصريّة . ط٥ ـ ١٩٧٩م .

٧ ـ من أسرار اللغة . مكتبة الانجلو المصرية . ط٢ ـ ١٩٥٨م .

٨ ـ باي : ماريو . أسس علم اللغة . ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر . عالم الكتب . القاهرة . ط٣ ـ ١٩٨٧م .

٩ ـ بشر : محمد كمال . دراسات في علم اللغة العام ، القسم الثاني . دار المعارف . مصر ، ١٩٦٩م .

١٠ ـ البطليوسي : أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد . الحلل في إصلاح الخلل من كتاب

الجمل (٥٢١هـ). تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي. دار الرشيد للنشر. منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ الجمهورية العراقية. سلسلة كتب التراث ـ ١٩٨٠م.

١١ ـ بعلبكي: رمزي منير. معجم المصطلحات اللغوية. دار العلم للملايين. ط١ ـ ١٩٩٠م.

١٢ ـ البغدادي: عبدالقادر بن عمر (١٠٩٣هـ) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. شرح وتحقيق عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة.

١٣ ـ البكوش: الطيب. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث. نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله. تونس. ط٢ ـ ١٩٨٧م.

١٤ ـ التبريزي: أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب (٥٠٢هـ). شرح ديوان الحماسة. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. مطبعة حجازي ـ القاهرة.

١٥ ـ تشومسكي: نوام. البنى النحوية. ترجمة يؤيل يوسف عزيز. مراجعة مجيد الماشطة. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ط١ ـ ١٩٨٧م.

١٦ ـ الجرجانيّ: عبدالقاهر (٤٧١هـ). دلائل الإعجاز في علم المعاني. تحقيق السيد محمد رشيد رضا. مكتبة القاهرة. مصر ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.

١٧ ـ الجرجاني: علي بن محمد الشريف. كتاب التعريفات مكتبة لبنان ـ بيروت، ١٩٧٨م.

١٨ ـ الجمل: سليمان بن عمر. الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيّة. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٩ ـ ابن جنّي: أبو الفتح عثمان (٤٢٠هـ)

الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. عالم الكتب. بيروت. ط٣ ـ ١٩٨٣م.

٢٠ ـ سر صناعة الإعراب. دراسة وتحقيق حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢١ ـ المنصف. تحقيق إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين. وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم. ط١ ـ ١٩٦٠م.

٢٢ ـ ابن الحاجب: أبو عمر عثمان جمال الدين بن عمر (٦٤٦هـ). الكافية في النحو (ضمن شرح الكافية للرضي). دار الكتب العلمية. بيروت ـ لبنان ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٣ ـ حسان: تمام

الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي العربي. الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٨٢م.

٢٤ ـ اللغة العربية معناها ومبناها. دار المعارف ـ القاهرة. ط٤.

٢٥ ـ حسن: عباس. النحو الوافي. دار المعارف ـ القاهرة. ط٤.

٢٦ ـ حماسة : محمد . في بناء الجملة العربية . دار القلم . الكويت . ط١ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
٢٧ ـ الحملاوي : أحمد . شذا العرف في فن الصرف . المكتبة الثقافية . بيروت .
٢٨ ـ أبو حيّان : محمد أثير الدين بن يوسف الغرناطي (٧٤٥هـ) . التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط . مكتبة ومطابع النصر الحديثة . الرياض ـ السعودية .
٢٩ ـ خرما : نايف . أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة . سلسلة عالم المعرفة . سبتمبر ـ أيلول ١٩٧٨م .
٣٠ ـ الراجحي : عبده . النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج . دار النهضة العربية . بيروت ـ ١٩٧٩م .
٣١ ـ الرضيّ : محمد بن الحسن الاسترابادي (٦٨٨هـ)
شرح شافية ابن الحاجب . تحقيق محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبدالحميد . دار الكتب العلميّة . بيروت ـ لبنان ـ ١٩٨٢م .
٣٢ ـ شرح الكافية . دار الكتب العلمية . بيروت ـ لبنان ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
٣٣ ـ الرقيّات : عبيد الله بن قيس . ديوان عبيد الله بن قيس . تحقيق محمد يوسف نجم . دار صادر . بيروت ـ ١٩٥٨م .
٣٤ ـ ذو الرّمة : غيلان بن عُقْبة العدوي ديوان ذي الرمة . شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ . تحقيق عبد القدّوس أبو صالح . مؤسسة الإيمان . بيروت . ط٢ ـ ١٩٨٢م .
٣٥ ـ الزجاجي : أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (٣٣٧هـ) .
الإيضاح في علل النحو . تحقيق مازن المبارك . دار النفائس . ط٥ ـ ١٩٨٦م .
٣٦ ـ الجمل في النحو . تحقيق علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة ، دار الأمل . ط٣ ـ ١٩٨٦م .
٣٧ ـ الزمخشري : أبو القاسم محمود بن عمر جار الله (٥٣٨هـ)
الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل . الدار العلمية للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت .
٣٨ ـ المفصل (ضمن شرح المفصل لابن يعيش) . عالم الكتب . بيروت .
٣٩ ـ الساقي : فاضل . أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة . مكتبة الخانجي . القاهرة ـ ١٩٧٧م .
٤٠ ـ السامرائي : فاضل صالح . معاني الأبنية في العربية . ساعدت جامعة بغداد على طبعه . ط١ ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
٤١ ـ ابن السرّاج : ابو بكر محمد بن السراج . الأصول في النحو (٣١٦هـ) . تحقيق عبدالحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . ط١ ـ ١٩٨٥م .

٤٢ ـ السعران: محمود. علم اللغة مقدمة للقارىء العربي. دار النهضة العربية. بيروت.
٤٣ ـ السمرة: محمود ونهاد الموسى. كتاب العربية: نظام البنية الصرفية. وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب. سلطنة عمان. ط١ ـ ١٩٨٥م.
٤٤ ـ سوسير: فردينـانـد، دروس في الألسنية العامة. ترجمة: صالح القرمادي وآخرين. الدار العربية للكتاب ـ ١٩٨٥م.
٤٥ ـ سيبويه: أبو بشْر عمرو بن عثمان بن قُنبر (١٨٨هـ). الكتاب. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. عالم الكتب. بيروت ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٤٦ ـ السيوطي: أبو الفضل عبدالرحمن جلال الدين بن أبي بكر (٩١١هـ)
الأشباه والنظائر. تحقيق عبدالعال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. بيروت ـ ١٩٨٥م.
٤٧ ـ همع الهامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق عبدالعال سالم مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت ـ ١٩٧٥م.
٤٨ ـ المزهر. تحقيق محمـد أحمد جاد المولى، ومحمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت.
٤٩ ـ شاهين: عبدالصبور. المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي. مؤسسة الرسالة. بيروت ـ ١٩٨٠م.
٥٠ ـ ابن الشجري: أبـو السعـادات هبـة الله بن علي الشريف البغدادي (٥٤٢هـ). الأمالي الشجرية. مطبعة دائرة المعارف العثمانية. ط١ ـ ١٣٤٩هـ.
٥١ ـ الصالح: صبحي. دراسات في فقه اللغة. دار العلم للملايين. ط١٠ ـ ١٩٨٣م.
٥٢ ـ الصبّان: أبو العرفان محمد بن علي (١٢٠٦هـ). حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية.
٥٣ ـ طحان: ريمون
الألسنية العربية. دار الكتاب اللبناني. بيروت. ط١ ـ ١٩٧٢م.
٥٤ ـ فنون التقعيد وعلوم الألسنية. دار الكتاب اللبناني. بيروت. ط١.
٥٥ ـ ظاظا: حسن. اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة. دار المعارف بمصر. ١٩٧١م.
٥٦ ـ عبده: داوود. أبحاث في اللغة العربية. مكتبة لبنان. بيروت ـ ١٩٧٣م.
٥٧ ـ ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيليّ (٦٦٣هـ).
٥٨ ـ الممتع في التصريف. تحقيق: فخر الدين قباوة. المكتبة العربية ـ حلب ـ ١٩٧٠م.
٥٩ ـ عضيمة: محمد عبدالخالق. دراسات لأسلوب القرآن الكريم. دار الحديث. القاهرة.
٦٠ ـ ابن عقيل: أبو عبدالرحمن عبدالله بهاء الدين بن عبدالرحمن (٧٦٩هـ) شرح ابن عقيل على

ألفيّة ابن مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار التراث. القاهرة. ط٢.
٦١ ـ العكبري: أبو البقاء عبدالله الضرير بن الحسين (٦١٦هـ). إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب القراءات. تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. مصر. ط٢.
٦٢ ـ عمر: أحمد مختار. دراسة الصوت اللغوي. عالم الكتب. القاهرة. ط٢ ـ ١٩٨١م.
٦٣ ـ عيد: محمد. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. عالم الكتب. القاهرة ـ ١٩٧٨م.
٦٤ ـ فليش: هنري. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد. تعريب وتحقيق عبدالصبور شاهين. دار المشرق. بيروت. ط٢ ـ ١٩٨٣م.
٦٥ ـ القطامي: أبو السعيد عُمير ديوان القطامي. تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب. دار الثقافة بيروت. ط١ ـ ١٩٦٠م.
٦٦ ـ كُثَيِّر: أبو صخر كُثَيِّر بن عبدالرحمن ديوان كثيّر. تحقيق إحسان عبّاس. دار الثقافة. بيروت ـ ١٩٧١م.
٦٧ ـ كريستل: دافيد. التعريف بعلم اللغة. ترجمة حلمي خليل. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر. ط١ ـ ١٩٧٩م.
٦٨ ـ ابن مالك: أبو عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله الطائي (٦٧٢هـ) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ـ ١٩٦٧م.
٦٩ ـ مبارك: حنون. مدخل إلى لسانيات سوسير. دار البيضاء. المغرب ط١ ـ ١٩٨٧م.
٧٠ ـ المبرد: أبو العبّاس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ) المقتضب. تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة. عالم الكتب بيروت.
٧١ ـ المخزومي: مهدي. في النحو العربي قواعد وتطبيق. دار الرائد العربي. بيروت ـ لبنان. ط٢ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٧٢ ـ المسدّي: عبدالسلام. التفكير اللساني في الحضارة العربية. الدار العربية للكتاب. ط١ ـ ١٩٨٦م.
٧٣ ـ وعبدالهادي الطرابلسي. الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيّات الوصفيّة. الدار العربية للكتاب. ليبيا. تونس ١٩٨٥م.
٧٤ ـ مصطفى: إبراهيم. إحياء النحو. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. ١٩٥٩م.
٧٥ ـ الملاخ: ياسر. النظام الصرفي في اللغة العربية. جمعية الدراسات العربية. القدس. ط١ ـ ١٩٨٢م.

٧٦ ـ ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري. لسان العرب. دار صادر. بيروت.
٧٧ ـ الموسى: نهاد. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ١٤. المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر. ط١ ـ ١٩٨٠م.
٧٨ ـ نور الدين: عصام. المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث. الشركة العالمية للكتاب. دار الكتاب العالمي ـ مكتبة المدرسة. ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
٧٩ ـ ابن هشام: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف الأنصاري (٧٦١هـ).
أوضح المسالك إلى ألفيّة الإمام مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت.
٨٠ ـ شرح شذور الذهب. تحقيق عبدالغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع. دمشق ـ ١٩٨٤م.
٨١ ـ قطر الندى وبلّ الصدى. المكتبة العصريّة ـ بيروت. ط٢ ـ ١٩٨٧م.
٨٢ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار إحياء التراث العربي.
٨٣ ـ ابن يعيش: أبو البقاء يعيش موفق الدين بن علي (٦٤٣هـ). شرح المفصل. عالم الكتب. بيروت.

ثانياً: البحوث والمقالات:

١ ـ أيوب: عبدالرحمن. المفهومات الأساسية للتحليل اللغويّ عند العرب. الرباط. مج١٦. ج١. ١٩٧٨ ـ ص١٣ ـ ٢٠.
٢ ـ بشر: . مفهوم علم الصرف. مجلة مجمع اللغة العربية. القاهرة. ج(٢٥) ١٩٦٩م. ص١١٠ ـ ١٣١.
٣ ـ حسان: تمام. القرائن النحوية واطّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي. اللسان العربي. الرّباط. مج١١ ـ ١٩٧٤م. ص٢٤ ـ ٦٣.
٤ ـ سيول: جون. تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي: ع٨ ـ ٩. ص١٢٣ ـ ١٤٣.
٥ ـ السيّد: عبدالحميد مصطفى. المشاكلة في اللغة العربية. مجلة كلية الآداب. ع٣. ١٩٨٧. ص٣٩ ـ ٦٦.
٦ ـ عبده: داود. دفاع عن الأصل المقدر. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. . جامعة الكويت.

مج/١ . ع/١ - ١٩٨١م، ص١٦٠ - ١٦٩ .
٧ - كارتر: ميخائيل ج. قراءة ألسنيّة للتراث اللغويّ الإسلامي، نحويّ عربيّ من القرن الثامن الميلادي مساهمة في تاريخ اللسانيات. ترجمة محمد رشاد الحمزاوي. حوليّات الجامعة التونسية. ع٢٢. ١٩٨٣م. ص٢٢٣ - ٢٤٥ .
٨ - المتوكّل: أحمد. نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني. اللقاء المغربي الأول للسانيات والسيميائيات. عروض ومناقشات. ١٨ إبريل. ١٩٧٦م. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط. مطبعة التومي. ص٨٧ - ١٠٠ .
٩ - المسدّي: عبدالسلام. الفكر العربي والألسنية. الأقلام. بغداد. ع/٤. ١٩٧٩م. ص٣ - ٢٣ .
١٠ - المهيري: عبدالقادر. التعليل ونظام اللغة. حوليّات الجامعة التونسيّة. ع/٢٢. ١٩٨٣م. ص١٧٥ - ١٨٩ .
١١ - الموسى: نهاد. أضواء على مسألة التعدد في العربية. مجلة أفكار، ع(٢٨)، ١٩٧٥م، ٣٩ - ٥٥ .
١٢ - في الظاهرة النحوية بين الفصحى ولهجاتها. مجلة كلية الآداب. الجامعة الأردنية. ع/٤. ج/١ - ٢، ١٩٧٣م. ص٦٢ - ٨٩.
١٣ - الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه. مجلة حضارة الإسلام. دمشق ١٩٧٤م. ص٥٩ - ٨٣.
١٤ - الوعر: مازن. علم اللسان من البنيوية إلى الذهنية. المعرفة. دمشق. س/١٩. ع/٢٢٠ - ١ ١٩٨٠م. ٥ - ٥٥.

بغير العربية

1 - Bloomfield, Leonard, Lanuage. Holt. Rinehart and Winston. New York.

2 - R. R. K. Hartman & F. C. Stok, Dictionary of Language and Lingustics, Applied Science.

3 - C. Hocket, A course in Modern Linguistics, Inc. New York.

4 - Langacker, Ronald, Fundamentals of Linguistics Analysis. Harcout. New York.

5 - Milka, Ivic, Trends in Linguistics. Second Edition. Longman, London & Paris. 1979.

6 - Robins. P. H. Ashort History History of Linguistics Second Edition. Longman. London & Paris. 1979.

ABSTRACT

This study aims at investigating one aspect of grammer in Arabic; namely, the role of the morphological structure in describing the grammatical phenomenon and establishing its rules.

The study was conducted on the basis that the grammatical phenomenon, as seen by the Arab Hrammarians, comprises two dimensions - the first is the level of morpholohical structures and the relvant classifications and categories set on to describe such level according to overall general rules. The order in the sentence as well as those of composing the same in compliance with standard Arabic system (Al-Arabiya Al-Fusha).

The study falls into two main parts:

1. The first part contains two primary sections, the first of which deals with stucture types in Arabic; and formulation means. The second section deals with the accidental transmeaning as well as its construction, its construction alone or its pronunciation.

2. On the other hand, the second part also contains two primary sections. The first section tackled the role of the morphological structure in identifying the syntactic function. Meanwhile, there has been displayed the functional significance for the Arab Grammarians in light of its modern conceptions. The second sections highlighted the role of mprpholohical structure in desinetial inflexion, the study explained the influence of the morphological structure in the implicit, locus and substitutional parsing as well as its role in specifying or varying the forms thereof.

As far as the role of the morphological structure in construction is concerned, the study highlighted the effect of the structure type in linking and connecting the lexes, its role in brachylogy on the mere syntactic level, the front/back transpositions and rearranging the construction lexes phenomena, and the deletion phenomenon in relation with implication and interpretation.

تطلب جميع منشوراتنا من :

الشركة المتحدة للتوزيع

بيروت – شارع سوريا – بناية صمدي وصالحة
هاتف : ٨١٥١١٢ – ٣١٩٠٣٩ – ص.ب ٧٤٦٠
برقياً : بيوشران –الهاتف الدولي ٦٠٣٢٤٧